اغتيال ليبيا

إعداد / فريق من الخبراء

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التصنيف 962,2042

رقم التسجيل

مكتبة مدبولي
القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٩٣

الناشر
مكتبة مدبولى
٦ميدان طلعت حرب - القاهرة

الإهداء

(إلى الذين قال فيهم الله سبحانه وتعالى :

« فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب »

إلى الشعب الليبى المناضل .. أحفاد عمر المختار .... نهدى هذا العمل المتواضع له فى صراعه الجديد ــ القديم مع قوى الاستكبار العالمى) .

فهرس المحتويات

مقدمة

* إن الهدف المباشر للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من الحملة الضارية ضد الجماهيرية الليبية ، ليس هو محاكمة اثنين من الرعايا الليبيين بتهمة تفجير طائرة بان امريكان فوق قرية لوكيربى ، ولكن هو إذلال الشعب الليبى ، والإطاحة بنظام الحكم الليبى ، وذلك لانه لايزال يعارض المخططات الإمريكية والغربية التى تهدف إلى السيطرة الكاملة على مقدرات وثروات الامة العربية.

* وذلك هو الهدف الحقيقى ، والمباشر . ولا هدف سواه .

* وفى تقديرنا ، إن جميع ما يساق بشأن مبررات الهجوم الامريكى/ الغربى على ليبيا ، لهو محض افتراء وعار تماما من الصحة . وهذا الكتاب الذى بين أيدينا ، يؤكد ذلك بالوثائق الدامغة

* بين دفتى الكتاب نقرأ عن ليبيا التى يريدون اغتيالها ، كيف أنها مستهدفة من قوى الغرب ، لأنها خلقت واقعاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً متقدماً ، ومستقلاً ، وهو مالا يريده أو يحبذه الغرب .

* وبين دفتى الكتاب نكشف أيضا زيف الدعاوى الغربية وبخاصة (الامريكية - الفرنسية - البريطانية) بشأن الدفاع عن حقوق الإنسان بأوطانها ، وهى المقولة التى تقوم على أساسها الدعاوى الغربية بشأن حادث

الطائرة الامريكية ، ومن قبل الطائرة الفرنسية ، وأنهم يزعمون أن دافعهم الاساسى فى هذه القضية هو حماية حقوق الإنسان الغربى ، ان الوثائق التى نقدمها هنا ، تكشف الحجم الهائل لانتهاك الدول الغربية الثلاث (أمريكا - فرنسا - بريطانيا) لحقوق الإنسان الغربى بداخلها ، فكيف تكون تلك الدول حارسة ومدافعة عن حقوق الإنسان بها ، وهى منهكة لتلك الحقوق فى الوقت نفسه .

وفى الكتاب أيضا نرصد جميع التطورات التى عاشتها تلك الأزمة، ومواقف القوى الفكرية والسياسية والجماهيرية الإسلامية والعربية منها فى تحليل دقيق لها حتى اللحظة الراهنة .

* ان ما بين ايدينا لانبالغ إذ قلنا إنه وثيقة دامغة وشاهد إثبات حى على محاولات الغرب (اغتيال ليبيا) ، الشعب والمشروع التنموى السياسى المستقل ، ولكنها محاولات ستبوء بالفشل بإذن الله ، لأنها صادفت أرضا وشعبا يستحيل هزيمته ، وفى نموذج (عمر المختار وتجربته) دليل حى على مانقول ، ونسأل الله القدرة على الصمود والمقاومة .

والله الموفق

الفصل الأول

ليبيا التى يريدون اغتيالها
(الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى)

* إن الهدف الغربى الحقيقى من وراء تصعيد قضية الطائرة (بان أمريكان) وبشكل درامى ، هو تدمير البنية التحتية للتنمية فى ليبيا ، وخنق الدور السياسى والثقافى الذى تحاول أن تقوم به بعيدا عن المظلة الامريكية التى تظل المنطقة العربية والإسلامية .

* ولكى نتأكد من هذه الحقيقة ، علينا أن نستطلع الأمر جليا ، وندرس الواقع الذى يريدون اغتياله وفق خطط غربية مدروسة تهدف فى المدى البعيد ، إلى إحكام قبضة التبعية حول دول عالمنا العربى والإسلامى ، وبخاصة تلك الدول التى تحاول أن تخلق مشروعها التنموى بعيدا عن ميكانزمات التبعية الغربية .

فماذا عن هذا الواقع فى مجالاته المختلفة ؟

ذلك مايحاول هذا الفصل الإجابة عنه وبايجاز ورصد علمى دقيق .

فإلى ذلك ..

الزراعة :

١ - ازداد الاهتمام بالزراعة منذ قيام الثورة فى ليبيا حيث قامت عمليات استصلاح أراض ، وتنمية زراعية واسعة شملت معظم انحاء البلاد .

٢ - استهدفت السياسيات الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية وتوفير العيش الكريم للمزارع وللمواطن العربى الليبى وخلق تجمعات بشرية مستقرة فى المناطق الزراعية الجديدة .

٣ - حظى قطاع الزراعة باهتمام بالغ من برامج خطط التحول الاقتصادى والاجتماعى الثلاث :

- الخطة الأولى (٧٣ - ١٩٧٥) ، الخطتان الخمسيتان (٧٦ - ٨٠ - ٨١- ٨٥) .

٤ - تتمثل مناطق مشاريع التنمية الزراعية فى الجماهيرية فيما يلى :

أ - مشروع الجبل الاخضر .

ب - مشروع سهل الجفارة .

جـ - الصلول الخضر "المنطقة الوسطى" .

د - مشاريع الكفرة والسرير .

هـ - مشروع فزان (سبها) .

٥ - تم تخصيص مبلغ قدره ٤٦٤٧٫٣ مليون دينار ليبى للتنمية الزراعية المتكاملة بالجماهيرية خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧ بما يعادل ١٦٪ من ميزانيات التحول (يبلغ مجموع مخصصات ميزانيات التحول ٢٨٦٥٣٫١ مليون دينار) .

٦ - بلغ الإنفاق السنوى على الزراعة حوالى ٣١ مليون دينار فى المتوسط أى بما يعادل ١٩ مليون دينار فى الشهر الواحد .

٧ - ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى من ٣٣٫١ مليون دينار سنة ١٩٧٠ إلى ٣٩٢٫٥ مليون دينار سنة ١٩٨٧ .

٨ - وهكذا نما قطاع الزراعة بمعدل نمو مركب قدره ١٤٫٧٪ سنويا .

الثروة الحيوانية :

- يزداد الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية فى ليبيا من خلال تحسين المراعى الطبيعية ، وتوفير الخدمات الطبية ، وإقامة المحطات الإنتاجية لتنمية الابقار والاغنام والابل والدواجن لزيادة الإنتاج من اللحوم والبيض والالبان ومنتجاتها .

استصلاح وتعمير الأراضى فى ليبيا :

أ - تم استصلاح حوالى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ هكتار من الأراضى خلال الفترة من ٧٠-١٩٨٧ . وتعتبر هذه المساحة التى تم استصلاحها اكبر من مجموع

الأراضى الصالحة للزراعة التى كانت موجودة عام ١٩٦٩ بحوالى الضعفين .

ب - اصبح حجم الأراضى الزراعية عام ١٩٨٧ ، ٢٫٦٤١٫٠٠٠ هكتار منها ، ٤٦٨٫٠٠٠ هكتار مروى من جملة الأراضى الصالحة للزراعة (نسبة ١٧٫٧٪) والباقى ١٫١٧٣٫٠٠٠ هكتار بعلي (نسبة ٨٢٫٣٪ من إجمالى الأراضى الزراعية) .

جـ - وهكذا تضاعف حجم الأراضى الزراعية سنة ١٩٨٧ اكثر من ٣٠٠٪ من حجمها سنة ١٩٧٠ .

تطور الإنتاج الزراعى والحيوانى فى ليبيا (١٩٧٠ - ١٩٨٧)

السلعة	١٩٧٠	١٩٨٧
القمح	٢٧٢٠٠ طن	١٥٧٫٨٠٠ طن
الشعير	٥٢٨٠٠ طن	١٧٦٠٠٠ طن
البقول	١٣٧٠٠ طن	١٧٠٠٠ طن
الخضراوات	٢٠٥٢٠٠ طن	٧٢٥٠٠٠ طن
الفواكه	٩٠٣٠٠ طن	٢٦٨٠٠٠ طن
الزيتون	٦٩٢٠٠ طن	١٤٧٠٠٠ طن
اللحوم	٤٢٣٠٠ طن	١٣٠٠٠٠ طن
الحليب	٥٢٤٠٠ طن	٢٠٠٠٠٠ طن
العسل	٣٠٠٠٠ طن	٤٠٠٠٠٠ طن
البيض (بالمليون)	٤٥ مليونا	٦٠٧٫٥ مليون

الموارد المائية فى الجماهيرية الليبية :

١ - المياه الجوفية :

- تعتبر من أهم المصادر المائية فى ليبيا وتقدر بحوالى ٦ر٩٥٪ من جميع الموارد المتوافرة حاليا من المياه ولهذا السبب اهتمت الثورة الليبية بهذا المورد المائى .

- تم تقسيم أراضى الجماهيرية إلى ١٠ مناطق رئيسية وتكليف العديد من الشركات العالمية المختصة بالقيام بدراسات تهدف إلى :

- تحديد الصفات العامة للخزانات الجوفية فى كل منطقة .
- تقدير مصادر المياه السطحية وعلاقاتها بالمياه الجوفية فى كل منطقة .
- تحديد أفضل الاماكن الصالحة للتنمية .

٢ - المياه السطحية :

- تعتبر المياه السطحية أحد المصادر المائية الهامة وخاصة فى المناطق الشمالية ، وتتراوح كمية الامطار فيها بين ١٥٠ - ٤٥٠ ملم سنويا وتصل أحيانا إلى ٦٠٠ ملم سنويا . وكان الجزء الاكبر من المياه السطحية قبل عام ١٩٧٠ يذهب سدى وبدون استغلال يذكر إلى البحر المتوسط . وقدرت كمية

فاقد المياه السطحية بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

- تم بناء العديد من السدود الرئيسية الضخمة والسدود التعويضية وتحويل مجارى بعض الاودية من أجل المحافظة على مياه الامطار وحجزها .

- كانت أهم السدود التى تم انجازها هى :

* سد كعام وسعته التخزينية ١١١ مليون متر مكعب من المياه .

* سد القطارة وسعته التخزينية ٩٤ مليون متر مكعب من المياه .

* سد المجينين وسعته التخزينية ٥٨ مليون متر مكعب من المياه .

* سد غار وسعته التخزينية ٣٠ مليون مكتر مكعب من المياه .

* سد بومنصور وسعته التخزينية ٢٤ مليون متر مكعب من المياه .

* سد زارت وسعته التخزينية ١٥ مليون متر مكعب من المياه .

* سد لبدة وسعته التخزينية ٦ ملايين متر مكعب من المياه .

* سد زايد وسعته التخزينية ٢ر٦ مليون متر مكعب من المياه .

* سد جارف وسعته التخزينية ٢ر٤ مليون متر مكعب من المياه .

* سد الزهاوية وسعته التخزينية ٢ر٢ مليون متر مكعب من المياه .

* سد زازة وسعته التخزينبة ٢ مليون متر مكعب من المياه .

* سد الذكر وسعته التخزينية ١ر٦ مليون متر مكعب من المياه .

* سد تابريت وسعته التخزينية ١ر٦ ملين متر مكعب من المياه .

* سد درنة وسعته التخزينية ٥ر١ مليون متر مكعب من المياه .

- هناك العديد من السدود تحت الإنجاز وأهمها ما يلى :

* سد ابوعائشة .
* سد وادى الرمان .
* سد وادى سوق الخميس .
* سد وادى الشهبين .
* سد وادى الكيب .
* سد وادى الخليج .
* سدود وادى الربيع .
* سد ابو شيبة .
* سد وادى العين .
* سد وادى المعلق .
* سد وادى المهبول .
* سد وادى السواح .
* سد وادى المنستير الغربى .

٣ - مياه التحلية :

- تعتبر من الموارد الرئيسية للمياه .. حيث تم إنشاء العديد من محطات التحلية على الشريط الساحلى بناء على الاحتياجات الفعلية والضرورية لمناطق التجمعات السكانية التى تعانى نقص مياه الشرب .

- تقع أهم محطات التحلية بالجماهيرية فى المناطق التالية : شمال بنغازى، طبرق ، غرب طرابلس ، الزاوية ، زاوارة ، سوسه ، رأس التين ، سرت اجدابيا ، بن جواد ، درنه ، البريمة .

٤ - المياه المعاد استخدامها :

- تم إنشاء العديد من محطات تنقية مياه المجارى وإعادة استخدامها لرى بعض المشاريع الزراعية المجاورة للمدن .

- اهم محطات التنقية وإعادة استخدام المياه هى محطات : طرابلس ، بنغازى ، الزاوية ، الخمس زليطن ، جنزور ، صبراته ، درنة، القبة ، المرج ، البيضاء ، شحات ، سبها ، طبرق .

- يبلغ مجموع الطاقة الإنتاجية للمحطات ١٢٤٥٨٠ متراً مكعباً يوميا ويبلغ إنتاجها السنوى ٣٦٫٠٥ مليون متر مكعب سنويا .

٥ - النهر الصناعى العظيم :

- يعد مشروع النهر الصناعى الذى تم افتتاح مرحلته الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٩٩١ أحد الإنجازات الهامة التى حققتها الجماهيرية الليبية ويعتبر من اضخم المشاريع لنقل المياه الجوفية عبر أنابيب ضخمة .

مراحل النهر الصناعى العظيم :

يشتمل على ٥ مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى : مد خط الانابيب من منطقة السرير إلى سرت ، ومن تازربو إلى بنغازى .

المرحلة الثانية : مد خط أنابيب من جبل الحساونة إلى سهل الجفاوة .

المرحلة الثالثة : مد خط أنابيب من الكفرة إلى المنطقة الواقعة بين تازربو والسرير .

المرحلة الرابعة : مد خط أنابيب من منطقة اجدابيا إلى طبرق .

المرحلة الخامسة : مد خط أنابيب من سرت إلى طرابلس .

- تم إنشاء الهيئة العامة للمياه فى عام ١٩٧٢ تأكيدا على أهمية الموارد المائية وتمشيا مع خطة التحول الأولى (٧٣ - ١٩٧٥) وأصبح من الضرورى مع خطة التحول الثانية (٧٦ - ١٩٨٠) وجود جهاز علمى يشرف على جميع الموارد المائية ولهذا صدر القانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٧ بإنشاء أمانة

السدود والموارد المائية .

تنمية موارد المياه :

- ازداد الاهتمام بالبحث والتنقيب عن مصادر المياه من خلال عمليات :

* استحلاب السحب لزيادة كميات الامطار .

* بناء السدود التى يستفاد منها فى تغذية الخزان الجوفى وإقامة الصهاريج.

* تنظيم حفر الآبار للحد من استنزاف الموارد المائية الجوفية .

* إقامة المشاريع المائية الاستراتيجية كالنهر الصناعى العظيم لتوفير مياه الشرب والرى للتجمعات السكنية والتنمية الزراعية والصناعية فى الجماهيرية.

الصناعة فى ليبيا :

١ - ادى الاهتمام بالصناعة إلى تكوين قاعدة لتنمية الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وإنشاء عدة مجمعات صناعية هى :

أ - مجمع أبى كماش للصناعات الكيماوية .

ب - مجمع رأس لأنوف للصناعات البتروكيماوية .

جـ - مجمع الحديد والصلب .

د - هذا بجانب عدة مصانع أخرى :

١) مصانع الاسمنت المنتشرة فى شرقى ليبيا وغربها .

٢) مصانع المنتجات الغذائية التى تساهم فى تحقيق الامن الغذائى .

٢ - تم تخصيص مبالغ لقطاع الصناعة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩ بلغت جملتها ٤١٣٣ ، مليون دينار ليبى مما يعكس الاهمية القصوى التى اوليت لقطاع الصناعة .

٣ - أهم الصناعات : تتمثل فى الصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية ، والكيماوية ، والورق ، والاسمنت ، والغزل ، والنسيج ، والجلود .

٤ - وتمثل الصناعة ٨٪ من نسبة إجمالى الناتج المحلى .

٥ - يمكن اعتبار أهم تطور حدث فى الصناعة فى ليبيا منذ السبعينات هو الدخول فى مجال الصناعة النفطية سواء فى مجال تكرير النفط وتصنيعه ، أو مجال تصنيع الغاز الطبيعى :

- بلغ تطور إنتاج المنتجات النفطية من ٧ر٣ مليون برميل عام ١٩٧٠ "من مصفاة البريقة" إلى نحو ٤ر١٢ مليون عام ١٩٧٥ .

- تطورت طاقة صناعة التكرير تطورا كبيرا لتصل إلى حوالى ٣٨٠ الف برميل يوميا سنة ١٩٨٦ موزعة كالتالى :

* مصفاة رأس لانوف بطاقة ٢٢٠ الف برميل يوميا .

* مصفاة الزاوية بطاقة ١٢٠ الف برميل يوميا .

* مصفاة البريقة بطاقة ١٠ آلاف برميل يوميا .

* مصفاة طبرق بطاقة ٢٠ الف برميل يوميا .

* مصفاة السرير بطاقة ١٠ آلاف برميل يوميا .

٦ - تم إنشاء مجمع رأس لانوف للصناعات البتروكيميائية المتخصص فى مجال تصنيع النفط والذى يعد من اكبر المجمعات النفطية فى افريقيا وتبلغ طاقة المجمع - فيما عدا المصفاة - حوالى ٩٦١ الف طن فى السنة .

- تم تشغيل بعض مصانع هذا المجمع ومن ضمنها مصنع الاثيلين الذى بدأ يعطى إنتاجه فى سنة ١٩٨٧ بطاقة قدرها ٣٣٠ الف طن فى اليوم ويقوم بإنتاج الاثيلين والبروبلين .

- يشمل المجمع على الوحدات التالية :

١ - وحدة البولى ايثلين مرتفع الكثافة بطاقة ٨٠ الف طن .

٢ - وحدة البولى ايقلين منخفض الكثافة بطاقة ٨٠ الف طن .

٣ - وحدة البولى بروبلين بطاقة ٧٠ الف طن .

٤ - وحدة استخلاص اليوتادايين بطاقة ٥٨ الف طن .

٥ - وحدة البوتين الاحادى بطاقة ٤٧ الف طن .

٦ - وحدة البنزين العطرى بطاقة ٨٠ الف طن .

٧ - تصنيع الغاز :

- تم إنشاء سبعة مصانع فى ليبيا لتصنيع الغاز :

أ - مصنع الميتانول الأول : بطاقة إنتاجية قدرها الف طن مترى فى اليوم .

ب - مصنع الميتانول الثانى : بطاقة إنتاجية قدرها الف طن مترى فى اليوم.

جـ - مصنع الامونيا الأول : بطاقة إنتاجية قدرها الف طن مترى فى اليوم.

د - مصنع الامونيا الثانى : بطاقة إنتاجية قدرها الف طن مترى فى اليوم .

هـ - مصنع اليوريا الأول : بطاقة إنتاجية قدرها الف طن مترى فى اليوم .

و - مصنع اليوريا الثانى : بطاقة إنتاجية قدرها ١٧٥٠ طنا متريا فى اليوم .

ز - معمل تسييل الغاز الطبيعى بالبريقة بطاقة إنتاجية قدرها ٢٠ الف برميل يوميا غاز طبيعى مسال ، ٤٠ الف برميل يوميا نافتا مكثفة ، والفا برميل يوميا من غاز الطهى .

مصادر الطاقة :

١ - البترول :

أ - يعد البترول المورد الرئيسى فى البلاد وقد تم اكتشاف النفط فى ليبيا

عام ١٩٥٩ فى زلطن وبدأت تصديره عام ١٩٦١ حيث ارتفعت الصادرات منذ عام ١٩٦٥ .. ارتفع عدد الآبار بنسبة ٢٤١ر٦٦٪ فى عام ١٩٧٨ عما كان عليه خلال عام ١٩٧٣ .

ب - يعتبر قطاع النفط والغاز الطبيعى بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى الليبى .. وهو يمثل مصدر الدخل الرئيسى للاقتصاد فى ليبيا .

جـ - يبلغ احتياطى ليبيا من البترول ٢ر٢ مليار طن وتأتى بذلك فى المرتبة التاسعة عالميا :

تطور انتاج النفط الخام (١٩٧٠ - ١٩٨٧)

السنة	الإنتاج من النفط الخام
١٩٧٠	٣٣٠٠
١٩٧٥	١٤٨٠
١٩٨٠	١٨٢٧٠
١٩٨٥	١٠٢٤
١٩٨٦	١٠٣٤
١٩٨٧	٩٧٣

* الإنتاج بالالف برميل يوميا .

٢ - الغاز الطبيعي :

ارتفعت كمية الغاز الطبيعي فى ليبيا بين عامى ١٩٧٥ و١٩٧٨ بنسبة ٥٣ر٤٪ وزاد الاهتمام بإنتاج الغاز الطبيعي سواء أكان الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج النفط الخام ، أم الغاز الطبيعي المكتشف فى حقول الغاز .

تطور إنتاج الغاز الطبيعي (١٩٧٣ - ١٩٨٤)

السنة	إنتاج الغاز الطبيعى (مليون متر مكعب)
١٩٧٣	١٥٩٣١
١٩٧٥	١٣٨٣٤
١٩٧٧	١٩٩٩٦
١٩٧٨	٢١٢٣١
١٩٧٩	٢٣٤٥٦
١٩٨٠	٢٠٣٨٠
١٩٨١	١٢٧٠٠
١٩٨٢	١٣١٠٠
١٩٨٣	١٢٥٠٠
١٩٨٤	١٢٣٥٠

التعليم :

١ - ازداد الاهتمام بالتعليم فى ليبيا من خلال تقييم المناهج وتطويرها وربط التعليم والتدريب بالبيئة ، وتوفير المعلم الكفء .. والعناية بالإدارة فى المؤسسات التعليمية .

٢ - تم تطبيق نظام الالزام فى التعليم حتى نهاية المرحلة الاعدادية وفقا لقانون الإلزام عام ١٩٧٥ .

٣ - تطور التعليم بدءا من رياض الأطفال والتعليم الابتدائى ثم الإعدادى فالثانوى والفنى ومعاهد المعلمين والمعلمات حتى التعليم العالى .

٤ - تم إنشاء الجماعات الجديدة إضافة إلى الجامعات القائمة :

أ - جامعة الراية الخضراء للعلوم الهندسية بمجمع الفاتح للجامعات .

ب - جامعة "الفاتح العظيم" للعلوم الطبية / طرابلس .

جـ - جامعة السابع من ابريل بالزاوية .

د - جامعة قاريونس / بنغازى .

هـ - جامعة النجم الساطع التقنية بالبريقة .

و - جامعة العرب الطبية / بنغازى .

ز - جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية / البيضاء .

ح - جامعة سبها .

ط - كلية المحاسبة / عزيان .

ى - الجامعة المفتوحة .

٥ - تم إنشاء العديد من المعاهد العليا المتخصصة :

أ - المعهد العالى للاليكترونيات / بني وليد .

ب - المعهد العالى للميكانيكا والكهرباء / هون .

جـ - المعهد العالى للإنتاج الحيوانى / سرت .

د - المعهد العالى للكهرباء / صرمان / طرابلس ، بنغازى .

هـ - المعهد العالى للعلوم الإدارية والمالية / طرابلس .

و - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية طرابلس / بنغازى .

ز - المعهد العالى للتقنية الصناعية / طرابلس .

ح - المعهد العالى للعلوم الاساسية / مصراتة .

المراكز البحثية المتخصصة :

- تم إنشاء العديد من المراكز البحثية :

١ - مركز بحوث العلوم الهندسية .

٢ - مركز الفنون الجميلة والتطبيقية .

٣ - مركز بحث العلوم الاقتصادية .

٤ - مركز بحث العلم الإنسانية .

٥ - مركز بحوث العلوم الزراعية .

٦ - مركز بحوث العلم الصحية والدوائية .

٧ - مركز بحوث العلوم الاساسية .

٨ - مركز تعليم اللغات (طرابلس - بنغازى - سبها) .

التعاون المشترك :

١ - كانت ليبيا من بين الدل الإسلامية المؤسسة لمنظمة المؤتمر الإسلامى حيث شاركت فى المؤتمر التأسيسى الذى عقد فى الرباط فى عام ١٩٧٠ كما شاركت فى مؤتمر لاهور (باكستان) عام ١٩٧٤ .

٢ - تسعى ليبيا من خلال هذه المنظمة إلى تكريس الجهود من أجل مناصرة القضايا الإسلامية المختلفة .. ويواصل المكتب الشعبى للاتصال الخارجى (وزارة الخارجية) دعم ومساندة الشعوب الإسلامية وفق المبادئ التالية :

أ) تقوية التضامن بين الدول الإسلامية .

ب) دعم التعاون بين ليبيا والدول الإسلامية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

جـ) تأييد حركات التحرير الإسلامية والدفاع عن حقوق الاقليات الإسلامية وتقديم الدعم لها .

٣ - شاركت فى حضور اجتماعات وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى عمان بالاردن فى ١٩٨٨/٣/٢١ .

٤ - تبنت الجماهيرية الليبية القضايا الإسلامية ويذكر فى هذا المجال :

أ) دعم الدعوة الإسلامية فى افريقيا ومساعدة المسلمين فى هذه القارة .

ب) تشجيع المسلمين فى شتى انحاء العالم على إرسال ابنائهم إلى المعاهد والجامعات الليبية .

جـ) توجيه الدعوات للشخصيات والوفود والمؤتمرات الإسلامية لليبيا لتدارس أحوال المسلمين وتلبية احتياجاتهم .

د) الوقوف إلى جانب المسلمين فى الفلبين .

هـ) الوقوف إلى جانب المسلمين فى الولايات المتحدة .

٥ - كانت ليبيا إحدى الدول التى حضرت اجتماع وزراء خارجية المؤتمر الإسلامى فى كوالالمبور عام ١٩٧٢ .

٦ - تعد ليبيا إحدى الدول الاعضاء فى وكالة الأنباء الإسلامية .

آفاق الوحدة ومقومات التكامل :

أ)اتحاد المغرب العربى :

شاركت ليبيا فى تأسيس الاتحاد وتوقيع المعاهدة فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

ب) منظمة المؤتمر الإسلامى :

شاركت ليبيا فى اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامى باعتبارها عضوا مؤسسا فى المنظمة منذ عام ١٩٧١ .

– تشكل المجموعة الإسلامية وزنا هاما فى السياسة الخارجية الليبية ويتضح ذلك فيما يلى :

* ينبه العقيد القذافى فى مناسبات عديدة إلى « الدعوة الإسلامية ودورها الإيجابى فى تحقيق الحرية لكل إنسان على وجه الأرض .

* السعى المستمر إلى دعم العلاقات مع الدول الإسلامية وتأييد الدور الذى تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية .

* نجحت الجماهيرية فى عقد مؤتمر الدعوة الإسلامية لاول مرة على الأرض الليبية .

* انتهجت ليبيا سياسة الانتفاح على العالم الإسلامى من خلال « التواجد مع المسلمين فى لبنان » .. والوقوف مع باكستان فى محنتها – الحرب مع الهند – والوقوف مع تركيا فى محنتها عندما منعت الولايات المتحدة عنها

الذخيرة والطائرات .. ودعم ثوار مورو المسلمين ضد قوات ماركوس .

* عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع فى مدينة بنغازى بليبيا فى الفترة من ٢٤ حتى ٢٦ مارس ١٩٧٣ .

الإعلام :

١ - الإذاعة المسموعة :

أ) كانت توجد بليبيا ٣ محطات إذاعية فى عام ١٩٦٩ وكان إرسالها محدود الوقت وكثير التشويش والانقطاع كما أنه لم يكن يغطى جميع المناطق.

ب) تطور عدد محطات الإرسال والتقوية ووصل إلى أكثر من ٢٦ محطة إرسال وتقوية حتى عام ١٩٨٥ .

٢ - الإذاعة المرئية (التليفزيون) :

أ - لم يبد التفكير فى التليفزيون إلا فى عام ١٩٦٧ وتم أفتتاحه لأول مرة عام ١٩٦٨ بامكانيات ضئيلة ولم يتعد الإرسال المرئى مع بداية الثورة منطقتى طرابلس وبنغازى .

ب - زاد عدد محطات الإرسال والتقوية لبرامج التليفزيون من محطتين عام ١٩٦٩ إلى أكثر من ٢٠ محطة إرسال وتقوية عام ١٩٨٥ .. وأنتشرت

المحطات فى جميع مناطق الجمهورية .

٣ - وكالة الجماهيرية للانباء :

أ - هى الوكالة الوحيدة بليبيا وهى مؤسسة عامة وملحقة بوزارة الإعلام .

ب) انشئت تحت اسم « وكالة الانباء الليبية » بموجب المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى أول اكتوبر ١٩٦٤ .

جـ) تم تعديل بعض احكام قانون الوكالة فى ١١ أغسطس ١٩٧٠ بصدور القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ .

د) تغير اسمها إلى « وكالة انباء الثورة الليبية » فى ٢ يونيو ١٩٧٣ بناء على قرار من اللجنة الشعبية ، وتغير اسمها ثانية ليصبح وكالة الجماهيرية للانباء " .

هـ) المركز الرئيسى للوكالة فى طرابلس وله فرع فى بنغازى ومراسلون فى المحافظات الاخرى .

الفصل الثانى

من ينتهك حقوق الإنسان ؟

تقارير منظمة العفو الدولية
عن انتهاكات حقوق الإنسان
فى
فرنسا والجلترا والولايات المتحدة

* ان الفرضية الاساسية التى تتخفى وراءها دعاوى محاكمة الليبيين المتهمين ظلما بتفجير الطائرة الامريكية فوق قرية لوكيربى البريطانية عام ١٩٨٨ ، والطائرة الفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩ ، هى أن ليبيا قد انتهكت بفعلها هذا (مع افتراض صحة ذلك ، وهو غير صحيح) حقوق الإنسان الامريكى ، والبريطانى ، والفرنسى ، ومن ثم وجب عقابها ومحاكمة مواطنيها أمام محاكم غربية فى أول سابقة من نوعها عالميا .

* تلك كانت ولازالت الفرضية الاساسية التى تقوم عليها الدعاوى الغربية (طبعا هناك دعاوى آخرى مساعدة مثل (احترام الشرعية الدولية) ، (مكافحة

الإرهاب الدولى وغيرها).

* ونحن نؤكد أن هذه الفرضية خاطئة وزائفة تماما ، ونستند فى تأكيدنا هذا على حقائق ووثائق دولية دامغة ، تفيد أن هذه الدول الثلاثة هى أكثر دول العالم انتهاكا لحقوق الإنسان بداخلها ، فكيف يستقيم لها - منطقيا - الزعم بالدفاع عنها خارجيا ؟

* إن الوثائق التى لدينا ، تقدمها أهم وأخطر المنظمات الدولية فى الدفاع عن حقوق الإنسان فى (فرنسا - انجلترا - الولايات المتحدة الامريكية) .

* وفى هذا الفصل ، نقدم تفصيلا ، الوثائق والحقائق التى حوتها تلك التقارير على مدار الخمس سنوات الماضية .

ترى ماذا لدى منظمة العفو الدولية لتقدمه لنا عمن يزعمون صباح مساء أن ما يقلق راحتهم وبالهم هو حقوق الإنسان ؟

ذلك ما تجيب عنه الوقائع التالية :

أولا : انتهاكات حقوق الإنسان فى فرنسا :

---

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ :

فى تقريرها المنشور عام ١٩٨٧ والذى يغطى أحداث عام ١٩٨٦ وردت الحقائق التالية من قبل منظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان فى فرنسا.

تقول المنظمة فى تقريرها إنه من البواعث الرئيسية لقلق منظمة العفو الدولية فى فرنسا إعادة اللاجئين قسرا إلى بلدان قد يتعرضون فيها للتعذيب وسوء المعاملة ، وسجن رافضى أداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير ، وسير التحقيقات القضائية فى حوادث القتل العنيفة للشخصيات السياسية فى جزيرة كاليدونيا الجديدة .

فالحكومة الجديدة التى انتخبت فى آذار / مارس ١٩٨٦ أعلنت عن عزمها وتصميمها على إصلاح القوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة وجنوح الاحداث والإرهاب ، فأصدرت فى أيلول / سبتمبر قانونا جديدا يشدد شروط الإقامة ودخول الاجانب إلى فرنسا . وهذه الناحية من مشاريع الإصلاح القانونى هى ما يقلق منظمة العفو الدولية ، إذا ما ربطت بالبيانات الوزارية المنذرة بحدوث تغيير فى السياسة الفرنسية ازاء اللاجئين السياسيين .

كانت فرنسا سابقا على غير استعداد لطرد المواطنين الاسبانيين الباسكيين إذا طلبوا حق اللجوء السياسى . إلا إنه فى ١٩ تموز / يوليو ، طرد لاجئ باسكى يدعى خوسيه فارونا لوبيز بناء على أمر إدارى صدر بموجب اجراء "العجلة المطلقة" ، على أساس أن السلطات الفرنسية اعتبرت طرده "حاجة ملحة يقتضيها أمن الدولة أو سلامة الشعب" . ولم توجه اليه آنذاك تهمة ارتكاب أى جرم فى فرنسا أو فى إسبانيا . وفى ٢٠ تموز / يوليو ، صرح وزير الخارجية الفرنسى أنه قد تصدر أوامر طرد أخرى وأن خوسيه فارونا لوبير لم يكن لاجئا سياسيا . وفى ٢٣ تموز / يوليو ، طرد لاجئ باسكى آخر بموجب

الإجراء نفسه، وسلم كلاهما إلى رجال الشرطة الإسبانية ، حيث اعتقلا وحبسا معزولين دون اتصال بالاخرين ، بموجب قانون بمكافحة الإرهاب . وكتبت منظمة العفو الدولية فى ٢٥ تموز / يوليو إلى رئيس وزراء فرنسا بشأن هذين المطرودين اللذين كانا ، فى رأيها ، فى خطر من التعذيب وسوء المعاملة . وتلقت المنظمة فى وقت لاحق تقارير من مدريد تفيد بأن الرجلين اشتكيا بعد التحقيق معهما من انهما تعرضا للتعذيب (انظر القسم الخاص باسبانيا) . وفى آب / اغسطس ، اثارت منظمة العفو الدولية أمر هذه التقارير مع الحكومة ، وحثتها على إعادة النظر فى سياستها . وأشار خطاب المنظمة إلى المادة ٣ من اتفاقية الامم المتحدة ضد التعذيب ، التى صدقت عليها فرنسا فى ١٨شباط/فبراير ١٩٨٦، والتى تنص على أنه لايجوز طرد شخص إلى دولة هناك أسباب جوهرية تدفع إلى الاعتقاد بأنه قد يتعرض فيها للتعذيب . ومع ذلك استمرت عمليات طرد الباكسيين إلى إسبانيا ، رغم ان كثيرين منهم تقدموا بشكاوى دامغة حول تعذيبهم وإساءة معاملتهم . وقد رد رئيس وزراء فرنسا على منظمة العفو الدولية فى ٢١ آب/ أغسطس مستشهدا بالشروط القانونية التى يجب توافرها قبل طرد أى شخص من فرنسا ، ومشيراً إلى أنه لايمكن تطبيق هذا الاجراء إلا إذا كان الشخص الاجنبى غير مطلوب قضائيا فى بلد آخر ، والا استوجب تسليمه لسلطات تلك الدولة . وشدد على ان اسبانيا هى دولة ديمقراطية مسلمة بالتزاماتها نحو حقوق الإنسان بموجب القانون الدولى ، إلا إنه لم يعلق على إدعاءات إساءة معاملة السجناء .

واهتمت المنظمة على حد سواء باحتمال طرد اللاجئين السياسيين الباسكيين

إلى اسبانيا ، بسبب خطر تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة هناك . ففى تموز/يوليو اعتقل خوسيه ماريا بيريسيا راتوا بانتظار اتخاذ قرار بشأن تسليمه إلى السلطات الإسبانية بتهمة القتل وغيرها من الجرائم المماثلة . وكان بيريسياراتوا يقطن فرنسا منذ عام ١٩٧٣ كلاجئ سياسى معترف به رسميا بموجب شروط معاهدة جنيف لعام ١٩٥١ . إلا إنه جرد من منزلته هذه عام ١٩٧٩ لأن السلطات الفرنسية اعتبرت أن تغيير الاوضاع السياسية فى اسبانيا يعنى أنه لم يعد بحاجة إلى حماية . وقد نجح طلب الاستئناف الذى قدمه ضد هذا القرار ، واعيد إليه اعتباره كلاجئ سياسى فى تموز / يوليو ١٩٨٤ . وكانت منظمة العفو الدولية قد كتبت إلى الحكومة طالبة منها الحصول على ضمانات إجرائية من الحكومة الاسبانية قبل اتخاذ أى قرار بتسليمه إليها ، وذلك لضمان عدم تعرضه للتعذيب .

وفى ٩ ايلول / سبتمبر ، أعلن الوزير المفوض بالامن فى وزارة الداخلية ان الانظمة التى تحمى وضع اللاجئين السياسيين فى فرنسا لم تعد ، فى نظره ، تنطبق على مواطنى اية دولة ضمن المجتمع الاوروبى .

وفى أيلول / سبتمبر ١٩٨٦ ، صدر قانون جديد يتعلق بشروط الدخول إلى فرنسا الإقامة فيها ، ابقى على سلطات الطرد بموجب أمر إدارى ، إنما توسع نطاق تطبيقه بحيث شمل جميع من اعتبرت السلطات ان وجودهم "يشكل تهديدا شديدا الخطر للنظام العام" .

وبنهاية عام ١٩٨٦ ، طرد ٢٦ باسكيا من فرنسا إلى اسبانيا ، وكان هناك

ستة آخرون تطالب السلطات الاسبانية بتسليمهم ، ومازالوا بانتظار اتخاذ قرارات بشأنهم .

وتبنت منظمة العفو الدولية خمسة من رافضى الخدمة العسكرية بدافع الضمير ، كسجناء رأى ، وواصلت سعيها لإطلاق سراح سجينين آخرين ، منهما برونو بوراييه ، وكان بواربيه قد أبلغ وزارة الدفاع أنه يعارض أى نوع من الخدمة العسكرية لعدم ايمانه بالعنف ، إلا انه لايعارض القيام بخدمة مدنية بديلة . ورفض طلبه لأنه لم يكن مصاغا بالشكل المطلوب ، كما رفض طلب جديد تقدم به لأنه ارسل بعد فوات المهلة القانونية . وفى آذار / مارس ، حكمت عليه محكمة بوردو بالسجن لمدة شهر مع وقف التنفيذ لرفضه الانصياع للاوامر ، وبأداء ١٦٠ ساعة من الخدمة الاجتماعية . وفور انتهائه من تنفيذ هذا الحكم ، أعيد اعتقاله من قبل السلطات العسكرية ، وقضى ما مجموعه ٤٠ يوما فى زنزانة منعزلة لرفضه ارتداء الزى العسكرى . وحكمت عليه محكمة الاستئناف فى حزيران / يونيو بالسجن لمدة ١٥ شهرا لرفضه الاستجابة لاوامر الاستدعاء ، وكان لايزال فى السجن فى نهاية عام ١٩٨٦ .

وانفجرت حوادث العنف مرات عديدة فى جزيرة كاليدونيا الجديدة الخاضعة للحكم الفرنسى ، ما بين مجموعات تتزعمها جبهة تحرير الكاناك الوطنية الاشتراكية ، تطالب بالاستقلال التام ، وبين جماعات معارضة للاستقلال ، وفى أيلول / سبتمبر ، حكم قاضى تحقيق فى محكمة نوميا أنه ليس هناك أسباب تدعو لمقاضاة ثمانية رجال اتهموا بقتل عشرة من رجال الكاناك ، بينهم اخوان

لزعيم جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية جان - مارى تجيباو ، فى كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ . ولم ينكر الرجال الثمانية اشتراكهم فى عملية القتل ، إلا أن القاضى حكم بأنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم . وكتبت منظمة العفو الدولية فى ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر إلى وزير العدل معربة عن قلقها حول عدم قيام القاضى بفحص جميع الادلة المتوافرة ، ومشيرة إلى ان الفشل فى اجراء تحقيق شامل حيادى فى عمليات القتل هذه قد يعطى انطباعا بأن الحكومة تغض النظر عنها . وقد قدم النائب العام والمدعون استئنافا ضد هذا الحكم ردته محكمة الاستئناف فى ٢٠ تشرين الثانى / نوفمبر ، وأمرت بتقديم سبعة أشخاص للمحاكمة . وأبلغ وزير العدل منظمة العفو الدولية بهذا القرار فى ٥ كانون الاول / ديسمبر .

وأعربت المنظمة عن قلقها أيضا طول الوقت الذى استغرقه تحقيق المحاكم فى مقتل مناضلين سياسيين . ففى كانون الثانى / يناير ١٩٨٥ . بوشر بإجراء تحقيق قضائى فى مقتل مناضلين فى جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية هما ايلوى ماشورو ومارسيل نونارو فى مطلع ذلك الشهر على أيدى رماة من فرقة التدخل التابعة للشرطة الوطنية (انظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦ وجدول الاخطاء) . وحتى نهاية عام ١٩٨٦ ، لم تكن المحكمة قد توصلت إلى أية نتيجة . علاوة على ذلك ، لم يحصل أى تقدم ملحوظ فى التحقيق القضائى فى مقتل بيير ديكليرك ، زعيم حزب اتحاد كاليدونيا المطالب بالاستقلاق ، عام ١٩٨١ .

(٢) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨وهو يغطى عام ١٩٨٧:

وورد فيه أنه قد سجن فى فرنسا خلال عام ١٩٨٧ أكثر من ٥٠٠ شخص من رافضى اداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير ، واغلبيتهم من شهود يهوه . وأعيد عدد من المواطنين الاسبانيين ، بينهم أشخاص طلبوا حق اللجوء السياسى ، إلى اسبانيا ، حيث يعتقد انهم واجهوا خطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة . وادعى عدد من الاشخاص انهم تعرضوا للمعاملة السيئة وهم فى عهدة رجال الشرطة ، كما بدا ان بعض الإدعاءات لم يجر التحقيق فيها بشكل كاف . ولم تكن قد انتهت فى نهاية العام تحقيقات قضائية أجريت فى مقتل مناضلين سياسيين فى مقاطعة كاليدونيا الجديدة الخاضعة لحكم فرنسا خلال عامى ١٩٨١ و١٩٨٥ . وسجن ١٧ شخصا من المطالبين باستقلال كاليدونيا الجديدة ، على اثر اشتباكات وقعت بينهم بين أشخاص يؤيدون بقاء الوضع على ما هو عليه هناك ، لم تجر مقاضاة أى منهم . وفى مقاطعة بولينيزيا الخاضعة لحكم فرنسا ، اعتقل أحد زعماء نقابات العمال لفترة وجيزة بعد إضراب لعمال المرافئ فى تاهيتى .

ومعظم الذين سجنوا بسبب رفضهم آداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير لم يتقدموا من السلطات بطلبات إعفاء ، لأنهم كانوا يعارضون ايضا ، لأسباب دينية أو سياسية ، آداء خدمة مدنية بديلة . وقد فرضت عليهم فى هذه الحالات أحكام بالسجن لمدة ١٤ شهرا . وقد رفض كثيرون من الذين أقرت

السلطات بوضعهم كمستنكفين ضميريين مباشرة الخدمة البديلة لمدة ٢٤ شهرا ، أو تنفيذها بالكامل ، على اساس أن طولها بالمقارنة مع الخدمة العسكرية يشكل عقابا لهم . وقد صدرت بحق هؤلاء أحكام بالسجن لفترات أقصاها ١٢ شهرا ، ولكنهم لم يسجنوا فورا بانتظار البت فى طلبات استئناف رفعوها أمام محاكم أعلى .

ميشيل فاس هو طبيب بيطرى حصل على إقرار من السلطات بوضعه كمستنكف ضميرى فى شباط / فبراير ١٩٨١ . لكنه رفض آداء الخدمة البديلة لأنه اعتبر ، بين الامور أخرى ، ان طول مدتها تأديبى . وحكم عليه نيسان / ابريل ١٩٨٣ بالسجن لمدة ١٨ شهرا ، لكن المدة خففت عند الاستئناف إلى ثلاثة اشهر مع وقف التنفيذ . غير أنه بقى مجبرا على أداء الخدمة البديلة ، التى رفض القيام بها فى تشرين الثانى / نوفمير ١٩٨٣ ، مما أدى إلى مقاضاته مرة أخرى فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ أمام محكمة روان .

وقضت المحكمة بسجنه لرفضه الالتحاق بالخدمة فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٣ ، وألقت قرار وقف تنفيذ الحكم بسجنه لمدة ثلاثة أشهر ، الذى صدر سابقا ، إلا انه ظل طليقا بانتظار جلسة استئناف حدد موعد عقدها كانون الثانى / يناير ١٩٨٨ .

بناء على قرار اتخذته محكمة النقض والابرام فى شباط / فبراير ، صدرت أوامر بإجراء محاكمات جديدة فى عدد من قضايا الاستئناف الضميرى كانت قد نظرت فيها المحاكم خلال السنوات الاخيرة ، على أساس أن هذه المحاكم لم تكن

مؤهلة للنظر فيها . وألغت محكمة النقض والإبرام أحكاما صدرت بحق ثلاثة مسالمين من نانتس فى حزيران / يونيو ١٩٨٦ عن محكمة الاستئناف فى رانس ، وقضت بأن هذه المحكمة لم تكن مختصة بالشئون العسكرية ، كما يقتضيه قانون صدر عام ١٩٨٢ مغليا المحاكم العسكرية .

وطرد من فرنسا مواطنون أجانب ، بينهم عدد من طالبى حق اللجوء السياسى ، خشيت منظمة العفو الدولية أن يتعرض بعضهم للتعذيب إذا أعيدوا إلى البلدان التى هربوا منها . ونفذت معظم عمليات الطرد بناء على أوامر إدارية بموجب إجراء "العجلة المطلقة" ، الذى استخدم لأن الموطنين الاجانب يشكلون فى نظر السلطات الفرنسية خطرا يهدد بشكل خاص النظام العام فى فرنسا .

كان كثيرون من الذين تعرضوا للطرد مواطنين إسبانيين من أصل باسكى ، طرد ١٢٩ منهم إلى اسبانيا عام ١٩٨٧ بموجب إجراء "العجلة المطلقة" ، وأخذ ١١ آخرون إلى الحدود وسلموا إلى رجال الشرطة الاسبانية . وصرحت الحكومة انه لايجوز طرد أحد ، إلا إذا لم ترد اسماؤهم فى أوامر توقيف دولية ، أو الذين لم يعترف بهم كلاجئين ، ولا توجب الحصول على طلبات لتسليمهم من حكومات أخرى .

منذ تموز / يوليو ١٩٨٦ ، عندما بدأ تطبيق سياسة طرد الباسكيين إلى أسبانيا ، ادعى كثيرون من الباسكيين الذين أعيدوا من فرنسا ثم احتجزوا فى أسبانيا بموجب السلطات الاستثنائية لقانون مكافحة الإرهاب ، بأنهم تعرضوا

للتعذيب على أيدى رجال الشرطة والحرس المدنى الاسبانيين . وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن معارضتها لطرد الباسكيين أو تسليمهم لاسبانيا ، مالم تحصل الحكومة الفرنسية على ضمانات مناسبة من حيث السلامة الجسدية والنفسية للمعتقلين .

وجرى تسليم باسكين إلى السلطات الاسبانية خلال عام ١٩٨٧ ، وبقى عشرة فى السجن بانتظار بث الحكومة والمحاكم الفرنسية فى طلبات تسليمهم . وكانت اللجنة الفرنسية المختصة بالتماسات اللاجئين قد أقرت بحق اثنين منهما فى اللجوء ، وهما هوزيه ماريا بريسيارتوا ، الذى كان فى السجن منذ تموز/ يوليو ١٩٨٦ ، وسانتياغو أروسبيد ساراسولا الذى كان فى السجن منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ .

وبلغت منظمة العفو الدولية إدعاءات حول إساءة معاملة المعتقلين وهم فى عهدة رجال الشرطة ، كما تلقت تقارير حول تحقيقات قامت بها الهيئات القضائية وأجهزة الشرطة خلال عام ١٩٨٧ . غير أن شكاوى ايرانيين مقيمين فى فرنسا يبدو أنها أهملت . فقد اعتقلا فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ وخضعا للاستجواب لمدة اربعة أيام على أيدى رجال مصلحة أمن الدولة . وقدم الاثنان شكاوى إلى المدعى العام جاء فيها أنهما تعرضا للتهجم اللفظى وللضرب ولصور أخرى من الاعتداء ، بينما كانا فى عهدة رجال الامن . وأرسل محاموهما نسخا عن الشكاوى مع طلب لإجراء تحقيق فيها إلى المفتش العام لمصالح الشرطة . وقام المدعى العام بايداع الشكاوى فى سجله ، لكن ليس لدى

منظمة العفو الدولية علم بمباشرة اية تحقيقات فيها ، كما ان المفتش العام لمصالح الشرطة لم يرسل اشعارا باستلامه الشكاوى .

واستمر التوتر قائما فى كاليدونيا الجديدة ما بين أنصار الابقاء على وضع المقاطعة كجزء لايتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، وبين المطالبين باستقلالها ، وعلى الاخص جبهة تحرير الكاناك الوطنية الاشتراكية . وأجرى استفتاء عام فى أيلول / سبتمبر ، اشترك فيه ٥٩ بالمئة من الذين يحق لهم الاقتراع ، أى المقيمين فى كاليدونيا الجديدة منذ مالا يقل عن ثلاث سنوات . وجاءت نتيجة الاستفتاء تؤيد بأغلبية ساحقة بقاء المقاطعة كجزء من فرنسا . وادعت الجبهة التى شنت حملة من أجل مقاطعة الاستفتاء ، أن ٨٠ بالمائة من سكان الكاناك الاصليين لم يشتركوا فيه . وفى كانون الاول / ديسمبر وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار يطالب بإجراء استفتاء حر صادق ينسجم مع مبادئ الامم المتحدة ، من أجل تقرير مصير كاليدونيا الجديدة .

وفى نيسان / ابريل ، حكم على ١٧ من المناضلين من أجل استقلال كاليدونيا الجديدة بالسجن لفترات تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين ، بعد ادانتهم برمى الحجارة ، وقد تكون محاكمتهم ذات دوافع سياسية نشأت عن اشتباك عنيف وقع فى ثيو فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٦ ، مابين المطالبين بالاستقلال ، وبين مؤيدى استمرار الحكم الفرنسى ورميت الحجارة اثناء الاشتباك ، وقعت حوادث حريق متعمدة ، وقتل شخص واحد . وقد اعتقل ٣٣ شخصا من المناضلين من أجل الاستقلال ، إلا إنه لم يقبض على أى

من مؤيدى الحكم الفرنسى .

وانتهت فى تشرين الاول / اكتوبر محاكمة سبعة أشخاص اتهموا بقتل عشرة من رجال الكاناك فى قرية هينغين فى كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧) ، وقضت المحكمة ببراءة المتهمين بحجة الدفاع عن النفس . ولمح بعض زعماء جبهة تحرير الكاناك بأن أنصار الجبهة قد يلجأون إلى المقاومة المسلحة لحماية عائلاتهم . وبسبب هذه التصريحات ، وجهت فى كانون الاول / ديسمبر تهمة التحريض على القتل والاعتداء إلى قائد الجبهة جان - مارى تجيباو ، وإلى نائبه بايوين يايوين الذى اعتقل فى ٢٢ كانون الاول / ديسمبر لرفضه الامتثال لاوامر القاضى ، واطلق سراحه فى ٢٨ من الشهر نفسه بانتظار المحاكمة ، وكانت التحقيقات الرسمية لاتزال جارية فى نهاية العام فى التهم الموجهة إلى الرجلين .

وبنهاية عام ١٩٨٧ ، لم يكن قد تم التوصل إلى أية نتائج فى التحقيقات القضائية التى أجريت فى مقتل المناضلين من أجل الاستقلال ، بيير ديكليرك ، وايلوى ماشورو ، ومارسل نونارو (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧) وفى تاهيتى ،وهى جزء من بولينيزيا الفرنسية ، سجن فى ١ تشرين الثانى / نوفمبر رئيس نقابة عمال المرافئ ، فيلكس "رارا" كولومبيل . وكان أحد القضاة قد أمر باعتقاله بتهمة الاشتراك فى أعمال عنف فى تدمير ممتلكات ، بعد حدوث أعمال شغب فى بابيت حاولت قوات الامن خلالها فك إضراب قام به عمال المرافئ . وقد أطلق سراحه فى ١١ من الشهر نفسه .

وفى كانون الثانى / يناير ، ردت وزارة الداخلية على رسالة بعثتها المنظمة فى كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ أوضحت فيها موقفها من تسليم الباسكيين إلى اسبانيا ، ووصفت قضية هوزيه ماريا بريسيارتوا . ولم يتضمن رد الوزارة أى تأكيد بأن الحكومة الفرنسية ستسعى إلى الحصول على ضمانات من الحكومة الاسبانية بشأن معاملة المعتقلين .

فى آذار / مارس ، كتبت منظمة العفو الدولية مرة أخرى إلى رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران ، وإلى رئيس الوزراء جاك شيراك ، مناشدة ضد طرد الباسكيين إلى اسبانيا حيث قد يواجهون خطر التعذيب . وردت وزارة الخارجية فى ٣٠ نيسان / ابريل مؤكدة ان الذين طردوا لم يكونوا لاجئين ، وأنهم كانوا يشكلون "خطرا يهدد بشكل خاص النظام العام" فى فرنسا . ولم يرد فى رد الحكومة أى تعليق على خطر التعرض للتعذيب ، إلا إن وزير الداخلية قال فى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، مشيرا إلى تصريحات المنظمة حول التعذيب ، أنه ليس بإمكان الحكومة الفرنسية الحكم على تصريحات من هذا النوع تتعلق بدولة ديمقراطية تربطها بفرنسا صداقة وحدود مشتركة .

وفى تموز / يوليو ، كتبت المنظمة إلى وزير العدل بشأن سير التحقيقات القضائية فى الاشتباكات التى وقعت فى أواخر عام ١٩٨٦ فى ثيو ، بكاليدونيا الجديدة . وقد أثار قلق المنظمة على الاخص قيام القاضى بتحقيق فى حادث رمى الحجارة ، منفصل عن التحقيق الذى أجراه فى حادث القتل والجرح ، مما أدى فى كل قضية إلى منع المحكمة من فحص جميع الادلة المتعلقة

بالموضوع ، التى جرى جمعها فى القضية الاخرى .

فى آب / اغسطس ، قدمت منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق ببواعث قلقها فى كاليدونيا الجديدة ، إلى لجنة التخلص من الاستعمار التابعة للامم المتحدة .

(٣) تقرير عام ١٩٨٩ وهو يغطى العام ١٩٨٨ :

ظل المعترضون على قوانين الخدمة العسكرية لاسباب ضميرية ، وبينهم كثيرون من شهود يهوه ، يتعرضون للسجن طوال عام ١٩٨٨ وعقدت عدة محاكمات فى المحاكم الدورية التابعة للمحكمة العليا ، التى انشئت عام ١٩٨٦ لمحاكمة المتهمين بتعكير النظام العام بشكل خطر عن طريق الاكراه بالتهديد أو الإرهاب . وكان بعض الذين مثلوا أمام هذه المحاكم قد قضوا سنوات عديدة فى حبس وقائى . وادعوا انهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة وهم فى عهدة الشرطة . وفى مقاطعة كاليدونيا الجديدة صدرت إدعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة ، وتقارير عن تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء قامت بها قوات الامن الفرنسية فى عمليات شنتها ضد الجماعات الانفصالية . وفى خطوة هامة اتخذت بالنسبة لكاليدونيا الجديدة ، قام رئيس الوزراء روكار بابرام "اتفاقية ماتينيون" التى نصت على منح عفو لمعظم المعتقلين المتهمين بجرائم تتعلق بايجاد حل لوضع المقاطعة .

أعيد انتخاب الرئيس فرانسوا ميتران ، مرشح الحزب الاشتراكى ، فى

انتخابات الرئاسة التى عقدت فى آيار / مايو . وجرى تشكيل مجلس وزراء برئاسة ميشيل روكار ، أحد أعضاء الحزب الاشتراكى ، تسلم مقاليد الحكم فى حزيران / يونيو . وفى تموز / يوليو اعتمد مجلس الوزراء قانون عفو شمل مجالا واسعا من الجرائم ، بينها عدة جرائم ضد قوانين الخدمة العسكرية ، لكن هذه ظلت خاضعة لشروط معينة .

وفى خطوة هامة اتخذت بالنسبة لكاليدونيا الجديدة قام رئيس الوزراء بابرام بنود "اتفاقية ماتينيون " مع الاحزاب الانفصالية والموالية فى المقاطعة ، وتم إقرارها فى استفتاء وطنى أجرى فى تشرين الثانى / نوفمبر . ونصت بنود الاتفاقية على وضع برنامج تقوم فيه كاليدونيا الجديدة بتقرير مصيرها بقدوم عام ١٩٨٨ ، على ان تبقى حتى ذلك الوقت جزءا من فرنسا . ومن البنود الهامة فى "اتفاقية ماتينيون" العفو عن الذين اعتقلوا بسبب جرائم ارتكبت قبل ٢٠ آب / اغسطس ، تتعلق بوضع دستور كاليدونيا الجديدة وتحديد حقوق الأرض فى المقاطعة . ولم يشمل العفو أولئك الذين "كانوا ، بسبب افعالهم المباشرة والشخصية ، المسؤولين الرئيسيين عن جرائم قتل عمد" . وأفرج بشروط عن المتهمين بارتكاب جرائم من هذا النوع ، بانتظار انتهاء الإجراءات القضائية فى قضاياهم .

ابتداء من آيار / مايو انخفض إلى حد كبير عدد الباسكيين الاسبان الذين طردوا من فرنسا بموجب إجراء "العجلة المطلقة" الإدارى . وكان هذا الإجراء قد اتبع منذ عام ١٩٨٦ لطرد حوالى ٢٠٠ باسكى ، بمن فيهم طالبو حق اللجوء

السياسى ، ادعى كثيرون منهم أنهم قد يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة فى اسبانيا (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨ فى اسبانيا) . وكانت السلطات القضائية تنظر فى ١٨ طلب تسليم مطلوبين تقدمت بها السلطات الاسبانية ، ونجم عن ثلاثة منهم إعادة أشخاص إلى اسبانيا وفى تشرين الاول / اكتوبر اعلن المكتب الفرنسى لحماية اللاجئين وعديمى الجنسية أنه لن يمنح أى اسبانيين فى المستقبل صفة اللاجئ ، لأن اسبانيا دولة ديمقراطية تضمن حرية التعبير الشخصى والعلنى .

وتعرض للمقاضاة كثيرون من المعترضين على قوانين الخدمة العسكرية لاسباب ضميرية ، وفرضت عليهم أحكام بالسجن ١٥ شهرا ، ولم يبدأ جميع هؤلاء تنفيذ احكامهم خلال عام ١٩٨٨ ، لأن بعضهم كانوا بانتظار نتائج طلبات استئناف أودعوها لدى محاكم أعلى ، والبعض الاخر بانتظار صدور قرارات حول شرعية طلبات استدعائهم للخدمة .

وبما ان الخدمة المدنية البديلة تستغرق ضعف مدة الخدمة العسكرية العادية ، فإن منظمة العفو الدولية لاتعتبرها بديلا مقبولا . كما أنها تعتبر الذين يسجنون رفضهم أداء هذه الخدمة سجناء رأى .

هناك عدد من المستنكفين ضميريا الذين سجنوا لم تعرض عليهم خدمة مدنية بديلة . إذ ان طلباتهم رفضت على أساس أنهم قدموها بعد صدور أوامر استدعائهم للخدمة العسكرية . فقد قبض على نيكولاس دوبورغ ووجهت إليه تهمة "العصيان" فى كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ ، على أثر رفضه اداء

الخدمة العسكرية . وفى ايلول / سبتمبر وبعد قضاء سبعة أشهر مسجونا فى ثكنة عسكرية ، تخللتها فترات طويلة فى حبس انفرادى ، حكم عليه بالسجن لمدة ستة اشهر مع وقف التنفيذ . وفى قضية مماثلة ، بدأ أوليفيه ماتون تنفيذ حكم ثان بالسجن صدر بحقه على تهمة "العصيان" فى تشرين الثانى / نوفمبر . وكان قد أفرج عنه سابقا فى تموز / يوليو ١٩٨٧ بعد قضاء تسعة أشهر من حكم بالسجن مدته سنة ، على التهمة نفسها . وفور الافراج عنه ، صدر أمر استدعاء جديد بحقه ، عندما رفض ثانية ارتداء الزى العسكرى وأداء الخدمة العسكرية ، حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أشهر إضافية . وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية نيكولاس دوبورغ وأوليفيه ماتون سجينى رأى ، على أساس أنه يجب أن يحق للافراد طلب اعتبارهما مستنكفين ضميريا فى أى وقت كان ، قبل صدور أوامر استدعائهما وبعدهما ، على حد سواء .

عقدت عدة محاكمات فى محاكم دورية ذات تكوين خاص انشئت عام ١٩٨٦ للنظر فى جرائم تسبب اخلالا خطيرا بالامن العام عن طريق التخويف أو الإرهاب وتتكون هذه المحاكم من قاض يرأس جلساتها ، وستة قضاة يخدمون كمستشارين . ويجرى التحقيق القضائى عادة فى باريس ، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة .

وفى تشرين الاول / أكتوبر جرت محاكمة فليس توماسى وشارل بيرى المطالبين باستقلال كورسيكا ، في محكمة دورية فى بوردو . وكانا قد اعتقلا فى آذار / مارس ١٩٨٣ واتهما بقتل ومحاولة قتل عضوين من الفرقة

الاجنبية فى الجيش الفرنسى خلال غارة على مخيم عسكرى فى كورسيكا . واعترف الاثنان أثناء محاكمتهما بالتعاطف مع أهداف حركة مستقلة تدعى جبهة التحرير الوطنية الكورسيكية لكنهما نفيا التهمة الموجهة إليهما . كما نفى فليس توماسى أيضا اشتراكه فى الغارة ، لكن شارل بيرى اقر بدوره فيها.

بوشر التحقيق القضائى تحت اشراف قاضى تحقيق فى كورسيكا ، إلا إن المحاكمة نقلت إلى بوردو ولضمان عدالتها ، ولأسباب إجرائية . وأجاز قانون اعتمد فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ عرض القضية على المحكمة الدورية المشكلة خصيصا لهذا الغرض . وأجرى تعديل اخر على القانون فى كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه ، مكن من نقل الجلسة إلى بوردو ، عوضا عن عقدها فى باريس .

وقد ساور منظمة العفو الدولية القلق بشأن التأخيرات الإجرائية المفرطة فى التوصل إلى قرار فى هاتين القضيتين ، وبشأن قضاء فليس توماسى خمس سنوات ونصف قيد الحبس الوقائع بانتظار جلسة المحاكمة ، مما بدا أنه يشكل خرقا للضمانات الواردة فى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان ، من حيث وجود تقديم جميع المتهمين للمحاكمة خلال مهلة معقولة . علاوة على ذلك ، قدم المتهمان إقرارات قضائية بعد اعتقالهما أدعيا فيها أنهما تعرضا للمعاملة السيئة وهما فى عهدة الشرطة فى كورسيكا .

وقد أخلى سبيل كلا المتهمين من تهمة القتل العمد ، لكن حكم بالسجن لمدة سنة واحدة على شارل بيرى بعد إدانته بحيازة سلاح غير مرخص به . واعتبر

مراقبون عن منظمة العفو الدولية حضروا جلسات المحاكمة أن إدعاءات المتهمين بتعرضها للمعاملة السيئة وهما فى عهدة الشرطة قد جرى اثباتها دون أدنى شك . وكانت هذه الإدعاءات موضوع تحقيق منفصل خلال التحقيق القضائى في التهم . لكن قاضى التحقيق فى بوردو قرر أنه ليس هناك ما يستوجب التحقيق فيها . وكانت جلسة الاستئناف ضد هذا القرار ، التى بدأت عام ١٩٨٧ لاتزال جارية فى نهاية عام ١٩٨٨ .

وأدعى عدد من السجناء من جماعات مسلحة كحركة آكسيون ديركت ، وجبهة التحرير الوطنية لكورسيكا ،. ومجموعة باسكية انفصالية تدعى ايباريتاراك ، وبعض الاسبان الباسكيين الذين ينتظرون جلسات النظر فى طلبات تسليمهم ، أن "عزلهم الخلوى" - أى ابقاءهم منفصلين عن غيرهم من السجناء مع حصر عدد زوارهم ـ كان يشكل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو حاطة بالكرامة .

فى كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٧ باشر أربعة من زعماء حركة أكسيون ديركت كانوا مسجونين منذ شباط / فبراير من العام نفسه، إضرابا عن الطعام لمدة ثلاثة أشهر دعما لمطالبهم "باحتجاز جميع السجناء السياسيين معا... بموجب تشريع خاص بهم... وإقفال وحدات العزل الشديدة الحراسة على الفور" . ورغم أن منظمة العفو الدولية لاتتخذ أى موقف من إضفاء صفة خاصة على السجناء السياسيين ، فقد أثارت قلقها افادت بأن مختلف السجناء من الحركة المذكورة كانوا قد قضوا فترات ، طويلة معزولين عن الاخرين . وردت أيضا

تقارير عن فرض قيود صارمة على فرض اتصالهم بالمحامين ، واستقبال الزوار وتسلم الرسائل ومواد القراءة ، والاستماع إلى الراديو ، ومشاهدة التليفزيون . والمنظمة تعتقد أن العزل المطول قد يكون له تأثير ضار على الصحة العقلية والجسدية للسجناء ، وقد يشكل فى بعض الظروف ضربا من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة .

وفى شباط / فبراير طلبت منظمة العف الدولية توضيحا من وزير العدل بشأن الظروف التى يحتجز فيها السجناء من حركة آكسيون ديركت . كما طلبت تأكيدات بأن الضمانات الواردة فى قانون الإجراءات الجزئية بالنسبة للسجناء الموضوعين قيد العزل ، ستراعى . جاء رد الوزير فى آذار / مارس يتضمن تأكيدات محددة بأن هذه الضمانات تراعى ، وبأن معاملة السجناء تتم وفقا لتوصيات مجلس أوروبا حول معاملة السجناء الخطرين ، ولتوجيهات اللجنة الاوروبية المعنية بحقوق الإنسان . ورفضت السلطات الإدعاءات بمجملها . وقد انتهى الاضراب عن الطعام فى ٢٥ آذار / مارس .

شهدت الشهور السابقة لاتفاقية ماتينيون أسوأ فترات العنف فى التاريخ الحديث لكاليدونيا الجديدة . ففى نيسان / ابريل قام أعضاء فى حركة تحرير الكاناك الانفصالية بخطف ٢٣ دركيا ومساعد مدعى عام فى ويفا ، فقتل أربعة دركيين فى سياق العملية . وأفرج عن الرهائن فى ٥ آيار / مايو بعد هجوم مسلح شنته القوات الفرنسية على كهف كانوا محتجزين داخله ، وقتل اثناءه ١٩ كاناكيا ودركيان اثنان . وأشارت التقارير إلى ان ثلاثة من

الكاناكيين الذين قتلوا ربما كانوا قد أعدموا خارج نطاق القضاء بعد استسلامهم. وأشار تقرير لاحق إلى أن شخصا رابعا من الحركة ربما لاقى المصير نفسه . وفى ٣٠ آيار / مايو اعلن وزير الدفاع ان تحقيقا عسكريا داخليا أجرى فى الحادث توصل إلى أن "أفعالا مخالفة للواجب العسكرى ربما ارتكبت للاسف" وفصل مؤقتا من منصبه قائد احدى سريات الدرك .

وصدرت إدعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة على أيدى قوات الامن الفرنسية ، عن كاناكيين اعتقلوا بسبب حادث ويفا . وفى تشرين الثانى / نوفمبر اطلق سراح جميع الكاناكيين المحتجزين لعلاقتهم بالحادث ، وذلك بموجب شروط اتفاقية ماتينيون .

التمست منظمة العفو الدولية إطلاق سراح سجناء الرأى المحتجزين كمستنكفين ضميريا ، وكتبت فى آيار / مايو إلى الحكومة تطلب إجراء تشريح كامل للجثث وتحقيق قضائى فى وفاة الانفصاليين الكاناكيين الثلاثة فى ويفا . فى حزيران / يونيو رحبت المنظمة بقرار إجراء تحقيق قضائى فى ثلاث من القضايا ، لكنها حثت على التحقيق فى الملابسات المحيطة بجميع الوفيات ، على ضوء تقارير أخرى وردتها .

فى ١٠ آب / اغسطس أدلت منظمة العفو الدولية ببيان حول بواعث قلقها فى كاليدونيا الجديدة أمام اللجنة الخاصة بالتخلص من الاستعمار التابعة للامم المتحدة .

فى تشرين الاول / اكتوبر حضر مراقبون عن منظمة العفو الدولية جلسة

محاكمة الكورسيكيين المتهمين بالقتل ومحاولة القتل ، التى عقدت فى المحكمة الدولية فى بوردو .

لم يحرز أى تقدم فى تحقيقات قضائية بوشر بإجرائها خلال سنوات سابقة ، فى مقتل اعضاء بارزين فى جبهة تحرير الكاناك .

(٤) تقرير منظمة العفو لعام ١٩٩٠ وهو يغطى العام ١٩٨٩ :

وفيه ورد أنه قد اعتبر مئات من المعترضين على قوانين الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية ، وغالبيتهم الساحقة تنتمى إلى شهود يهوه ، من سجناء الرأى . وقد وردت عدة إدعاءات عن سوء معاملة المحتجزين لدى الشرطة ، كما وردت بلاغات أخرى عن سوء معاملة المجرمين المدانين قضائيا فى أحد السجون .

استفاد عدد من المعترضين على آداء الخدمة العسكرية بدافع الضمير من قانون صدر فى شهر تموز / يوليو ، يمنح عفوا عاما عن الذين لم يقدموا أنفسهم لأداء الخدمة الوطنية ، أوفروا منها قبل ٢٢ آيار / مايو ١٩٨٨ . وقد شمل هذا العفو أيضا مرتكبى جرائم معينة ذات بواعث سياسية ، ارتكبت قبل ١٤ تموز / يوليو ١٩٨٨ من قبل الانفصاليين فى كورسيكا ومقاطعات ما وراء البحار فى غواديلوب ومارتينك .

وفى كانون الاول / ديسمبر اقر البرلمان قانونا يوسع نطاق العفو الذى صدر فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٨ ، باعتبار ذلك جزءا من اتفاقية ماتينيون

حول مستقبل مقاطعة كاليدونيا الجديدة - وهى احدى مقاطعات فرنسا فيما وراء البحار - بحيث يشمل انواعا معينة من جرائم القتل العمد التى ارتكبت قبل ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨٨ (واجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) .

وأشارت وزارة العدل إلى أن هذا يتضمن ايقاف تسعة إجراءات قضائية ، ومن بينها قضايا الانفصاليين الكاناك المتهمين بقتل اربعة من رجال الدرك فى نيسان / ابريل ١٩٨٨ ، والتحقيق فى إدعاءات مفادها أن افراداً من قوات الامن الفرنسية ، قد اعدموا ثلاثة من الكاناك خارج نطاق القضاء ، فى أوفيا فى ايار / مايو ١٩٨٨ ، والتحقيقات فى مقتل نشطاء سياسيين ذوى شأن من الكاناك ، فى سنوات ماضية (راجع تقارير المنظمة للاعوام من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩) .

صدقت فرنسا فى كانون الثانى / يناير على الاتفاقية الاوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللا إنسانية أو المهنية .

وقد استمر المعترضون ضميريا الذين رفضوا الامتثال إلى قوانين الخدمة الوطنية ، فى التعرض لعقوبات تصل إلى السجن ١٥ شهرا . وتمتد الخدمة الوطنية البديلة إلى ضعف مدة الخدمة العسكرية العادية ، ولذا فإن منظمة العفو الدولية لاتعتبرها بديلا مقبولا ، وتعد من يسجنون لرفضهم أداءها من سجناء الرأى .

وقد منح برونوجيوريه ، وهو يعمل مدرسا ، وضع المعترض ضميريا عام ١٩٨٣ ، الا انه رفض أن يؤدى الخدمة المدنية ، لأنه ، إلى جانب اعتراضات

أخرى ، اعتبر طول مدتها بمثابة أمر عقابى . وسجن فى آيار / مايو ١٩٨٩ بعد أن ايدت المحكمة العليا عقوبة بالسجن ١٢ شهرا كانت قد فرضتها عليه محاكم أدنى عام ١٩٨٨ . وأطلق سراحه فى تموز / يوليو بمقتضى قانون العفو.

كان شخصان على الاقل ، ممن اعترضوا على آداء الخدمة العسكرية لاسباب ضميرية ، قد سجنا بعد أن رفض اعتبارهما من المعترضين ضميريا ، لأن طلبهما بهذا الصدد قدم بعد صدور أوامر استدعائهما . كما تبنت منظمة العفو الدولية - باتريك أودنيت - إليه وكريستوف ألبوى كسجينى رأى ، على أساس أنه يحق للافراد أن يطلبوا وضع المعترض ضميريا فى أى وقت .

كثيرا ما كانت إدعاءات سوء المعاملة فى أثناء الاحتجاز لدى الشرطة تتعلق بمهاجرين ومواطنين فرنسيين من أصل افريقى ، فقد زعم لوسيان دوجوسوفى - وهو من بنين - بأن ثلاثة ضباط شرطة مرتدين ملابس مدنية قد أساءوا معاملته فى ٣ أيلول / سبتمبر ، إذ طلب أحدهم أن يرى مستندات هويته ، ثم أهانه ، ورفض إبراز ما يثبت أنه ضابط شرطة . وزعم لوسيان دجوسوفى أنه بعد ذلك - بوقت قصير - كبل الضباط الثلاثة يديه بالاصفاد الحديدية وضربوه بالهراوات حتى هوى على الأرض ، وقذفوا بأوراقه ، بعيدا ، ثم سحبوه إلى مدخل مبنى قريب حيث ضربوه ثانية وورد أنهم هددوه بالترحيل إذا قدم أى شكوى رسمية ، ثم تركوه . وفى وقت لاحق من اليوم نفسه أدخل إلى المستشفى ، وتلقى علاجا طبيا عاجلا لإصابات خطيرة بالرأس والوجه . وفى

١٢ أيلول / سبتمبر تقدم بشكوى قضائية كانت حتى نهاية العام لاتزال رهن التحقيق .

ووردت إدعاءات بأنه فى يوم ١٢ حزيران / يونيو أساء حراس سجن كليرفو معاملة النزلاء الذين رفضوا مغادرة ساحة التمرينات ، وذلك حسبما أبلغ - بعد ما اعتدى ثلاثة سجناء على أحد الحراس . وادعى ثمانية سجناء بأنه عقب عودتهم إلى مبنى السجن ، نزعت ملابسهم ، ووضعت أيديهم فى الأصفاد الحديدية ، للتفتيش البدنى . وقالوا إنهم أجبروا على المرور أمام ثلاثين حارسا تقريبا ، قاموا بضربهم بالقضبات ، والهراوات ، وقذفوا ببعضهم من أعلى درج السلم . وقد فحص طبيب السجن السجناء الثمانية ، خلال ساعات من وقوع الحوادث المزعومة ، وأصدر شهادات طبية سجلت وجود جروح ، وكدمات متعددة. وحصل قريب لاحد السجناء على نسخة من شهادة تصف جرحا بالقرب من الردف الايسر للسجين يتطلب ثلاث غرز ، كما تصف جروحا وكدمات فى الرأس والوجه واحتمال كسر ضلع . وقد بوشر تحقيق إدارى فى الامر على الفور .

وكتبت منظمة العفو الدولية ، إلى وزير العدل ، ترحب بالتحقيق الإدارى ، فى إدعاءات سوء المعاملة بسجن كليرفو ، وطلبت موافاتها بنتائج التحقيق ، وبأية إجراءات تأديبية ، أو قضائية ، قد تنجم عن هذا ، وفى أيلول / سبتمبر رد الوزير بأنه كان لابد من الالتجاء إلى قدر معقول من القوة لحمل جماعة من حوالى ٣٠ سجينا على العودة إلى زنزاناتهم ، إخضاعهم للتفتيش البدنى

وأثبت التحقيق الإدارى أنه فى ثمانى حالات " ارتكبت بالفعل أعمال عنف .. فيما يجاوز الاستخدام الضرورى للقوة " . وفى هذه الحالات ، تبين أن الإصابات تتألف - أساسا - من كدمات ناتجة عن ضربات فى الوجه والجسم . وأبلغ الوزير منظمة العفو الدولية بأنه ، بناء على طلبه ، فتحت إدارة المدعى العام فى تروا ، تحقيقا قضائيا فى الموضوع . ولم ينجح التحقيق الإدراى فى الاستدلال على الحراس المسؤولين عن سوء المعاملة . وطبقا لما ورد فى مقالات صحفية - نقلا فيما يبدو عن تقرير التحقيق الإدارى - لم يرغب الحراس فى تجريم بعضهم البعض . كما لم يرغب السجناء فى التعرف على من أساءوا معاملتهم "لأسباب من السهل فهمها" .

(٥) تقرير المنظمة لعام ١٩٩١ وهو يغطى العام ١٩٩٠ :

وورد فيه أنه قد اعتبر مئات من المعترضين على قوانين الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية ، غالبيتهم الساحقة من شهود يهوه ، من سجناء الرأى . ووردت أنباء عن سوء المعاملة فى حجز الشرطة .

ظل المعترضون ، الذين رفضوا الانصياع لقوانين الخدمة العسكرية بدافع الضمير ، يتلقون أحكاما بالسجن وصل بعضها إلى ١٥ شهرا . ومازال طول الخدمة المدنية البديلة ، المتاحة لمن يثبت أنهم معترضون بدافع الضمير ، ضعف طول الخدمة العسكرية العادية .

فقد رفض تيرى داليغو أداء الخدمة العسكرية بسبب معتقداته الدينية

والسلمية ، ولم يتقدم بطلب لأداء الخدمة المدنية ، وكان من اسباب اعتراضه عليها أنه اعتبرها من الطول بحيث تشكل عقوبة . من ثم قبض عليه فى ١٩ تموز / يوليو ، وحوكم فى ٢٧ تشرين الثانى / نوفمبر ، فحكم عليه بالسجن ١٢ شهرا لعدم انصياعه لطلب الاستدعاء ورفضه ارتداء الزى العسكرى .

ومن بين المعترضين بدافع الضمير الذين دخلوا السجن ثلاثة - على الاقل- رفضت السلطات الإقرار بأنهم معترضون بدافع الضمير لأنهم تقدموا بطلباتهم بعد صدور أوامر استدعائهم .

وذكر لود وفيك بوترون أنه حين سجل اسمه لأداء الخدمة الوطنية فى أوائل عام ١٩٩٠ ، أخبر السلطات برغبته فى أداء خدمة مدنية بديلة تتفق مع معتقداته السلمية وزعم أنه لم يتلق ما يفيد بأن ثمة إجراءات أخرى لابد من اتخاذها ليحصل على وضع المعترض بدافع الضمير . ومن ثم سلم نفسه إلى إحدى قواعد السلاح الجوى فى أول آب / اغسطس ، طبقا للاوامر ، واعلن اعتراضه الضميرى ، ورفض أداء الخدمة العسكرية . وظل مقبوضا عليه فى القاعدة حتى ١٧ آب / اغسطس ثم حوكم محاكمة سريعة أمام محكمة فى ، ستراسبورغ ، وحكم عليه بالسجن ١٥ شهرا ، ونقل إلى سجن مدنى . وفى ٨ أيلول / سبتمبر ، قدم طلبا رسميا إلى وزارة الدفاع ، للحصول على وضع المعترض بدافع الضمير . ولكن هذا الطلب رفض فى تشرين الاول / اكتوبر ، لأنه قدم بعد الموعد المنصوص عليه . وفى تشرين الثانى / نوفمبر ، خفضت محكمة الاستئناف مدة العقبة إلى السجن ١٢ شهرا ثمانية منها مع إيقاف

التنفيذ ، وأفرج عنه إفراجا مشروطا فى كانون الأول / ديسمبر واعفى من أداء الخدمة العسكرية ، ومع ذلك فان عدم حصوله على وضع المعترض بدافع الضمير يجعل التزامه بأداء الخدمة العسكرية قائما ومازال معرضا للمحاكمة من جديد .

وكانت عدة تحقيقات قضائية ماتزال جارية فى مزاعم سوء المعاملة فى حجز الشرطة . هى تتعلق غالبا بحالات المستوطنين المواطنين الفرنسيين الذين تنتمى اصولهم إلى شمال افريقيا .

فقد زعم عبدالعزيز قبسى ، وكامل جلال ، انهما تعرضا لسوء المعاملة فى ليلة ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، فى ايشيرول بالقرب من غرينويل ، بعد أن طلب احد ضباط الشرطة ان يطلع على أوراق الهوية الخاصة بعبدالعزيز قبسى وزعما أنه عندما قدم عبدالعزيز قبسى سترة تحتوى على الأوراق ، شتمه ضابط الشرطة ، وضربه على وجهه بمقبض بندقيته ، ثم ضربه عدة مرات على رأسه ، كما زعما أن ضابط الشرطة ضرب كامل جلال عدة مرات بعد ذلك ، وقيد يديه ، وظل يضربه حتى القاه أرضا . كما عضه كلب من كلاب الشرطة كان بصحبة ضابط آخر . وورد أن وجه عبدالعزيز قبسى بدا مليئا بالكدمات ومتورما ، فى أعقاب هذه الحادثة ، كما أن الجروح التى اصابت كامل فى رأسه ووجهه اقتضت علاجا من ٢٠ غرزة .

وذكرت الشرطة ان الضابط المتهم كان يرد على اعتداء عبدالعزيز قبسى ، وأنه كان يتصرف دفاعا عن النفس فحسب . وفتح مكتب المدعى العام فى

غرينويل تحقيقا قضائيا فى هذه المزاعم ، وأمر إدارة التفتيش العام للشرطة الوطنية ان تقوم بالتحقيق فيها ، وكان التحقيق مايزال جاريا - فيما يبدو - فى آخر العام .

أما التحقيق القضائى الذى بدأ فى أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ ، فى اعقاب التزاعم التى قدمها لوسيان جوسوفى بالتعرض لسوء المعاملة لدى الشرطة فى باريس (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠) ، فلم يكن هو الاخر قد انتهى بعد .

وترى منظمة العفو الدولية ان الخدمة المدنية لاتعتبر بديلا مقبولا للخدمة العسكرية و بسبب طولها الذى يمثل عقوبة فى حد ذاته ، كما ترى ضرورة تمكين الافراد من الحصول على وضع المعترض بدافع الضمير فى أى وقت من الاوقات وعلى مدار العام قامت المنظمة بالمناشدة للإفراج عن المعترضين الضميرين الذين اعتبرتهم من سجناء الرأى ، ومن بينهم تيرى داليغو ولودفيك بوتيرون . وأعربت المنظمة عن قلقها إلى السلطات بشأن مزاعم سوء المعاملة فى حجز الشرطة ، وطلبت إطلاعها على سير التحقيقات التى بدأت فى مثل هذه المزاعم ونتائجها .

* وبعد ....

تلك هى حقوق الإنسان فى فرنسا .. التى تزعم الدفاع عنها وتطالب ليبيا بها . فكيف بالله يستقيم ذلك؟

ثانيا : انتهاكات حقوق الإنسان فى المملكة المتحدة :

كان لبريطانيا نصيب وافر من انتهاكات حقوق البشر ، على مدار السنوات الخمس الماضية ، وبخاصة فى عهد السيدة / مارجريت تاتشر ، ولقد أبرزت منظمة العفو الدولية فى تقاريرها السنوية هذه الحقيقة .

فى هذا المحور ، نتناول ، أبرز الحقائق التى تضمنتها هذه التقارير :

(١) تقرير المنظمة عام ١٩٨٧ وهو يغطى أحداث عام ١٩٨٦ :

وفيه أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها حول عدم كفاية التحقيقات التى أجريت فى أعمال اطلاق النار المميتة التى قامت بها قوات الامن فى ايرلندا الشمالية ، وحول الإجراءات القضائية المتبعة ، وإدعاءات إساءة معاملة السجناء هناك ، واهتمت المنظمة أيضا بأمر احتجاز الزعيم الكشميرى فى بريطانيا ، أمان الله خان ، الذى تعتقد أنه من سجناء الرأى ، بانتظار ترحيله إلى خارج البلاد ، وبالشكاوى حول إساءة معاملة السجناء فى بريطانيا .

ومنذ سنوات والقلق يساور المنظمة حول أحداث وقعت فى ايرلندا الشمالية حين قام افراد قوات الامن بقتل اشخاص بالرصاص فى ظروف تثير الشك بأن هذه الاعمال كانت مدبرة . ففى آب / اغسطس ، كتبت المنظمة إلى الحكومة معربة عن قلقها حول عجز السلطات عن معالجة قضايا أثارتها سلسلة من

الحوادث قامت بها قوات الامن بقتل أشخاص عزل من السلاح ، منذ عام ١٩٨٢ (انظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦) . وكررت المنظمة مطالبتها للحكومة بإجراء تحقيق قضائى مستقل فى هذه المسائل . ذكرت المنظمة ان سلسلة من المحاكمات نجمت عن هذه الحوادث واتهم فيها ضباط شرطة بجريمة القتل ، قد أثبتت ان ضباطا كبارا فى جهاز الشرطة حاولوا إخفاء أدلة هامة . وبرزت إدعاءات مماثلة فيما يتعلق بتحقيق أجرى فى سلوك رجال الشرطة بالنسبة لحوادث القتل ، ترأسه ضابط كبير فى جهاز الشرطة البريطانية يدعى جن ستوكر ، أقيل من منصبه قبل أن ينتهى من إكمال تقريره . قالت المنظمة إن الإدعاءات المتعلقة بالتحقيق الذى أجراه ستوكر جعل الحاجة إلى تحقيق قضائى مستقل اكثر الحاحا . ردت الحكومة فى ١ أيلول / سبتمبر مكررة معارضتها لإقامة تحقيق كهذا ، لانها اعتبرت ان القوانين وإجراءات التحقيق القائمة حاليا وافية بالمراد (انظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦) . وفى ٣٠ ايلول / سبتمبر اعربت المنظمة بصورة علنية عن قلقها ، وقبلت فى ١٦ كانون الاول / ديسمبر دعوة وجهها إليها وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية للاجتماع بالمسئولين الحكوميين خلال السنة القادمة من أجل البحث فى بواعث اهتمامها . وفى نهاية العام ، كان القسم الاول من تقرير مكون من ثلاثة أجزاء حول حوادث القتل المذكورة قد تم تقديمه إلى رئيس جهاز الشرطة فى ايرلندا الشمالية ، بواسطة ضابط كبير آخر استلم فى حزيران / يونيو ١٩٨٦ مهام الإشراف على التحقيق الخارجى من جون ستوكر .

واهتمت المنظمة بالإجراءات القضائية المتبعة فى المحاكم المعروفة بـ"محاكم

ديبلوك" في ايرلندا الشمالية ، حيث يجرى النظر فى قضايا الإرهاب المزعومة ، دون محلفين . وراقبت المنظمة على الاخص القضايا التى اعتبرت فيها شهادات غير مشفوعة أدلى بها شركاء سابقون فى الجريمة يعرفون عادة بـ"كبار النمامين" ، الاساس الوحيد لأدلة الإثبات . وعقدت أربع جلسات استئناف خلال عام ١٩٨٦ ، اسقطت فى كل منها معظم الاحكام المستأنفة ضدها . وفى تموز / يوليو ١٩٨٦ ، أسقطت إدانات ١٨ شخصا صدرت بحقهم أحكام فى آب / اغسطس ١٩٨٣ ، على أساس شهادة ادلى بها عضو سابق فى الجيش الجمهورى الايرلندى (آى آر أى) يدعى كريستوفر بلاك ، منح حصانة من الملاحقة القضائية مقابل الإدلاء بإفادته . وقرر قضاة محكمة الاستئناف ان الشاهد لم يكن صادقا كليا أو يمكن الاخذ بأقواله . واسقطت محكمة الاستئناف خلال الشهر نفسه ادانتين مبنيتين على شهادة واحد آخر من الاى آر أى يدعى كفين مكجرادى . وألغيت فى تشرين الثانى / نوفمبر إدانات ثمانية أشخاص ، منهم من قضى اكثر من أربع سنوات فى السجن ، بعد أن حكم القضاة بأن الواشى روبرت كويلجى "هو شاهد مراوغ ، مخادع ، ملفق وكاذب " . وكان هو أيضا قد منح حصانة من الملاحقة القضائية .

وحضر مندوبو المنظمة جلسة الاستئناف ضد الاحكام الصادرة بحق ٢٧ شخصا أدينوا على اساس إفادة أدلى بها عض سابق فى جيش التحرير القومى الايرلندى يدعى هارى كيركباتريك . وفى كانون الاول / ديسمبر ، ألغيت الإدانات بحق ٢٤ منهم ، ووصف قرار المحكمة هارى كيركباتريك بأنه "شاهد ذو نواقص خطرة" لايمكن الوثوق بشهادته لتثبيت الإدانات ، إذ لم تكن هناك أدلة

مساندة ، وفى تشرين الاول /اكتوبر ، اسقط مدير النيابات العامة التهم ضد ٢١ شخصاً اتهموا على اساس شهادة عضوة سابقة في الاى آر أى تدعى انجيلا ووريسكى .

وواصلت المنظمة تحقيقاتها فى إدعاءات إساءة معاملة المشتبه فيهم المحتجزين فى مراكز الاستنطاق داخل ثكنتى كاسلرى وغوف بموجب قوانين مكافحة الإرهاب . إذ افاد سجناء سابقون انهم تعرضوا اثناء استجوابهم للضرب والركل والتهديد بأعمال العنف ضدهم وضد عائلاتهم . وتلقت المنظمة أيضا تقارير حول إساءة معاملة السجناء في سجنى كراملين رود ومجيليجان .

وأجرت المنظمة تحقيقا فى الشكاوى من ان تعرية السجينات لتفتيشهن فى سجن ارماغ ايرالندا الشمالية خلال السنوات الاخيرة ، لم تتم لاغراض أمنية ، بل كان القصد منها تعمد إذلال وإهانة السجينات . وفى سياق تحقيقاتها ، كتبت المنظمة إلى الحكومة فى ٢٣ شباط / فبراير مستوضحة عن الظروف المحيطة بعدد من هذه العمليات ، حيث إنها تعتبر ان التفتيش بالتعرية يشكل ضربا من سوء المعاملة إذا قصد منه إذلال السجناء وإهانتهم . علاوة على ذلك، فإن المنظمة تعتبر ان اسلوب التفتيش بالتعرية هو عرضة لسوء التطبيق ، نظرا لطبيعته ، ولايجوز استخدامه الإ عند الضرورة القصوى . وردت الحكومة فى ٢٤ آذار / مارس مصرحة ان اسلوب التفتيش بالتعرية هو إجراء أمنى ضرورى ، وانه من غير الوارد استخدامه لإذلال أو إهانة السجناء . وفى تشرين الثانى / نوفمبر ، كتبت المنظمة مرة ثانية إلى الحكومة لتبلغها بأن

مخاوفها لم تتلاش ، ولتحثها على إعادة النظر فى سياستها بشأن هذا الموضوع .

وأعربت المنظمة عن قلقها بشأن احتجاز الزعيم الكشميرى امان الله خان المقيم فى بريطانيا منذ عام ١٩٧٧ ، بانتظار ترحيله إلى خارج البلاد . وكانت المنظمة قد تابعت قضيته منذ اعتقاله فى ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، عندما وجهت إليه تهمة حيازة مواد كيماوية بهدف صنع متفجرات . وأخلى سبيله فى ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ ، إلا انه أعيد اعتقاله مباشرة بعد ذلك بانتظار ترحيله إلى باكستان لأسباب غير محددة تتعلق بالامن القومى . وفى ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ، كتبت المنظمة إلى الحكومة قائلة إن امان الله خان قد يكون سجين رأى ، احتجز لقيامه بنشاطات سياسية مسالمة فى المملكة المتحدة تأييدا لاستقلال كشمير . وطلبت المنظمة من الحكومة ان تعلن عن اسباب قرارها باحتجازه وترحيله . وفى ١٣ تشرين الثانى / نوفمبر ، قدم امان الله خان بيانا استلفت نظر إلى هيئة استشارية من تعيين الحكومة ، ليست لديها اية سلطات ملزمة ، ولم يسمح له بأى تمثيل قانونى أثناء جلستها . وفى ١٧و١٩ تشرين الثانى نوفمبر ، كتبت المنظمة إلى الحكومة مرة ثانية ملتمسة المزيد من التفاصيل ، ومشيرة على الاخص إلى ان بيان الحكومة حول اسباب الترحيل تضمن مزاعم نسبت إلى امان الله خان أعمال عنف افاد هو أنها أخطأت ما بين منظمته وبين منظمة أخرى . وأرسلت المنظمة فى ١٦ كانون الاول / ديسمبر برقية تلكس إلى الحكومة اعربت فيها عن خيبتها لعدم استلام ردود على رسائلها ، لكن أمان الله خان كان قد رحل إلى باكستان فى اليوم السابق .

خلال السنوات الاخيرة ، برزت أدلة ومعلومات جديدة مستفيضة فيما يتعلق بادانة عشرة أشخاص فى حوادث تفجير قنابل فى حانات بيرمنجهام وغيلفورد ووولويتش عام ١٩٧٥ ، والحكم عليهم بالسجن المؤبد .

وكان العشرة قد أصروا طوال الوقت على ان اعترافاتهم انتزعت منهم تحت وطأة سوء المعاملة الجسدية والتهديد بالعنف ، بينما كانوا قيد الحبس الانعزالى. وطلبت المنظمة من الحكومة فى كانون الأول / ديسمبر إعادة النظر بشكل عاجل فى قضيتهم ، للتحقق مما إذا كانوا قد ادينوا بعد محاكمة عادلة.

وتلقت المنظمة شكاوى من ان ايلا اد واير ومارتينا اندرسون ، الموقوفتين رهن التحقيق فى سجن بريكستون بلندن ، يجرى تفتيشهما بالتعرية ، لأسباب أمنية ، بل لمجرد إذلالهما وإهانتهما . وكتبت المنظمة إلى وزير الداخلية فى ٢٩آيار / مايو معربة عن قلقها بشأن التقارير المفيدة بأنهما تخضعان للتفتيش بالتعرية أكثر من اللازم ، نظرا للتدابير الامنية المشددة المحيطة بسجنهما . وردت الحكومة فى ٢٥ حزيران / يونيو أن عملية التفتيش بالتعرية لا تتم إلا حين تقتضى ذلك مصلحة الامن . ودحضت أى ايحاء بأنها تنفذ بطريقة يقصد منها مضايقة أو إهانة أو إذلال السجينات .

ونشر فى آيار / مايو ١٩٨٦ تقرير من إعداد هيئة شكلتها الحكومة للتحقيق فى وقائع استجواب ثمانية جنود على ايدى رجال الشرطة العسكرية البريطانية فى قبرص عام ١٩٨٤ (انظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦) .

وتوصل التقرير إلى انه لم يخضع أى من الجنود لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو حاطة بالكرامة ، إلا انه استنتج أنه تم احتجازهم فترة بشكل غير قانونى اثناء استجوابهم ، وأنهم تعرضوا لضغوط ، كالسجن الانفرادى وإجراء مقابلات مطولة متكررة معهم ، قد تجعل إفاداتهم غير جديرة بالاعتماد . وقررت الحكومة التعويض عليهم ماديا مقابل فترات احتجازهم غير المشروعة ، ولم تكن قد اتخذت اية إجراءات تأديبية بحق رجال الشرطة العسكرية فى نهاية العام .

(٢) تقرير المنظمة عن عام ١٩٨٨ : وهو يغطى أحداث عام ١٩٨٧:

وورد فيه أنه لم تنشر خلال عام ١٩٨٧ نتائج تحقيق رسمى اجرته الشرطة فى حوادث القتل المشتبه بمعارضتهم للحكومة على ايدى قوات الامن فى ايرلندا الشمالية عام ١٩٨٢ . كما أن بعض الذين احتجزوا فى ايرلندا الشمالية بموجب قوانين مكافحة إرهاب ادعوا أنهم تعرضوا للمعاملة السيئة وهم فى عهدة الشرطة . وصدرت إدعاءات مماثلة عن اشخاص احتجزوا فى بريطانيا ، وكانت هناك شكوك بأن اجراءات التوقيف التى اتبعت فى محاكمة متعلقة بحوادث الاضطرابات التى وقعت عام ١٩٨٥ فى احد المجمعات السكنية فى لندن ، ربما اضرت بنزاهة المحاكمة . وقام وزير الداخلية باحالة قضايا ستة أشخاص أدينوا عام ١٩٧٥ فى حوادث تفجير حانات فى بيرمنجهام إلى محكمة الاستئناف . وكان لايزال فى نهاية عام ١٩٨٧ يدرس قضايا اربعة

أشخاص ادينوا عام ١٩٧٥ فى حوادث تفجير حانات فى غيلفورد ، ووليتش .

وواصل مأمور الشرطة كولين سامسن ، من حزيران / يونيو ١٩٨٦ حتى اختتامه عام ١٩٨٧ ، تحقيقا رسميا أجرته الشرطة فى حوادث قتل المشتبه بمعارضتهم للحكومة على ايدى قوات الامن فى ايرلندا الشمالية عام ١٩٨٣ ، كان قد بدأت عام ١٩٨٤ نائب مأمور الشرطة جون ستوكر ، وقدم التقرير الكامل عن التحقيق ، المؤلف من ثلاثة أجزاء ، إلى مدير النيابات العامة فى نيسان / ابريل ١٩٨٧ . إلا ان الحكومة لم تكن قد نشرت نتائج التحقيق بنهاية العام .

منذ عام ١٩٨٥ ، طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة تكرارا إنشاء هيئة تحقيق قضائية مستقلة للنظر فى الإجراءات المتبعة للتحقيق فى أعمال القتل التى ارتكبتها قوات الامن ، إعلان النتائج على الملأ . وهناك على الاخص ثلاث حوادث وقعت فى أواخر عام ١٩٨٢ قتل فيها ستة أشخاص غير مسلحين ، لاتزال دون تفسير . وكان خمس من الضحايا ينتمون إلى جماعات شبه عسكرية جمهورية (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦و١٩٨٧) . وفى شباط / فبراير ، قام مندوبن عن المنظمة ببحث بواعث قلقها مع ممثلى الحكمة فى مكتب ايرلندا الشمالية ، وكرروا طلب إجراء تحقيق قضائى فى الحوادث . وقد صرح وزير الدولة بأن الحكومة مازالت تنتظر نتائج التحقيق الرسمى الذى قامت به الشرطة فى حوادث عام ١٩٨٢ وأنها لاتفكر فى إقامة هيئة تحقيق قضائية فى ذلك الوقت . وفى آب / اغسطس ، كتبت المنظمة إلى السلطات

مشيرة إلى أن أى تأخير إضافى فى نشر تفسير كامل ومفصل لملابسات الحوادث ، هو أمر غير مقبول .

منذ عام ١٩٨٣ ، ومنظمة العفو الدولية ترصد الإجراءات القضائية وقواعد الإثبات المتبعة فى "محاكم ديبلوك" فى ايرلندا الشمالية ، المكونة من قاض واحد ، وليس فيها محلفون . فالادلة غير المساندة التى يدلى بها شركاء سابقون فى الجريمة يعرفون عادة باسم "كبار الوشاة" تشكل اساس قضية الإدعاء العام . وقد مثل حوالى ٢١٧ شخصا ، بينهم أعضاء مزعومون فى كلتا جماعتى الجمهوريين والموالين ، فى ١٠ محاكمات لكبار الوشاة (السوبر غراس) جرت ما بين عامى ١٩٨٣و١٩٨٥ . وجرت مقاضاة وإدانة ٦٥ من المتهمين المدانين البالغ عددهم ١٢٠ ، على أساس إفادات غير مساندة أدلى بها "كبار الوشاة" إلا ان محكمة الاستئناف قضت ببراءة ٦٤ منهم .

هذا ، ولم تجر أية محاكمات فى محاكم "ديبلوك" على اسا أدلة غير مساندة منذ عام ١٩٨٥ ، إلا ان منظمة العفو الدولية مازالت قلقة بشأن تمسك الحكومة بموقفها الذى أصرت فيه على أن الإجراءات المتبعة كانت مرضية من حيث ضمان حق المتهمين فى الحصول على محاكمة عادلة . كما أعربت المنظمة عن قلقها ازاء استخدام أدلة غير مساندة قدمها شركاء المتهمين ، على أنها الاساس الوحيد لمقاضاتهم .

وقد أبقى بعض المتهمين فى السجن لعدة سنوات بانتظار محاكمتم على تهم مرتكزة على أدلة كبار وشاة متعاقبين . ومثل فى أكثر من نصف المحاكمات

مايربو على ٢٠ متهما ، ومثل فى اكبرها ٣٧ متهما . وفى بعض المحاكمات ، لم يفصح كليا أمام المحكمة عن المغريات التى قدمت لكبار الوشاة من أجل الحصول على إفاداتهم .

وقامت منظمة العفو الدولية خلال عام ١٩٨٧ برفع مذكرة مفصلة إلى الحكومة ، عرضت فيها بواعث قلقها بصدد عدالة المحاكمات ، وقدمت عددا من التوصيات المحددة . وشملت هذه التوصيات اعتماد سياسة تنص على عدم السماح بمقاضاة أحد على أساس أدلة غير مساندة صادرة عن "كبار الوشاة" فقط ، وإعادة النظر فى عدد المتهمين الذين تجرى محاكمتهم فى آن واحد وفى صعوبة وتعقيد محاكمات من هذا النوع ، وضمان إجراء المحاكمات ضمن فترة معقولة .

استمر القلق يساور المنظمة بشأن أشخاص اعتقلوا بموجب قوانين مكافحة الإرهاب فى ايرلندا الشمالية ، وادعوا أنهم تعرضوا للمعاملة السيئة على أيدى رجال شرطة الستر الملكية وهم قيد الاحتجاز . فقد اعتقل برايان هنتر وتوماس مغواير فى آب / اغسطس وأخذا إلى مركز شرطة كاسلراى . وادعيا أنه فور اعتقالهما مباشرة ، وخلال استجوابهما أيضا ، تعرضا لضروب من سوء المعاملة شملت الصفح والضرب واللكم والتهديد ، وأدت إلى إصابة توماس مغواير بثقب فى طبلة اذنه اقتضت علاجا فى المستشفى . وادعيا أنهما ، نتيجة سوء المعاملة ، أدليا بإفادات اعترفا فيها بارتكاب جرائم خطرة ، وجهت إليهما فيما بعد تهمة ارتكاب عدد منها .

فى كانون الاول / ديسمبر ، أوفدت المنظمة مراقبا لحضور الدعوى المدنية التى رفعها بول كاروانا ضد قوات شرطة الستر الملكية بسبب اساءة معاملته المزعومة وهو فى عهدتهم خلال عام ١٩٨٤ فى ايرلندا الشمالية (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٥و١٩٨٦) . وأخفق بول كاروانا فى دعواه لأن القاضى صرح أن إصاباته ربما الحقها هو بنفسه ، وان رجال الشرطة تصرفوا بشكل صحيح . وقال المدعى إنه يستأنف ضد قرار القاضى .

واعتقل رجال الشرطة حوالى ٤٠٠ شخص ، على اثر الاضطرابات التى حصلت فى مجمع برودواتر فارم السكنى شمالى لندن عام ١٩٨٥ ، فى جو مشحون بالتوتر السياسى وقد منع المعتقلون ، وبينهم أحداث ، بشكل متواصل من الاتصال بمحاميهم أو بعائلاتهم . وادعى عدد كبير من المعتقلين باستمرار أن رجال الشرطة استخدموا اساليب استجواب استبدادية ، كالتهديد والتخويف ، لإرغامهم على الاعتراف .

وجرى استجواب صبى فى الثالثة عشرة من العمر كان قد حرم من الاتصال بمحام وبعائلته ، لما مجموعه ١٥ ساعة ، لم يسمح له فى معظمها الإ بارتداء ملابسه الداخلية ، وقد قضى القاضى اثناء محاكمته بأن رجال الشرطة منعوه من الاتصال بمحام دون سبب معقول ، وان "أعباء جائزة وغير معقولة ألقيت على عاتق الطفل" ، وقرر أنه لايمكن الاخذ باعترافه بقتل شرطى لانه ادلى به فى ظروف استبدادية .

أما الحادث الذى اشعل شرارة الاضطرابات فكان اصابة امرأة سوداء بنوبة

قلبية أدت إلى وفاتها ، اثناء قيام رجال الشرطة بتفتيش منزلها بعد أن دفعوها جانبا للدخول إلى المنزل . وقامت مظاهرة سلمية احتجاجا على تصرف رجال الشرطة ، تطورت فى وقت لاحق إلى مظاهرة شغب هاجم خلالها فريق من الشبان أحد رجال الشرطة فمات بعد اصابته بطعنات مترددة .

وجرت محاكمة حوالى ٧٠ شخصا على جرائم خطرة ناجمة عن الاضطرابات . ترتكزت جهة الإدعاء فى أدلتها ضد ٤١ منهم على إفادات ادلوا بها وهم فى عهدة الشرطة ، وأدين ١٩ بسبب إفاداتهم ، وفى بعض المحاكمات ، أمر القاضى بعدم قبول الإفادات لأنها انتزعت بالاضطهاد أو فى ظروف أخرى غير مقبولة . وبنهاية عام ١٩٨٧ ، كانت معظم طلبات الاستئناف قد رفضت فى المرحلة الاولى من إجراءات الاستئناف .

فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٧ ، كتبت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة معربة عن شكها فى عدالة الإدانات على اساس إفادات أدلى بها فى غياب محام ونتيجة للترهيب ، كما زعم . وحثت المنظمة على إعادة النظر فى هذه القضايا ، طالبت باعتماد سياسة الزامية تنص على أن يقوم رجال الشرطة بابلاغ المعتقلين بحقوقهم فى الاتصال بمحامين ، وفى إعلام شخص خارج مراكز الاعتقال بأمر اعتقالهم ، ومن المعلوم ان هذه الحقوق مدرجة فى أصول الممارسة الصادرة بموجب التشريع الخاص بالشرطة والبيانات الجنائية لعام ١٩٨٤ ، الا أنه ليس لها سلطة القانون .

وجاء فى رد الحكومة فى كانون الاول / ديسمبر ان معاملة المعتقلين وهم

فى عهدة الشرطة ، إدعاءات منعهم من الاتصال بمحامين ، هى موضوع تحقيق يجريه رجال الشرطة تحت إشراف هيئة شكاوى ذات إدارة منفصلة وجاء أيضا أن هذه التحقيقات قد يكون لها تأثير على تقرير ما إذا كانت اسباب لاحالة قضايا معينة على محكمة الاستئناف .

وأضافت الحكومة انها تعتبر التشريع الخاص بالشرطة والبيانات الجنائية لعام ١٩٨٤ كافيا لحماية المعتقلين .

كتبت المنظمة مرة أخرى إلى الحكومة فى نهاية كانون الاول / ديسمبر ، مكررة الإعراب عن قلقها ومشددة على ان معرفة المعتقلين بحقهم فى الحصول على استشارة قانونية هى من الامور الحيوية لضمان معاملة عادلة لهم ، ويجب دمجها فى القانون .

وبرزت خلال عامى ١٩٨٦و١٩٨٧ أدلة جديدة تتعلق بإدانة عشرة أشخاص فى حوادث تفجير حانات فى بيرمنجهام وغيلفورد وووليتش عام ١٩٧٥ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧) ، التى أدت إلى فاة كثيرين وإصابة اخرين إصابات خطرة . وفى شباط /فبراير ١٩٨٧ ، أحال وزير الداخلية قضايا ستة من المدانين فى حوادث بيرمنجهام إلى محكمة الاستئناف . وعقدت الجلسة التى أوفدت المنظمة مراقبا لحضورها ، ما بين ٢ تشرين الثانى / نوفمبر و٩ كانون الاول / ديسمبر وأرجئ إصدار الحكم حتى عام ١٩٨٨ . وصرحت الحكومة فى شباط / فبراير أنه ليست هناك أدلة جديدة كافية لاعادة النظر فى قضايا أربعة أدينوا فى حادث غيلفورد وووليتش . إلا ان وزير الداخلية أمر

فى آب / أغسطس بإجراء تحقيق فى أدلة جديدة برزت ، لتحديد ما إذا كان يتوجب إحالة هذه القضايا ايضا إلى محكمة الاستئناف . ولم يكن قد صدر قرار بهذا الشأن حتى نهاية العام .

لقد خشيت منظمة العفو الدلية فى حوادث تفجير القنابل من أن يكون السجناء قد أدينوا إلى حد كبير بسبب اعترافات ادلوا بها تحت التهديد وسوء المعاملة الجسدية ، وبسبب نتائج اختبارات شرعية ألقت أدلة جديدة الشكوك حولها . وفى كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦ ، طلبت المنظمة من الحكومة إعادة النظر فى قضايا عشرة اشخاص مازالوا مسجونين بعد إدانتهم فى حوادث تفجير الحانات . كما حثتها فى نيسان / ابريل ١٩٨٧ على إعادة النظر فى القرار الذى اتخذته بعدم إحالة قضايا الاربعة المدانين فى حوادث غيلفورد ووويليتش إلى محكمة الاستئناف .

ووردت إدعاءات حول إساءة معاملة بعض المشتبه بارتكابهم جرائم ، هم فى عهدة رجال الشرطة . قد طلبت المنظمة من الحكومة تقديم توضيح كامل وعلنى فى قضايا تريفور مونرفيل ومحمد حاجى عظيم ، اللذين تطلبا علاجا فى المستشفى بعد احتجازهما فى مركزى شرطة فى لندن . وأعربت المنظمة عن قلقها إزاء رفض الشرطة على مدى ايام عديدة الإقرار باحتجاز تريفور مونرفيل.

(٣) تقرير المنظمة عن عام ١٩٨٩ وهو يغطى أحداث عام ١٩٨٨:

وفيه ورد أنه قد قتل ثلاثة اعضاء عزل فى الجيش الجمهورى الايرلندى برصاص جنود بريطانيين فى جبل طارق ، وتوصل تحقيق قضائى أجرى فى الحادث إلى ادلة تشير إلى أهم قتلوا بصورة مشروعة . وجاءت نتائج تحقيق أجرته الشرطة فى حادث آخر تشير إلى ان بعض رجال الشرطة فى ايرلندا الشمالية تآمروا لتحريف مجرى العدالة فيما يتعلق بمقتل ستة أشخاص عزل عام ١٩٨٢ . لكن الحكومة قالت إنهم لن يخضعوا للملاحقة القضائية بسبب اعتبارات لها صلة "بالامن القومى" . وأرجئ تحقيق بدأه قاضى الوفيات فى ايرلندا الشمالية بعد ست سنوات من مقتل ثلاثة اعضاء فى الجيش الجمهورى الايرلندى . بينما كانت إجراءاته تخضع للمراجعة من قبل محاكم أعلى . وادعى بعض المشبوهين الذين اعتقلوا بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب فى ايرلندا الشمالية ، انهم تعرضوا للمعاملة السيئة على ايدى رجال الشرطة . ولم تكن قد نشرت بعد نتائج تحقيق أجرته الشرطة فى المعاملة التى تعرض لها أشخاص قبض عليهم بصدد اضطرابات وقعت عام ١٩٨٥ فى أحد المجمعات السكنية بلندن . ورفضت محكمة الاستئناف طلبا تقدم به ثلاثة من هؤلاء للسماح لهم بالاستئناف ، بعد أن ادينوا بقتل شرطى . كما أكدت هذه المحكمة إدانة ستة أشخاص حكم عليهم عام ١٩٧٥ بالسجن المؤبد ، لإدانتهم بتفجير قنابل فى حالتين ببيرمنجهام .

قامت حكومة المملكة المتحدة فى حزيران / يونيو بالتصديق على الاتفاقية الاوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة . وفى كانون الاول / ديسمبر قامت بالتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضرب المعاملة أو العوبة القاسية اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة .

فى آذار / مارس قتل ثلاثة اعضاء عزل فى الجيش الجمهورى الايرلندى ، هم ميريد فاريل ودانيل ماكان وشان سافدج ، برصاص شرطة تحرى ينتمون إلى فوج جهاز الطيران الخاص فى الجيش البريطانى ، فى مستعمرة جبل طارق التابعة للمملكة المتحدة . وأفاد شاهد عيان بعد الحادث مباشرة أن ثلاثة قتلوا دون ايقافهم للتأكد من هويتهم أولا ، وأنه لم تجر أية محاولة للقبض عليهم . وقالت الحكومة إن الثلاثة كانوا ينوون شن هجوم بالقنابل على الجنود فى جبل طارق ، واعتقد أنهم مسلحون . وصرح الجيش الجمهورى الايرلندى أنه كانت بحوزة الثلاثة متفجرات قبل وقوع حادث القتل ، وقد عثر عليها فى وقت لاحق فى اسبانيا . وقام قاضى الوفيات بإجراء تحقيق فى الحادث فى جبل طارق خلال شهر ايلول / سبتمبر ، وقرر المحلفون بأغلبية تسعة أصوات ضد اثنين ان الثلاثة قتلا بصورة مشروعة .

فى كانون الثانى / يناير اعلنت الحكومة أنها لن تنشر علنا نتائج تحقيق أجرته الشرطة فى مقتل ستة أشخاص على أيدى قوات الامن فى ايرلندا الشمالية خلال عام ١٩٨٢ . وكان هذا التحقيق قد بدأ اصلا تحت إشراف نائب

رئيس قوات الشرطة ، جون ستوكر ، وقام بانهائه رئيس قوات الشرطة ، كولين سامسون ، بعد أن عزل جون ستوكر عن منصبه (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨) . وصرحت الحكومة أنه ، رغم كشف التحقيق عن أدلة تثبت تآمر رجال الشرطة لتحريف مجرى العدالة ، أو محاولتهم القيام بذلك ، قرر مدير النيابة العامة فى ايرلندا الشمالية عدم مقاضاة المسؤولين المزعومين عن هذه الحوادث بسبب اعتبارات تتعلق "بالامن القومى" و"المصلحة العامة" .

كان ثلاثة من الستة الذين قتلوا عام ١٩٨٢ ، هم يوجين تومان وشان بيرنز وجيرفى ماكير ، وجميعهم أعضاء فى الجيش الجمهورى الايرلندى ، عزلوا من السلاح عندما قتلوا برصاص شرطيين تابعين لوحدة سرية لمكافحة الارهاب . وقد أرجئ تحقيق كان قد بدأه قاضى الوفيات فى تشرين الثانى / نوفمبر ، بعد ثلاثة أيام . وصرح القاضى ان رجال الشرطة زعم انهم كانوا مسؤولين عن الحادث رفضوا الإدلاء بإفاداتهم . غير أنه ، بما أن ، أحكام قاضى الوفيات تسمح بغياب شهود من هذا النوع ، أجاز القاضى استخدام بياناتهم الخطية كأدلة . وهو قرار اعترض عليه محامو عائلات المقتولين ، الذين اصروا على حضور رجال الشرطة من أجل استجوابهم . وقد طلب أحد المحامين إجراء مراجعة قضائية للقرار من قبل المحاكم ، فقضت المحكمة العليا عندئذ أن قرار قاضى الوفيات كان قانونيا . غير أن محكمة الاستئناف نقضت قرار المحكمة العليا فى كانون الاول / ديسمبر ، وقضت بأن على الشرطيين الإدلاء بافاداتهما أثناء التحقيق ، والخضوع للاستجواب .

ظلت الإدعاءت تصدر عن أشخاص قبض عليهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب فى ايرلندا الشمالية ، بأنهم تعرضوا للمعاملة السيئة على أيدى شرطة الستر الملكية وهم فى عهدتها . فقد قبض على ارثر فوريس وفرايان فيلن فى كانون الثانى / يناير ، وأدعى كلاهما أنهما تعرضا اثناء استجوابهما اللاحق لمعاملة سيئة أصيب كل منهما نتيجة لها بثقب فى طبلة أذنه . وقد أطلق سراحهما دون تهمة ، وخضعا بعد ذلك بقليل لفحص طبى أجراه طبيب شرطة هولندى بايعاز من منظمة العفو الدولية . واستنتج هذا الطبيب ان اصاباتهما كانت متطابقة مع سوء المعاملة التى ادعياها . وصرح ايضا أنه لايعتقد ان الإصابات فى طبلتى أذنيهما الحقاها هما بنفسيهما .

قبض على ارثر فوريس وبرايان غيلن بموجب البند ١٢ من قانون مكافحة الإرهاب ، الذى يجيز لرجال الشرطة اعتقال المشبوهين حتى سبعة أيام قبل توجيه تهمة اليهم أو اطلاق سراحهم . وفى كانون الاول / ديسمبر قضت المحكمة الاوربية لحقوق الإنسان بأن اعتقال اربعة اشخاص احتجزوا بموجب البند المذكور لفترات تراوحت من أربعة أيام وست ساعات إلى ستة أيام ، شكل خرقا للاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان ، من حيث أن أيا منهم لم يمثل أمام قاض دون تأخير فور القبض عليه . وقد أصدرت الحكومة اشعارا بعزمها على الحد مؤقتا من المواد المختلفة بتنظيم الاعتقال فى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان وفى العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

فى شباط / فبراير نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا حول عدالة المحاكمات

التى جرت فى أعقاب قتل شرطى أثناء حوادث شغب نشبت فى مجمع برود ووتر فارم السكنى بلندن عام ١٩٨٥ . وحصلت الاضطرابات بعد وفاة امرأة سوداء من نوبة قلبية على اثر اقتحام الشرطة لمنزلها . وقد منع كثيرون من بين مئات الذين قبض عليهم ، وبينهم أحداث من الاتصال بمحامين أو بعائلاتهم خلال فترات طويلة من استجوابهم لدى الشرطة . وأدعى أن البعض خدعوا بواسطة رجال الشرطة للتوقيع على وثائق تنازلوا فيها عن حقوقهم . وساور القلق منظمة العفو الدولية بشأن إدعاءات جاء فيها أن المشبوهين هددوا وارغموا على الإدلاء ببيانات واعترافات .

كانت أدلة الإثبات فى كثير من المحاكمات التى أجريت للذين اتهموا بارتكاب جرائم خطرة خلال حوادث برود ووتر فارم ، مستندة إلى اعترافات اعترض عليها المتهمون فى وقت لاحق . وقد شكت منظمة العفو الدولية فى سلامة إدانات مبنية على بيانات أدلى بها فى غياب محام ، وطلبت من الحكومة إعادة النظر فى هذه القضايا ، (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨) . كما طالبت المنظمة باتخاذ إجراءات تجعل من الالزامى على رجال الشرطة إبلاغ المشبوهين بحقهم فى الاتصال بمحام ، وفى إعلام شخص ما خارج مكان الاعتقال بالقبض عليهم .

كتبت منظمة العفو الدولية فى مناسبات عديدة إلى وزير الداخلية ، معربة له عن قلقها إزاء إدعاءات صدرت عن اشخاص قبض عليهم وخضعوا للاستجواب بعد حوادث برود ووتر فارم . كما أعربت المنظمة عن قلقها لأنه لم

يجر التحقيق إلا فى خمس شكاوى ضد الشرطة حول معاملة المشبوهين فى الحوادث المذكورة ، وازاء التأخير الطويل فى هذه التحقيقات . وأضافت أنها تعتبر الحكومة مسؤولة عن التأكد من إجراء تحقيق فى هذه النماذج الخطرة من الإدعاءات ، وعن نشر نتائج التحقيق دون تأخير . وفى نهاية العام ، لم تكن قد نشرت نتائج تحقيق الشرطة فى هذه الشكاوى ، الذى كان يجرى تحت إشراف هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة .

فى كانون الاول / ديسمبر رفض ثلاثة قضاة فى محكمة الاستئناف طلبا تقدم به ثلاثة أشخاص ادينوا بجريمة قتل الشرطى فى حوادث برود ووتر فارم ، للسماح لهم بالاستئناف ضد الإدانات .

وفى كانون الثانى / يناير أكدت محكمة الاستئناف إدانات ستة أشخاص حكم عليهم بالسجن المؤبد عام ١٩٧٥ ، وبتفجير قنابل فى حانات بيرمنجهام أسفرت عن مقتل ٢١ شخصا واصابة ١٦٢ بجروح (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨) . وبرزت أدلة جديدة تتعلق بإساءة معاملة المتهمين قبل إدلائهم باعترافاتهم ، لكن المحكمة لم تعتبر أنها القت شكوكا كافية حول الإدانات ، الاصلية لجعل قرار هيئة المحلفين "غير سليم أو غير مقبول" . وفى نيسان / ابريل رفض ثلاثة قضاة من مجلس اللوردات التماسا تقدم به السجناء لعقد محاكمة وافية للنظر فى قضيتهم فى مجلس اللوردات ، وهو أعلى محكمة استئناف فى المملكة المتحدة .

قدمت خلال عامى ١٩٨٧و١٩٨٨ أدلة جديدة تتعلق بقضايا أربعة اشخاص

كانوا قد أدينوا فى حوادث تفجير حانات فى غيلفورد ووولیتش عام ١٩٧٥ . ولم يكن وزير الداخلية قد اتخذ فى نهاية العام قرارا نهائيا بشأن إحالة قضاياهم إلى محكمة الاستئناف .

فى آذار / مارس كتبت منظمة العفو الدولية إلى رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر ، تطلب ايضاحا حول الظروف التى قتل فيها أعضاء الجيش الجمهورى الايرلندى الثلاثة فى جبل طارق . وأوجزت المنظمة فى خطابها بعض روايات شهود عيان كانت قد نشرت فى الصحف فى ذلك الوقت ، وبدا أنها تتناقض والرواية الرسمية للحادث . وردت الحكومة فى نيسان / ابريل قائلة إن الوقائع المتعلقة بحوادث القتل سيجرى النظر فيها عند التحقيق ، وأضافت أنها وجدت العبارات الواردة فى خطاب المنظمة "مهينة" و"متحيزة" .

وأوفدت المنظمة مراقبين عنها لحضور التحقيق القضائى فى جبل طارق ، وذلك من أجل جمع معلومات عن الحادث ، والتحقق مما إذا كان هدف العملية التى قام بها الجيش والشرطة قتل الثلاثة ، عوضا عن اعتقالهم ، وتقييم فعالية تحقيق قاضى الوفيات فى كشف النقاب عن الوقائع ذات الصلة بالحادث. وأصدرت الحكومة شهادات حصانة فى سبيل المصلحة العامة ، حالت دون عرض أدلة تتعلق بالتخطيط للعملية المذكورة . لذلك ، لم تقدم أدلة كافية تسمح بالتأكد مما إذا كانت سياسة حكومية هدفها قتل اعضاء جماعات المقاومة المسلحة ، عوضا عن اعتقالهم واعتبرت المنظمة ان التحقيق القضائى برهن على عدم كفاية هذا الإجراء فى الكشف عن كافة الوقائع الهامة فى الحوادث المثيرة للجدل .

وكتبت منظمة العفو الدولية فى شباط / فبراير إلى الحكومة بصدد التحقيق الذى أجرى فى حوادث القتل التى وقعت فى ايرلندا الشمالية عام ١٩٨١ . وقالت المنظمة إن رفض نشر نتائج التحقيق الذى أشرف عليه ستوكر / سامسون واتخاذ قرار بعدم مقاضاة رجال شرطة ادعى انهم ارتكبوا جرائم ، من شأنهما تعزيز الإدعاءات بتورط الجهات الرسمية فى أعمال قتل مقصودة ومدبرة ، وصرح وزير الدولة لشؤون ايرلندا الشمالية فى رده أنه "مقتنع بأنه جرى اتخاذ خطوات للتأكد من عدم تكرر الحوادث التى أدت إلى تحقيق ستوكر / سامسون" .ونشرت المنظمة فى حزيران / يونيو تقريرا حول أعمال القتل التى ارتكبتها قوات الامن فى ايرلندا الشمالية منذ عام ١٩٨٢ ، ووصلت مطالبتها بإجراء تحقيق قضائى مستقل فى فعالية إجراءات التحقيق والقوانين التى تضبط استخدام القوة المميتة . وقالت المنظمة إن هذا التحقيق هو خطوة أولية هامة فى سبيل منع وقوع أعمال قتل غير مشروطة فى المستقبل ، ووضع إجراءات تضمن التحقيق كليا ودون تأخير فى جميع حوادث القتل المتنازع عليها ، وتقديم تفسير علنى للوقائع .

أوفدت منظمة العفو الدولية مراقبين عنها لحضور التحقيق القضائى الذى بدء فى تشرين الثانى / نوفمبر فى وفاة ثلاثة مشبوهين فى ايدلندا الشمالية عام ١٩٨٢ ، وجلسة المراجعة القضائية التى تلت ذلك . وكانت المنظمة قد أعربت سابقا عن قلقها لأن قيودا معينة مفروضة على تحقيقات قاضى الوفيات

لاتنطبق إلا فى ايرلندا الشمالية ، جعلت تحقيقا من هذا النوع غير كاف للكشف عن الحقائق بكاملها فى قضايا القتل المتنازع عليها .

وأرسلت المنظمة مراقبا لحضور جلسة استئناف تتعلق بإدانة ستة أشخاص فى حوادث تفجير حانات فى بيرمنجهام . ورغم أن إدانات السجناء كانت قائمة ، حسب إقرار المحكمة ، على اعترفاتهم ، رفضت المحكمة النظر فى شهادة كل شاهد جديد تدعم إدعاءات السجناء بتعرضهم للمعاملة السيئة ، قاضية بأن هذه الشهادات "كاذبة" أو "مخطئة" أو "لا صلة لها بالموضوع" . ولم تتطرق المحكمة على وجه التحديد إلى التأثير التراكمى الإجمالى للإفادات المؤيدة للإدعاءات ، واعتبرت المنظمة ان قرار محكمة الاستئناف ارتكز على تقديرها بأن السجناء الستة فشلوا فى إثبات تعرضهم لسوء المعاملة . والجدير بالذكر أن قانون انجلترا ينص على أن عبء الإثبات يقع على عاتق جهة الإدعاء ، لكى تبرهن أن اعترفات ادعى انها انتزعت عن طريق إساءة معاملة المتهمين ، لم تنتزع بهذا الاسلوب" .

(٤) تقرير المنظمة لعام ١٩٩٠ وهو يغطى أحداث العام ١٩٨٩ :

وفيه ورد ما يلى : اكتمل التحقيق الرسمى فى الشكاوى من سلوك الشرطة فى اعقاب الاضطرابات التى وقعت فى لندن عام ١٩٨٥ ، ولكن نتائجه لم تعلن . وألغيت الاحكام بإدانة أربعة سجناء بتهمة القتل العمد عام ١٩٧٥ ، فى اعقاب الاعتداء بالقنابل فى انجلترا ، نتيجة للادلة التى اثبتت ان الشرطة

قد كذبت فى المحكمة بشأن اعترافاتهم المزعومة . وظل فى السجن ستة أشخاص آخرين ، حكم عليهم أيضا عام ١٩٧٥ بالسجن المؤبد بتهمة القتل العمد استنادا إلى ادلة مختلف عليها ، واستمرت عرقلة التحقيقات فى احداث القتل التى ارتكبتها قوات الامن ، عن طريق التأخير والقيود الإجرائية المفروضة على التحقيقات فى أسباب الوفاة ، ،ورفض الحكومة إعلان نتائج تحقيقات الشرطة . وواصلت الحكومة رفضها مقترحات إجراء تحقيق قضائى لفحص حالات القتل المختلف عليها ، وإعادة تقييم إجراءات التحقيقات ، والتحقيقات فى أسباب الوفاة ، فى ايرلندا الشمالية ، بل رفضت الحكومة النظر فى إجراء فحص قضائى لجميع الادلة المتاخة بشأن قتل ثلاثة من افراد الجيش الجمهورى الايرلندى على أيدى الجنود البريطانيين فى جبل طارق عام ١٩٨٨ . وقد ظهرت أدلة على التواطؤ بين رجال قوات الامن فى ايرلندا الشمالية ، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة . وطرد طالبى اللجوء السياسى دون ان تتاح لهم فرصة كافية لعرض حالاتهم . وحكمت إحدى المحاكم بأن طالبى اللجوء السياسى ، الذين ارغموا على العودة إلى سرى لانكا عام ١٩٨٨ ، ينبغى السماح لهم بالعودة إلى المملكة المتحدة .

واصلت الجماعات المسلحة من الأقلية الكاثوليكية والاغلبية البروتستانتية فى ايرلندا الشمالية اللجوء إلى استخدام العنف تأييدا لمطالبها . وتعارض جماعات الجمهوريين المسلحة ، مثل الجيش الجمهورى الايرلندى ، الوجود البريطانى فى ايرلندا الشمالية ، وتكافح من أجل توحيد ايرلندا . وقد قتل نتيجة لهجمات الجيش الجمهورى الايرلندى من رجال قوات الامن ، وبعض

الزعماء الموالين للحكومة ، والمدنيين ، بصفة أساسية فى ايرلندا الشمالية ، ولكن أيضا فى انجلترا وغيرها من بلدان القارة الاوروبية . أما الجماعات المسلحة الموالية للحكومة ، ولاسيما قوات الستر التطوعية ، والمكافحين من أجل الحرية فى الستر ، فهى تريد أن تظل ايرلندا الشمالية جزءا من المملكة المتحدة ، وأفعال العنف التى ترتكبها موجهة أساسا ضد السكان الكاثوليك . وورد أن الجيش الجمهورى الايرلندى قتل ٥٤ شخصا ، فى حين قتلت الجماعات الموالية للحكومة ١٩ شخصا ، وقتلت قوات الامن أربعة أشخاص - فى غضون عام ١٩٨٩ .

واستمرت الحكومة فى الاستهانة بالمواد الواردة فى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والتى تنص على أنه من حق أى شخص يقبض عليه أن يمثل فورا أمام القاضى . وقد انتهك هذا الحق فى الحالات التى قبض فيها على الأشخاص بمقتضى قانون منع الإرهاب ، وهو القانون الذى يتيح احتجاز المشتبه فيه مدة تصل إلى سبعة أيام دون إشراف قضائى (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) .

وفى أيلول / سبتمبر ، وجهت هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة تهما تأديبية إلى ضابط الشرطة الكبير الذى أشرف على التحقيقات فى الاضطرابات التى وقعت فى مجمع برود ووتر فارم السكنى ، فى لندن عام ١٩٨٥ (راجع تقريرى المنظمة لعامى ١٩٨٨ و١٩٨٩) ، ولكن مجلس التأديب السرى لم ينعقد حتى نهاية العام . وقد جاءت تلك الاتهامات فى أعقاب تحقيق ، أشرفت عليه هيئة

الشكاوى الخاصة بالشرطة ، فى الشكاوى من تصرفات رجال الشرطة خلال استجواب بعض الاحداث المتهمين بقتل ضابط شرطة لقى حتفه فى أثناء أحداث الشغب . وذكرت هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة أنها لن تعلن نتائج تحقيقها .

وأطلق سراح أربعة سجناء فى تشرين الاول / اكتوبر ، كان قد حكم عليهم بالسجن المؤبد عام ١٩٧٥ ، فى أعقاب قيام الجيش الجمهورى الايرلندى بتفجير القنابل فى حانتين فى غليفورد ووولیتش ، وكانوا يعرفون باسم "أربعة غيلفورد" فقد ألغت محكمة الاستئناف الاحكام الصادرة بإدانتهم ، بعد أن ثبت أن الأربعة قد أدينوا خطأ بسبب سوء تصرف الشرطة ، بما فى ذلك الكذب على المحاكم بشأن الاعترافات . ثم بدأت الحكومة تحقيقا ، يرأسه أحد كبار القضاة السابقين ، فى ظروف الإدانة وأسباب انقضاء فترة طويلة قبل اماطة اللثام عن مثل هذه المعلومات ذات الاهمية الحيوية . وقد كلفت هيئة التحقيق أيضا بالنظر فى قضايا أخرى تتعلق بسياسات أشمل ، مثل : استخدام الاعترافات غير المؤكدة أساسا لإقامة الدعوى الجنائية ، ومدى كفاية الضمانات المكفولة للمشتبه فيهم فى قضايا الإرهاب ، والإجراءات المتبعة للتحقيق فى الحالات التى تحتمل فيها إساءة تطبيق أحكام العدالة .

وظل فى السجن ستة أشخاص حكم عليهم بالسجن المؤبد عام ١٩٧٥ بسبب عمليات تفجير القنابل التى قام بها الجيش الجمهورى الايرلندى فى برمنغهام ، وعرفوا باسم "ستة برمنغهام" ، وقد أصر الستة باستمرار على أن اعترافاتهم كانت نتيجة لسوء المعاملة ، والتهديد باستخدام العنف فى أثناء احتجازهم

الانعزالى (راجع تقريرى المنظمة لعامى ١٩٨٨و١٩٨٩) . وظهرت معلومات جديدة أضافت إلى القلق بشأن صحة الإدانة ، إذ ان ، تأكيد الحكومة بأن مزاعم السجناء عن سوء معاملة الشرطة لهم لا أساس لها من الصحة ، قد انهار فى حزيران / يونيو عندما حلت فرقة مكافحة الجرائم الخطرة لمنطقة غربى انجلترا الوسطى ، والتى كان بعض ضباطها قد استجوبوا هؤلاء الستة عام ١٩٧٤ . وكان بعض ضباط الشرطة فى هذه الفرقة قد اشتركوا فى الحصول على الاعترافات التى انتهت المحاكم فيها بعد إلى أنها غير موثوق بها . وفتح التحقيق فى ممارسات الفرقة التى حلت ، بإشراف هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة ، وأجراه ضابط كبير ينتمى إلى هيئة أخرى من هيئات الشرطة . وحتى نهاية العام كان التحقيق لايزال جاريا ، وقد اقتصر على الحالات التى تولتها الفرقة منذ عام ١٩٨٦ ،ورفضت الشرطة الطلبات المتكررة لإدراج قضايا "ستة برمنغهام" فى التحقيق . وفى ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر ، صوت البرلمان الاوروبى لصالح قيام لجنة الشئون القانونية التابعة له بالتحقيق فى قضية سجناء برمنغهام الستة .

وحتى نهاية العام ، لم يكن قد اكتمل التحقيق فى وفاة الرجال الستة العزل الذين قتلتهم قوات الامن عام ١٩٨٢ فى ايرلندا الشمالية ، فقد تأجل التحقيق فى وفاة جيرفيز مكير ، ويوجين تومن ، وشون بيرنز ، الذى بدأ فى تشرين الثانى / نوفمبر عام ١٩٨٨ ، بسبب استئناف قدم إلى محكمة الاستئناف (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) بعد ان قدمت الحكومة استئنافا ضد حكم محكمة الاستئناف إلى مجلس اللوردات . ولم يفصل فى الاستئناف

خلال عام ١٩٨٩ ، مما أخر التحقيقات فى مقتل ١٧ شخصا على أيدى رجال قوات الامن .

وقد عثر فى تحقيق الشرطة الذى تولاه ضابطان كبيران هما جون ستوكر وكولن سامسون ، فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٦ ، على أدلة تثبت أن ضباط الشرطة قد تآمروا لتحريف مجرى العدالة بعد أحداث القتل فى عام ١٩٨٢ ، ولكن التقرير الخاص بهذا التحقيق مازال محجوبا عن الجمهور لأسباب تتعلق "بالامن القومى" (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) .

وتشير تقارير جديدة إلى أن ضباط الشرطة الاسبانية لديهم أدلة يمكن أن تكون حاسمة فى الإجابة عن الاسئلة ، التى لم يحسمها التحقيق فى أسباب وفاة ثلاثة أشخاص عزل من أفراد الجيش الجمهورى الايرلندى فى جبل طارق (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) ، إذ ان الجنود البريطانيين قاموا بإطلاق الرصاص على ميريد فاريل ، ودانيل مكان ، وشون سفدج ، مما أدى إلى قتلهم فى آذار / مارس عام ١٩٨٨ ، فى ظروف مختلف عليها . فقالت الحكومة بالمملكة المتحدة ان الثلاثة كانوا يعتزمون هجوما بالقنابل ، وقد عثر على المتفجرات فيما بعد فى اسبانيا . وشهد بعض شهود العيان ، فى التحقيق الذى عقد فى جبل طارق فى ايلول / سبتمبر عام ١٩٨٨ ، بأن الثلاثة قد أطلقت عليهم النار دون إنذار ، كما قالوا إن النار قد اطلقت عليهم ثانيا بعد أن سقطوا على الارض واصبحوا عاجزين عن الحركة . وقال الجنود إنهم استمروا فى إطلاق النار حتى مات الثلاثة ، لانهم كانوا - يعتقدون - خطأ - ان

الضحايا يحملون جهازا يستطيع تفجير قنبلة . وانتهى المحلفون إلى ان مقتل الثلاثة كان قانونيا . وشهد ضباط المخابرات البريطانية فى التحقيق أنهم لم يتلقوا انذارا مسبقا بأن الثلاثة المشتبه فيهم سوف يدخلون جبل طارق يوم ٦ آذار / مارس عام ١٩٨٨ . وورد أن بعض ضباط الشرطة الاسبانية ذكروا ما يناقض ذلك بعد التحقيق ، إذ قالوا إن السلطات البريطانية قد أخطرت بأن الثلاثة كانوا متجهين إلى جبل طارق فى ذلك اليوم . ورغم أن التقارير الجديدة لم ترسم صورة واضحة لما حدث فى الفترة ما بين الرابع والسادس من آذار / مارس ١٩٨٨ فى اسبانيا ، فقد ساعدت على زيادة القلق بشأن عجز التحقيق الذى أجرى فى جبل طارق عن فحص ظروف القتل فحصا كاملا ، بما فى ذلك الادلة المتوافرة لدى فرق المراقبة الاسبانية .

وظهرت أدلة على أن رجال قوات الامن فى ايرلندا يقدمون ملفات المخابرات ، الخاصة بالمشتبه فى انتمائهم للجيش الجمهورى الايرلندى ، إلى أعضاء الجماعات المسلحة الموالية للحكومة ، وأن هذه الملفات قد استخدمت فى عدد من الحالات لتحديد بعض الاشخاص وقتلهم ، ففى شهر آب / اغسطس ، قتل لوكلين مغين على أيدى قوات الستر التطوعية ، وهى جماعة سرية ، وقد زعمت أنه كان ضابط اتصال فى الجيش الجمهورى الايرلندى . وعندما أنكرت أسرته هذا الزعم ، كشفت قوات الستر التطوعية أنها قد حصلت على معلوماتها من ملفات الشرطة التى فى حوزتها .

وفى وقت سابق من العام ، حكم على اثنين من رجال قوات الامن بالسجن

١٨ شهرا مع وقف التنفيذ ، بتهمة تقديم ملفات سرية وصور فوتوغرافية لاشخاص يشتبه فى انتمائهم إلى الجيش الجمهورى الايرلندى ، إلى المنظمات الموالية للحكومة التى تنفذ أعمال القتل الطائفية . وبعد إدانتهما ، استقال أحدهما من فصيلة الدفاع عن الستر ، على حين ظل الاخر جنديا فى الجيش البريطانى .

وفى منتصف أيلول / سبتمبر ، قام الرئيس الجديد لشرطة ألستر الملكية ، واسمه هيوانيسيلى ، بتكليف جون ستيفنز ، نائب شرطة كمبريد جشير ، بالتحقيق فى اختفاء وثائق الامن من القواعد العسكرية ومراكز الشرطة . وفى نهاية ايلول / سبتمبر كانت قوائم تتضمن أسماء مايزيد على ٢٥٠ من المشتبه فيهم قد وصلت إلى أجهزة الإعلام عن طريق رجال قوات الامن أو الجماعات الموالية للحكومة . وقالت السلطات فى تشرين الاول / اكتوبر ، إنها راجعت إجراءات معالجة رجال قوات الامن لمعلومات المخابرات الخاصة بالمشتبه فيهم .

وقعت عدة حالات اظهرت أوجه القصور فى إجراءات البت فى طلبات اللجوء السياسى ، إذ حكمت المحكمة العليا فى تموز /يوليو بأنه ينبغى أن يسمح لخمسة من طائفة التاميل – الذين كانوا قد طلبوا اللجوء السياسى ، وأرغمتهم السلطات على العودة إلى سرى لانكا عام ١٩٨٨ – بالعودة إلى المملكة المتحدة. وكانت الإجراءات لم تتح للخمسة فرصة استئناف الحكم برفض طلب اللجوء قبل إعادتهم إلى سرى لانكا ، حيث تعرض اثنان منهم على الاقل – حسبما ورد – للاعتقال والتعذيب (انظر سرى لانكا) .

كما أعادت السلطات عددا من الاكراد الاتراك إلى تركيا ، وذلك - حسبما ذكر - دون فحص مدى استحقاقهم اللجوء السياسى فحصا كاملا . وقد طرد أحد الاكراد الاتراك بعد أن عد لاجئا من قبل مكتب المفوض السامى للاجئين التابعين للامم المتحدة . وقال صلاح الدين أوزبرك انه تعرض للضرب منذ عهد قريب ، فى أثناء استجوابه على أيدى الشرطة التركية . ورفضت السلطات طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به ، ثم طردته ، دون أن تتيح له فرصة النظر فى استئنافه ، بيد أنه سمح له بالسفر إلى ايطاليا .

وفى آذار / مارس ، طلبت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة التحقيق فى النمط العام الذى اتسمت به تصرفات الشرطة فى أعقاب أحداث الشغب التى وقعت عام ١٩٨٥ فى برود ووتر فارم ، وقالت إن مزاعم المعتقلين وأحكام القضاء تدل على ان بعض إجراءات الاستجواب لدى الشرطة تعرض للخطر عدالة المحاكمات اللاحقة ، ومن ثم فقد حثت المنظمة الحكومة على القيام بمراجعة كاملة لقضايا جميع الذين أدينوا بجرائم خطيرة ، تتعلق بما وقع من اضطرابات ، على اساس الاعترافات غير المؤكدة ، والتى طعن فيها . وأجابت الحكومة بأنها لاتقوم بأى دور فى التحقيق الذى تجريه هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة ، وإن كانت تعتقد أن القضايا التى اثارتها منظمة العفو الدولية هى حاليا قيد البحث فى اطار ذلك التحقيق . وذكرت الحكومة انه إذا ظهر من التحقيق الذى تجريه هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة أن ثمة من الاسباب ما يستدعى إحالة بعض القضايا إلى محكمة الاستئناف ، فسوف ينظر وزير الداخلية فيها .

وأرسلت منظمة العفو الدولية مراقبا لحضور جلسة الاستئناف فى قضية "أربعة غيلفورد" فى تشرين الاول / اكتوبر ، ورحبت بإطلاق سراحهم . وعلى ضوء المعلومات الجديدة التى ظهرت فى قضايا "ستة برمنغهام" ، حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على مراجعة قضاياهم . وأعربت المنظمة مجددا عن قلقها إزاء وجود دلائل كثيرة يعتد بها ، على أن الرجال الستة قد تعرضوا لسوء المعاملة وهم محتجزون لدى الشرطة ، وعلى احتمال إدلائهم باعترافاتهم كرها .

وفى اجتماع عقد فى نيسان / ابريل ، أعربت منظمة العفو الدولية لوزير الدولة البريطانى لشئون ايرلندا الشمالية عن قلقها ازاء عدم إجراء تحقيقات دقيقة شاملة فى أحداث القتل المختلف فيها ، التى قامت بها قوات الامن فى ايرلندا الشمالية ، وازاء عدم نشر نتائج التحقيقات التى أجريت . وجددت منظمة العفو الدولية دعوتها إلى الحكومة بإجراء تحقيق قضائى كامل فى أحداث القتل المختلف عليها فى ايرلندا الشمالية ، مع التركيز بصفة خاصة على الإجراءات المتبعة فى التحقيق فى مثل هذه الاحداث ، وعلى التشريع الذى يحكم استخدام القوة المفضية إلى الموت . كما أعربت عن قلقها ايضا من أن التحقيقات فى أسباب الوفاة فى أحداث القتل المختلف عليها عام ١٩٨٢ لم تكتمل حتى الآن .

وفى نيسان / ابريل ، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا بعنوان : التحقيق فى إطلاق النار المفضى للموت : تحقيق جبل طارق ، وهو يعرض لبواعث قلق ،

المنظمــة إزاء أحـداث القـتـل بالاسلحـة النارية عـام ١٩٨٨ فـى جـبـل طارق ، والتحقيق الذى أجرى فى ملابسات ما حدث من وفيات .

وقد وجد مندوبو منظمة العفو الدولية الذين راقبوا التحقيق أن الإجراءات قد جرت بصورة عادلة ، ولو أنها عجزت عن اظهار الحقائق الكاملة . كما وجدوا أن التحقيق قد عجزعن اجابة السؤال الاساسى الذى طرحته احداث القتل فى جبل طارق ، وهو : هل قتل اعضاء الجيش الجمهورى الايرلندى الثلاثة العزل نتيجة لسياسة رسمية تقضى ، أو تسمح ، بالتخلص من أفراد معينين بدلا من القبض عليهم ؟ وكانت الادلة منذ البداية ناقصة ، إذ لم تتكشف تفاصيل سياسة الحكومة ، والتخطيط للعملية ، ونوعية معلومات المخابرات ، لأن الحكومة حجبت المعلومات . ولم تكن أدلة الطب الشرعى ذات الاهمية الحيوية متوافرة ، ولا شهادة الضباط الثلاثة . وكان قاضى التحقيق قد حاول على نحو صريح ان يثنى المحلفين عن إصدار قرار غير قاطع (أى قرار لا يتضمن استنتاجا حاسما بشأن كيفية حدوث الوفاة) . وإزاء الإدلة المعقدة والمتناقضة التى قدمت . وغياب الادلة الحاسمة ، كان رأى منظمة العفو الدولية أنه من الخطأ ثنى المحلفين عن إصدار قرار غير قاطع . وحثت المنظمة الحكومة على الشروع فى تحقيق قضائى فى شتى الادلة الخاصة بهذه القضية ، بما فى ذلك شهادة الضباط الاسبان . ورأت منظمة العفو الدولية ان إجراءات التحقيق القائمة قاصرة عن الوفاء بمتطلبات التحقيق الكامل فى الظروف المحيطة بأحداث القتل المختلف عليها ، وطالبت الحكومة بضمان الإجراءات الفعالة اللازمة للتحقيق على ايدى قوات الامن التابعة لها .

(٥) تقرير المنظمة لعام ١٩٩١ وهو يغطى أحداث العام ١٩٩٠ :

وفيه ورد أنه قد أحيلت قضايا ستة سجناء ، كانت قد صدرت ضدهم أحكام فى عام ١٩٧٥ بتهمة تفجير القنابل فى برمنغهام ، إلى محكمة الاستئناف . وأصدرت لجنة التحقيق القضائى فى الإدانة الخاطئة لـ"أربعة غيلفورد" ، والقضايا المتصلة بها ، تقريرا مرحليا ، ووجهت تهمة التآمر إلى ثلاثة من ضباط الشرطة من الضالعين فى قضايا "أربعة غيلفورد" . أما ضابط الشرطة الكبير الذى تولى إدارة التحقيق فى الشغب الذى وقع فى "برود ووتر فارم" عام ١٩٨٥ ، فقد ادانه مجلس تأديب بتهمة منع متهم فى الثالثة عشرة من عمره من الاستعانة بمحام ، كما ظهرت أدلة جديدة تثير الشكوك فى إدانة ثلاثة أشخاص بتهمة قتل ضابط شرطة اثناء الشغب . واعتقل ستة رجال من أصل كويتى وبحرينى وربما كان ذلك بسبب انشطتهم السياسية السلمية . وزعم بعض المتهمين تعرضهم لسوء المعاملة فى حجز الشرطة فى ايرلندا الشمالية ، وأثيرت خلافات حول حقيقة الظروف التى قتل فيها العديد من الاشخاص على أيدى قوات الامن فى ايرلندا الشمالية ، وتأخر عقد جلسات التحقيق فى اسباب وفاتهم . وانتهى تحقيق الشرطة فى التواطؤ المزعوم بين رجال قوات الامن والجماعات المسلحة الموالية للحكومة فى ايرلندا الشمالية ، إلى أنه لايمكن استبعاد احتمال تسرب المعلومات الامنية .

تفجرت أعمال العنف فى ايرلندا الشمالية من جانب الجماعات المسلحة

الجمهورية والموالية للحكومة . فالجماعات الجمهورية المسلحة ، وعلى رأسها الجيش الجمهوري الايرلندي ، معظمها من الكاثوليك ، وهي تسعى إلى انسحاب بريطانيا من ايرلندا الشمالية ، وتوحيد ايرلندا . أما الجماعات المسلحة الموالية للحكومة ، وأهمها قوات الستر التطوعية ، والمكافحون من أجل الحرية في ألستر ، فهي من البروتستانت ، وتريد أن تظل ايرلندا الشمالية ، جزءا من المملكة المتحدة . وورد أن ٤٤ شخصا قتلوا في ايرلندا الشمالية ، في عام ١٩٩٠ ، على ايدي منظمة التحرير الشعبية الايرلندية ، و١٩ على ايدي الموالين للحكومة ، و١٠ على أيدي الجنود البريطانيين .

وواصلت الحكومة انتقاصها من المواد الواردة في الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والتي تنص على حق كل من يقبض عليه في المثول أمام أحد القضاة على وجه السرعة . وكانت المحكمة الاوروبية لحقوق الإنسان قد أفتت بأن هذا الحق ينتهكه قانون منع الإرهاب ، الذي يسمح باعتقال المتهم مدة غايتها سبعة أيام دون فحص قضائي.

وفي آب/ اغسطس ، أحيلت قضايا السجناء الذين عرفوا باسم "ستة برمنغهام" ، والذين مازالوا في السجن منذ عام ١٩٧٤ ، بتهمه تفجير القنابل باسم الجيش الجمهوري الايرلندي ، إلى محكمة الاستئناف . وكان قرار الحكومة مبنيا على تقرير مرحلي عن التحقيق الذي قامت به الشرطة ، ومفاده أن الادلة التي قدمتها الشرطة ، اثناء المحاكمة بخصوص اعتراف أحد المتهمين ، ربما كانت ملفقة .

وانصب تحقيق اخر للشرطة على فحص المزاعم القائلة بأن فرقة مكافحة الجرائم الخطرة لمنظمة غربي انجلترا الوسطى ، وهي التي كانت قد تولت استجواب "ستة برمنغهام" ، ثم حلت في عام ١٩٨٩ ، قد ارتكبت مخالفات خطيرة (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠) . ولم يكن التحقيق اكتمل حتى نهاية العام ، ولكن تقريرا مرحليا عنه كشف ان كثيرا من الوثائق البالغة الأهمية قد اختفت من مكاتب الشرطة .

ولم يكن التحقيق القضائي قد اكتمل في الإدانه الخاطئة لـ" أربعة غيلفورد" والقضايا المتصلة بها ، وكان السجناء الاربعة قد أدينوا بتهمة القتل العمد في عام ١٩٧٥ ، لقيامهم باعتداءات بالقنابل ، ولكن احكام إدانتهم نقضت ، وأطلق سراحهم في عام ١٩٨٩ . بعد توافر الدليل على مخالفات ارتكبتها الشرطة (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠) . وأصدرت لجنة التحقيق القضائي تقريرا مرحليا في تموز / يوليو ، بشأن حالات سبعة من أفراد أسرة ماعواير وأصدقائهم ، الذين قبض عليهم بسبب ارتباطهم بقضايا "أربعة غيلفورد" وكان السبعة قد أدينوا في عام ١٩٧٦ بتهمة حيازة واستعمال متفجرات ، استنادا إلى ادلة من الطب الشرعي ، ومن ثم قضوا احكاما بالسجن تتراوح بين خمس سنوات و١٤ سنة . وانتهى التقرير إلى ان احكام الإدانة كانت خاطئة ، وانتقد القضاة والادعاء والعلماء بسبب اساءة استعمالهم لادلة الطب الشرعي البالغة الاهمية . وعلى الفور أحال وزير الداخلية هذه القضايا إلى محكمة الاستئناف . وتعتزم "لجنة التحقيق النظر في المسائل الاشمل والمتعلقة بالادلة العلمية ، إلى جانب الإدانه الخاطئة لـ "أربعة غيلفورد"

بمجرد إنتهاء إجراءات الدعوى الجنائية ضد ضباط الشرطة واتهم ثلاثة من ضباط شرطة مقاطعة سرى ، ممن شاركوا فى استجواب "أربعة غيلفورد" ، فى تشرين الثانى / نوفمبر بالتآمر للانحراف بمجرى العدالة .

أما ضابط الشرطة الذى رأس التحقيق فى الاضطرابات التى وقعت فى مجمع برود ووتر فارم السكنى فى لندن ، عام ١٩٨٥ ، فقد واجه جلسة مجلس تأديب سرية فى حزيران / يونيو (راجع تقارير منظمة العفو الدولية للاعوام ١٩٨٨و١٩٨٩و١٩٩٠) . وثبتت ادانته بتهمة منع صبى فى الثالثة عشرة من عمره ، اسمه جيسون هل من الاستعانة بمحام ، وكان جيسون هل ، الذى برأت ساحته من تهمة القتل العمد ، قد منع من الاتصال بوالديه وبالمحامين طوال الأيام الثلاثة التى قضاها معتقلا ، وكان قد أدلى باعتراف وهو لايرتدى سوى السراويل الداخلية . وفى تشرين الثانى / نوفمبر ، وجهت تهم تأديبية إلى ضابط الشرطة الذى تولى استجواب جيسون هل ، كما ظهرت أدلة جديدة ، من بينها اختبارات نفسية لاثنين من السجناء ، اثارت المزيد من الشكوك فى إدانة ثلاثة رجال بتهمة قتل أحد رجال الشرطة فى برود ووتر فارم ، وأحيلت قضية أحد هؤلاء الثلاثة ، واسمه انغين راغب ، إلى محكمة الاستئناف فى كانون الاول / ديسمبر .

ادعى ستة رجال من أصل كويتى وبحرينى ، كان قد قبض عليهم فى آيار/ مايو بموجب قانون منع الإرهاب ، انهم اعتقلوا بسبب انشطتهم السياسية السلمية، وأفرج عن أربعة منهم دون تهمة . ولكن رحل الاخران لأسباب تتعلق بالامن الوطنى .

كما ادعى المتهمون الذين قبض عليهم بموجب التشريعات المناهضة للإرهاب في ايرلندا الشمالية أنهم تعرضوا لسوء المعاملة فى حجز الشرطة . وادعى نارتن مكشفرى أنه تعرض لسوء المعاملة اثناء استجوابه فى مخفر شرطة كاسلرى ، فى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٩ ، وأنه أدلى باعتراف رغما عنه نتيجة لذلك . وصدر الحكم ببراءته فى تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ ، بعد ان استمع القاضى إلى أدلة طبية تؤيد هذه الدعاوى ، ومن ثم اعلن ان ، اعترافه غير مقبول فى المحكمة . أما بريان غلن ، فقد حصل على تسوية خارج القضاء للدعوى التى اقامها للحصول على تعويض من شرطة الستر الملكية لاعتدائها عليه (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩) . وادعى ١٠ أشخاص من ستراباين أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أثناء التحقيق معهم فى كاسلرى ، فى نيسان/ ابريل وآيار/ مايو وتضمنت دعاواهم التعرض للطمات على الرأس ، ولكمات فى الجسد ، ولى الاصابع للخلف ، وأطلق سراح العشرة دون توجيه اى اتهام لهم.

وفى كانون الثانى / يناير ، قتل ثلاثة رجال من غرب بلفاست على أيدى جنود متخفين اثناء الشروع فى سرقة ، إذا اطلقوا الرصاص على جون مكنيل اثناء انتظاره فى السيارة المعدة للهرب ، دون سلاح ودون قناع . وقد اطلقت عليه ست رصاصات - على الاقل - فأصابته فى رأسه وفى جسده ، وكانت واحدة منها - على الاقل - قد أطلقت من مسافة لاتزيد على ٢٤ بوصة . وأطلقت النار على ادوارد هيل وبيتر طومسون ١٣ مرة و١٠ مرات ، على الترتيب ، وورد أنهم كانوا يحملون أسلحة نارية غير حقيقية وقال شهود العيان

إن أحدا لم يحاول - فيما يبدو - ان يقبض على الرجال الثلاثة ، ولم يطلب اليهم التسليم قبل إطلاق النار عليهم ، وان النار قد اطلقت مرة أخرى على اثنين من الثلاثة وهما راقدان على الارض . وفى كانون الاول / ديسمبر ، أعلن مدير مكتب الإدعاء العام ان الدعوى الجنائية لن ترفع ضد أحد بتهمة قتل أى من هؤلاء .

وفى أيلول / سبتمبر ، قتل الجنود مارتن بيك ، الذى كان فى السابعة عشرة ، وكارين رايلى ، التى كانت فى الثامنة عشرة ، عندما اطلقوا عليهما النار وهما يقودان سيارة مسروقة فى غرب بلفاست . وزعم المسؤولون انهما لم يتوقفا عند نقطة تفتيش عسكرية ، وصدما أحد الجنود . ولكن شهود العيان، ومن بينهم راكب فى السادسة عشرة من عمره كان بالسيارة المسروقة ، ذكروا ان السيارة لم تقترب من أى نقاط التفتيش .

وفى كانون الاول / ديسمبر ، قتل الجنود البريطانيون ، برصاص اسلحتهم ، فارغال كارايير ، وهو عضو فى شين فين (الجناح السياسى للجيش الجمهورى الايرلندى) ، وأصابوا أخاه مايكل اصابة خطيرة ، وذكر المسؤولون ان النار اطلقت على الرجلين الاعزلين بعد أن رفضا ايقاف سيارتهما عند نقطة تفتيش على الحدود فى أرما ، ولكن شهود العيان شككوا فى صحة هذه الاقوال .

واستمرت التحقيقات التى تجريها الشرطة فى مقتل بريان روبنسون فى أيلول / سبتمبر ١٩٨٩ ، وهو عضو فى قوات الستر التطوعية . وقد أطلق عليها النار جنود متنكرون كانوا قد شاهدوه مصادفة وهو يقتل رجلا

كاثوليكيا - حسبما روى الرواة - ومن ثم طاردوه وقتلوه . ولكن شاهد عيان ادعى ان بريان روبسنون قد أطلق عليه الرصاص وهو راقد على الارض جريحا، بعد ان القاه الجنود من على دراجته النارية .

وقضت محكمة اشترك فيها خمسة من مجلس اللوردات ، باعتبارهم أعلى محكمة استئناف فى المملكة المتحدة ، بالإجماع ، بنقص الفتوى التى اصدرتها محكمة استئناف ايرلندا الشمالية ، والتى تقضى بالزام رجال الامن ، ممن لهم علاقة بحالات القتل المختلف عليها ، بالإدلاء بشهادتهم فى التحقيق الذى يستهدف معرفة اسباب الوفاة (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ وذهب قرار مجلس اللوردات إلى ان مثل هؤلاء الافراد غير ملزمين بالحضور او الإدلاء بشهادتهم ، بغية حمايتهم من التعرض "للإحراج الذى يتمثل فى لجوئهم إلى استخدام مزية عدم الإقصاء بما يمكن ان يدينهم ، وذلك لوجودهم فى ظروف قد تعرضهم لإقامة الدعوى الجنائية ضدهم .

وقد تأجلت مرة أخرى التحقيقات فى أسباب الوفاة ، والتى كان ينبغى اجراؤها منذ زمن طويل ، فى ٢٠ حالة من حالات القتل على أيدى رجال قوات الامن ، وذلك بسبب الطعن القانونى الجديد فى لائحة التحقيق فى أسباب الوفاة ، الذى يعترض على قبول الادلة الكتابية من رجال قوات الامن ، إذا لم يكونوا حاضرين للاستجواب . وقد أيدت محكمة استئناف ايرلندا الشمالية القاعدة الموجودة حاليا ، فى كانون الاول / ديسمبر ، ورفع استئناف ضد هذه الفتوى إلى مجلس اللوردات .

وفى آيار / مايو ، صدر تقرير مختصر فى اعقاب التحقيق الذى أجرته الشرطة ، برئاسة جون ستيفنز ، نائب رئيس الشرطة ، فى التواطؤ بين رجال قوات الامن وجماعات المسلحين الموالية للحكومة فى ايرلندا الشمالية (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠) . ونتيجة للتحقيق ، وجهت التهم إلى ٥٩ شخصا ، أو أخطر مدير مكتب الإدعاء العام بحالاتهم . ولكنهم لم يتهموا بالتواطؤ بل بمخالفات أقل خطرا مثل حيازة وثائق أمنية . وكانت الغالبية العظمى ممن قبض عليهم من المدنيين (وكان ٣٢ منهم اعضاء فى منظمات موالية للحكومة) ، ومن بينهم بريان نلسون الذى اتهم بحيازة وثائق تتضمن معلومات عمن يشتبه فى انتمائهم إلى الجيش الجمورى الايرلندى ، ويحتمل ان تكون مفيدة للإرهابيين . وقد ورد أن بريان نلسون كان عميلا للمخابرات العسكرية البريطانية ، وفى نفس الوقت الموظف المسئول عن معلومات الاستخبارات لجمعية الدفاع عن الستر ، ذات الروابط بمنظمة المكافحين من أجل الحرية فى الستر . وقد أدى هذا إلى نشوء المزاعم القائلة بأن السلطات كانت تعلم، لعدة سنوات مضت ، بالتواطؤ بين قوات الامن وجمعية الدفاع عن الستر . وفى تشرين الاول / اكتوبر ، أسقطت التهم التى كانت موجهة إلى خمسة رجال من اعضاء جمعية الدفاع عن الستر .

وجاء فى التقرير الصادر بشأن التحقيق الذى اجراه ستيفنز أنه "فى المناخ الحالى" فى ايرلندا الشمالية ، "لايمكن أن تستبعد تماما" حالات تسرب معلومات الامن الرسمية . ومع ذلك ، فالتقرير يقول ان التدابير التى اتخذت بالفعل قد حدت من فرصة حدوث مثل حالات ، التسرب المذكورة ، وأن

"تسريب المعلومات قد انحصر فى عدد صغير من الافراد" . وكان التحقيق محدود النطاق ، ولم يستطع ان يحدد افراد قوات الامن المشتركين فى تسريب المعلومات إلى الجماعات المسلحة الموالية للحكومة .

وفى آيار / مايو ، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها للحكومة بشأن قرارها ألا تتقيد ، إلى أجل غير محدد ، بالمواد الواردة فى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والتى تضمن حق المتهمين فى المثول أمام القاضى على وجه السرعة بعد القبض عليهم . وقالت الحكومة إنها " لم تستطع تحديد اجراء مرض ، يشترك فيه رجال القضاء، لمراجعة اعتقال المتهمين بالإرهاب " . ولكن منظمة العفو الدولية لم تقتنع بأن جهود البحث عن حل قد استنفدت حقا ، وحثت الحكومة على تحقيق المعايير ، الدولية فى هذا الصدد .

وواصلت منظمة العفو الدولية ضغطها على الحكومة لمراجعة قضايا "ستة برمنغهام" ، وخصوصا بغية التوصل إلى حل سريع بعد أن أحيلت القضايا إلى محكمة الاستئناف . وأرسلت المنظمة مراقبا إلى الجلسة التمهيدية فى كانون الاول / ديسمبر ، التى حددت موعدا فى شباط / فبراير ١٩٩١ للنظر فى الاستئناف.

ورحبت منظمة العفو الدولية باحالة قضية اينغن راغب إلى محكمة الاستئناف ، ولكنها استمرت فى حث الحكومة على مراجعة حالات جميع المتهمين فى قضية برود ووتر فارم ، المدانين بجرائم خطيرة على أساس

الاعترافات غير المؤكدة ، والمدلى بها دون حضور محام . كما حثت الحكومة على التحقيق فى نمط سوء السلوك المزعوم للشرطة اثناء الاستجواب للمتهمين. وذكرت الحكومة انها لاتعتقد ان ثمة ضرورة لإجراء تحقيق منفصل فى النمط العام لسلوك الشرطة ، إذ ان التحقيق الذى اشرفت عليه هيئة الشكاوى الخاصة بالشرطة كان واسع النطاق .

وقدمت منظمة العفو الدولية سؤالا للحكومة بشأن اعتقال الرجال الكويتيين والبحرينيين ، وأعربت عن قلقها من احتمال اعتقالهم بسبب انشطتهم السياسية السلمية . كما أعربت المنظمة عن قلقها من أن أحدهم ، وهو أنور الحربى ، لم يسمح له بالاستئناف حين رفض طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به ، وأنه من المحتمل ان يكون قد طرد بسبب نشاطه المعروف فى مجال حقوق الإنسان بالنسبة للكويت .

وأعربت منظمة العفو الدولية للحكومة عن القلق بسبب حوادث القتل الاخيرة المختلف عليها فى ايرلندا الشمالية ، والتى اثارت بعض القضايا التى طرحت فى الحوادث السابقة .

ثالثا : انتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة :

إن حقوق البشر فى الولايات المتحدة كانت عرضة طيلة الخمس سنوات الماضية لانتهاكات قاسية ، وهى بالمصادفة - سنوات حكم الرئيس بوش الذى يزعم أن موضوع الطائرة (بان امريكان) يأتى اليوم بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان الامريكى ، وهى ذاتها الحقوق التى انتهكت إبان عهده ، وعهد سلفه الرئيس الامريكى السابق ريجان .

فماذا عن هذه الانتهاكات ؟

(١) تقارير عام ١٩٨٧ :

إن تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ والذى يغطى عام (١٩٨٦) - وفقا لما هو متبع فى تقارير المنظمة الدولية - أتت فيه حقائق هامة نوردها فيما يلى وباختصار .

ظلت عقوبة الاعدام تشكل الشاغل الرئيسى لمنظمة العفو الدولية فى الولايات المتحدة الامريكية . فقد أعدم ١٨ سجينا خلال العام ، مما جعل عدد المتهمين الذين أعدموا منذ استئناف فرض هذه العقوبة فى السبعينات ٦٨ شخصا . وبلغ عدد المنتظرين فى زنزانات الموت فى ٢٠ كانون الاول / ديسمبر رقما قياسيا مقدراه ١٨٣٨ شخصا كما تولت المنظمة التحقيق فى عدد من

المحاكمات الجنائية ورد أن المدعين العاملين فيها كانوا منحازين سياسيا ، وصدرت شكاوى عن اساءة معاملة السجناء .

جرت عشر عمليات إعدام من مجموع ١٨ عملية نفذت خلال ١٩٨٦ فى تكساس ، بينما نفذت العمليات الاخرى فى فلوريدا ، والاباما ، وجورجيا ، وشمال كارولينا ، وجنوب كارولينا ، وفيرجينيا . وقد ناشدت المنظمة الرأفة بكل سجين فى كل قضية علمت بأن تنفيذ حكم الإعدام وشيكا فيها .

إعدام جيمس تيرى روش بالكرسى الكهربائى فى جنوب كارولينا فى ١٠ كانون الثانى / يناير لارتكابه جريمتى قتل عندما كان لايزال قاصرا فى السابعة عشرة من عمره . وقد حكم عليه بالإعدام رغم ما توصل إليه قاضى المحاكمة من أنه ارتكب جريمته وهو تحت سيطرة رجل اكبر منه سنا (اعدم هو ايضاً) ومن أنه متخلف عقليا . وقبل اسابيع من تنفيذ الحكم ، وجد طبيب قام بفحصه أنه أبدى دلائل مرض عصبى وراثى ، ادعى محاميه أنه القى الشك على أهليته العقلية للإعدام ، وربما اثر على تصرفه وقت ارتكاب الجريمة . إلا ان محكمة الولايات المتحدة العليا رفضت طلب استئناف قدم على هذا الاساس وعلى أساس سنه وقت الجريمة .

(٢) تقارير عام ١٩٨٨ :

اوردت منظمة العفو الدولية فى تقاريرها السياسية المنشورة عام ١٩٨٨ ، حقائق هامة عن انتهاكات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة الامريكية خلال

عام ١٩٨٧ وكان من أبرز ماورد فى هذه التقارير ما يلى :

فى ١٩ شباط / فبراير ، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا بعنوان الولايات المتحدة الامريكية : عقوبة الإعدام ، وشنت حملة هامة على الصعيد الدولى لإثارة الدعاية حول بواعث قلقها بهذا الصدد . وتضمن التقرير عرضا لادلة اوحت بأن استخدام عقوبة الإعدام من الناحية العملية كان اعتباطيا ، ومتحيزا عنصريا ، وجائزا ، على الرغم من اعتماد تدابير قضائية معقدة على اثر قرارات اصدرتها محكمة التمييز الامريكية خلال السبعينات .

وتضمن التقرير تحليلا للتباين العنصرى فى فرض حكم الإعدام ، ودراسة للضغوط الاجتماعية والمالية وغيرها التى تؤثر على المدعين المحليين فى وضع توصياتهم حول توجيه التهم وإصدار الاحكام ، وتقييما لعدالة اساليب اختيار المحلفين فى المحاكمات التى تنطوى على عقوبة الإعدام ، وبحثا لمشاكل التمثيل القانونى التى يواجهها المتهمون المعوزون فى الدعاوى المنطوية على عقوبة الإعدام .

وقد طالبت منظمة العفو الدولية بالغاء عقوبة الإعدام فى كلا القانونين ، الوطنى والاتحادى ، وحثت على عدم تنفيذ أية احكام اعدام أخرى بانتظار الغاء هذه العقوبة . كما أنها طلبت من الولايات المتحدة الامتثال بالقواعد النموذجية الدولية الدنيا التى تمنع فرض عقوبة الإعدام على الاحداث والمختلين عقليا . وأشارت المنظمة إلى أن دلائل وجود عنصرى فى كيفية تطبيق عقوبة الإعدام هى مسألة مثيرة للقلق الشديد ، وأوصت بأن تعهد الحكومة الاتحادية

باجراء تحقيق نزيه فى هذا الموضوع .

فى تموز / يوليو تلقت المنظمة ردا مطولا من وزارة الخارجية الامريكية دافعت فيه عن عقوبة الإعدام من ناحية عدالتها وردعها وإعجازها . وردت المنظمة مكررة الإعراب عن قلقها إزاء هذا الموضوع ، ومشيرة إلى أن الدراسات التى أجريت حوله عجزت عن توفير دليل مقنع يثبت ان عقوبة الإعدام تشكل رادعا عن الجرائم ، أكثر فعالية من غيرها من العقوبات الاخرى .

واستؤنفت فى آيار / مايو تنفيذ أحكام إعدام كان قد جرى تأخيرها بانتظار صدور قرار هام عن محكمة الولايات المتحدة العليا يتعلق بالتمييز العنصرى وجرى تنفيذ ٢٥ حكما بالإعدام ، ثمانية منها فى لويزيانا ، والباقون فى الابامـا ، وفلوريدا ، وجورجيا ، ومسيسيبى وتكساس ، ويوتا ، وفرجينيا ، وقد ناشدت المنظمة منح الرحمة تجاه قضايا الإعدام ، وعندما أدين ادوين ادوارد ايرل جونسون بقتل ضابط شرطة ابيض واعدم بواسطة الغاز المميت فى مسيسيبى فى ٢٠ آيار / مايو ، رغم وجود ما اعتبره محتموه "شكوكا جوهريا" فى جرمه ، وقد برزت أدلة تؤيد هذا الاعتقاد بعد إعدامه .

أما جون بروفدون إلذى اعدم بواسطة الكرسى الكهربائى فى لويزيانا فى ٣٠ تموز / يوليو لإدانته باغتصاب وقتل طفل ، فكان قد جرى تشخيص حالته على أنه متأخر عقليا يبلغ عمره العقلى عشر سنوات . وأعدم سجين آخر يدعى بيلى ميتشل بالطريقة نفسها فى جورجيا فى أول أيلول / سبتمبر ، ورد أنه كان مصابا باضطراب عقلى خطير .

وأعدم بوفورد وايت بالكهرباء فى فلوريدا فى ٢٨ آب / اغسطس ، رغم ان المحلفين اوصوا بالإجماع بالحكم عليه بالسجن المؤيد . لكن القاضى نقض هذا القرار وحكم عليه بالإعدام ، وأعدم ويلى واطسون فى لويزيانا فى ٢٤ تموز / يوليو بعد أن رفضت محكمة الولايات المتحدة العليا طلب وقف تنفيذ الحكم ، بتعادل فى الاصوات بنسبة أربعة ضد أربعة .

فى نيسان/ أبريل ، أصدرت محكمة الولايات المتحدة العليا قرارها فى قضية هامة ادعى فيها ان فرض عقوبة الإعدام كان متحيزا على اساس عنصرى، واستشهد طلب الاستئناف الذى قدم بالنيابة عن سجين أسود يدعى وارن مكلسكى ، بدراسة تفصيلية تظهر ان المتهمين المدانين بقتل ضحايا بيض فى ولاية جورجيا ، خاصة المتهمين السود ،هم اكثر عرضة بمرات عديدة لصدور، أحكام إعدام بحقهم ، من الذين يدنون بقتل ضحايا سود . وقد أجريت هذه الدراسة أخذة فى عين الاعتبار مجالا واسعا من العوامل اللاعنصرية .

(٣) تقارير عام ١٩٨٩ :

جاء فى تقارير منظمة العفو الدولية والتى صدرت عام ١٩٨٩ ، لتغطى احداث عام ١٩٨٨ معلومات هامة عن انتهاكات حقوق الإنسان فى البلد الذى يزعم الدفاع عن حقوق الإنسان والشرعية الدولية . وكان من أبرزها ما أوردته هذه التقارير فيما يلى :

أعدم ١١ سجينا خلال عام ١٩٨٨ ، وفى نهاية العام كان هناك ٢١٨٢

سجينا - وهو رقم لم يسبق له مثيل - محكوماً عليهم بالاعدام فى ٣٤ ولاية .
وأقر الكونغرس قانونا فيدراليا نص على توسيع نطاق عقوبة الإعدام وفرضها فى جرائم قتل عمد معينة لها صلة بالمخدرات . وصدرت نداءات لإجراء تحقيق فى قضية عضو سابق فى حزب النمور السود يقضى حكما بالسجن المؤبد بعد ادانته بجريمة قتل عمد عام ١٩٧٢ . واثيرت تساؤلات حول اعتقال مواطن بورتوريكى من انصار الاستقلال لفترة طويلة قبل محاكمته . وقامت محكمة فيدرالية بانتقاد الظروف التى احتجزت فيها امرأتان ادينتا بجرائم جنائية ذات دوافع سياسية ، فى جناح سجن شديد الحراسة ، وقضت بأن وضعهما هناك بسبب معتقداتهما السياسية مخالف للدستور . وقد أقفل الجناح ، ونقل السجناء إلى وحدات أخرى . وصدرت شكاوى تتعلق بإساءة المعاملة للسجناء .
وعلى الصعيد السياسى عقدت انتخابات الرئاسة فى تشرين الثانى/ نوفمبر وانتخب نائب الرئيس جورج بوش ليخلف رونالد ريغان وكان من المنتظر أن يتسلم مقاليد الحكم فى كانون الثانى/ يناير ١٩٨٩ ، وأعدم بالحقن بمادة سامة روبرت ستريتمان ، الذى كان قد ادين بجريمة قتل عمد عام ١٩٨٣ ، وذلك بعد أن رفضت محكمة الولايات المتحدة العليا وقف تنفيذ الحكم بتعادل أصوات القضاه ، أربعة مقابل أربعة . وكانت المحكمة قد اشارت إلى امكانية وقف التنفيذ فى حال تقديم طلب استئناف جديد . لكن النائب العام فى تكساس رفض منح المحامين مهلة كافية للقيام بذلك . وقد أبقى ستريتمان بانتظار تنفيذ الحكم أكثر من ثلاث ساعات مربوطا خلال جزء منها على نقالة فى غرفة الإعدام.

اعدم فى لويـزيانا سجينان مصـابان بمـرض عقلى هم واين فلد ولزلـى لوينفليـد ، فى ١٥ آذار/ مـارس و١٣ نيـسـان/ ابريل ، على التـوالى . وقـد جرى خلال عام ١٩٧٩ تشخيص حالة واين فيلد ، وهو من قدامى المحاربين فى فـيتنام ، على أنه يعانى من اجهاد ناجم عن الصدمة ، لكنه أدين عـام ١٩٨١ بقتل صديقـته وأربعة من أفراد عـائلتها ، فقد جرى تشخيص حالتـه بأنه يعانى من انفـصام فى الشـخصيـة ،وبأنه "غـيـرقـادر حـاليـا على فـهم مـغزى عـقـوبة الإعـدام". ورفضت محكمـة الولايات المتحدة العليا طلب وقف تنفيذ الحكم فيه بنسـبـة خـمـسة أصـوات ضـد أربعـة ، لكـن اثنين من القـضـاة المعـارضين للحكم انتـقـدوا بشـدة المحاكم الدنيا لمخالفـتـهـا توجيهـات المحكمـة العليـا الصـادرة عـام ١٩٨٦ ، التى تحرم على الولايات المتحدة إعدام سجناء مجانين .

وفى ١٥ آذار/ مـارس أعـدم فى فـلوريدا رجل اسـود يدعى ويلى جـاسـيـر داردن ، كـان قـد ادين بقتـل صـاحب مـخزن مـفروشـات أبيض عـام ١٩٧٣ . هذا ، وقـد أظهـرت دراسات أجـريت حول الموضـوع ان احتـمـال صـدور حـكم إعـدام بحق متـهم اسود يدان بقتل شخص ابيض أعلى بكثـير من احتمال صدور الحكم بحق مدان بقتل شخص اسود .

(٤) تقارير عام ١٩٩٠ :

وهى تقـارير صـدرت عن منظمـة العفـو الدوليـة وتغطى العـام ١٩٨٩ ، جـاء فيـها معلومات هامة عن انتهاك حقوق البشر بالولايات المتحدة ، نورد أهمها هنا :

أعدم ١٦ سجيناً خلال عام ١٩٨٩ وكان هناك بنهاية العام أكثر من ٢٣٠٠ سجين محكوم عليهم بالاعدام فى ٣٤ ولاية وبموجب القانون العسكرى للولايات المتحدة هذا دعا الرئيس جورج بوش الكونغجرس إلى إقرار عقوبة الإعدام بموجب القانون الفيدرالى بالنسبة لجرائم القتل والاتجار بالمخدرات . ويقضى تشريع لم يكن الكونغرس قد بت فيه بعد فى نهاية عام ١٩٨٩ بفرض عقوبة الإعدام على طائفة كبيرة من الجرائم بما فيها التجسس ، والخيانة ، واغتيال الرئيس وغيرها من الجرائم التى تنطوى على القتل العمد ، كما أن هذا التشريع من شأنه أن يوسع نطاق عقوبة الإعدام لتشمل جرائم لم تكن توجب تلك العقوبة سابقا ، مثل محاولة اغتيال الرئيس . وناشد منظمة العفو الدولية أعضاء الكونغرس معارضة إعادة العمل بالعقوبة على الصعيد الفيدرالى ومعارضة توسيع نطاقها لتشمل جرائم جديدة ، إذ إن المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، ومن بينها الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان (التى وقعت عليها الولايات المتحدة الامريكية ولكنها لم تصدق عليها بعد) تنص على عدم توسيع نطاق عقوبة الإعدام .

وسنت ثمانى ولايات على الاقل تشريعا يزيد بموجبه عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالإعدام . إلا أن مقترحات ترمى إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام قد رفضت فى ١١ ولاية الغت العقوبة .

وفى شهر أيلول/ سبتمبر أوصت لجنة من القضاة الفيدراليين بفرض قيود صارمة جديدة على مراجعة القضايا التى فرضت فيها عقوبة الإعدام ، بهدف

تقليل التأخير فى تنفيذ عقوبة الإعدام . ولم يكن الكونغرس قد بت فى هذا التشريع بعد فى نهاية عام ١٩٨٩ . وساور منظمة العفو الدولية قلق من أن تؤدى التغييرات المقترحة إلى عدم القيام بالفحص القضائى الكافى للقضايا التى تفرض فيها عقوبة الإعدام ، مما قد يؤدى إلى زيادة عدد أحكام الإعدام المنفذة ، والتى ربما ترجع إلى إساءة تطبيق العدالة . وفى خطاب بعثته منظمة العفو الدولية فى شهر تشرين الثانى/ نوفمبر إلى زعيمى الاغلبية والاقلية فى مجلس الشيوخ ، حثت المنظمة الكونغرس على إدراك المشاكل الحالية التى تحيط بمسألة استخدام عقوبة الإعدام ، بما فيها التمييز العنصرى .

واستمر فرض أحكام الإعدام وتنفيذها ، وعلى الاخص فى الولايات الجنوبية . اذ أعدم ١٦ سجينا فى عام ١٩٨٩ ، وبهذا وصل عدد أحكام الإعدام المنفذة منذ عام ١٩٧٧ إلى ١٢٠ حكما ، ونفذت أربعة أحكام بالإعدام فى كل من الاباما وتكساس ، وحكمان فى كل من فوريدا ونيفادا ، ونفذت بقية الاحكام فى جورجيا ومسيسيبى وميسورى وفرجينيا . كما صدر حوالى ٣٠٠ حكم جديد بالاعدام . وكانت منظمة العفو الدولية تلتمس الرأفة كلما علمت ان ثمة إعداما على وشك التنفيذ .

(٥) تقارير عام ١٩٩١ :

وهى تغطى عام ١٩٩٠ ، من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ، وهذه

التقارير صدرت عن منظمة العفو الدولية ، وهى منظمة كما سبق القول محايدة، وهى بحيادها تكشف الوجه القبيح للولايات المتحدة الامريكية ، ونورد هنا أبرز ما ورد فى تقارير المنظمة الصادرة عام ١٩٩١ ، والتى تغطى أحداث عام ١٩٩٠ والتى احتوت على مايلى :

قامت لجنة من لجان الكونجرس بشطب جميع البنود التى تنص على عقوبة الإعدام فى مشروع قانون جنائى اتحادى ، ثم وافق عليه الكونجرس بعد ذلك فى ٢٦ تشرين الاول/ اكتوبر . وكان مجلس الشيوخ ومجلس النواب فى الولايات المتحدة قد وافقا ، فى وقت سابق على مشروعات قوانين كان من شأنها ان تعيد العمل بعقوبة الإعدام بالنسبة لعدد من الجرائم الاتحادية ، وتوسع من نطاق العقوبة ليشمل بعض الجرائم التى لم يكن يعاقب عليها بالإعدام من قبل .

وكان مشروع القانون الذى قدم فى مجلس النواب يتضمن تعديلا يمنح المدعى عليهم الحق فى طلب الغاء احكام الإعدام الصادرة عليهم ، إذا ثبت ان احكام الإعدام تستند إلى نمط من أنماط التمييز العنصرى ، وقد حذف من هذا التعديل ايضا من التشريع المذكور .

وفى تشرين الاول/ اكتوبر ، صادقت الولايات المتحدة على اتفاقية الامم المتحدة لمناهضة التعذيب وأعدم ٢٣ سجينا بموجب قوانين الولايات المتحدة ، مما جعل عدد الذين اعدموا منذ عام ١٩٧٧ يرتفع إلى ١٤٣ واستأنف ثلاث

ولايات ، هى اركنساس والينوى واوكلاهوما تطبيق عقوبة الإعدام ، بعد توقف استمر ٢٠ عاما ، وأعدم آخرون فى ولاية الاباما ، وفلوريدا ولويزيانا ، وميزورى ، ونيفادا ، وكارولينا الجنوبية ، وتكساس .

وأصدرت ولايتا كنتاكى وتينيسى تشريعا يمنع فرض عقوبة الإعدام على المتهمين المتخلفين عقليا ، ولا يوجد مثل هذا التشريع حاليا الا فى ثلاث ولايات أخرى فى الولايات المتحدة ، ورفعت ولاية ميزورى الحد الادنى للسن الذى يمكن ان يحكم فيه على المتهم بالاعدام من ١٤ إلى ١٦ سنة وقت ارتكاب الجريمة ، وبهذا اصبحت الولاية تطبق الحكم الذى اصدرته المحكمة العليا للولايات المتحدة سنة ١٩٨٩ ، والذى يقضى بجواز إعدام المذنبين الذين لايتجاوز عمرهم ١٦ عاما .

وتوحى الادلة المتوافرة باستمرار تطبيق عقوبة الإعدام بصورة تتسم بالتمييز العنصرى ففى شباط / فبراير نشر مكتب المحاسبات العامة ، وهو هيئة مستقلة تابعة للحكومة الاتحادية ، نتائج المسح الذى كان قد اجراه فى تأثير الانتماء العنصرى على إصدار احكام الإعدام ، وكان المكتب قد فحص العديد من البحوث الخاصة بهذه القضية والتى أجريت منذ منتصف السبعينات ، فاكتشف ان ٨٢ فى المائة من هذه الدراسات تدل على ان من تثبت عليهم تهمة قتل البيض اكثر تعرضا ، إلى درجة ملحوظة ، للحكم عليهم بالإعدام ، ممن تثبت عليهم تهمة قتل السود .

"وفى أيلول/ سبتمبر ، نظرت محكمة فى كولومبوس بولاية جورجينا فى مذكرة عن التمييز العنصرى تقدم بها المحامون قبل محاكمة وليم بروكس ، وهو رجل اسود متهم بقتل امرأة بيضاء . وقد دفع المحامون الذين ينتمون إلى لجنة الدفاع عن سجناء الجنوب" بعدم جواز الحكم بالإعدام فى هذه القضية، إذ إن هذه العقوبة كانت تطبق بصورة تتسم بالتمييز العنصرى فى دائرة تشاتا هوتشى القضائية ، وخصوصا فى مدينة كولومبوس التى تنظر فيها القضية . وقدمت "لجنة الدفاع عن سجناء الجنوب" بيانات عمن أدينوا بجريمة القتل فى هذه الدائرة بين عامى ١٩٧٣و١٩٩٠ ، وهى تدل على أن رجال الادعاء سعوا إلى فرض عقوبة الإعدام فى ٣ر٣٤٪ من قضايا قتل البيض ، وفى ٨ر٥٪ فقط من قضايا قتل السود وهذا راجع لعوامل عنصرية مثل ظروف مشددة ، أو ارتكاب جرائم أخرى ، أو تعدد الضحايا ، أو قتل الاغراب عمدا ، ومن بين القضايا السبع والعشرين التى نظرت ، والتى تتضمن تهما يعاقب عليها بالإعدام ، كانت ثمة ٢١ قضية كان القتلى فيها من البيض ، ومعظمهم فرادى ، وست قضايا كان القتلى فيها من السود ، منها اربع قضايا سقط فيها العديد من القتلى .

* وبعد ...

تلك كانت أهم وقائع انتهاكات حقوق الإنسان فى فرنسا وبريطانيا وأمريكا

خلال الخمس سنوات الماضية ، وهى تشبيت دون حاجة إلى اثبات جديد لمدى الانهيار الذى وصلت له حقوق الإنسان فى تلك الدول ، وتثبت ايضا أن ، الزعم الخاص بالدفاع عن حقوق الإنسان مجرد زيف وباطل غير صحيح .

الفصل الثالث

يوميات الغضب

(الوقائع الجديدة) للأزمة الليبية ــ الغربية

* تلاحقت الاحداث ، وتطورت ، ولم يعد من الصدام مفر ، ولابد أن تقع الواقعة بين ليبيا ، والدول الغربية المستبدة برأيها ومصالحها .

وفى هذا الفصل نتابع تطورات الازمة ، يوما بيوم ، وصولا إلى رصد حقيقى محايد لها .

وبداية يهمنا العودة بالذاكرة سريعا إلى (موضوع الازمة) فماذا عنه ؟

الحادثة :

فى ديسمبر عام ١٩٨٨م تحطمت طائرة أمريكية تابعة لشركة "بان امريكان" فوق أجواء بلدة لوكيربى الواقعة جنوب غرب اسكوتلندا ببريطانيا . ومنذ ذلك الحين تناثرت الاتهامات شرقا وغربا واتجهت أصابع الاتهام إلى عدة اتجاهات حيث وجهت التهم إلى كل من سوريا ، وإيران ، ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من التنظيمات الفلسطينية الاخرى ، وحملت هذه الجهات - كلا فى

حينه - المسؤولية عن الحادث . إلا أنه منذ منتصف عام ١٩٩١م تركزت الاتهامات وتصاعدت تجاه ليبيا محملة اياها المسؤولية عن الحادث ، وصاحب ذلك حملة دعائية مكثفة مضادة لليبيا والنظام السياسى فيها ، وادعت الولايات المتحدة أن لديها أدلة على تورط ليبيا فى تفجير الطائرة ، وطالبتها بتسليم اثنين من مواطنيها (مواطنى ليبيا - أكدت أنهما كانا وراء الحادث وتنفيذه - وذلك لمحاكمتهما . ومن جهتها أكدت ليبيا عدم صحة تلك الاتهامات الغربية . ولم تكتف بهذا النفى القاطع وانما أعلنت عن استعدادها لقبول قيام أية جهة قضائية دولية محايدة بالتحقيق فى هذه القضية مع الالتزام بقبول الحكم الذى سوف تصدره الهيئة المستقلة . وعلى الرغم من تلك المبادرة الليبية وغيرها من المبادرات التى تقدمت بها الجماهيرية للتوصل إلى تسوية سليمة للنزاع ودعوتها كافة الاطراف للتدخل فى سبيل تحقيق ذلك إلا أن الولايات المتحدة أصرت على مطالبها الخاصة بتسليم ليبيا مواطنيها . وهو الأمر الذى رفضته ليبيا استنادا إلى مبادئ القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة وحقوق الإنسان.[١]

وبدلا من الاستجابة للمبادرات الليبية اتجهت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وفرنسا (توابع) إلى مجلس الامن واستصدرت - كما سبق الذكر - قرارا يطالب ليبيا بالاستجابة الفورية للمطالب الامريكية البريطانية ويستنكر عدم تعاون ليبيا مع الجهود المبذولة لحل النزاع . ولما كان ذلك يتعارض

(١) محمدى عاشور مهدى : ميثاق الامم المتحدة : بين التزويل والتسخير ، مستقبل العالم الإسلامى ، السنة الثانية - العدد ٦ - ربيع ١٩٩٢ - ص ١٩١ .

وحقيقة موقف ومساعى ليبيا السابق ذكرها - فى هذا الصدد فانه يثور التساؤل حول دلالات ذلك القرار وأبعاده فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة والامم المتحدة . الامر الذى يقتضى بداية التعرف على مدى مشروعية ذلك القرار فى ضوء اختصاصات مجلس الامن حسب مبادئ ونصوص الميثاق .

شهور الغضب (يناير - فبراير - مارس : وقائع الأزمة)

ولقد سبق أن تم تناول وقائع الحادثة بالتفصيل فى أعمال أخرى هامة ونحن نبدأ من حيث انتهى الاخرون (١)، ابتداءً من (شهور الغضب) يناير - فبراير- مارس ، لنقدم رصدا تفصيليا لوقائع الحادثة وتطوراتها المثيرة .

وبداية تناقلت وكالات الانباء أنه فى ١٩٩٢/١/٢٠ أصدر مجلس الامن الدولى قرارا يطالب ليبيا بتسليم اثنين من مواطنيها للمحاكمة أمام السلطات الامريكية فى أول سابقة من نوعها ، وانحدر مجلس الامن بهذا القرار إلى درك من التدنى وصار أداة فى يد السلطات الامريكية للبطش بالدول الصغيرة التى

(١) انظر فى تفصيل ذلك كتاب (الصراع على الجزائر) جزء أول - إصدار دار الهدى للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٢ .

وكذلك كتاب : الطريق إلى طرابلس : تأليف د. رفعت سيد أحمد - المركز العربى للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٢ .

تريد الاستقلال والتحرير .

وتواصلا مع ماسبق تناقلت وكالات الانباء أنه فى يوم ١٩٩٢/٢/١٣ أعلنت الولايات المتحدة رفضها للرد الليبى الذى أبلغه سفيرها للامين العام للامم المتحدة ، والذى وافقت فيه ليبيا على التحقيق فى القضية بشروط تحفظ كرامة رعاياها ، وقالت الخارجية الامريكية إن الحكومة الليبية تحاول خلق المزيد من البلبلة بالرد الذى بعثت به للدكتور بطرس غالى وأضافت أنها تعتبر هذا الرد بمثابة رفض لتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ٢١ يناير الماضى .

وقال بيان الخارجية الامريكية فى تبجح ان ليبيا رفضت تسليم المتهمين فى حادث تفجير الطائرة الامريكية ومنعت مثولهما أمام القضاء ، ولم تكشف عن كل المعلومات التى لديها ولم تدفع التعويضات المترتبة على هذا الحادث ، ولم تتخذ اجراءات محددة لإنهاء دعمها للإرهاب .

وفى يوم ١٩٩٢/٢/١٤ أعلن العقيد معمر القذافى ان الاشخاص الاربعة المتهمين فى حادث الطائرة الفرنسية قد يسافرون إلى فرنسا للمثول أمام القضاء الفرنسى فى حين قالت مصادر دبلوماسية غربية ان واشنطن ولندن وباريس اتفقت على تقديم مشروع قرار لمجلس الامن يدعو لفرض حصار جوى على ليبيا ومنع تصدير الاسلحة إليها إلى أن تسلم المتهمين فى حادثى الطائرتين الامريكية والفرنسية .

وأضافت المصادر أن مشروع القرار يدعو كذلك أعضاء الامم المتحدة إلى سحب عدد من دبلوماسييهم من ليبيا ، وأشارت المصادر إلى أنه من المؤكد

الموافقة على المشروع ، الذى سيتم التصويت عليه .

وصرح العقيد القذافى للتليفزيون الفرنسى بأن الاشخاص الاربعة المتهمين فى حادث الطائرة الفرنسية أعربوا عن استعدادهم للذهاب إلى فرنسا .

واستبعد الزعيم الليبى فى الوقت نفسه ، تسليم الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية إلى الولايات المتحدة وقال إنهما لاعلاقة لهما بالحادث .

وقد اجتمع الدكتور على الخضيرى رئيس وفد ليبيا لدى الامم المتحدة مع نظيريه الامريكى توماس بيكرنج والفرنسى جان برنارد ميراميه لبحث تنفيذ قرار مجلس الامن .

واذاعت وكالة الانباء الليبية ان القاضى أحمد الزواوى المستشار بالمحكمة الليبية العليا والمنتدب للتحقيق فى حادث الطائرة الامريكية سيعقد جلسة علنية - لم يحدد موعدها - للتحقيق مع الشخصين المتهمين فى الحادث .

وفى يوم ١٥/٢/١٩٩٢ حذر عبدالرؤوف الريدى السفير المصرى فى واشنطن من ان أى محاولة لضرب ليبيا أو العراق سيترتب عليها مخاطر تؤثر على المنطقة كلها .وقال فى حديث نشرته صحيفة "واشنطن تايمز" إن الحلول العسكرية لا تمثل الحل المطلوب وقد تكون بداية لمأساة خطيرة ويتعين التعامل مع الرئيسين معمر القذافى وصدام حسين بالطرق الدبلوماسية ومن خلال الامم المتحدة وبتأييد منها .

وفى ١٥/٢/١٩٩٢ قالت مصادر دبلوماسية إن مجلس الامن سمح للدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة بالقيام بدور الوسيط بشأن

الازمة الناتجة عن اتهام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لليبيا بأنها وراء تفجير طائرتى ركاب إحداهما فرنسية والاخرى امريكية .

وأوضحت هذه المصادر - ان بطرس غالى سيكون مجرد وسيط فى الاتصالات ، وليس وسيطا فى صميم الموضوع أى أن الامر لايتعلق بإعداد خطوات معينة لاختصار الإجراءات الجارية بل بتسهيل رد ليبى على أوامر مجلس الامن التى تضمنها قراره الصادر فى الشهر الماضى . لأن قطع الاتصالات الجوية مع ليبيا يعد إحدى العقوبات المتوقع فرضها ضد ليبيا ، لذلك فإن فى حالة قطع الاتصالات الجوية ، فإن الاجانب سيحاصرون فى ليبيا وفقا للاوهام الغربية .

وفى يوم ١٩٩٢/٢/١٧ أبلغ الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أنه على استعداد لكى يكون الطرف الثالث فى الاتصالات التى تجرى بين ليبيا وهذه الدول لتنفيذ قرار مجلس الامن الذى يدعو ليبيا إلى تسليم المتهمين فى حادث تفجير الطائرتين . الا أنهم رفضوا كالعادة .

وفى اليوم نفسه نفى العقيد معمر القذافى ان تكون لليبيا أية علاقة بتفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية وقال فى حديث مع مجلة "لوبوان" الفرنسية أمس إن التحقيق الذى أجرته محكمة نيويورك برأ الليبيين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية وقدم أدلة دامغة تستند إليها كما أن هناك فيلما إسرائيليا عن طائرة بان امريكان - عرض على نطاق واسع فى أوروبا - ويؤكد براءة ليبيا .

واقترح القذافى ان تشكل لجنة تحقيق مكونة من قاض امريكى واخر بريطانى وثالث ليبى وان هؤلاء الثلاثة يمكنهم اللجوء إلى مساعدة قضاه ينتمون إلى دول أخرى كل ذلك بمشاركة محامين عن أسر ضحايا الطائرة والليبيين المتهمين هذا بالاضافة إلى تشكيل لجنة أخرى مماثلة فى تفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر .

وحول ما يتردد عن تدريب الإرهابيين فى المعسكرات الليبية قال القذافى إنه يوافق على ان تشكل مصر "بوصفها الرئيس الحالى لدورة جامعة الدول العربية "مجموعة عمل تحضر إلى ليبيا للتحقيق فى هذا الامر .

وفى يوم ١٨/٢/١٩٩٢ حذر السفير المصرى لدى واشنطن السيد عبدالرؤوف الريدى من أى عمل عسكرى من جانب الولايات المتحدة ضد ليبيا أو ضد العراق وأكد أن مثل هذا العمل ستكون له نتائج عكسية وسيكون مشحونا بالاخطار .

وفى يوم ١٨/٢/١٩٩٢ وفى طرابلس خرج المستشار أحمد الطاهر الزواوى (٥٥عاما) القاضى المكلف بالتحقيق إلى الصحفيين وعقد مؤتمرا صحفيا بمقر المحكمة اكتفى فيه بالإدلاء ببيان عن تطورات القضية وموقف الحكومة الليبية منها .

وقبل المؤتمر الصحفى بحوالى نصف ساعة تم إحضار المتهمين وهما : عبدالباسط على محمد المجراحى والامين خليفة فحيمة وسط حراسة مشددة إلى مقر المحكمة التى تقع على شاطئ طرابلس ، مما ينفى الانباء التى ترددت

عن اختفائهما . وقال المستشار الزواوى إن حضورهما امر عادى لإجراء التحقيقات التى تتم بشكل روتينى ولا علاقة له بالمؤتمر الصحفى ، وانهما غير محبوسين ولكن إقامتهما محددة فى منزلهما تحت حراسة مشددة . وغير مسموح لهما بالسفر للخارج أو مغادرة طرابلس لحين انتهاء التحقيق .

وفى يوم ١٩٩٢/٢/١٩ رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا التحقيقات بدأت فى طرابلس مع المتهمين الليبيين فى تفجير طائرة ركاب امريكية فوق لوكيربى عام ١٩٨٨ ووصفت الخارجية الامريكية التحقيقات التى يجريها قاضى ليبى بأنها مهزلة واستهزاء بالعدالة .

وفى يوم ١٩٩٢/٢/٢٥ نفى المستشار أحمد طاهر الزواوى بصورة قاطعة ماذكرته بعض وكالات الانباء الاجنبية ونشرته صحف غربية - بل حتى بعض الصحف العربية - عن ان المحكمة العليا فى ليبيا اصدرت حكما ببراءة المواطنين الليبيين اللذين تتهمهما امريكا وبريطانيا بالضلوع فى حادث سقوط طائرة بان امريكان فوق لوكيربى فى ديسمبر ١٩٨٨ .

ومن جهة أخرى أعلن إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى والذى كان فى زيارة لاديس ابابا أن ليبيا مستعدة لتقديم الليبيين المتهمين بتفجير الطائرة للمحاكمة فى اية دولة باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا . وقال فى حديث لوفد الصحفيين المصريين فى اديس ابابا إن ليبيا لا تمانع فى ان يتولى قضاة امريكيون أو بريطانيون عملية المحاكمة العلنية على أرض دولة أخرى .

وفى إدعاء آخر كاذب وفى يوم ١٩٩٢/٢/٢٧ أعلن ريتشارد هاس

مستشار الامن القومى للرئيس الامريكى فى لقائه باعضاء الغرفة التجارية الامريكية بمصر ان الولايات المتحدة لديها ادلة قاطعة على ارتكاب ليبيا لعملية تفجير الطائرة الامريكية وقال إن على ليبيا ان تسلم الإرهابيين والا فإن كل الاحتمالات مفتوحة .

وذكرت الصحف المصرية ان هناك استبعادا للجوء إلى الحل العسكرى المباشر ولكن المحتمل هو اتخاذ إجراءات ذات تأثير عسكرى ، وان هاس اعرب عن امله فى الا يؤثر أى إجراء يتخذ ضد ليبيا على مصرى ، كما قال إن مصر عرضت التوصل إلى حل وسط .

وفى الاول من مارس ١٩٩٢ وصفت وكالات الانباء ، وبخاصة وكالة الانباء الليبية وصفت اتهام الولايات المتحدة لليبيا بممارسة الإرهاب بأنه كذب واختلاف سخيف .

وأكدت ان الليبيين مشغولون بالكامل بضرورة اتمام مراحل النهر الصناعى العظيم الذى هو بمثابة أمل حياتهم واتهمت امريكا بمحاولة ايقاف هذا البرنامج .

وأشارت الوكالة إلى أنه سبق ان ثبت لامريكا أنه لا علاقة لليبيين بحادث ملهى برلين مؤكدا ان الإدعاءات بمسئولية ليبيا عن حادث تفجير طائرة بان امريكان مختلقة ومكذوبة .

ومن ناحية أخرى ذكرت صحفية "التايمز" البريطانية يوم ١٩٩٢/٣/١ ان بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تخططان لاستصدار قرارات من الامم المتحدة بفرض حظر على مبيعات الاسلحة والحظر الجوى على ليبيا . وقالت

الصحفية ان هذا التخطيط قد بدأ يأخذ مجراه منذ أن اخفق مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة فى إقناع المسئولين فى ليبيا بضرورة تسليم المتهمين .

واشارت الصحفية إلى عرض العقيد معمر القذافى بارسال المتهمين إلى السويد لتقديمهما إلى المحاكمة هناك . وقالت إن السويد نفسها رفضت ان تستضيف هذه المحاكمة وذلك نتيجة للضغط الامريكى الظالم عليها .

كما ابدت ليبيا فى اقتراحاتها استعدادها لنقل هؤلاء المتهمين إلى اراضى الدول المحايدة شريطة ان يتوافر لهؤلاء الليبيين الرعاية والتأمين اللازم على حياتهما . كما أن هناك اشتراطات أخرى حول نقل الليبيين إلى دولة ثالثة سوف تقوم ليبيا بابلاغها إذا وافقت الدول الاخرى على الاقتراح الليبى من حيث المبدأ . ولقد تم رفض هذه المطالب جميعا .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٣ تزايدت احتمالات اقدام الولايات المتحدة الامريكية على عمل عدوانى جديد ضد العراق وليبيا .

وعلمت صحيفة (الشعب القاهرية) الصادرة فى هذا اليوم ان الإدارة الامريكية وبريطانيا وفرنسا رفضت الوساطة التى تقدمت بها مصر خلال زيارة الرئيس مبارك لباريس ، والتى طرحت عقد لقاء بين مسئولين من الطرفين لتحديد آلية حل المشكلة بينهم بعيدا عن العمل العسكرى وبما يحقق الحفاظ على سيادة كل دولة ، كما رفضت الادارة ، الامريكية اقتراحا بتشكيل لجنة محايدة تتولى التحقيق فى مسئولية ليبيا عن تفجير الطائرة الامريكية .

وخططت أمريكا نحو العدوان على ليبيا ، حيث سربت إلى اصدقائها من

الدول العربية انها تتوقع أن تبادر ليبيا بتسليم المتهمين إليها فى مدى زمنى محدد لايتجاوز الشهر ، بعدها تصبح الإدارة الامريكية كفيلة باتخاذ كافة الإجراءات الظالمة عسكريا للشعب الليبى .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٣ قررت ليبيا عرض نزاعها مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول حادث تفجير طائرة بان امريكان فوق اسكتلندا ، على محكمة العدل الدولية فى لاهاى لإصدار حكمها بشأن ذلك النزاع .

وقال محمد شرف الدين الفيتورى سفير ليبيا فى بروكسل ان ليبيا طلبت من المحكمة اتخاذ الإجراءات الضرورية والعاجلة بشأن النزاع .

وفى الامم المتحدة اصدرت البعثة الليبية لدى ، المنظمة الدولية بيانا قالت فيه إن الحكومة الليبية طلبت من المحكمة اتخاذ الإجراء المناسب والعاجل بهذا الشأن .

وكانت البعثة الليبية قد ذكرت فى نشرة صحفية قبل ذلك ان ليبيا طلبت من سكرتير عام الامم المتحدة اتخاذ مايلزم من إجراءات وايفاد مبعوث للتحقيق فى اتهام الولايات المتحدة لليبيا بأنها تقوم بتدريب الإرهابيين .

وفى اليوم نفسه أدان الرئيس الليبى معمر القذافى الجيش الجمهورى الايرلندى بسبب سلسلة التفجيرات التى قام بها فى لندن أخيرا وقال إن إقامة صلات بها كانت بمثابة خطأ .

وأضاف القذافى ان لدينا الشجاعة ان نقول إنه لابد من قطع علاقة مع هذا الجيش .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٤ ذكر الدكتور بطرس غالى فى تقرير لمجلس الامن انه على ضوء مهمة مبعوثه الخاص فلاديمير سافروتشاك والرسالتين الواردتين من وزير خارجية ليبيا فإن العقيد القذافى يواجه عقبات دستورية تمنعه من تسليم المتهمين فى غياب معاهدات لتبادل تسليم المجرمين .

وقد ارفق الدكتور غإلى بتقريره الرسالتين اللتين تلقاهما من وزير خارجية ليبيا السيد أحمد البشارى باللغة العربية ويشير الخطاب الاول إلى النقاط التالية : ١ - استعداد ليبيا لتسليم المتهمين إلى مكتب الامم المتحدة فى طرابلس لسؤالهما .

٢ - يستطيع الامين العام تشكيل لجنة ثانوية من قضاه مشهود لهم بالنزاهة والحيدة للتحقيق فى الاتهامات المنسوبة للرعايا الليبيين .

٣ - إذا رأى السكرتير العام أن الاتهامات جادة وخطيرة فإن ليبيا لاتعارض تسليمهم تحت إشرافه لطرف ثالث بشرط عدم تسليمهم للجهات التى تطلب ذلك.

٤ - يتعهد السكرتير العام بتقديم ضمانات تؤكد إجراء محاكمة عادلة ونزيهه قائمة على اساس احترام حقوق الإنسان وقواعد احكام القانون الدولى .

وفيما يتعلق بالإرهاب تدين ليبيا الإرهاب بكل صوره وتتعهد بالتالى مع إدانه اى اتهام لليبيا بالإرهاب فإن ليبيا لاتعارض فى أن يقوم السكرتير العام للامم المتحدة أو من ينوب عنه للتأكد من التزام ليبيا بذلك وتقديم كل التسهيلات والمعلومات اللازمة .

ونصت الرسالة الثانية على ان التشريعات الصادرة فى ليبيا منذ اكثر من ٣٠ سنة تمنع تسليم المتهمين لدولة أخرى لم توقع معها على اتفاقية تبادل المجرمين . وهذه هى عقبة قانونية وليست سياسية ومع ذلك فإنه من الممكن التغلب على هذه العقبة إذا وافقت السلطة التشريعية على ذلك .

ومن ناحية أخرى وفى اليوم نفسه أكد مسئول فى محكمة العدل الدولية ان الجماهيرية العربية الليبية قدمت شكوى ضد بريطانيا والولايات المتحدة بشأن النزاع القائم بين الجانبين حول حادث تفجير الطائرة .

وذكرت وكالة انباء غربية ان ليبيا اتهمت فى طلبها المقدم إلى محكمة العدل الدولية لندن وواشنطن بممارسة ضغوط عليها من أجل تسليم اثنين من مواطنيها اتهما بتفجير الطائرة .

وطلبت ليبيا من محكمة العدل ان تدعو بريطانيا والولايات المتحدة إلى الامتناع والكف عن استخدام أى شكل من اشكال القوة أو كل اشكالها أو التهديد بها ضد ليبيا وعن كل الانتهاكات لسيادة ليبيا ووحدة اراضيها واستقلالها السياسى .

وذكر المسئول القضائى الدولى أن ليبيا طلبت النظر فى هذه القضية على اساس معاهدة مونتريال لعام ١٩٧١ الخاصة بمكافحة الاعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدنى .

وكان السيد محمد شرف الدين الفيتورى سفير ليبيا فى بروكسل قد اعلن عن الشكوى التى قدمتها الجماهيرية إلى محكمة العدل الدولية فى ندوة

صحفية عقدها يوم ٩٢/٣/٤وفى رأى قانونى حول القضية نشر يوم٩٢/٣/٥ جاء فيه أنه رغم أن ليبيا وافقت على التعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا فى التحقيقات حول حادث تفجير طائرة شركة "بان امريكان" فى الرحلة رقم ١٠٣ فوق لوكربى فى سكوتلنده عام ١٩٨٨ وحادث تفجير الطائرة الفرنسية خلال الرحلة رقم ٧٧٢ فوق افريقيا إلا ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تجاهلت هذه الاستجابة الليبية لطلب التعاون ، واحالت الموضوع إلى مجلس الامن الذى اصدر قراره رقم ٧٣١ فى ٢١ يناير الماضى .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٧ حددت محكمة العدل الدولية يوم ١٩٩٢/٣/٢٦ موعدا للنظر فى طلب ليبيا بالعمل لوقف اية إجراءات محتملة قد تتخذها بريطانيا وألولايات المتحدة ضدها بسبب حادثة تفجير طائرة امريكية فوق لوكيربى عام ١٩٨٨ .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٨ اعلنت وزارة الخزانة الامريكية انها فرضت غرامات بلغت قيمتها ٥٥٠ الف دولار على ست شركات وفروع بنوك تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها وتتعامل مع ليبيا وتقوم بسداد مدفوعات لصالحها .

ويعد هذا أول إجراء تقوم به وزارة الخزانة الامريكية ضد شركات تتعامل مع ليبيا ، ومن المتوقع ان تتبعه إجراءات وقرارات اخرى خلال الاسابيع القادمة .

هذا وقد انعقد فى صنعاء فى الاسبوع الاول من مارس ١٩٩٢ مؤتمر تضامنى تحت شعار (صد العدوان الامريكى البريطانى على الشعب الليبى) وذلك بمبادرة من حركة التوحيد والعمل الإسلامى فى اليمن التى يرأسها الاستاذ / ابراهيم الوزير .

وتواصلاً مع ماسبق ذكرت مصادر سياسية لصحيفة (مصر الفتاة) يوم ١٩٩٢/٣/١٦ ان الرئيس حسنى مبارك رفض عرضا امريكيا مشروطا يقضى بتقديم مساعدات اقتصادية إضافية إلى مصر فى شكل مساعدات نقدية للتغلب على احتياجات مصر من العملات الصعبة وذلك فى مقابل ان تتخذ مصر مواقف سياسية محددة ضد الجماهيرية الليبية .

وكانت الإدارة الامريكية قد تقدمت بمذكرة مفصلة فى هذا الشأن إلى مصر زعمت فيها ان النظام الليبى ساند ولايزال العديد من الاعمال الإرهابية .. وأنه ينبغى على مصر أن تحدد مواقفها السياسية من نظام العقيد معمر القذافى على ضوء سياساته التى وصفتها (بالإرهابية) وأشارت المذكرة إلى أن واشنطن تدرك المصاعب التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى وألمحت إلى أنها تدرس إمكانية إمداد مصر ببعض المساعدات الإضافية إذا ماراجعت مصر سياساتها من النظام الليبى (الإرهابى) حسب المزاعم الامريكية .

وأكدت المصادر ان الرئيس مبارك أعرب عن رفضه لما تضمنته المذكرة وأشار إلى النهج المتعقل الذى اختطه العقيد القذافى فى الاونة الاخيرة وطالب بالعمل على حل الازمة القائمة حاليا مع الجماهيرية الليبية بعيدا عن الخيارات العسكرية .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/١٧ أعلنت وزارة الخارجية البريطانية ان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا تبحث الآن الخطوات التى سيتم اتخاذهاضد ليبيا وذلك بالتعاون مع بقية إعضاء مجلس الأمن الدولى ، بما فى

ذلك حظر الطيران الدولى منها وإليها نظراً لعدم استجابة الحكومة الليبية لقرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ المتعلق بمسألة تعاونها مع المجتمع الدولى فى كشف غموض وتسليم المسئولين عن تفجير طائرتين امريكية وفرنسية وفقا للمزاعم الخاطئة الاخرى .

ونصح المتحدث باسم الوزارة فى تصريح له المواطنين البريطانيين المقيمين فى ليبيا بإعادة النظر فى مسألة بقائهم هناك وان يقرروا ذلك بأنفسهم إذ لن يكون هناك طيران من وإلى ليبيا بعد ان يعلن مجلس الامن فرض هذه العقوبة عليها.

وأشار المتحدث باسم الخارجية البريطانية إلى أنه فى غيبة التمثيل الدبلوماسى والقنصلى البريطانى فى ليبيا فإن بلاده لاتستطيع تقديم إلا القليل لرعاياها من الحماية القنصلية .

وأضاف أنه إذ قرر الرعايا البريطانيون المقيمون فى ليبيا البقاء فيها وعدم العودة إلى البلاد فعليهم ان يظلوا ويبقوا على الاتصال المستمر بقسم رعاية المصالح البريطانية فى ليبيا . وحذر المواطنين من السفر إلى ليبيا موضحا ان المواطنين الذين ينوون زيارة ليبيا عليهم ان يأخذوا فى اعتبارهم ما إذا كانت هناك ضرورة قصوى لعمل هذه الرحلة والقيام بها أم أنه يمكن تأجيلها وعليهم ان يعلموا ايضا أن تأشيرات الخروج والدخول الليبية تسرى على الطيران فقط.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/١٨ رفض الرئيسان مبارك والاسد – فى اجتماعهما بالقاهرة – اية محاولات لفرض عقوبات شديدة القسوة على ليبيا دون وجود

محاكمة عادلة أو أدلة قاطعة بارتكابها الجرائم المتهمة بارتكابها .

وقال الرئيس مبارك فى هذا الصدد إنه لابد أن يراعى مجلس الامن فى قراراته تأثير هذه القرارات على دول الجوار المباشر ، وان الشعبين المصرى والعربى لن يرضيا بهذه الإجراءات القاسية دون وجه حق وبغير عدالة .

وفى اليوم نفسه ذكرت وكالات الانباء أن مشروع القرار الذى يبحثه مجلس الامن خلال تلك الايام فى حادث تفجير طائرتين امريكية وفرنسية يتضمن مجموعة كبيرة من العقوبات تشمل حظرا جويا وعسكريا على ليبيا وعقوبات دبلوماسية مختلفة فضلا عن تكوين لجنة لمتابعة فرض هذه العقوبات والتأكد من التزام الدول الاعضاء فى الامم المتحدة بها حتى تسلم ليبيا المتهمين .

وينص المشروع على ان ترفض جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة من خلال ٢٤ ساعة من اعتماد القرار السماح لأية طائرة بأن تقلع منها أو تهبط فيها إذا كانت ستتجه إلى ليبيا أو كانت قد اقلعت منها ، كما يحظر تزويد ليبيا بأية طائرات أو أجزاء طائرات وتقديم خدمات الهندسة والصيانة للطائرات الليبية وإغلاق جميع مكاتب الخطوط الليبية من الخارج .

كذلك يتضمن المشروع حظر تزويد ليبيا بأية أسلحة أو معدات عسكرية من جميع الانواع بما فى ذلك بيع أو تحويل الاسلحة والذخائر والعربات والمعدات الحربية ومعدات الشرطة العسكرية وقطع الغيار لتلك المعدات وسحب جميع المستشارين العسكريين من ليبيا .

وبالنسبة للعقوبات الدبلوماسية يتضمن مشروع القرار تقليص عدد

ومستوى الموظفين الليبيين فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية وتقييد تحركاتهم فى الدول المعتمدين لديها إلى أدنى حد مستطاع .

ويطالب المشروع الدول الاعضاء بتقديم تقارير خلال ٢٠ يوما من صدور القرار حول التدابير التى اتخذتها لتنفيذ القرار كما يقرر تكوين لجنة من اعضاء مجلس الامن لبحث هذه التقارير والتأكد من التزام تلك الدول ، بالقرار واقتراح التوصيات اللازمة لمنع أى انتهاك له من جانب أى دولة .

وفى أول رد فعل ليبى على مشروع القرار صرح الدكتور على الحضيرى مندوب ليبيا الدائم لدى الامم المتحدة بأن مشروع القرار الذى وزعته فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا على اعضاء مجلس الامن لفرض عقوبات على ليبيا لايعبر عن إرادة المجلس بأسره ولكنه يعكس رغبات الدول الثلاث التى قدمته .

وحذر المندوب الليبى فى مؤتمر صحفى بنيويورك من ممارسة الضغط على الدول الاعضاء لتلبى مشروع القرار موضحا ان هذا الضغط يعتبر شكلا من اشكال السيطرة السافرة . وأنه لايمكن ان تفرض الدول الثلاث إرادتها على المجتمع الدولى ، واعتبر مندوب ليبيا محاولة الدول الثلاث الإسراع بطرح القرار على مجلس الامن بأنها تشكل ازدراء للفرع القانونى للامم المتحدة حيث إن الامر معروض على محكمة العدل الدولية .

وأشار الدكتور الحضيرى إلى ان ليبيا قد اعربت منذ بداية الازمة عن استعدادها للتعاون الكامل فى هذه القضية ليس بالنسبة لقرار مجلس الامن

رقم ٧٣١ فحسب بل عرضت تعاونها الكامل مع الدول الثلاث المشتركة فى التحقيق .

وقد اتهمت وكالة الجماهيرية الليبية للانباء حكومات بريطانيا وامريكا وفرنسا بممارسة ضغوط على بقية الدول الاعضاء فى مجلس الامن لارغامهم على قبول مشروع قرار صاغته الدول الثلاث يقضى بحظر بيع الاسلحة لليبيا .

وقالت إن ليبيا ليست فى حاجة لشراء السلاح ولكن يحق لها كدولة ذات سيادة شراء السلاح للدفاع عن نفسها وهذا حق من حقوقها المشروعة .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/١٩ قرر الرئيس الحالى لمجلس الامن تأجيل مناقشة مشروع القرار الذى اعدته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لفرض حصار جوى على ليبيا ووقف تزويدها بالاسلحة وذلك لإتاحة الفرصة أمام الدول الاعضاء للتشاور مع الاخذ فى الاعتبار مطالبة مصر والدول العربية باعطاء الفرصة لمزيد من الاتصالات مع ليبيا لتنفيذ قرار المجلس بتسليم المتهمين بتفجير طائرة الركاب الامريكية عام ١٩٨٨ .

وفى الوقت نفسه فقد هدد العقيد القذافى بقطع الاتصالات بين سفارات الدول التى تنفذ العقوبات وبين حكوماتها بما فى ذلك الحقائب الدبلوماسية ..

كما ترددت أنباء عن أن ليبيا قد وافقت - من حيث المبدأ - على تسليم المتهمين إلى الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة .

ويأتى هذا التطور بعد أن ابلغت مصر والدول العربية الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة وكذلك الرئيس الحالى لمجلس الامن بضرورة إعطاء

الفرصة لإجراء المزيد من اتصالات مع ليبيا لتنفيذ القرار السابق للمجلس بتسليم المتهمين لمحاكمتهما .

وصرح توماس بيكرنج المندوب الامريكى لدى المجلس بأن الولايات المتحدة أخذت علما بموقف مصر والدول العربية والنتائج السياسية والاقتصادية التى ستترتب على فرض حصار جوى على ليبيا ومدى تأثير القرار على الدول العربية ولذلك قررت الدول الثلاث - امريكا وبريطانيا وفرنسا - تأجيل طرح المشروع على المجلس حتى بعد غد " الاثنين " على أن تبدأ مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف لمعرفة نتائج الاتصالات التى ستجرى .

وقال بيكرنج إنه بالإضافة إلى تأجيل مناقشة مشروع القرار فإنه قد تم إدخال تعديلات عليه حسبما ورد فى البند الخمسين من ميثاق الامم المتحدة الذى ينص على أنه عند اتخاذ اى قرار من المجلس ضد دولة لابد من التشاور مع الدول التى ستتعرض للضرر نتيجة هذه الإجراءات والاخذ فى الاعتبار لآثار المترتبة على تنفيذه .

ومع ذلك أكد السفير الامريكى ان الدول الثلاث قد ابلغت كل الدول الاعضاء بالمجلس بضرورة تجاوب ليبيا مع قرار المجلس والا فلا مفر من فرض العقوبات .

وذكرت وكالة الانباء الليبية ان العقيد الليبى معمر القذافى بعث ببرقيات عاجلة لقادة دول عربية وأجنبية فى مقدمتها المغرب والسعودية ندد فيها باقحام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فى مشروع القرار الخاص

بالعقوبات وهو مايجيز استخدام القوة العسكرية لتنفيذه . وقال العقيد القذافى فى رسائله التى حملها مبعوثوه أمس ، أن هذا يمثل استخداما مشوها لميثاق المنظمة الدولية وان ليبيا سترد على العقوبات فى حالة إقرارها بقطع الاتصالات مع سفارات الدول الاجنبية فى طرابلس .

وكرر العقيد القذافى استعداده لمحاكمة المتهمين أمام محكمة ليبية أو محكمة دولية وقال ان تنفيذ العقوبات ضد ليبيا يعنى عزل الملايين من العاملين الاجانب فى ليبيا ومنعهم من الاتصال بذويهم فى بلادهم حتى من خلال البريد الجوى .

وتمنت الرسائل تحذيرا بأن ليبيا ستقطع الاتصالات بين سفارات الدول التى ستنفذ هذه العقوبات فى ليبيا وبين حكومات هذه الدول بما فى ذلك الحقائب الدبلوماسية إذا قبلت هذه الدول هذا الاستخدام المشوه لميثاق الامم المتحدة والذى يقف وراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

هذا وقد استقبل العقيد معمر القذافى قائدالثورة الليبية مساء يوم ١٩/٣/١٩٩٢ فى طرابلس الدكتور أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس حسنى مبارك للشئون السياسية الذى وصل إلى العاصمة الليبية فى وقت سابق .

وفى يوم ٢١/٣/١٩٩٢ أكد اتحاد المحامين العرب ان اقحام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والذى يجيز استخدام القوة العسكرية فى الازمة الليبية الغربية يعد استخداما سيئا لنصوص الميثاق ، وخروجاً عن الشرعية

الدولية وخطرا يهدد مستقبل المنظمة الدولية نفسها ومناقضاً لاهدافها الرئيسية فى حفظ السلم والامن .

وأوضح بيان الامانة العامة للاتحاد ان فرض العقوبات بموجب الميثاق يستوجب ان يضع فى الاعتبار الاضرار التى قد تقع على دول أخرى نتيجة اتخاذ هذه العقوبات ومن ثم التشاور مع دول الجوار للوقوف على المخاطر والآثار السلبية التى قد ترتبت على اتخاذ مثل هذه العقوبات .

وفى اليوم نفسه وفى واشنطن ذكر "مراسل الاهرام" ان الدول الغربية تواصل اتصالاتها مع الدول الاعضاء فى مجلس الامن لإصدار قرار من المجلس بتأييد كل الدول ، حيث اتضح حتى الآن انه فى حالة عدم تنفيذ ليبيا لقرار المجلس ، فإن القرار يفرض قيودا على ليبيا قد يحظى بتأييد ١٢ دولة ، واحتمال امتناع الصين - وهى من الدول الخمس الكبرى - وكذلك امتناع المغرب وزيمبابوى .

وأعلنت الخارجية الامريكية عن طرح عدة بدائل دبلوماسية من جانب دول عربية لضمان تنفيذ ليبيا لقرار مجلس الامن بتسليم المتهمين فى حادث تفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية ، وقال المتحدث ان مشروع فرض العقوبات على ليبيا قد تم إدخال بعد التعديلات عليه لكى توافق عليه الدول الاعضاء فى مجلس الامن ، دون ، الإضرار بالدول العربية المحيطة بليبيا .

وقالت الخارجية الامريكية إذا ما تم طرح مقترحات وافكار الهدف منها تأخير التزام ليبيا بالقرار أو إخفاء معارضتها له ، فإن قرار مجلس الامن بفرض عقوبات سوف يصدر وذلك فى تبجح واضح .

ورفضت الخارجية الامريكية مقترحات تسليم المتهمين لغير الدول المعنية ، وهى امريكا وبريطانيا ، فى حادث تفجير طائرة بان امريكان ، وفرنسا فى حادث تفجير الطائرة الفرنسية .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٣ قرر مجلس جامعة الدول العربية تشكيل لجنة وزارية للاتصال باعضاء مجلس الامن ، من أجل تأجيل اتخاذ قرارضد ليبيا إلى حين انتهاء محكمة العدل الدولية من نظر النزاع الليبى - الغربى حيث تبدأ أولى جلسات المحكمة يوم الخميس ٣/٢٦ وتضم اللجنة الوزارية مصر وسوريا وتونس والمغرب وموريتانيا وليبيا والسعودية . وستجرى مشاوراتها بالتنسيق مع الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية .

واعلن الدكتور عصمت عبدالمجيد قبل إعلان قرارات الاجتماع الطارى لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزارى أمس ان المجلس سيظل فى حالة انعقاد إلى حين انتهاء المشاورات مع اعضاء مجلس الامن وحل القضية بالطرق السلمية والقانونية والتى تحافظ على السيادة الليبية .

وذكرت مصادر دبلوماسية عربية فى القاهرة ان الامين العام للامم المتحدة بطرس غالى اقترح ان تسلم ليبيا المتهمين فى حادث الطائرة الامريكية إلى الجامعة العربية وابلغ الدكتور غالى الدكتور عبدالمجيد ان يتم ذلك بحضور ممثل عن الامم المتحدة . ويستطيع الدكتور عبدالمجيد - عقب ذلك - تسليم المتهمين إلى السلطات المعنية وربما تكون اسكتلندا لمحاكمتهما حيث تطلب الولايات المتحدة بتسليمهما اليها أو إلى بريطانيا التى وقع بها الحادث .

وأضافت هذه المصادر ان الدكتور غالى نقل اقتراحه للدكتور عبدالمجيد بعد ان فشلت الخطة الخاصة بأن تسلم ليبيا المتهمين إلى الامم المتحدة مباشرة ، حيث إن هذه الخطة كانت غامضة ، ورفضتها ليبيا .

وفى تفصيل وقائع هذه الجلسة ذكرت الانباء أن مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه الطارئ على مستوى وزراء الخارجية قد ناقش يوم١٩٩٢/٣/٢٣ سبل تفادى تصعيد الازمة الليبية - الغربية بشأن اتهام ليبيا بأنها وراء تفجير طائرتين إحداهما امريكية والاخرى فرنسية .

وتناولت الاجتماعات مناقشة مشروع قدمته ليبيا ويتضمن المشروع رفض اية إجراءات اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية تتخذ ضد ليبيا لما لهذه الإجراءات من آثار سلبية على أمن واستقرار المنطقة ولما لها من مضاعفات اقتصادية وسياسية على الدول العربية ودول المنطقة ودعا مشروع القرار إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ليبيا فى مواجهة الآثار الناتجة عن فرض اية عقوبات اقتصادية أو تجارية وحصار جوى أو بحرى عليها حيث يبحث مجلس الامن إصدار قرار يتضمن عقوبات ضد ليبيا خلال ساعات .

وقد بدأت الاجتماعات بعقد جلسة علنية القى إبراهيم البشارى امين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى وزير الخارجية كلمته باعتباره رئيسا للجلسة . وقال البشارى إن التهديدات التى تتعرض لها ليبيا تشكل سابقة خطيرة تتمثل فى انتهاك الميثاق الدولى والقانونى وان آثارها تتمثل فى انتهاك الميثاق الدولى والقانونى وان آثارها تشمل المنطقة كلها . وأضاف ان ليبيا قبلت اللجوء إلى ما

تقضى به قواعد القانون والعدل من خلال لجان محايدة أو محكمة العدل الدولية وتعهدت ليبيا بتقديم كافة الضمانات للوصول إلى الحقيقة وأكد البشارى ان أى موقف عربى موحد سيكون سندا للحق والعدل وميثاق الامم المتحدة وميثاق الجامعة العربية واضاف انه ليس من المطلوب الوقوف مع ليبيا إذا كانت معتدية أو ظالمة وانما المطلوب الوقوف مع العدل والحق .

واكد ان شعب ليبيا لن ينسى للدول العربية هذا الموقف ، ثم تحدث الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد فطالب فى الاجتماع الطارئ بالتوصل إلى قرار يؤكد مرة اخرى تضامن الدول العربية مع الشقيقة ليبيا وأكد حرص الدول العربية على معالجة الازمة وفق قواعد القانون الدولى واحكام الشرعية الدولية والعربية وأعرب عن أمله فى ضبط النفس من الجميع وعدم التسرع فى اتخاذ إجراءات تعرض المنطقة للمزيد من التوتر .

وذكر الامين العام للجامعة العربية ان مجلس الجامعة يعقد جلسة طارئة لبحث التصعيد الخطير الذى استجد على الوقوف فى ضوء مشروع القرار الجديد الذى يقدم خلال ساعات لفرض عقوبات على ليبيا .

ثم تحدث على التريكى مندوب ليبيا الدائم لدى الجامعة العربية والذى طلبت بلاده عقد الاجتماع الطارئ ان ليبيا ابدت استعدادها للتعاون مع قرار مجلس الامن وقدمت مقترحات ايجابية لممثل الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى وأبدت استعدادها لحل المشكلة فى اطار الشرعية الدولية والسيادة .

وأضاف التريكى ان استخدام مجلس الامن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بهذه الطريقة - يمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية - وتساءل التريكى : لماذا لم يطبق الفصل السابع من الميثاق ضد إسرائيل التى تمارس كافة انواع الإرهاب ضد الشعب الفلسطينى ؟

وأوضح التريكى ان استخدام مجلس الامن لأعمال الفصل السابع يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة نفسه والذى يطبق هذا النص على الدول المعتدية وهو يمثل سابقة خطيرة وذكر أن ليبيا طلبت اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الذى يدعو إلى حل المشاكل بالطرق السلمية .

وفيما يلى نص مشروع القرار :

أكد مشروع القرار أنه تم تقديمه استنادا إلى ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فضلا عن مبادئ الامم المتحدة والجامعة العربية الخاصة بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايعرض السلم والامن الدوليين للخطر وبخاصة نص المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة .

وأشار إلى ترحيبه بما أبدته ليبيا من استعداد للتعاون مع الامين العام للامم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب القانونية لقرار مجلس الامن ٧٣١ فى تحقيق محايد أو محكمة محايدة أو دولية وأشار إلى الطلب الذى تقدمت به ليبيا لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣ .

واستعرض آخر التطورات المتعلقة بحادث الطائرة الامريكية (بان امريكان)

والفرنسية (يوتى اى) واستمرار الولايات المتحدة والمحكمة والمملكة المتحدة وفرنسا فى تصعيد حملتها العدائية ضد الجماهيرية العظمى .

ثم اقترح القرارات التالية :

١ - الترحيب بما اعلنته ليبيا من إدانه صريحة للإرهاب بجميع اشكاله وما أبدته من استعداد للتعاون مع أى جهد دولى للقضاء على هذه الظاهرة والتى تهدد السلام والاستقرار فى العالم .

٢ - إعادة تأكيد وقوفه وتضامنه مع ليبيا فى وجه جميع اشكال التهديدات والإجراءات القسرية التى قد تتعرض لها ودعمها ماديا ومعنويا .

٣ - تجديد الدعوة لمجلس الامن من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة والاخذ بعين الاعتبار طلب ليبيا المقدم إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى .

٤ - رفض أى إجراءات اقتصادية أو عسكرية أو دبلوماسية تتخذ ضد ليبيا لما لهذه الإجراءات من آثار سلبية على أمن واستقرار المنطقة ولما لها من مضاعفات اقتصادية وسياسية على الدول العربية ودول المنطقة .

٥ - اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ليبيا فى مواجهة الآثار الناتجة عن فرض ايه عقوبات اقتصادية أو تجارية وحصار جوى أو بحرى عليها .

٦ - ضمان حرية الملاحة الجوية والنقل الجوى ونقل البضائع والمنتجات بين ليبيا والدول العربية .

٧ – تكليف الامين العام الدكتور عصمت عبدالمجيد بإجراء اتصالات مكثفة مع الامين العام للامم المتحدة والاطراف المعنية بهدف احتواء الازمة وانهاء التوتر الناتج عنها .

٨ – اعتبار المجلس فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف .

وعلى صعيد آخر أكدت مصادر دبلوماسية غربية ان مواطنى الدول الغربية فى ليبيا قد تجاهلوا على نطاق واسع نصائح حكوماتهم بسرعة مغادرة ليبيا فى حالة صدور قرار من الامم المتحدة بقطع الطيران مع ليبيا وذكرت هذه المصادر ان أحدا لم يلحظ أى اندفاع نحو المطارات الليبية أو ذعرا بين الغربيين فى ليبيا بعد التحذيرات التى كانت دول الغرب قد وجهتها إلى الرعايا الاجانب بصفة عامة .

وفى أثينا دعت اليونان رعاياها الموجودين فى ليبيا إلى مغادرتها ، وحذرت من قطع الاتصالات الجوية مع ليبيا فى حالة قيام الامم المتحدة بفرض حظر عليها خلال الايام القادمة .

ويقيم نحو خمسمائة يونانى فى ليبيا حاليا ، وكانت دول أخرى من بينها الولايات المتحدة وايطاليا وفرنسا والمانيا قد دعت رعاياها إلى مغادرة ليبيا . وفى بيروت صرح فارس بويز وزير خارجية لبنان بأن اللجوء إلى القوة ضد ليبيا لا مبرر له واكد ان التحقيقات القضائية والمساعى الدبلوماسية يجب ان تستمر واضاف انه ليست هناك حتى الآن ادلة كافية لكى يتوقف التحقيق القضائى والمساعى الدبلوماسية واشار إلى انه لم يشارك شخصيا فى الاجتماع

الطارئ لمجلس الجامعة العربية ، ولاسباب فنية ، حيث وصلته الدعوة متأخرة .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٣ تلقى الرئيس مبارك رسالة شفوية من العقيد معمر القذافى فى اطار الاتصالات المستمرة بين مصر وليبيا فيما يتعلق بالازمة الليبية - الغربية ، قام بنقل الرسالة ابوزيد عمر درده امين اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا - رئيس الوزراء خلال استقبال الرئيس مبارك له ، واعرب رئيس الوزراء الليبى عن ارتياحه للقرار الذى اصدره مجلس الجامعة العربية بالإجماع .

كما اعرب عن أمله فى أن يأخذ مجلس الأمن هذا القرار فى الاعتبار والا يصدر اية قرارات أو إجراءات تستند إلى الفصل السابع فى ميثاق الامم المتحدة ، والذى يعالج قضايا لاتنطبق مطلقا على هذه القضية .

وأكد ان ليبيا لم يصدر عنها ابدا ما يمكن ان يفسر على أى نحو بأنه يعرض الامن والسلم الدوليين للخطر ، أو أنه يخلق حالة من حالات العدوان .

وقرر مجلس الامن اثر ذلك تأجيل اجتماعه الذى كان مقررا لبحث فرض العقوبات على ليبيا .

وفى نيويورك : اعربت الجماهيرية الليبية عن استعدادها لتسليم المتهمين فى حادث انفجار الطائرة الامريكية بان امريكان عام ١٩٨٨ للامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة على ان تقوم بتسليمها للامين العام للامم المتحدة لتقديمهما للمحاكمة فى أى بلد من البلدان الثلاثة المعنية بهذه القضية مع ليبيا وهى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا .

وكان الدكتور على أحمد الحضيرى مندوب ليبيا الدائم فى الامم المتحدة قد ابلغ ذلك يوم ١٩٩٢/٣/٢٣ إلى مندوبى مجموعة عدم الانحياز الاعضاء بمجلس الامن .

وقال المندوب الليبى إن مندوب الهند وهى عضو بمجلس الامن قد ابلغ بدوره مندوبى الدول الثلاث بالقرار الليبى .

وكان من المتوقع ان يجتمع الدكتور بطرس غإلى امين عام الامم المتحدة فى وقت لاحق مع مندوب ليبيا الذى سيقوم بابلاغه بالتطورات الاخيرة .

واعلن الدكتور بطرس غالى أن امله كبير فى نجاح الاتصالات التى تتم الآن لاحتواء الازمة والحيلولة دون صدور قرار جديد يتعلق بقضية ليبيا وتسليم المتهمين . كما يجتمع الدكتور غالى فى ساعة لاحقة بمندوب ليبيا السيد على الحضيرى وبعد ذلك يبلغ رئيس مجلس الامن ، بقرار ليبيا ، ويجتمع ايضا بالدكتور محمود ابو النصر ، ممثل الجامعة العربية فى نيويورك ، وبمجموعة دول عدم الانحياز .

وكذلك يجتمع سفراء امريكا وانجلترا وفرنسا لدى الامم المتحدة مع الامين العام الدكتور بطرس غالى لمعرفة رأيهم فى هذا القرار .

ومن المقرر أن تجتمع محكمة العدل الدولية فى لاهاى للنظر فى طلب ليبيا يوم ٢٦ مارس ، وتقرر مدى صلاحيتها فى نظر المشكلة ، وإذا قررت المحكمة صلاحية مناقشتها ، فسوف تحدد موعدا لإصدار قرارها ، والمحكمة لاتصدر حكما ولكنها تصدر رأيا .

وصرح وزير الخارجية عقب اجتماع الرئيس مبارك ورئيس وزراء ليبيا - بأن موقف الجامعة العربية واضح فى القرار الذى صدر أمس الاول وهو يقوم على مبدأين :الاول أن مجلس وزراء الجامعة العربية لايقف فى وجه الشرعية الدولية ، بل يدعمها وبالتالى فهو يقف ضد الإرهاب وكل اعمال الإرهاب . والثانى : يدعو مجلس الامن لاعطاء الفرصة لبعض الاتصالات التى يمكن ان تجرى لتطبيق القرار رقم ٧٣١ .

وردا على سؤال عن الجهة التى سيتم تسليم المتهمين الليبيين لها قال وزير الخارجية : إن هذا قرار ليبيا فى الواقع ، وليس قرارنا ، ولا قرار الجامعة العربية

وفى اليوم نفسه حذر وزير خارجية الصين كيان كيشين من التحركات الغربية التى تستهدف فرض عقوبات اشد ضد العراق وليبيا ، وقال ان الصين ترفض التهديد بفرض عقوبات او باستخدام القوة .

ودعا كيشين فى مؤتمر صحفى بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية - إلى الالتزام بقرارات الامم المتحدة ، ولكنه أوضح ان التهديدات قد تصعد التوتر فى الشرق الاوسط ، وأضاف ان بلاده تؤيد دورا ايجابيا للامم المتحدة فى الحفاظ على السلام الدولى .

وفى ١٩٩٢/٣/٢٤ أصدر حزب العمل فى مصر بيانا جاء فيه : (يتابع حزب العمل بقيادته وأعضائه التطورات الجارية على الساحة العالمية والعربية المتعلقة بالتهديدات الصادرة من كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا إلى الجماهيرية العربية الليبية ، والتى طالبتها فيها بتسليم

مواطنين ليبيين إلى تلك الدول بالمخالفة للقانون والاعراف الدولية ولدستور الجماهيرية ، ويستنكر الحزب بشدة التحركات الهادفة إلى استصدار قرار مجلس الامن بتوقيع عقوبات على ليبيا .

إن حزب العمل يؤيد ما جاء بتصريحات كل من الرئيس مبارك والرئيس حافظ الاسد فى نهاية زيارة الرئيس الاسد لمصر حول القضية المذكورة ، كذلك يشجع حزب العمل الاتجاه الذى بدا فى تصريحات الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية ، والذى يقضى بعدم الالتزام بقرار مجلس الامن المقترح فى حالة صدوره . كذلك يبدى الحزب ارتياحه لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ ، فى اجتماع طارئ لبحث القضية، ويوافق على ماصدر عنه من قرار ، إلا أن حزب العمل يطالب بمزيد من الحزم ، فقرار الجامعة لايشكل التزاما من الدول العربية بقرار معين بقدر ما و يطالب الدول الاخرى باعمال ، ويعبر حزب العمل عن رفضه التام لأى قرار بتوقيع عقوبات على الجماهيرية العربية الليبية فى حالة صدوره لمخالفته للقانون الدولى ، ويقرر عدم الالتزام به ويدعو باقى التنظيمات الشعبية المصرية والعربية إلى اتخاذ نفس الموقف وإلى دعوة حكوماتها إلى ذلك .

ويرى حزب العمل ان عدم الالتزام بالعقوبات ضد الجماهيرية الليبية ـ فى حالة صدور قرار بها ـ ليس كافيا ، وأنه لابد من عمل إيجابى بمقاطعة الجهات والقوى التى تلتزم به ، وأن ذلك يتطلب عملا جماعيا منظمامصريا وعربيا ، وهو لذلك يدعو كل النقابات والاتحادات المصرية والعربية لبحث كيفية تنفيذ هذه المقاطعة ، وخاصة مايتعلق بأعمال النقل الجوى والبحرى .

إن حزب العمل يدعو كل حكومات الدول العربية والإسلامية لبذل كل جهودها الحميدة لمنع صدور هذا القرار أولا ، ولعدم الالتزام به فى حالة صدوره، ولمواجهته فى حالة تنفيذه) .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٤ ذكرت صحيفة (الشعب) القاهرية ، ان مصر ودول مجلس التعاون الخليجى تمكنت من اجهاض مشروع قرار لمجلس الجامعة العربية يقضى برفض توقيع العقوبات الاقتصادية التى يزمع مجلس الأمن اتخاذها ضد ليبيا ، ثم تعديل مشروع القرار بعد توزيع نصه الاصلى على الصحفيين، كما حذفت الفترة الخاصة بتقديم كافة المساعدات وصور الدعم للجماهيرية .

ساد الارتباك جلسات الدورة الطارئة لمجلس الجامعة ، وتأخرت عن موعدها بسبب المباحثات الجانبية والجلسات المغلقة التى شارك فيها د.عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة ، وعمرو موسى وزير الخارجية وبعض الوزراء المندوبين العرب ، وعلمت "الشعب" أن اتصالات مباشرة أجراها السفير الامريكى بالقاهرة مع مندوبى أصدقاء بلاده من العرب لإسقاط المشروع الليبى.

أعرب أحد أعضاء الوفد الليبى عن استيائه لما حدث قائلا " إنه كالعادة .. هكذا العرب " .

وقد اشتاط د. عبدالمجيد غضبا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده عندما وصف مندوب "الشعب" السياسات الامريكية بالبلطجة ، ورفض الاجابة عن سؤال له حول اسباب عدم إصدار الجامعة قرارا برفض العقوبات التى اقترحتها واشنطن على مجلس الامن لإقرارها ضد ليبيا ، وتعلل الامين العام بسوء لفظ

"البلطجة" ولكن مندوب "الشعب" أصر على وصفه ، وبالتالى رفض الامين العام الاجابة ، حيث توالت عليه اسئلة الصحفيين بعد ذلك عن اسباب تغيير نص المشروع الاصلى ، وكانت اجابته أن الخطأ يرجع للمسئولين بالجامعة الذين سلموا النص للصحفيين .

وصرح سيد قاسم المصرى مندوب مصر الدائم بالجامعة لـ"الشعب" بأن قرارات الحصار الاقتصادى ضد ليبيا سيكون لها تأثير جسيم على مصر ، وأن مصر أبلغت واشنطن والامم المتحدة ومجلس الامن بذلك ، وطلبت استثناءها من القرارات.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٥ وحول تطورات الازمة التى تنتهش فى الجسد العربى أجرت "الاهالى" هذا الحوار مع وزير الحربية المصرى الاسبق أمين هويدى وهو أحد الخبراء العرب القلائل الذين تشغلهم قضية الامن القومى العربى وله عشرات المؤلفات حول هذه القضية .

* علينا ان نقيم الوضع الحالى بالضبط كما تصوره . نحن نمر بأزمة مصطنعة والازمة كما نلاحظ تتصاعد وأوشكنا ان نصل إلى نقطة القمة لأن لكل أزمة نقطة قمة حيث إما أن تنحدر إلى الجانب الاخر فيحدث الصدام المسلح أو أنها تهبط وتتراجع لتفسح الطريق أمام انصاف الحلول .

وعلينا أن نتذكر أن إدارة الأزمة تفشل إذا استخدمت القوات المسلحة لأن استخدامها له قواعده المنفصلة عن إدارة أزمة وعلينا ان نتذكر ان إدارة اية حرب لاتحل الازمة بل تعقدها وأمامنا مثلا العراق استخدمت القوات المسلحة

وتخلف عن استخدامها مشاكل قطرية وإقليمية وعالمية لايدرى أحد حتى الآن كيف ستنتهى .

الشئ الغريب فى إدارة الازمات دائما اللاعبون يحاولون التوصل إلى إنصاف الحلول وان تتحرك بالإرادات الناقصة وليس بارادة الهيمنة لتحقيق اغراض ناقصة.

ولكن الملاحظ أنه بالرغم من التطور الهائل فى موقف النظامين العراقى والليبى سعيا وراء ايجاد حل لمشاكل تمس صميم السيادة ولايجيزها القانون الدولى رغما عن هذا فإن "الترويكا" الغربية لاتريد ابدا ان تتقدم خطوة واحدة فى مواجهة الخطوات العشر التى تخطوها العراق وليبيا ، معنى ذلك أن هناك إصرار على إبقاء الازمة مشتعله وتصعيدها والتهديدات المستمرة باستخدام القوة فى عصر يقولون لنا فيه إنه عالمى جديد يعترف بوجود التناقضات والخلافات بين الدول وباستخدام كافة الوسائل عدا القوة المسلحة كما يقول نيكسون فى كتابه ١٩٩٩ حين يعرف السلام الواقعى .

س : ما هو الغرض من التصعيد ؟

ج : إثبات زعامة الولايات المتحدة وهى رسالة ليست موجهة لدول العالم الثالث فقط وإنما للدول المتقدمة ايضا .

ثم الغرض منها ستر الفشل فى المباحثات التى تجرى لحل الصراع العربى الإسرائيلى الذى تزداد فيه الغطرسة الإسرائيلية والتحدى الإسرائيلى فى موضوعات فرعية حتى يختفى جوهر الصراع .

وثالثا تمزق اكبر فى الساحة العربية لخلق مواقف تدخل فيها الإرادات العربية وهى ممزقة ايضا وفى ظل انهيار المظلة العربية الكبرى الممثلة فى الجامعة العربية والانظمة الإقليمية .

الجامعة العربية

الصراع الذى يتم الآن هو صراع إرادات وليس صراع كتل فالعبرة ليست بعدد اعضاء المنظمة العبرة بتكتل إرادتها لصالح الجميع .

والجامعة العربية الآن جامعة بلا إرادة هى مجرد مكان نجتمع فيه لاتخاذ بعض القرارات التى لاتقوى على تنفيذها العبرة ليست بالقرار ولكن بالقدرة على تنفيذ القرار .

فهذه المشكلة الكبرى ليست من صنع الجامعة العربية ولكن من صنع اعضائها وللأسف الشديد ان الدول الصغيرة فيها هى التى تتحكم فى مصيرها وليس العكس .

فأول نظام إقليمى خرج عن الجامعة العربية كان مجلس التعاون الخليجى وهذا المجلس مازال حتى الآن يفرض اراداته بعد ان دخل بطريقة مكشوفة إلى النظام الدفاعى الامريكى موافقاً إعلان دمشق ومجمدا إياه حتى اقام هذا المجلس نظامه الدفاعى خارج إعلان دمشق وخارج ميثاق جامعة الدول العربية .

وأحب أن أؤكد أن العيب ليس فى ميثاق جامعة الدول العربية بالرغم من أنه يحتاج إلى بعض التعديلات ولكن العبرة بالطريقة التى يتم بها التعامل بين الدول الاعضاء بحيث يمكننى ان اطرح سؤالا جوهريا هل نحن نريد العمل الجماعى العربى ؟ هذا سؤالى وإذا كنا نريد هل نعرف بناء النظام الجماعى حيث تتنازل كل دولة عن إرادتها لصالح الجميع .

هذا غير موجود هناك خوف الدول الصغرى من قوة الدول الكبرى وشك الدول الكبرى.

س : هل فشل النظام العربى ؟

ج : ابدا لم يكن هناك نظام عربى حتى يفشل ولو كان هذا النظام قائما . ما كان يمكن ان تحدث أزمة الخليج لأن تلك الأزمة وجدت فى ظل عدم وجود نظام عربى يكفل التكامل بين الدول العربية وحل الخلافات وتوزيع الاستثمارات والثروة والاتفاق على وحدة الهدف فى نظام دفاعى كامل هذا كله غير موجود حتى لا نكفر بالعروبة .

س : هل للعرب عدو واحد ؟

ج : الآن ما هو سبب التفسخ الحالى .. من هو العدو .. ومن هو الصديق .. وهل هناك إجماع على عدو واحد . وفى الستينيات والخمسينيات لو سألت أى

فرد فى الشارع العربى لقال لك إسرائيل .. الآن من هو العدو ومن هو الصديق. ؟

ولذلك كيف تطلب قيام نظام عربى موحد له عدو وله صديق .. إذا صرف النظر عن التهديد وعما هو العدو . فبأى هدف ولصالح من ولمن .. وضد من . حتى إذا تجاوزت عن قضية الدفاع المشترك فهذا الكلام ينطبق على التعاون الاقتصادى .

العالم العربى متعطش إلى بيان جماعى من اصحاب البيان العربى يكون بمثابة ميثاق مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والإنتاج المشترك والدفاع المشترك لأن العالم العربى حائر فى مصيره وقلق من أجل حاضره ومستقبله ونحن فى حاجة إلى مشروع قومى قطرى ثم مشروع قومى عربى ثانيا . لأن صفر + صفر يساوى صفر .

س : ما هو موقع العالم العربى فى ظل النظام الجديد ؟

ج : ينظر إلينا كدول متفرقة ولا يتم التعامل معنا كنظام واحد وإنما كدول متفرقة ونحن غير قادرين على ان نحتل مكانة تلائم قدراتنا وامكانياتنا فى النظام العالمى الجديد .

ينظر إلينا كجماعات مشاغبة تسكن الحى الفقير من المدينة العالمية المتقدمة حيث يكثر عندنا عدم احترام القانون وعدم معرفة استقلا ل الامكانيات المتاحة فمن الغريب ان دولنا توجد بها الثروة إلى جانب التخلف والمواد الخام إلى جانب التأخر فى الصناعة يوجد بها الارض والمياه إلى جانب الفجوة الغذائية التى

ترتفع لدينا . كل ما يمكن ان يؤدى إلى الرفاهية وفى الوقت نفسه ليست لدينا السياسة والامكانية لاستغلال هذه الامكانيات .

والعالم العربى لديه ٦٠٠ مليار دولار فى الخارج بخلاف الودائع والسندات كل اموالنا عن الغرب ولاتستثمر ، عندنا مفكرينا كعلماء مطرودين خارج بلادنا مثل علماء الاتحاد السوفيتى ولو حضروا إلينا لانعرف كيف نستغلهم .

لدينا الطائرات والصواريخ وندمرها على طريقة الهاركارى اليابانية ولا نستخدمها ضد عدونا هذه مسئولية اصحاب القرار العربى وليست مسئولية خصومنا .

س : ماذا سيفعل العالم العربى ازاء ضربات عسكرية جديدة ضد العراق وليبيا ؟

ج : العالم العربى للأسف الشديد لن يقوى على الرد على أى ضربة عسكرية ستصدر بيانات لن يقرأها العالم الغربى .. العالم يعمل حسابه ويقدر قوتنا ويسأل هل العالم قادر على تنفيذ أى تهديد .

والتحدى الكبير جدا لنا ليس فقط فى إثارة التهديدات الخارجية حتى فى معارك السلام تحد كبير جدا نحن نواجه الآن بتحدى إسرائيل للوصول إلى حقوقنا والسؤال فلنفرض أننا توصلنا إلى حل لهذا الصراع كيف سنواجه المستقبل فى ظل السلام ؟

س : ما هو تأثير مثل تلك الضربات على الامن القومى العربى والمصرى خصوصا ؟

ج : علينا أن نأخذ دروسا من عاصفة الصحراء ونرى كيف تأثرت كل الدول العربية بضرب العراق خاصة مصر والاردن واليمن . ومصر لها عمالة فى العراق وليبيا وتجارة .. كل ذلك سيتأثر تأثيرا كبيرا جدا وقد يحدث خلاف بين مصر وليبيا وهذا هو المطلوب الضربة توجه من الغرب لكى تحدث تأثيرها فى الدول المجاورة.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٤ بدأ وفد اللجنة الوزارية السباعية التى شكلها مجلس الجامعة العربية برئاسة الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة محادثاته أمس مع المسئولين فى طرابلس حول عملية تسليم الليبيين المتهمين فى حادث تفجير الطائرة الامريكية وذلك بناء على دعوة من الزعيم الليبى .

وفى الوقت ذاته وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على إرجاء مناقشة فرض العقوبات على ليبيا فى مجلس الامن بشرط الالتزام الكامل والسريع من جانب ليبيا لجميع البنود الواردة فى قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ وركز بيان البيت الابيض على ضرورة تنفيذ ليبيا لجميع المتطلبات المنصوص عليها فى القرار بما فى ذلك التعاون فى التحقيقات الخاصة بعملية إسقاط الطائرتين الامريكية والفرنسية والالتزام بتقديم التعويضات لضحايا الطائرتين .

وقد اعلن دييجواريا مندوب فنزويلا والرئيس الحالى لمجلس الامن أنه تلقى

معلومات من ممثل الجامعة العربية فى نيويورك تفيد بأن عملية تسليم المتهمين قد تتم خلال الساعات القادمة وتحفظ بقوله بأنه لم يتلق إعلانا رسميا بذلك من اللجنة السباعية التى تزور طرابلس حاليا . وأضاف أنه يعتقد أن عملية تسليم المتهمين بإسقاط الطائرة الفرنسية ستتم فى مرحلة لاحقة .

وتوقع الدبلوماسيون العرب ان يتم تسليم المتهمين خلال ٤٨ ساعة غير ان البعض الاخر أبدى تحفظاته وقال إن العملية بأكملها معرضة للفشل ايضا .

وكان وفد اللجنة الوزارية السباعية قد أجرى محادثات فى طرابلس تناولت التفاصيل الخاصة بعملية تسليم المتهمين تنفيذا لقرار مجلس الامن والجهة التى ستحاكمهم والارض التى ستجرى عليها المحاكمة ودور الجامعة العربية فى هذه العملية ، وذلك فى اطار السعى نحو إنهاء الازمة وإغلاق ملفها ومن المنتظر ان تبدأ الجامعة العربية تحركاتها مع الاطراف المعنية بالازمة والامم المتحدة ابتداء من يوم ١٩٩٢/٣/٢٥ .

ويرأس الوفد الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية ، ويضم السيد عمرو موسى وزير الخارجية ، ووزير الخارجية التونسى الحبيب بن يحيى ، والمغربى عبداللطيف الفيلالى ، والموريتانى إسماعيل ولد اياهى ، وممثلين عن وزراء خارجية الجزائر وليبيا وسوريا . وقد عقدت اللجنة الوزارية اجتماعا أمس بمقر الامانة العامة للجامعة العربية ، وناقشت كيفية تسليم المتهمين إلى الجامعة وفقا لما اعلنه مندوب ليبيا فى الامم المتحدة أمس الاول ، بشأن موافقة بلاده على تسليمهما إلى الجامعة العربية .

وقد صرح الدكتور عبدالمجيد عقب الاجتماع بأن اللجنة ستتوجه إلى طرابلس استجابة لدعوة العقيد القذافى وقال إن الجامعة العربية مازالت حريصة على ايجاد حل سلمى لهذه المشكلة واضاف ان الجامعة لم تتلق بعد ردا ليبيا رسميا لكن العرض الليبى يعكس النوايا الطيبة والرغبة فى ابدأ المرونة وقال إنه تلقى المعلومات الخاصة بموقف ليبيا عن طريق مكتب الجامعة فى نيويورك.

وصرح على التريكى مندوب ليبيا الدائم لدى الجامعة العربية ، عقب اجتماعه مع السيد عمرو موسى بأن اللجنة بحثت طريقة عملها وفقا لما ورد فى قرار الجامعة ، وقال إنه تلقى المعلومات الخاصة بموقف ليبيا عن طريق مكتب الجامعة فى نيويورك .

وصرح على التريكى أيضاً . وقال إنه تم وضع عدة خطوط لعمل اللجنة وانه ىن الوارد تحركها إلى جهات أخرى بعد طرابلس .

وردا على سؤال عما إذا كانت ليبيا قد اخطرت الجامعة بأى موقف محدد من جانبها ، قال إن ليبيا لم تفعل ذلك . وسوف تنتظر محكمة العدل الدولية التى تنظر القضية غدا بناء على طلب ليبيا .

وفى الوقت ذاته اعلن البيت الابيض فى الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة ستواصل ضغطها على ليبيا من أجل التنفيذ الكامل لجميع بنود قرار مجلس الامن ومتطلباته وقال المتحدث الرسمى ان هناك تساؤلات بشأن مضمون الخطة الليبية ولهذا فإن الولايات المتحدة تصر على تسليم المتهمين الليبيين للمحاكمة وتعاون ليبيا الكامل فى التحقيقات الخاصة بشأن إسقاط الطائرتين

الامـريكيـة والفـرنسـيـة فـوق لوكـيـربى والنيـجـر وتقـديم تعـويضـات لضـحـايا الطائرتين وعددهم ٢٧٠ شخصا .

وقال المتحدث ان واشنطن تتشاور مع بريطانيا وفرنسا بشأن الخطوة القادمة.

كـما أعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجيـة البـريطانيـة ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفـرنسـا وافقت على ارجاء طرح مـشـروع قـرار بفـرض العقـوبات على مجلس الامن لاتاحة الفرصة أمام ليبيا لتسليم المتهمين وتقديمهما للمحاكمة فى اسكتلندا أو الولايات المتحدة وقال هيرد إنه إذا لم يتحقق هذا المطلب فإن الدول الثلاث ستتحرك لاتخاذ الإجراءات المناسبة فى اطار البنود المطروحة فى مشروع القرار والخاص بفرض حظر جوى وعسكرى ضد ليبيا .

وفى باريس اعـلن دانييل برنار المتحـدث باسم الخارجيـة الفـرنسـيـة ان بلاده بصدد التحقق من النوايا الليبيـة واعرب عن امله فى ان تتم الاستجابة بأسرع ما يمكن وقـال إن بلاده فى انتظار الحصول على اجابات من ليبيا بشـأن اسئلة جرى طرحها .

وفى اليـوم نفـسـه ١٩٩٢/٣/٢٤ طلب الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غـالى رسالة مكتوبة من الحكومة الليبية يتولى تسليمها سفيرها لدى المنظمة الدولية الدكتور على الحضيرى ، وتسجل الرسالة رسميا موافقة ليبيا على تسليم المتهمين للجامعة العربية فى القاهرة ، وبحضور ممثل الامم المتحدة . وتتولى الامانة العامة مهمة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ .

وقد ذكر متحدث باسم الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى انه

يتعين على الجامعة العربية ان تتسلم المتهمين وتقوم بتسليمهما مباشرة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بما يتفق مع قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ على ان يحضر ممثل من الامم المتحدة عملية التسليم بصفة مراقب .

وقد ابلغ الدكتور بطرس غالي المندوب الليبى أحمد على الحضيرى انه يتعين على ليبيا ان تعلن رسميا ان تسليم المتهمين إلى الجامعة العربية هى خطوة أولى نحو الالتزام الكامل وغير المشروط بقرار مجلس الامن .

وأعلنت وزارة الخارجية فى واشنطن أن أحد مستشاريها القانونيين (جون ويليامسون) سيظهر أمام محكمة العدل الدولية يوم ١٩٩٢/٣/٢٦ حيث تعقد المحكمة جلسة استماع لتحديد مدى ولايتها للنظر فى طلب ليبيا . وسوف يدفع المستشار الامريكى بعدم اختصاص المحكمة فى نظر الموضوع ، على اساس ان المحكمة تنظر فى القضايا التى تتعلق بخلافات دولية ، فى حين ان مسئولية مجلس الامن هى الحفاظ على الامن والسلام .

وفى اليوم نفسه اجتمع الرئيس حسنى مبارك مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية الذى عرض على الرئيس التطورات الاخيرة للازمة الليبية - الغربية بعد الاجتماع الطارئ الذى عقده مجلس الجامعة العربية . وقال وزير الخارجية إن الوزارة تتابع الموقف أولا بأول ، حيث أصبح من المتوقع حدوث خطوات محددة تحقق تقدما للخروج من هذه الازمة .

وفى اليوم نفسه أيضا أعربت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بوقاحة عن حذرها وتطلعها إلى رؤية اعمال ليبية محددة تنفيذا لقرار مجلس الامن رقم

٧٣١ الذى يطالب بتسليم المتهمين الليبيين فى حادث الطائرة الامريكية إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا لمحاكمتهما وذلك عقب إعلان على الحضيرى مندوب ليبيا فى الامم المتحدة اعتزام بلاده تسليم المتهمين إلى الجامعة العربية حيث تتخذ الاخيرة الخطوات التالية لذلك .

فقد أبدى توماس بيكرنج سفير الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة شكوكه تجاه ما أعلنته ليبيا حول تسليم المتهمين للجامعة العربية . وقال بيكرنج للصحفيين إن الخطة الليبية لاتنفذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ بشكل كامل وهو القرار الذى يحث ليبيا على تسليم المتهمين فى حادثتى الطائرة الامريكية والطائرة الفرنسية ويدعو القرار إلى رد كامل وفعال على المطالب الغربية الخاصة بتعاون ليبيا على الحادثتين فى ذلك تسليم الادلة المادية والتعهد بدفع تعويضات وانهاء الإرهاب .

وقال فى وقاحة ان المقترحات لاتقترب من الإذعان للقرار وانها تبدو مجرد تعطيل اكثر من ان تكون إذعانا للقرار وذكر أنه يوجد توقف قصير حاليا لفهم ما يجب ان يقوله الليبيون وان كان يرى - عند هذه النقطة - أنه لاتوجد امكانية تغيير كبير فى قرار العقوبات وان العقوبات مازالت مطروحة . ويتضمن مشروع القرار المقترح على مجلس الامن ضد ليبيا فرض حظر اسلحة وقطع خطوط الطيران المدنى ومنع تصدير الطائرات أو اجزائها والحث على خفض مستوى التمثيل الدبلوماسى .

وأوضح بيكرنج ان واشنطن لاتعارض تسليم المتهمين إلى الامين العام للامم

المتحدة بلا شروط إذا تم تسليمهما للحكومة الامريكية أو بريطانيا واضاف انه سيقدم مشروع القرار المجلس الامن خلال ايام مالم تفعل طرابلس شيئا .

وقال سير ديفيد هاناى سفير بريطانيا فى الامم المتحدة أن الخطة الليبية تقل عما يمكن ان يصفه بالحقائق الصعبة على الرغم من وجود مؤشرات على ان ليبيا قد تتحرك فى النهاية تجاه الاذعان لقرار مجلس الامن . وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان بلاده ، وفرنسا والولايات المتحدة على استعداد للقيام بخطوات لفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا حتى تتضح تفاصيل العرض الليبى فى وقاحة نادرة .

وذكر راديو لندن نقلا عن المتحدث أنه يجب على ليبيا ان تمتثل تماماً لقرار مجلس الامن بتسليم المتهمين فى قضية تفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية عام ١٩٨٩/٨٨ .

وعلى العكس من زميله وصف جان برنارد ميرميه سفير فرنسا لدى الامم المتحدة الخطة الليبية بأنها تمثل تقدما وانها تفتح الطريق أمام احتمالات كثيرة مواتية .

وقال السفير الفرنسى ان مشروع قرار مجلس الامن مازال قائما إلى حين ان يتضح العرض الليبى إلا أن مجلس الامن لن ينتظر إلى الابد . ورغم ذلك قالت وكالة اسوشيتدبرس انه يبدو ان فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تخفف ضغطها من اجل متابعة إصدار القرار انتظارا لتقويم الموقف ولم يتم تحديد موعد اى اجتماع لبحث الموضوع .

وكان السفير الفنزويلى دييجواريا وهو رئيس مجلس الامن خلال الشهر الحالى قد صرح بأنه يعتقد ان المتهمين يجب ان تسليمهما إلى الجامعة العربية وان يتم تسليمهما - بلا شروط - إلى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى .

واضاف اريا أنه يعتقد أن الرجلين وهما عبدالباسط المجراحى ٣٩ عاما والامين خليفة فحيمة ٣٥ عاما قد يسلمان للمحاكمة فى الولايات المتحدة أو بريطانيا .

وعلى الرغم من ذلك قالت مصادر الامم المتحدة ان الدكتور غالى يعتقد ان الجامعة العربية يجب ان تستقبل المتهمين وتسلمهما وفقا للقرار رقم ٧٣١ الصادر عن مجلس الامن بحضور ممثل عن الجامعة .

واشار هذا التصريح إلى ان الامين العام للامم المتحدة لن يوفر رعاية للرجلين وانما يجب ان ،تسلمهما الجامعة العربية إلى الحكومة الامريكية او البريطانية.

وذكرت مصادر الامم المتحدة ان امينها العام يشعر بحذر شديد تجاه العرض الليبى .

وقالت مصادر دبلوماسية فى تونس ان تسليم المتهمين سيتم بعد صدور حكم من محكمة العدل الدولية فى حين ذكرت مصادر دبلوماسية غربية ان حكوماتهم لن تقبل الانتظار إلى حين صدور حكم محكمة العدل الدولية .

وكان على الحضيرى مندوب ليبيا بالامم المتحدة قد اعلن ان بلاده تتجه إلى تسليم المتهمين إلى الجامعة العربية وان الخطوات الاخرى تعود إلى الجامعة

وإلى القرار النهائى وأنه يأمل فى وضع نهاية للموضوع .

وقد اصدرت عائلات ضحايا الطائرة الامريكية بيانا يحث مجلس الامن على فرض عقوبات ويصف العرض الليبى بأنه غير كاف .

وتطالب الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليم المتهمين فى تفجير الطائرة الأمريكية فى عام ١٩٨٨ فوق لوكيربى باسكتلندا وتسعى فرنسا إلى التعاون فى التحقيق مع ٤ من الليبيين المتهمين بتفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر فى عام ١٩٨٩ وأدى الحادثان إلى مصرع ٤٤١ شخصا .

وفى عمان صرح كامل أبوجابر وزير الخارجية الاردنى عقب عودته إلى عمان بأن اللجنة الوزارية السباعية تتابع النزاع الليبى مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتعمل على التوصل إلى حل وسط لتلك الازمة .

ودعا الدول الغربية إلى الاستجابة لمناشدة الجامعة العربية بايجاد حل سلمى للنزاع مع ليبيا والا تتخذ اى قرار متعجل وأن تترك الفرصة للمفاوضات وان تنتظر رأى محكمة العدل الدولية التى ستناقش هذه القضية بكل جوانبها .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٥ دخلت الازمة بين ليبيا والغرب منعطفا جديدا وخطيرا بعد ان اجمعت كافة المعلومات والتقارير الدبلوماسية فى عدد من عواصم العالم على ان ليبيا لن تسلم المتهمين الليبيين فى نسف الطائرة الامريكية فوق مدينة لوكيربى باسكتلندا إلا بعد صدور حكم بذلك من محكمة العدل الدولية .

وقد طالبت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الامريكية مجلس الامن بالتحرك

فورا ليصدر موافقته على مشروع القرار الخاص بفرض العقوبات وإجراء الحصار الجوى على ليبيا .

وأضافت المتحدثة فى صفاقه أمريكية واضحة أن القرار لايصدر خلال ساعات ولكن الوفد الامريكى استأنف بالفعل اتصالاته لكى يصدر قراراً بفرض الحصار الجوى ، وقالت إن محكمة العدل الدولية تستمع إلى قضايا ترفعها دولة ضد دولة أخرى ولا ولاية لها على قضايا أخرى تتعلق بالإرهاب أوغيره .

وأعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان التصريحات الليبية التى صدرت قبل سفر اللجنة السباعية لجامعة الدول العربية إلى طرابلس كانت مشجعة وكانت توحى بأن ليبيا سوف تنفذ قرار مجلس الامن ولكن هذا الامل لم يكن واقعيا ، وقالت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الامريكية انه على الرغم من ان واشنطن لم تتلق تقريرا رسميا من الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية إلا ان التقارير الصحفية والمعلومات الواردة من ليبيا تشير إلى انها رفضت تنفيذ قرار مجلس الامن المحمى بالوقاحة الامريكية .

وفى الوقت الذى اصابت فيه حالة من الارتباك والتعثر ، جهود الجامعة العربية لإنهاء الازمة الليبية الغربية حول تسليم المتهمين الليبيين فى نسف طائرة لوكيربى ، اعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية ان المشاورات حول بحث إجراءات تسليم المتهمين مستمرة مع القيادة الليبية وقال إن اللجنة السباعية ، اجرت لقاءات هامة للغاية مع العقيد الليبى معمر القذافى فى طرابلس واعرب عبد المجيد عن أمله فى إجراء اتصال سريع

مع الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة لإبلاغه بتطورات الموقف وأكد فى نهاية التصريحات أن المباحثات مستمرة .

وأكدت المصادر الدبلوماسية فى الجامعة العربية للاهرام ، أن الاتصالات الحالية تستند إلى مبدأ موافقة ليبيا على تسليم المتهمين ، وقالت هذه المصادر ان مباحثات امس الاول مع القذافى سعت للاجابة عن سؤالين ، الآول : ماذا يعنى تسليم المتهمين إلى الجامعة من وجهة نظر ليبيا ؟ والثانى : ماذا بعد التسليم .

وكانت وكالة انباء الجماهيرية الليبية قد وصفت زيارة وفد الجامعة العربية لطرابلس بأنه إهانة للإسلام وان والوفد وصل لكى يناقش الاستسلام وقالت الوكالة إن القول بأن اللجنة السباعية وصلت لكى تتحدث حول الاستسلام لهو أفضل النماذج والامثلة التى تدلل على الضغوط التى يمارسها الغرب الصليبى، وذكر دبلوماسى عربى وثيق الصلة بالمفاوضات التى اجرتها الجامعة العربية فى طرابلس حتى فجر امس مع العقيد الليبى معمر القذافى والرائد عبد السلام جلود ، حول أزمة تسليم المتهمين ، ان العقيد القذافى ، ابلغ وفد الجامعة ان ليبيا ، لن تسلم المتهمين بنسف الطائرة الامريكية فوق لوكيربى باسكتلندا بدون صدور امر بذلك من محكمة العدل الدولية .

وأوضح الدبلوماسى العربى فى حوار مع وكالة اسوشيتدبرس ، أن فحوى الرسالة كما يلى :

١ ـ أخطاء المندوب الليبى لدى الامم المتحدة عندما عرض تسليم المتهمين

فورا وبلا شروط للجامعة العربية .

٢ ـ أن الجامعة العربية لايمكنها ان تتسلم المتهمين إلا بعد أن يصدر حكم من محكمة العدل ، يقضى بوقف فرض الجزاءات العقابية التى تتخذها الامم المتحدة .

٣ ـ أن ليبيا ستنفذ حكم المحكمة ، وأن تسليم المتهمين ، إلى الولايات المتحدة ، أو بريطانيا ، أو فرنسا بدون حكم محكمة ، سيمثل عدوانا على سيادة ليبيا وانه لذلك لن يحدث أبدا .

٤ ـ وقال الدبلوماسى ، إن هذه النقاط تمثل الخط الاحمر الذى لايمكن لليبيا أن تتجاوزه .

وذكر أنه من الواضح ان العقيد القذافى ، قد رد وفد الجامعة العربية إلى القاهره ، خاوى الوفاض .

وقالت وكالة رويتر ان دوائر الحكومة البريطانية تعتبر مهمة الجامعة العربية فى طرابلس مهمة فاشلة .

وينتظر الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة وديبجواريا مندوب فنزويلا ورئيس مجلس الامن فى الشهر الحالى ، تلقى رسالة مكتوبة من حكومة العقيد القذافى ، تتعهد فيها ليبيا بتسليم المتهمين فى حادث الطائرة الامريكية إلى الجامعة العربية ، كما انهما ينتظران خطوة تنفيذية بتسليم المتهمين للجامعة ، فى حضور ممثل عن الامم المتحدة .

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٥ أعرب الاتحاد العام لنقابات المنتجين والحرفيين بليبيا عن تقدير عمال وشعب ليبيا للجهود المخلصة والدءوبة التى يبذلها الرئيس حسنى مبارك مع كافة الاطراف المعنية لحل الازمة العربية بما يحفظ سيادة وأمن ليبيا واستقرار المنطقة العربية .

وأكد البيان المشترك الذى صدر بالقاهرة بين اتحاد عمال مصر واتحاد عمال المنتجين بليبيا تضامن عمال مصر مع الاشقاء الليبيين ومساندتهم فى كافة الميادين فى مواجهة التهديدات الغربية التى تستند إلى اتهام ليبيا بتفجير طائرتين للركاب إحداهما امريكية والاخرى فرنسية .

كما عبر الاتحاد ان عقب جلسة المباحثات بين السيدين احمد العماوى رئيس اتحاد عمال مصر وسالم جلود رئيس اتحاد نقابات المهن الانتاجية والحرفية بليبيا ، ـ عن قلقهما العميق من المحاولات الرامية حاليا إلى إصدار قرار من مجلس الامن يتضمن فرض عقوبات ضد ليبيا .

وفى اليوم نفسه اكد السيد إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى أن القيادة والشعب الليبى يقدران تماما الدور الذى يقوم به الرئيس حسنى مبارك تجاه الاتهامات الامريكية البريطانية الفرنسية لعددمن المواطنين الليبيين بتفجير طائرة امريكية وأخرى فرنسية وقال إن الشعب الليبى يحيى الدور المتميز الذى تقوم به مصر والرئيس مبارك لايجاد مخرج مشرف وسلمى للازمة يتفق مع الشرعية الدولية ويحافظ على كرامة واستقلال ليبيا .

واضاف البشارى فى حديث لوكالة انباء الشرق الاوسط ان موقف الرئيس

مبارك والشعب المصرى تجاه ، الشعب الليبى ليس بغريب على مصر التى عودتنا دائما ان ، تكون فى صدارة التصدى لمعالجة قضايا امتها مشيرا إلى أن مصر قدمت آلاف الشهداء وتحملت الكثير من اجل قضايا أمتها العربية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .

وأوضح البشارى أن كل دلائل الازمة تشير إلى أن الولايات المتحدة، وبريطانيا ، وفرنسا ، تعتبر المسألة سياسية وليست قضائية ولقد طلبت ليبيا فى رسالة للامين العام للامم المتحدة أن يشجع اطراف النزاع على ان يجلسوا معا إذا كان الموضوع سياسيا أما إذا كان قضائيا فإن القضاء هو الذى يحسم الامر.

وحول مشروع القرار المقدم إلى مجلس الامن ضد ليبيا أكد إبراهيم البشارى أنه إذا صدر هذا القرار فإن ليبيا تعتبره ظالما وقال إن تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فيه ظلم كبير على لبيبا لأن الازمة التى نحن بصددها لم تهدد الامن والسلم الدوليين وإنما ينطبق عليها احكام الفصل السادس من الميثاق والذى يدعو إلى حل المنازعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض .

وأوضح الوزير الليبى انه فى حالة فرض حصار اقتصادى على ليبيا فإن الضرر لن يلحق بالمواطن الليبى فقط وإنما الضرر سيصيب دول الجوار حيث يوجد فى ليبيا ١٠٣ جنسيات وأكد أن المقاطعة الاقتصادية أشد ضررا من العمل العسكرى.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٨ اتفق اعضاء مجلس الامن على منح ليبيا فرصة

حتى ١٥ أبريل القادم لتنفيذ جيمع مطالب الامم المتحدة المتعلقة بحادث تفجير الطائرة الامريكية ، وذلك قبل البدء فى تطبيق العقوبات بمتقضى القرار الجديد لمجلس الامن الذى قد يتخذ غدا بأغلبية كبيرة .

وقد عقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة اجتماع اللجنة السباعية على مستوى المندوبين لمتابعة تطورات الازمة برئاسة الامين العام للجامعة العربية وقد اطلع د. عبد المجيد في بداية الاجتماع مندوبى كل من مصر وسوريا وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا على المقترحات التى تقدمت بها ليبيا وسلمها مندوب ليبيا الدائم الدكتور على عبد السلام التريكى إلى الامانة العامة للجامعة العربية .

وقد وصل إلى القاهرة فى وقت لاحق إبراهيم البشارى وزير الخارجية يصحبه مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة الليبى للاشتراك فى إطار المشاورات المنتظمة بين قادة البلدين .

ووصف البشارى المقترحات الليبية الجديدة بأنها عملية وتهدف إلى البحث عن حل سلمى مقبول يحظى بأحترام جميع الاطراف للخروج من الازمة الحالية ورفض الكشف عن مضمونها وقال إنه سيعلن عن هذه المقترحات علنا .

وقد عقد السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى اجتماعا مع السيد إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى وحضره الدكتور اسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية وعلى التريكى مندوب ليبيا لدى الجامعة العربية .

وأشارت مصادر جامعة الدول العربية إلى أن نفى إبراهيم البشارى وزير خارجية ليبيا لما اذاعته الوكالة الليبية وإعلان ليبيا عن تقدمها بمقترحات جديدة قد اعاد للجنة السباعية تحمسها للتحرك من جديد بعد ان كان من المتوقع ان يتجمد نشاط ، واوضحت المصادر ان المقترحات الليبية الجديدة تتضمن تسليم المتهمين للجامعة العربية .

وكان الدكتور عصمت عبد المجيد قد صرح قبل اجتماع اللجنة بأنه بعث برسالة إلى السكرتير العام للامم المتحدة د . بطرس غإلى اطلعه فيها على المقترحات الليبية الجديدة حول الازمة .

وقالت وكالة « اسوشيتدبرس » من لاهاى حيث تنعقد محكمة العدل الدولية ان ليبيا حثت الدكتور بطرس غالى على التحقيق فى الاتهامات الموجهة للمتهمين الليبيين ، وقالت انها ستلتزم بالقرار الذى يصدر عن جهة مستقلة ، واضافت الوكالة انه ربما يكون هذا هو أول اقتراح تتقدم به ليبيا بأن يتولى الدكتور غالى التحقيق .

وصرح الدكتور بطرس غالى أمين عام الامم المتحدة بأنه من مصلحة ليبيا تنفيذ القرار ٧٣١ الخاص بأزمتها مع الغرب حتى تتفادى صدور قرار جديد من مجلس الامن ، وقال ـ فى حديث لمجلة «الدولية» التى تصدر فى باريس ـ بأن المفروض ان يتم تسليم المتهمين الليبيين إلى الجامعة العربية بالقاهرة وبحضور ممثل عن الامم المتحدة .

وخلال الجلسة التى عقدتها المحكمة دفعت ليبيا بأن اياً من واشنطن ولندن

ليستا مؤهلتين قانونا لمطالبة طرابلس بتسيلم المتهمين المشتبه فى تورطهما فى حادث لوكيربى ، وقال ممثل الدفاع الليبى إنه ليس هناك ادنى شك ازاء المسئولية المباشرة التى تتحملها الولايات المتحدة عن الغارات الجوية على طرابلس وبنغازى عام ١٩٨٦ .

وقدم المندوب الامريكى معلومات كاذبة حول تورط ليبيا فى عدة عمليات إرهابية فى اوربا الغربية وقال إن الأدلة فى حادث لوكيربى تؤكد تورط اعلى المستويات الحكومية فى العملية وقال المندوب البريطانى فى وقاحة ان ليبيا لايمكن ان تكون القاضى والمتهم فى الوقت ذاته .

ويقضى مشروع القرار الجديد فى مجلس الامن بفرض حظر على الطيران وصفقات الاسلحة وخفض البعثات الدبلوماسية الليبية ، وقد تمت مراجعته عدة مرات وادخلت عليه تعديلات جوهرية خلال مشاورات مكثفة تمت بين رؤساء وفود أمريكا وبريطانيا وفرنسا ورئيس مجلس الامن ، وذلك استجابة لاعتراضات مجموعات عدم الانحياز والدول العربية .

وكان الغرب يريد منح ليبيا ٢٤ ساعة فقط قبل البدء فى تنفيذ العقوبات ، إلا انه اذعن للمطالب بضرورة الاخذ فى الاعتبار مصالح الدول المجاورة .

وقد نجحت الدول العربية فى تأجيل تنفيذ القرار لمدة ١٤ يوما عن موعد صذوره ، مع إعادة النظر فى العقوبات المفروضة كل ١٢٠ يوما ، ومنح الدول التى ستتضرر من القرار الحق فى إبلاغ لجنة مختصة بالامم المتحدة بالاستثناءات لأسباب دينية أو إنسانية .

وفى اليـوم نفسـه ابدت لجنة الشئـون العـربيـة بمجلس الشـورى مـخاوفـهـا من الاضـرار التى سـتلحق بعـدد كـبـيـر مـن دول المنطقـة إذا فـرض مـجلس الامن عـقـوبات اقـتـصـادية ضد ليـبيـا ... وطالبت اللجنة ببـذل كـافـة الجـهـود المصـرية والعربيـة لايجاد تسوية للأزمه الليبيـة الغربيـة قبل تصويت مـجلس الامن على مشروع القرار المطروح أمامه .

وقد رأت اللجنة ضرورة التركيز فى كل الجهـود التى تبذلهـا مصر والجامعة العـربيـة على الجوانب القـانونيـة فى القـضـيـة والمتـمـثلة فى حـتـمـيـة الالتـزام بالتطبيق السليم لاحكام قانون الامم المتحدة وحدود اختصاصات مجلس الامن.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٢٩ أعرب العقيـد معـمر القذافى عن استـعـداده لعقد مؤتمر فى أى بلد فى العالم أو فى الولايات المتحدة لتوضيح الصورة أمام الرأى العـام الدولى، وقـال القـذافى ـ فى حديث لمجلة «لوفيـجارو» ـ إنه ينبغى ايجـاد تسوية للمـشـكلات السـيـاسـيـة مـثل مـشـكلات الاقليـات، إذا اردنا أن نضع حدا للإرهاب الدولى.

وأضـاف ان الانتـخـابات الامـريـكيـة فى طريقـهـا إلى ان تطرح بثـقلهـا على السـيـاسة الدوليـة «ومعلومـاتى تمكننى من القول إن الرئيس بوش يبحث القيـام بهجوم جديد ضد العراق أو انه سيهاجم ليبيا ، وقال إن كل الوسائل مسموح بها من اجل إعادة انتخابه».

وفى اليـوم نفسـه وعلى صـعيـد آخر حجزت مـحـكمـة جنوب القـاهرة دعـوى اقـامـهـا مـواطن لـيبى يدعى مـحـمد بـويصـيـر ضد رئيس وزراء إسـرائيـل اسـحق

شامير وجنرالين سابقين فى الجيش الإسرائيلى للنظر فى جلستها التى ستعقد يوم ٩ ابريل القادم، وابلغت السفارة الإسرائيلية لإرسال من يمثلها.

وكان المواطن الليبى وهو نجل وزير خارجية ليبيا الراحل صالح بويصير احد ضحايا الطائرة المدنية الليبية التى استقطتها إسرائيل فوق سيناء فى فبراير عام ١٩٧٣ اقام الدعوة مطالبا بتعويض ١٠٠ مليون جنيه مصرى عن الاضرار التى لحقت به بسبب مصرع والده.

واختصت الدعوى الجنرال الإسرائيلى ديفيد اليعازر رئيس سلاح الجو الإسرائيلى.

وطالبت الدعوى بتنفيذ القرار رقم ٣٠٧٤ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٣ بشأن تقديم الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية إلى الدول التى ارتكبوا فيها هذه الجرائم وتواصلا مع تطورات الاحداث نقلت وكالات الانباء أنه فى يوم ١٩٩٢/٣/٣٠ استقبل الرئيس حسنى مبارك الوفد الليبى برئاسة العقيد مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة الليبية حيث تسلم منه رسالة من العقيد الليبى معمر القذافى وأجرى مع أعضاء الوفد بحثا عميقا وصريحا للأزمة بين ليبيا والدول الغربية، وذلك عشية اجتماع مجلس الامن لاتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد ليبيا ، وصرح عمرو موسى وزير الخارجية عقب اللقاء بأنه يرى ان الامور صعبة ولا تتقدم نحو أنفراج بالشكل المناسب.

وقال إن ليبيا تقدمت بمقترحات جديدة تدرسها اللجنة السباعية بالجامعة. وأضاف ان الجامعة سوف تقرر بعد دراسة هذه المقترحات ما الذى يمكن عمله.

وقد وافقت اللجنة السباعية المنبثقة عن الجامعة العربية لبحث الازمة الليبية الغربية بالإجماع على الاقتراح الليبى الذى يقضى بتسليم المتهمين إلى الجامعة العربية وان يقوم الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية بتقديم ورقة المقترحات الليبية إلى الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى. جاء ذلك عقب اجتماع للجنة عقدته بعد ظهر أمس بمقر الامانه العامة.

وقد تم على الفور الابراق بقرار اللجنة إلى الدكتور بطرس غالى، وكانت اللجنة قد عقدت بعد ظهر أمس اجتماعها الرابع على مستوى المندوبين حيث واصلت بحث الازمة على ضوء المقترحات الليبية الجديدة .. التى كان قد وصل بها إلى القاهرة الرائد مصطفى الخروبى مبعوث العقيد معمر القذافى.

وقد أوضح السيد عمرو موسى فى تصريحاته أنه ليس فى حل من الحديث عن هذه المقترحات .

وقال عمرو موسى إن الازمة وصلت إلى نقطة يبدو انها حرجة ودقيقة للغاية واضاف انه لايدرى إن كانت هناك اية اقتراحات فى الوقت الحالى تستطيع ايقاف الامور عند نقطة ما أم لا ، وأكد قائلا: سنظل نحاول إلى آخر لحظة، وما نرجوه هو حماية اشقائنا فى ليبيا، وفى الوقت نفسه احترام الشرعية الدولية.

وأكد عمرو موسى ـ ردا على سؤال للاهرام ـ ان اتصالات مصر مستمرة مع مختلف الاطراف الفاعلة ، ومع الامم المتحدة وهى اتصالات لم لتتوقف ابدا، ومن هنا إلى يوم «الاثنين» سنواصل هذه الاتصالات لمحاولة التوصل إلى تقدم يحقق المصلحة.

وصرح إبراهيم البشارى وزير خارجية ليبيا بأن الحوار مع الرئيس مبارك تم بجدية وصراحة مطلقة، واعربنا فيه عن ثقتنا فى مصر واخواننا العرب.

وفى تصريحات له عقب اجتماع مع عمرو موسى امتد حتى ساعة مبكرة من صباح يوم ٣/٣٠ وصف البشارى الازمة بأنها وضع معقد بالغ الدقة إلا أنه اعرب عن اعتقاده بأن هذا التعقيد لا يجعل ليبيا تركن إلى الاستسلام. وقال ان استخدام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يجاوز مقاصد الميثاق ويشكل سابقة تلحق الضرر بمسيرة الامم المتحدة.

وفى اليوم نفسه أكد جان سالمون المحامى البلجيكى، عن الطرف الليبى أمام محكمة العدل الدولية، ان ليبيا لها الحق فى مقاضاة المتهمين الليبيين فى حادث الطائرة الامريكية ، اكثر من حق اى من بريطانيا أو الولايات المتحدة حيث تطالب كل منهما بمحاكمتهما.

وفى اليوم نفسه وعلى صعيد آخر قالت صحيفة الاهالى الخبر التالى:

إنه فى التاسع من ابريل المقبل، يقف المواطن الليبى محمد صالح بويصير أمام محكمة جنوب القاهرة، ليروى تفاصيل مأساة إسقاط إسرائيل للطائرة المدنية الليبية عام ١٩٧٣ التى كانت تقل والده صالح مسعود بويصير وزير الخارجية الليبى الاسبق والمذيعة المصرية سلوى حجازى ومائة راكب آخرين، ليؤكد للرأى العام العالمى ان للعرب ضحايا على أيدى الإرهاب:

ومن المتوقع ان تشهد ساحة المحكمة التى سيرأسها المستشار احمد عبد الغفور رئيس الدائرة ـ ٣٧ ـ وعضوية المستشارين منير كامل حسن وزيادة

مصطفى ياسين عدة مفاجآت ووثائق جديدة تثبت التعمد الإسرائيلى فى إسقاط الطائرة وخرقها لقواعد القانون الدولى وممارستها لإرهاب الدولة وتقضى الاتفاقية الدولية لقواعد الاشتباك العسكرى وارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل فى إسقاط طائرة مدنية وقتل ركابها بالمخالفة للقانون الدولى والذى يمنع ارتكاب هذا الإجراء حتى فى ظل دخول الطائرات لمجال المناطق العسكرية أو رفض امتثالها لاوامر الهبوط الاضطرارى.

ويستند صاحب الدعوى على عدة قرائن تشير إلى التعمد الإسرائيلى لإسقاط الطائرة منها عرض إسرائيل تقديم تعويضات لاهالى الشهداء فى اعقاب الحادث مباشرة كما تؤكد كافة التقارير صعوبة تصور ان تضل الطائرة طريقها فطبقا لتقرير الارصاد الجوى الصادر الساعة ١,٣٠ ظهر يوم المأساة كان الجو صحوا ربيعيا ولا توجد اية عقبات فى وجه الطيران المدنى.

وتبعا لخطوط سير الرحالات من بنغازى إلى القاهرة، تسلك الطائرة طريق الضبعة فجنوب بحيرة قارون، ثم تتجه شرقا لتتخذ موقعها شرق مطار القاهرة استعدادا للهبوط وهو المسار الذى اعتاده قائد الطائرة ـ فرنسى الجنسية ـ وانتقل خلاله ١١٤ مرة واتبعته الطائرة المنكوبة فى رحلتها الاخيرة كما تشير تسجيلات الصندوق الاسود الذى سلمت إسرائيل نسخة منه للصليب الاحمر الدولى وتحتفظ اطراف الحادث بنسخة منه وتؤكد محتوياته إصدار الطيار تعليماته للركاب بربط الاحزمة استعدادا للهبوط بمطار القاهرة وبعدها بدأت الاستغاثة الصادرة من الطائرة وتؤكد قيام الطائرة الإسرائيلية بمحاصرتها

وإجبارها على تغيير مسارها لتعبر خليج السويس ويتم إسقاطها بصواريخ المقاتلات الإسرائيلية فوق سيناء المحتلة، بدعوى رفضها الامتثال للاوامر بالهبوط.

يقول المدعى محمد بويصير : إن إذاعة إسرائيل اعلنت اسم والدى بين ضحايا الركاب بعد ساعة من سقوط الطائرة كما أعلنت اسم والدتى والتى تخلفت عن ركوب الطائرة فى اخر لحظة وهو ما يعنى معرفة الاجهزة الإسرائيلية بركاب الطائرة قبل القيام بعملية القرصنة والاختطاف وإسقاطها.

من المفاجآت التى ستشهدها المحاكمة ، ان اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية ستصبح حكما فى القضية ، حيث تنص فى احد بنودها على تعاون الطرفين لتسليم المتهمين بعمليات إرهابية إلى البلد الاخر حالة طلب ضبطه وهو ما ينوى المدعى طلبه بضبط وإحضار ديفيد اليعازر قائد سلاح الجو الإسرائيلى وبنيامين بيليد قائد القوات الجوية الإسرائيلية فى سيناء والمسئولين عن إصدار الاوامر مباشرة بإسقاط الطائرة طبقا لمناقشات الكنيست للقضية آنذاك .

القضية لن تشتمل فقط على الوثائق والمستندات والشواهد ، فمن المتوقع ان يتقدم مواطنان ليبيان للشهادة بعد نجاتهما من الحادثة البشعة أولهما يدعى اسو ترهون ظل يعالج فى إسرائيل اربعة اعوام بعد سقوط الطائرة والثانى يدعى فتحى الكوم ويظل هناك شاهد مصرى ثالث نجا من الحادث ؟ ويؤكد صاحب الدعوى انه سيوجه نداء إلى المواطن المصرى للشهادة كما سيتوجه

بالنداء لاسر الشهداء المصريين والليبيين وقائد الطائرة الفرنسية للانضمام للدعوى .

وحول ظروف القضية يقول محمد بويصير ، توليت هذا الموضوع شخصيا لدفع الحرج عن الحكومة الليبية فى ظل الاوضاع الحالية وجزء من أهداف تحرك الدعوى القضائية ضد الإرهاب الإسرائيلى المتعمد الذى تعرض له الشعب العربى طوال النصف قرن الماضى ولاثبت ان الإرهابيين الحقيقيين احرار طلقاء لايخضعون للشرعية الدولية .

وحول المستقبل بعد جلسة الإجراءات يوضح المدعى انه سيوجه خطابات إلى الرئيس مبارك والقذافى ود . عصمت عبد المجيد يناشدهم مسئولية الدفاع عن المواطنين العرب وحقوقهم طبقا لمفاهيم واساليب الشرعية الدولية كما يفعل رؤساء بلدان الغرب الاوربى .

ويضيف : أن اتحاد المحامين العرب ، رحبوا بالمشاركة المبدئية فى القضية ، كما تمت اتصالات مع نقابة المحامين المصريين ، وستستكمل الاتصالات بعد عيد الفطر مباشرة ومع توالى المفاجآت فى القضية المثيرة يقف المحامى المصرى عبد الحميد الزناتى مطالبا بضبط وإحضار الارهابيين الاسرائيليين ، فهل ستشهد قاعة المحاكمة محاميا مصريا يخرق قرار مجلس نقابة المحامين بمنع التعامل مع الكيان الصهيونى ليقف مدافعا عن إرهاب إسرائيل وقرارها بإسقاط طائرة راح ضحيتها ١٠٦ شهداء من جنسيات مختلفة من ضمنهم سلوى حجازى أم يظل مقعده خاليا ليعبر عن إجماع الامة فى المطالبة بحقها الدولى.

وفى يوم ١٩٩٢/٣/٣١ أصدر أخطر قرار لمجلس الامن تجاه هذه الازمة حين أصدر مجلس الامن الدولى قرارا بتطبيق حصار اقتصادى وجوى ودبلوماسى على الجماهيرية الليبية اعتبارا من يوم ١٥ أبريل ١٩٩٢ . وقد جاء المجلس بفرض العقوبات بأغلبية ١٠ اصوات وامتناع خمس دول عن التصويت هى المغرب والصين والهند وزيمبابوى وجزر الرأس الاخضر .

ويقضى القرار الذى يحمل رقم ٧٤٨ بالزام جيمع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة بقطع كافة اتصالاتها الجوية مع ليبيا وحظر امدادها بالاسلحة وخفض مستوى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية فى هذه الدول وذلك بسبب امتناع ليبيا عن تسليم المتهمين فى حادث اسقاط الطائرتين الامريكية والفرنسية فوق لوكيربى والنيجر .

ويطالب القرار ليبيا بالتعهد بوقف كافة اشكال الإرهاب أومساندتها للجماعات الإرهابية وان تظهر ذلك بخطوات محددة كما يدعوها إلى التعاون مع السلطات الفرنسية بشأن التحقيقات التى تجريها فى حادث إسقاط الطائرة الفرنسية .

ويذكر ان اعتماد القرار يقتضى موافقة تسع دول اعضاء فى المجلس وعدم استخدام أى من الدول دائمة العضوية لحق الفيتو وهو ما حدث بامتناع الصين عن التصويت فقط وقد انتقدت الدول الممتنعة عن التصويت فرض العقوبات فى هذه المرحلة خاصة أن محكمة العدل الدولية مازالت تنظر القضية بناء على طلب ليبيا .

وعـقب صـدورالقـرار قـال على الخضـيـرى مـندوب ليـبـيـا بالامم المتـحـدة إن العقوبات تمهد الطريق أمام قصف المدن الليبية فى هجوم مماثل لذلك الذى شنته الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ ونفى الخضيرى التقارير القائلة بأن ليبيا تمنع الرعايا الاجانب من الحصول على تأشيرات خروج .

وقـد أبدت كل من الولايات المتـحـدة وبريطانيـا وفـرنسـا وروسـيـا والنمسـا وبلجيكا والاكوادور والمجر واليابان وفنزويلا القرار .

وبصـدور هذا القـرار تكون هذه هى المرة الثـانيـة التى يفـرض فـيـهـا مـجلس الامن عقوبات ضد دولة لعدم استجابتها لمطالب المجلس المتعلقة بالامن والسلام وكانت العراق هى الدولة الأولى التى تواجه مثل هذا القرار .

وذكرت وكالة اسوشيـتدبرس ان الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مارست ضغـوطا شديدة لكى تتم الموافقـة على القـرار بالإجمـاع وقـالت ان تبنى القـرار بهذه الاغلبية الضئيلة وعدم التأييد الواسع له يقلل من القيمة المعنوية للقرار وأوضحت الوكالة ان العقوبات لاتشمل فرض حظر على مبيعات البترول الليبى أو حظر اقتصادى شامل .

وتحدث فى الجلسة ممثلو ليبيا والاردن نيابة عن الجامعة العربية وموريتانيا نيابة عن الاتحـاد المغـاربى والعراق وأوغندا وممـثل عن المؤتمر الإسـلامى . وقـال القائم باعمـال رئيس البعثة العراقيـة لدى الامم المتحدة سمـير خيرى ان العراق يعانى من المقاطعة الاقتصادية التى فرضت عليه منذ ٢٠ شهرا ولهذا يعارض فـرض حـصـار مماثل عـلى ليـبـيـا وقـال إن المجلس اصـدر قـرارين ضـد دولتين

عربيتين دون ان يستصدر أي قرار ضد إسرئيل التى ترفض تطبيق قرار مجلس الامن.

كما ذكر على الخضيرى مندوب ليبيا ان النزاع المعروض على مجلس الامن خلاف قانونى معروض على المحكمة الدولية وقال إن ليبيا ابدت استعدادها للتعاون مع الامم المتحدة وندد بموقف امريكا وبريطانيا لانهما رفضتا انتظار قرار المحكمة ورفضتا ولاية المحكمة وشرعية عرض هذه القضية عليها .

كما ذكر القائم باعمال الاردن ان صدور القرار الآن يفسد الامل أمام ايجاد حل سلمى لهذه الازمة ويعرقل جهود الجامعة العربية مشيرا إلى المصاعب التى سوف يتعرض لها الشعب الليبى والشعوب العربية وقال إن الجامعة العربية لم تعجز عن التوصل إلى الحل المطلوب .

وينص القرار الذى وافق عليه مجلس الامن على ١٤ مادة هى كما يلى :

- مطالب ليبيا بالموافقة على القرار ٧٣١ دون ابطاء .

- تلتزم ليبيا بصورة قاطعة بعدم مساندة أى صورة من صور الإرهاب ، وعدم مساندة المنظمات الإرهابية .

- اعتبارا من يوم ١٥ ابريل تلتزم جميع الدول باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى هذا القرار بتطبيق العقوبات على ليبيا .

وتنص هذه الاجراءات على : عدم السماح لأية طائرة بالإقلاع أو الهبوط أو العبور فوق أراضى الدول إذا كانت متجهة إلى ليبيا ، أو تغادرها من مطاراتها

إلا لاعتبارات إنسانية توافق عليها لجنة الامم المتحدة . وكذلك منع وصول معدات ومكونات الطائرات وقطع غيارها لليبيا ، وعدم تقديم الخدمات الهندسية والإصلاحات واعمال الصيانة للطائرات الليبية إضافة إلى إغلاق كل مكاتب شركة الطيران الليبية ، ومنع دخول الرعايا الليبيين الذين تنسب لهم تهمة الإرهاب .

- عدم وصول أو نقل اسلحة وذخائر لليبيا .

- عدم تدريب الرعايا الليبيين أو تقدم الخبرة الفنية لهم .

- سحب كل الرسميين والوكلاء من ليبيا والذين يقدمون النصح والخبرة فى الشئون العسكرية .

- يقرر المجلس خفض عدد ومستوى الدبلوماسيين والقناصل وتقييد تحركهم وكذلك تمثيلها فى الهيئات الدولية بعد التشاور مع الدول المضيفة .

تتقدم كل الدول بتقرير حتى يوم ١٥ مايو عن الإجراءات التى قامت بها لتنفيذ القرار . وتتآلف لجنة من الدول الاعضاء لمتابعة التقارير التى تتقدم بها الدول ، والمعلومات الخاصة عن المقاطعة ، والانتهاكات .

وتراجع اللجنة بصفة عاجلة الإجراءات التى تقضى بالسماح للطيران فى حالات إنسانية .

- مراجعة التظلمات والاحتياجات الضرورية للدول المجاورة التى تتضرر من قرار المقاطعة .

- دعوة كل الدول إلى تنفيذ هذا القرار ، ومطالبة السكرتير العام بتقديم التسهيلات اللازمة فى الامانة العامة لهذا الغرض .

- يدعو الامين العام إلى ان يواصل دوره المحدد فى الفقرة ٤ من القرار ٧٣١ لعام ١٩٩٢ .

- يراجع مجلس الامن كل ١٢٠ يوما- وربما فى موعد اسرع من ذلك إذا اقتضى الامر- الإجراءات المفروضة على ليبيا ومدى التزامها بتنفيذها والأخذ فى الاعتبار أى تقارير يتقدم بها السكرتير.

- يظل مجلس الامن متابعا لهذا الموضوع.

وقد تم إدخال تعديل اخير على المادة الثالثة عشرة من مشروع القرار فى اللحظة الاخيرة بعد رسالة الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد.

وقبل ساعات من صدور قرار مجلس الامن، أبلغ سفير بريطانيا لدى الامم المتحدة، الدكتور بطرس غالى الأمين العام للمنظمة الدولية ، بأن ليبيا قد اوقفت سفر الرعايا البريطانيين منها، وان هذا الاجراء يهدد أمن وسلامة هؤلاء الرعايا، وقد كلف الامين العام أحد مساعديه بالاتصال بالسفير الليبى الدكتور على الخضيرى لإبلاغه بعدم ضرورة ممارسة ضغط على المدنيين مع السماح بسفرهم ، وقد وعد السفير الليبى بإبلاغ ذلك للحكومة .

وقد أكد المكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى الليبى ان

إجراءات مغادرة الاجانب لليبيا هى إجراءات عادية لم يطرأ عليها أى تغيير فى الاونة الاخيرة .

وقال المتحدث باسم المكتب الشعبى - فى تصريح نقلته وكالة الانباء الليبية- إن لجميع الاجانب حق الخروج من ليبيا والدخول إليها طالما يتم استيفاء الشروط المطلوبة فى هذه الحالات .

واعرب المتحدث عن دهشته للتساؤلات التى اثارتهاوزارة الخارجية البريطانية بشأن خروج الاجانب من ليبيا .

فى الوقت ذاته اجتمع سفراء الدول الاوروبية المعتمدون فى طربلس من اسبانيا إلى روسيا وقرروا تقديم شكوى جماعية رسمية إلى السلطات بشأن التباطؤ فى إصدار تأشيرات الخروج للاجانب الراغبين فى السفر وذلك مصدر دبلوماسى اوروبى من ان التباطؤ بدأ منذ اسبوع وشمل الاوروبيين والكوريين والصينيين وعددا من رعايا دول أوروبا الشرقية .

وكانت عدة دول فى مقدمتها بريطانيا وفرنسا وبولندا قد احتجت امس على المضايقات التى تسببها السلطات الليبية لرعايا الاجانب وطالبت بتصحيح الوضع بسرعة والسماح بخروج الاجانب قبل بدء تطبيق الحظر الجوى .

وقالت الخارجية البريطانية إن ليبيا منعت عددا من الاجانب من بينهم بريطانيون واوروبيون وكوريون وآخرون من الخروج دون ان تقدم سببا مقنعا لذلك.

وقال دوجلاس هيرد وزير الخارجية إنه تم إبلاغ الدكتور بطرس غالى الامين

العام للامم المتحدة بهذه المشكلة وسيتم متابعة الموقف عن كثب لمعرفة ما إذا كانت ليبيا تعتزم احتجاز رهائن اجانب كما فعل النظام العراقى إبان حرب الخليج ويذكر أن هناك خمسة آلاف بريطانى فى ليبيا .

وفى تطور آخر اعلن العقيد الليبى معمر القذافى أنه مستعد للذهاب إلى الولايات المتحدة والاجتماع مع الرئيس الامريكى جورج بوش لكى يشرح موقف بلاده من حادث تفجير الطائرة الامريكية ، ومسائل دعم الإرهاب .

غير ان النائب المتحدث باسم البيت الابيض رفض ذلك فى استكبار مهين من قوى باغية على الحق .

وفى اليوم نفسه وعلى صعيد آخر أثار قرار مجلس الامن بفرض العقوبات والحصار الجوى والدبلوماسى على ليبيا ردود فعل متباينة فى عواصم العالم المختلفة ما بين مؤيد ومعارض لصدور القرار .

ففى واشنطن رحبت الولايات المتحدة بالقرار وقالت إنه يعطى ليبيا الفرصة الاخيرة لكى تقوم بالمساعدة على محاكمة المتهمين بتفجير طائرة بان امريكان فوق لوكيربى .

وقال مسئول بارز بالخارجية الامريكية إن مجلس الامن وافق صراحة على إجراء جماعى ضد دولة وصفها بأنها ترعى الإرهاب .

وأضاف ان القرار عادل وهو يعطى ليبيا فرصة حتى ١٥ ابريل لكى تنفذه .

وفى لندن رحبت بريطانيا ايضا بالعقوبات ضد ليبيا ووصف دوجلاس هيرد

القرار بأنه انتصار فى الحرب ضد الإرهاب الدولى .

وقال هيرد إن بلاده تتطلع إلى ان يقوم العقيد معمر القذافى بتسليم الليبيين فورا .

وفى الرباط قال عباللطيف الفيلالى وزير الخارجية المغربى إن امتناع بلاده عن التصويت على القرار كان له مايبرره وقال إن هذا الامتناع يعبر عن إرادة مستمرة .

واعرب مندوب الهند عن أسفه لفشل محاولات دول عدم الانحياز الاعضاء بمجلس الامن لإزالة الغموض عن بعض فقرات القرار وقال إنه كان فى وسع المجلس ان ينتظر قرار محكمة العدل الدولية .

وقد وصف التليفزيون الليبى قرار فرض العقوبات على ليبيا بأنه قرار ظالم وغير عادل . وقال إن القرار نتج عن اتهامات خاطئة ضد ليبيا .

واشار التليفزيون إلى ان القرار يعد سابقة خطيرة وانتهاكا واضحا للقوانين الدولية .

وأضاف ان الموافقة على القرار جاءت فى سياق سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على مجلس الامن الدولى .

هذا وقد شاهد الطاقم السابق لطائرة بان امريكان الذى كان يقود الطائرة عند انفجارها فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ فوق لوكيربى باسكتلندا جلسة مجلس الامن التى اقرت فرض العقوبات على ليبيا .

لبلاده بشأن العمل بجماعية فى اتخاذ جميع الوسائل لاحتواء الازمة الليبية الغربية .

وقال إن الرباط امتنعت عن التصويت لعدة أسباب منها ان هناك قرارا للجامعة العربية يطلب من مجلس الامن الابتعاد عن أى قرار يكون له انعكاسات سياسية سلبية كما ان المغرب يرى انه ليس هناك مبرر للرجوع إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وقد تلقى الفيلالى رسالة من الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية يعرب فيها عن شكره للمغرب على موقفه بعدم التصويت إلى جانب القرار .

وادان نبيل نجم مندوب العراق بالجامعة العربية قرار فرض العقوبات على ليبيا واتهم الغرب بالازدواجية فى المعايير.

ودعا الدول العربية إلى عدم تنفيذ هذه العقوبات وقال إن القوى الغربية لم تفرض عقوبات على إسرائيل بالرغم من استمرار انتهاكها لحقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة .

وكان مندوب زيمبابوى فى مجلس الامن قد اعرب عن -قبيل صدور قرار مجلس الامن - انزعاج بلاده لاستناد القرار إلى الفصل السابق . وحذر من آثار العقوبات المدمرة لا على ليبيا فحسب ولكن على جميع دول المنطقة والدول الواقعة خارجها .

وأكد مندوب الصين ان بلاده لا تؤيد فرض عقوبات ضد ليبيا لأنها لن تساعد فى حل المشكلة ولكنها ستخلق مشاكل لدول المنطقة . وطالب ليبيا بالتعاون للقضاء على الخلاف بالمشاورات وان يواصل الامين العام جهوده حتى يمكن تفادى فرض العقوبات .

وقد جلس افراد الطاقم الذين ارتدوا ملابسهم الرسمية فى إحدى قاعات مجلس الامن ومعهم بعض اسر الضحايا امعانا فى توظيف القضية سياسيا كعادة الولايات المتحدة .

وفى يوم ١٩٩٢/٤/١ رفض البيت الابيض اقتراح العقيد معمر القذافى بأن يتوجه إلى واشنطن للاجتماع هناك بالرئيس جورج بوش ولكى يسلمه تقريرا للمخابرات يثبت براءة ليبيا من تهمة تفجير طائرة لوكيربى ، وقد وصفت ليبيا قرار العقوبات بأنه مخالفة واضحة للقانون الدولى ولكل دساتير العالم ونسف للقاعدة التى تقوم على ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته وأكد المكتب الشعبى الليبى للاتصال الخارجى «وزارة الخارجية» أن القرار يشكل اكبر عملية تزييف وتحريف لميثاق الامم المتحدة .

وقال البيان أن إصدار القرار بهذه السرعة فى شهر رمضان المبارك يعد إهانة للعرب والمسلمين ، وقد اندلعت مظاهرة شعبية غاضبة فى شوارع العاصمة الليبية طرابلس احتجاجا على قرار فرض العقوبات ، وذكرت وكالة الانباء الليبية أن اعضاء المكاتب الشعبية والطلاب اعربوا خلال هذه المسيرات عن غضبهم ورفضهم للقرار .

وقد رفع المتظاهرون صور العقيد معمر القذافى واللافتات التى تندد بالعقوبات.

وهدد العقيدمعمر القذافى بوقف بيع البترول الليبى احتجاجا على قرار العقوبات وقال فى حديث لصحيفة « بوريبيو» الايطالية إن من يقف ضد ليبيا لن يحصل على بترولها . وأكد القذافى ان الحظر لن يرعب ليبيا وسوف ينعكس بالضرر على الدول التى فرضته .

وعلم مندوب الاهرام فى نيويورك ان رؤساء وفود دول مصر والمغرب العربى لدى الامم المتحدة سوف يعقدون ، اجتماعا خلال الاربع والعشرين ساعة القادمة لتدارس الموقف بعد قرار فرض العقوبات على ليبيا وتأثير ذلك على شعوب ودول المنطقة وعلى ليبيا ايضا ومراجعة نصوص قرار مجلس الامن لتحديد مسئولية كل دولة فى حالة تطبيق العقوبات والاضرار التى ستلحق بها ودور الامم المتحدة لتفادى أى تدهور فى الموقف .

وفى الوقت ذاته صرح دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى بأن الدول الغربية ليس لديها حاليا أى خطط عاجلة عسكرية ضد ليبيا .

هذا وقد أصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا يوم ١٩٩٢/٤/١ حول قرار مجلس الامن بفرض عقوبات ضد ليبيا واعربت فيه عن اسفها للقرار الذى اتخذه مجلس الامن . كما اشارت إلى الجهود والمحاولات الجادة التى بذلتها منذ بداية الازمة من اجل ايجاد حل لها استنادا إلى ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولى .

وقد دعا البيان إلى ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل قانونى وترى الامانة العامة ان محكمة العدل الدولية هى المخرج الامثل لحل هذا النزاع وفيما يلى تفاصيل الجهود التى بذلتها الجامعة العربية ورأيها فى المخرج السليم للازمة الليبية الغربية :

١ - اصدرت جامعة الدول العربية بيانها بتاريخ ١٩٩١/١١/١٧ دعت فيه كافة الاطراف إلى ضبط النفس وعدم اتخاذ إجراءات من شأنها ان تزيد التوتر فى منطقة الشرق الاوسط .

٢ - تابعت الجامعة جهودها من خلال اجتماع مجلس الجامعة غير العادى يوم ١٩٩١/١٢/٥ ، وجلسته المستأنفة فى ١٩٩٢/١/١٦ الذى قدم الموقف العربى بكامل الوضوح والدقة مبررا وقوف المجلس مع ليبيا فى حرصها على التجارب مع الجهود الدولية من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وذلك وفق احكام المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة وإدانتها الصريحة للإرهاب مع استعدادها التام للتعاون مع اى جهد دولى للقضاء على هذه الظاهرة ودعا مجلس الجامعة فى اجتماعه يوم ١٦ يناير الماضى إلى التحقيق الدولى المحايد بتشكيل لجنة مشتركة من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع مع إمكان قبول مشاركة اطراف اخرى بهدف كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف .

٣ - وخلال هذه الفترة تواصلت جهود الجامعة العربية من خلال الاتصالات المتوالية مع كافة الاطراف المعنية للعمل على احتواء الازمة وحلها فى اطار

مبادئ القانون الدولى والشرعية الدولية .. وفى هذا الاطار استأنف مجلس الجامعة جلسته يوم ١٩٩١/٣/٢٢ ، ودرس بصورة معمقة كافة تطورات الازمة وقرر تشكيل لجنة وزارية للمتابعة مهمتها إجراء كافة الاتصالات اللازمة والعاجلة بالاطراف المعنية وبرئيس مجلس الامن وبالدول الاعضاء فى المجلس والامين العام للامم المتحدة بهدف ايجاد حل للازمة وفق احكام الميثاق ومبادئ القانون الدولى . كما حث مجلس الامن على تجنب إصدار أى قرار بفرض العقوبات على ليبيا يكون من شأنها زيادة المضاعفات التى تؤثر بشكل سلبى على المنطقة .

وايمانا من مجلس الجامعة بأهمية التسوية القضائية ودور محكمة العدل الدولية فقد دعا إلى انتظار حكم المحكمة الذى اعربت ليبيا عن التزامها بقبوله.

٤ - ونتيجة للجهود التى بذلتها اللجنة السباعية فى الاتهامات بالاطراف المعنية قام الامين العام للجامعة بتاريخ ٣/٢٦ بتوجيه رسالة إلى الامين العام للامم المتحدة من خلاله إلى مجلس الامن تضمنت المقترحات المقدمة من ليبيا واهمها عدم ممانعة السلطات الليبية فى ان يضع المواطنان الليبيان المشتبه فيهما نفسيهما طوعا تحت تصرف الامين العام للجامعة العربية مع استعداد ليبيا لايجاد آلية عملية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ فى اطار القانون الدولى والشرعية الدولية والسيادة الوطنية لليبيا كما أكدت الرسالة حرص ليبيا على الالتزام بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية .

٥ - إن الامانة العامة إذ تسجل تجاوب ومرونة الموقف الليبى تجاه كافة المبادرات الرامية إلى حل الازمة فى اطار الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولى وإدانتها الصريحة للإرهاب الدولى بكافة اشكاله واستعدادها للتعاون من أجل وضع حد للإرهاب ، فإنها مازالت تأمل ان تتواصل الجهود المختلفة من أجل ايجاد حل قانونى للازمة . وترى الامانة العامة ان محكمة العدل الدولية هى المخرج الامثل لحل هذا النزاع ولضمان احترام الاتفاقيات الدولية وتجنب منطقة الشرق الاوسط المزيد من التوتر فى الوقت الذى تتواصل فيه الجهود الدولية بما فيها جهود الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم فى المنطقة .

وفى اليوم نفسه أكد عدد من الشخصيات الدبلوماسية والعربية البارزة ضرورة بذل جهود عربية جديدة لمنع تصاعد التوتر فى منطقة الشرق الاوسط وذلك من خلال السعى لحل الازمة الليبية الغربية سلميا . وطالبت المصادر نفسها بأن يتم الاخذ فى الاعتبار سبل مواجهة الاضرار التى ستلحق بالدول المجاورة لليبيا وبخاصة مصر .

ويقول السفير الشافعى عبدالحميد رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان ان الموقف يجب ان يستند إلى الاسس الثلاثة الآتية : احترام الشرعية الدولية ومعاداة الإرهاب وعدم الموافقة على عقوبات ضد ليبيا على هذا النحو حيث انه لابد ان تترك فرصة للمفاوضات وللاتصالات السلمية لحل المشكلة .

وقال إن ميثاق الامم المتحدة يتيح للدول التى تتضرر من الإجراءات التى

يطبقها مجلس الامن ان تتخذ ما تراه مناسبا للتخفيف من وطأتها . وعلى سبيل المثال : يمكن إرسال معونات غذائية للعمال المصريين فى حالة نقص الاغذية بليبيا وتوفير نوع من الرعاية الطبية وزيادة حجم المواصلات البرية واشار إلى انه إلى جانب العمالة المصرية حوالى ٤٠٠ الف عامل فإن اعدادا كبيرة من العمالة العربية وغير العربية وبالذات الاسيوية موجودة فى ليبيا وهو الامر الذى يتطلب وضع تسهيلات فى الصحراء الغربية لنقل هذه العمالة وذكر ان الاتصالات الجوية الواسعة لمصر ستجعل الضغط عليها كثيفا بالمقارنة لاية دولة عربية أخرى .

وأشار إلى ان مصر ستتأثر نظرا لكثافة عمالتها بليبيا والروابط الجغرافية والتاريخية المصرية الليبية فضلا عن العلاقات التجارية الواسعة . وأضاف ان وضع تونس الدولة الاخرى المجاورة لليبيا قد يكون شبيها بالوضع المصرى إلا ان الامر مختلف بسبب العدد الكبير من الرعايا والحجم الكبير من المصالح المصرية، كما أن الجوار المصرى الملاصق لليبيا يجعل منها نقطة ارتكاز مثلها مثل الاردن اثناء ازمة الخليج وفى هذه الحالة - الليبية - ستقوم مصر بدورين اولهما : دور الدولة الملاصقة لدولة الازمة مما يجعلها نقطة ارتكاز لما يتبقى من الجاليات الاجنبية وثانيهما دور الدولة ذات المصالح الواسعة مع ليبيا .

أما أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن الافروآسيوى فقد طالب بعمل كل الممكن من أجل حماية الشعب الليبى من أى عدو ان عسكرى ومن الضغوط الاقتصادية التى تؤثر على حياته وحياة الشعوب المجاورة التى

تتعامل مع شعب ليبيا وقال إنه لايعتقد ان العقوبات الاقتصادية سوف تكون مثمرة فى الاطار العربى لأن الواجب القومى والواجب الإنسانى يدفعنا إلى اتخاذ مواقف قد تكون مختلفة عن رغبات الدول العظمى التى وجهت الاتهام لليبيا بإسقاط طائرتها .

ولذلك اعتقد أنه لابد من بذل جهود مساع حميدة بين الجامعة العربية ممثلة لجميع الدول العربية وبين هذه الدول الثلاث لتفادى أى توتر فى المنطقة وبخاصة أننا لم نخرج من ازمة الخليج إلا من حوالى عام وهذه ليست مكانا لتفجرات وتوتر مستمر .

وفى يوم ١٩٩٢/٤/٦ عاد إلى القاهرة الدكتور اسامة البازر وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية بعذ زيارة للجماهيرية الليبية استغرقت عدة ساعات استقبله خلالها العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية . وقد استغرقت المقابلة بين العقيد القذافى والبازر نحو ساعتين بحضور السيد أحمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية الليبية والسفير مصطفى الشاذلى رئيس مكتب العلاقات المصرية الليبية .

وعلمت وكالة انباء الشرق الاوسط ان القذافى والبازر تناولا خلال اللقاء بحث اخر تطورات الازمة الليبية مع الغرب وذكرت وكالة الانباء الليبية ان اللقاء تم فى اطار التشاور بين البلدين الشقيقين .

ووصل إلى طرابلس فى نفس الوقت الحبيب بن يحيى وزير خارجية تونس الذى كان قد وصل إلى القاهرة فى وقت سابق . وصرح الوزير التونسى بأنه مازال هناك أمل فى حل الازمة لأن امامنا وقتا .

وكان عمرو موسى وزير الخارجية المصرى قد اجتمع فى وقت سابق أمس فى القاهرة مع بن يحيى . واجتمع وزير الخارجية ايضا مع فاروق الشرع وزير الخارجية السورية الذى كان قد وصل إلى القاهرة وذلك قبل بدء اجتماع اللجنة السباعية العربية - الذى يبدأ غدا - وهى اللجنة المكلفة من مجلس جامعة الدول العربية ببحث إمكانيات حل الازمة الليبية الغربية .

ومن جانب اخر صرح الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة بأن قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ .... والخاص بالازمة الليبية مع الغرب سياعد على ايجاد تسوية سلمية لهذه الازمة (كيف؟) .

واعرب الدكتور غالى فى تصريح اذيع فى باريس عن امله فى ان تتمشى الحكومة الليبية مع مقتضيات هذا القرار من اجل ايجاد تلك التسوية السلمية. (وهذه هى الخدمة التى قدمها غالى للعرب؟) .

وقال الدكتور غالى إنه اوفد مندوبا خاصا إلى ليبيا هو مساعده فلاديمير بتروفسكى معربا عن امله الكبير فى ان يتمكن من ايجاد حل لتلك الازمة من خلال تنفيذ القرار ٧٣١ وايجاد تسوية سلمية للازمة الليبية .

وسئل الدكتور غالى عما يمكن ان يحدث إذا لم تلتزم ليبيا بتنفيذ قرار مجلس الامن ٧٣١ المتعلق بتسليم المتهمين قبل الخامس عشر من ابريل فقال : حينئذ سيقرر مجلس الامن الإجراءات المطلوبة (شكرا د.غالى) .

وأكد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى لدى وصوله إلى القاهرة على ضرورة ايجاد حل سلمى للمشكلة الليبية الغربية وعدم اللجوء إلى استخدام

الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والخاص باستخدام القوة .

وقد اجتمعت اللجنة السباعية العربية بمقر الامانة العامة للجامعة العربية للبحث عن مخرج جديد لحل الازمة ، وذلك فى الوقت الذى وصل فيه فلاديمير بتروفسكى مبعوث الامم المتحدة إلى طرابلس لمواجهة ما يصفه الدبلوماسيون الغربيون بأنه مهمة مستحيلة حيث سيحاول إقناع العقيد معمر القذافى بالاستجابة لمطالب مجلس الامن قبل المهلة التى تنتهى يوم ١٥ ابريل الحالى، حتى يتجنب العقوبات .

وصرح فلاديمير بتروفسكى مساعد السكرتير العام للامم المتحدة ، لدى وصوله إلى روما بأنه متفائل بشأن امكانية ايجاد حل للازمة ، إلا أنه لم تظهر - عشية اللقاءات فى القاهرة وطرابلس - أية مقترحات ليبية يمكن ان تكسر حالة الجمود فى الموقف .

ومن المفترض ان مهمة بتروفسكى - التى تستغرق ثلاثة ايام - ستكون مكملة لمهمة الجامعة العربية فى محاولة لحل النزاع قبل الموعد المقرر لبدء تنفيذ العقوبات.

ووفقا لصحيفة الشعب القاهرية ورد يوم ١٩٩٢/٤/٧ أنه بينما أعلن العقيد القذافى قائد الثورة الليبية ثبات موقف بلاده وصمودها أمام الهجمة الاستعمارية وتوالت ردود الافعال العربية المؤيدة لليبيا ضد قرار مجلس الامن غير الشرعى ، استمرت الحكومة المصرية فى ممارسة ضغوطها على طرابلس لتسليم المتهمين وبدأت استعدادها لتنفيذ العقوبات تحت مسمى " الالتزام بما

يسمى الشرعية الدولية !!

قال القذافى : إن قرار مجلس الامن غير شرعى لأنه صدر تحت التهديد والابتزاز الامريكى لاعضاء مجلس الامن بالتلويح بقطع المعونات والقمح ، وممارسة مختلف اشكال الضغوط الاقتصادية .

ونقل مراسل " الشعب " من ليبيا ان القذافى حذر من انهيار الامم المتحدة من جراء الهيمنة التى تمارسها أمريكا على المنظمة الدولية واستخدامها لتنفيذ مخطط ضرب الامة العربية كما حدث مع العراق . وقال : نحن شعوب صحراوية لدينا قدرة كبيرة على الصبر والصمود ومواجهة العدوان .

كما تضامنت مع ليبيا كل من : سوريا والمغرب والجزائر وموريتانيا والسودان والمنظمات الفلسطينية وبعض صحف الخليج .

وعلمت " الشعب " ان الخارجية المصرية طلبت من ليبيا ومن الدول التى تؤيدها عدم تصعيد المواجهة مع الغرب !! رغم المعلومات التى تؤكد ان امريكا لن ترفع العقوبات حتى لو سلمت ليبيا المتهمين استنادا إلى نصوص غامضة فى القرار تطالب بنبذ ما أسموه بالإرهاب !! . وكان عمرو موسى وزير الخارجية قد عرض تسوية تستهدف قيام ليبيا بتسليم المتهمين قبل صدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ مقابل تعهد من بريطانيا وأمريكا وفرنسا بتسوية الازمة بالطرق الدبلوماسية ، إلا أن الدول الاوروبية رفضت هذا الحل الذى جاء فى اطار اللجنة الوزارية المنبثقة عن جامعة الدول العربية .

وكشفت المصادر عن نية الحكومة المصرية المسبقة للتجاوب مع فرض الحصار

على ليبيا ، استجابة لضغوط هيئات التمويل الامريكية بتقليص حركة التبادل التجارى مع ليبيا ، حيث أصدر رئيس الوزراء قرارا بحظر تبادل بعض السلع والمنتجات بين مصر وليبيا ، شمل المنع حديد التسليح والمواشى من ليبيا بحجة وجود راكد من الحديد فى الاسواق - ٢٠٠ الف طن من الحديد الايطالى السيئ!!- وخشية انتقال الذبابة القاتلة فى ليبيا عبر المواشى !!

وبعد صدور القرار الظالم تسود موجة ارتباك فى الاوساط الاقتصادية المصرية ، إذ يحتم القرار سحب أى عاملين مصريين فى المطارات المدنية والعسكرية فى ليبيا ، كما أنه يحتل أولوية على اية اتفاقات سابقة بين سوريا وغيرها من الدول ، فى الوقت الذى تجاهل فيه القرار الدول التى ستتضرر من تنفيذه ، وعالج مشاكلها فى سياق غامض بأن تتولى اللجنة التى ستشرف على تنفيذ القرارات ، توجيه اهتمام خاص لاية رسائل ترد من الدول المجاورة لليبيا عن مشاكل اقتصادية بسبب تنفيذها هذا القرار . وذكرت مصادر عليمة لـ"الشعب" ان سابقة التعويضات الناجمة عن اتخاذ مواقف سياسية تؤدى إلى اضرار اقتصادية بالنسبة لمصر غير مشجعة ، خاصة تلك المتعلقة بواقعة حرب الخليج ، حيث لم تقف الدول الغربية والخليجية بالتزاماتها تجاه مصر سواء السياسية منها أو الاقتصادية .

وعلمت "الشعب" ان السفير الامريكى بالقاهرة ادعى فى لقائه بمسئولين مصريين استعداد بلاده والتحالف الغربى ضد ليبيا لتعويض مصر عن اية اضرار اقتصادية نتيجة التزامها فرض الحظر على ليبيا ، للمساعدة فى تحمل

ما اسماه بمسئولية مواجهة الإرهاب وحفظ السلام بالمنطقة .

وفى هذا الصدد أوضح مصدر دبلوماسى لـ"الشعب" ان الولايات المتحدة تعد لتحميل ليبيا قيمة التعويضات المقررة للدول ، ومنها مصر وتونس والمغرب من حملتها التصعيدية فى مجلس الامن ، وقد أصاب القرار الامريكى ض الصادر عن مجلس الامن والذى يعد أول سابقة فى تاريخ الامم المتحدة أصدقاء أمريكا من العرب بحرج شديد ، إذ لم تجد إحدى دول المغرب العربى - شريكة ليبيا فى اتحاد المغرب العربى - ماتستنكر به القرار سوى السعى لدى فرنسا لإقناعها بأن استمرار التصعيد ضد ليبيا يهدد استقرار دول المغرب ويفتح الطريق أمام التيارات الإسلامية بها !! .

وكشفت ليبيا ثغرة قانونية فى قرار الحظر ، فأوضح البيان ان روسيا التى وافقت عليه لم تستكمل عضويتها القانونية فى مجلس الامن وفى ظل امتناع دول تمثل ثلث سكان العالم عن تأييد القرار تساءل البيان الليبى عن مدى مشروعية القرار . وقالت الخارجية الليبية إن بريطانيا وأمريكا وفرنسا تقود حملة صليبية ضد العرب والمسلمين لتجريدهم من سلاحهم لصالح العدو لصهيونى ، كما خاطبت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية المسلمين فى كل مكان بأن شعائرهم تم الاستهتار بها والتطاول عليها وأنه بدر احتقار شديد لدينهم على يد الدول الثلاث التى ترفع راية الصليبية .

ولازالت ردود الفعل تترى فى ذات الاتجاه الرافض للهيمنة الامريكية على ليبيا والعرب وخاصة بعد تطبيق الحصار الفعلى على ليبيا يوم١٥/٤/١٩٩٢ وما تلاه من محاولات غربية وعربية للضغط على الجماهيرية الليبية من أجل إذلالها .

الفصل الرابع

المعالجة القانونية والدلالات السياسية التاريخية للأزمة الليبية ـ الغربية

لقد دخلت الازمة فى بعض الابعاد القانونية ، وذلك عندما أرسلت القوى الكبرى المتحكمة فى مجلس الامن الدولى إنذارها الاول ، ثم قرار مجلس الامن فى يناير ١٩٩٢ ، والثانى فى مارس ١٩٩٢ ، لإجبار ليبيا على تسليم اثنين من رعاياها .

وفى هذا الفصل نستعرض الابعاد القانونية اللازمة من خلال المحاور التالية :

أولا : قانونية الانذار الامريكى البريطانى الفرنسى لليبيا .

ثانيا : شرعية تسليم المتهمين الليبيين للمحاكم الغربية .

ثالثا : شرعية قرارات مجلس الامن بشأن المتهمين .

رابعا : الاهداف السياسية الحقيقية للازمة .

وبتفصيل المحاور السابقة يستبين مايلى :

أولا : قانونية الانذار الامريكى البريطانى الفرنسى لليبيا :

بداية يعيد الانذار الثلاثى الذى اصدرته الدول الكبرى ضد ليبيا إلى الذاكرة العربية .. ذكرى الانذار الثلاثى « فرنسا ، بريطانيا ، إسرائيل » لمصر قبل العدوان الثلاثى الغاشم عليها الذى انتصرت فيه الإرادة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٦ . ولاشك أن هذه الذكرى تؤكد لنا نحن ـ العرب ـ حقيقة أن : « أعداء الامس من الاستعماريين القدامى ، هم أنفسهم أعداء الحاضر والمستقبل » . وبمنأى عن ذكرى العدوان الثلاثى بما فيها من انتصارات وبطولات .. فإن الحاضر يقتضى منا تحليل مضمون الانذار الثلاثى بهدف تحديد شرعيته ، وبيان ما يشتمله من مطالب وشروط يتعين على « ليبيا » الإذعان إليها ، وإجراءات ووسائل قمعية سيتم اتخاذها ضد « ليبيا » إذا هى لم تذعن لهذه الشروط والمطالب .

* وبالعودة إلى الانذار الثنائى « الامريكى ـ البريطانى » نجده وقد نص على مايلى :(١)

« إن الحكومتين تعلنان أنه يتعين على « ليبيا » أن تسلم المتهمين الليبيين لمحاكمتهما ، وأن تقبل تحمل المسئولية كاملة ، وأن على ليبيا أن تدفع

(١) محمد الغمرى : الحملة الامريكية ضد الجماهيرية فى ضوء القانون الدولى ـ مجلة مستقبل العالم الاسلامى العدد ٦ ـ مالطا ـ ١٩٩٢ .

تعويضات مناسبة ، وأن تكشف كل ما تعرفه بما فى ذلك أسماء جميع المسئولين عن الحادث ، وأن تسمح باستجواب كل الشهود ، والوصول إلى الوثائق وكل الدلائل الاخرى ، وقد أضافت بريطانيا إلى الانذار الثنائى طلبا آخر هو : « أن على ليبيا أن تثبت « نبذها » للإرهاب من خلال إعطاء تفاصيل كاملة عن اتصالاتها بعناصر فى الجيش الجمهورى الايرلندى »..

* وبعد صدور الانذار الثنائى ، وجه الرئيس الفرنسى ميتران ، فى يوم الجمعة ١٥/١١/١٩٩١ ـ أثناء انعقاد القمة الفرنسية الالمانية فى بون ـ اتهاما محدداً إلى ليبيا بالقيام بعمليتين إرهابيتين : الاولى ضد الطائرة الفرنسية التى تحطمت فوق النيجر يوم ١٩/٩/١٩٨٩ .

والثانية : ضد الطائرة « بان أمريكان » التى تحطمت فوق لوكيربى الاسكتلندية يوم ٢١/١٢/١٩٨٨ .

* وعلى الرغم من النفى الليبى القاطع لهذه الاتهامات .. وإصدار ليبيا لاكثر من بيان رسمى يدين « الإرهاب الدولى » بكافة صوره وأشكالة ، إلا أن الاجواء الدولية بدأت تترقب خطوة أمريكية عسكرية ضد ليبيا .. خاصة مع إعلان المتحدث الرسمى للبيت الابيض أن الولايات المتحدة « تحتفظ بامكانية القيام بعمل عسكرى انتقامى ضد ليبيا فيما بعد » . بل وصل التصعيد العدائى ضد ليبيا إلى ذروته مع تصريح الرئيس « بوش » الذى أكد فيه أن : « جميع الخيارات مفتوحة ـ وهو نفس التعبير الذى استخدمه قبل إصدار القرار الامريكى بتدمير العراق ـ وأن خيار استخدام القوة فى حالة استخدامه لن

يقتصر على تعقب المتهمين واللذين جرى الإعلان عن تورطهما فى حادث الطائرة» .

* وبتحليل مضمون الانذار الثلاثى نجده قد اشتمل على أمور ثلاثة يجب تحديدها تحديداً دقيقا وبيان حكم القانون الدولى والمواثيق الدولية بشأنها وهى

الأمر الاول : اتهام محدد « لليبيا » بممارسة ومساندة « الإرهاب الدولى ».

الامر الثانى : طلب واضح .. بتسليم المتهمين الليبيين المتورطين فى عملية تفجير الطائرة « بأن أمريكان » فوق « لوكيربى » لمحاكمتهما فى بريطانيا .

الأمر الثالث : إجراءات متوقعة ضد « ليبيا » .. تتأرجح مابين مجرد المقاطعة السياسية أو الاقتصادية وفرض حظر اقتصادى على ليبيا .. أو توجيه ضربة عسكرية ضد ليبيا على غرار الغارة الجوية على طرابلس سنة ١٩٨٦ فى عهد إدارة الرئيس « ريغان » .. أوضربة عسكرية واقتصادية شاملة على غرار ما حدث مع العراق .

* ولكن قبل دراسة هذه الامور وبيان حكم القانون فيها ... يتعين علينا ـ أولا ـ أن نحدد « شرعية الإنذار الثلاثى » فى ضوء ميثاق الآمم المتحدة وأحكام القانون الدولى المعاصر .

* ودون مصادرة للمطلوب يعد « الإنذار الثلاثى » جريمه دولية واضحة ، فهو صورة جلية من صور التهديد غير المشروع بحرب الاعتداء ضد الدول التى حرمها ميثاق الامم المتحدة وذلك على التفصيل الآتى :

١ ـ تفضى المادة ٣٢ من الميثاق بأن « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والامن العدل الدولى عرضة للخطر» . وقد بين الميثاق فى المادة ٣٣ الخطوات والإجراءات التى يتعين على الدول سلوكها حلا للمنازعات التى تنشب بينها ، ذلك أنه يتعين على أطراف أى نزاع يؤدى استمراره إلى تعريض السلم للخطر ، محاولة فضه فى بادئ الامر عن طريق : المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو بالالتجاء إلى المنظمات الإقليمية ، او غيرها من الطرق السلمية الاخرى .

* كما نص الميثاق ، حرصا منه على تجنب استمرار المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى تهديد السلم ، على أن كل دولة عضو أن تنبه مجلس الامن إلى أى نزاع او موقف يؤدى استمراره إلى تهديد السلم (مادة ١/٣٥) . ويأخذ تدخل مجلس الامن .. فى مواجهة مثل هذه المنازعات عدة صور تنص عليها احكام الفصل السادس وهى :

دعوة أطراف النزاع إلى تسويته بالطرق والوسائل السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ .

(ب) التوصية فى أى مرحلة من مراحل النزاع بما يراه ملائما من إجراءات وطرق للتسوية .. وذلك مع مراعاة ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع .. وانه يتعين على اطراف النزاع ، فى المنازعات القانونية .. أن يعرضها على محكمة العدل الدولية وفقا للنظام الاساسى لهذه المحكمة (مادة ٣٦) .

واذا أخفقت الدول فى حل منازعاتها بوسائل التسوية السلمية التى لجأت إليها دعوة من المجلس ، أو بتوصية منه ، وجب عليها أن تعرضها على المجلس (مادة ١/٣٧) . وإذا رأى المجلس أن استمرار هذا الصراع من شأنه فى الواقع أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدوليين ، جاز له أن يعرض من جديد مايراه مناسبا من إجراءات وطرق تسوية ، أو أن يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع (مادة (٢/٣٧) .

* إذا الاصل أن تلجأ الدول الاعضاء إلى حل منازعاتها الدولية ، وفقا للمادة ١/٣٣ بواسطة الطرق والوسائل السلمية .

(٢) ويحرم ميثاق الامم المتحدة فى (المادة ٤/٢) ـ وكنتيجة متفرعة عن القاعدة السابقة ـ استخدام القوة أو التهديد بها فى مجال العلاقات الدولية فيما عدا حالة الدفاع الشرعى المنصوص عليها فى المادة (٥١ ميثاق) وحالة الإجراءات القمعية الجماعية بواسطة مجلس الامن وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق .

* ولقد استقر الفقة الدولى على ان التهديد باستخدام القوة فى مجال العلاقات الدولية يعد جريمة دولية ، وقد جاء فى تقسيم الفقية بلا للجرائم الدولية وذلك فى تقريره الذى قدمه إلى المؤتمر الثانى عشر للاتحاد الاوربى المنعقد فى جنيف عام ١٩٢٤ ـ تحديد أمثلة للجرائم الدولية التى ترتكب بمعرفة الدول ومنها التهديد غير المشروع بحرب الاعتداء ، وعلى وجه الخصوص ذلك الذى يظهر على هيئة « إنذار نهائى ».

* والسؤال الآن : هل التزمت الولايات المتحدة « وتحالفها الغربى » بالاصل العام الوارد فى المادة ١/٣٣ من الميثاق ، والذى يجبرها على حل النزاع المتفاقم بينها وبين ليبيا بالطرق والوسائل السلمية ؟ ثم هل امتنعت الولايات المتحدة وتحالفها عن التهديد باستخدام القوة فى العلاقات الدولية ؟ الجواب واضح وحاسم « النفى » .

* والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة وتحالفها الغربى قد اوصدا الباب آمام جميع المحاولات الليبية لحل النزاع القانونى المثار بالطرق السلمية ، فقد اعلن «القذافى» عن استعداد « ليبيا » لاتخاذ أى من الخطوات الآتية :

(١) تشكل لجنة تحقيق عربية للتحقيق فى الحادث .

(٢) تشكيل لجنة تحقيق عربية ـ دولية مشتركة للتحقيق فى الحادث .

(٣) تشكيل لجنة دولية محايدة للتحقيق فى الحادث .

(٤) استعداد ليبيا لعرض النزاع على محكمة « العدل الدولية » .

وقد أكد العقيد القذافى على التزام ليبيا بتنفيذ القرارات التى تصدرها اللجنة القضائية التى ستقوم بالتحقيق فى الحادث ، ولكن الدول الثلاث لم تقتنع ، وأصرت على عنادها إلى ان تم إصدار قرار من مجلس الامن الاول فى ١٩٩٢/١/٢٠ والثانى فى ١٩٩٢/٣/٣١ يطالب بفرض عقوبات والتجهيز لعدوان مسلح على ليبيا ، وهو الامر الذى يكشف اهدافا سياسية أخرى خلف الإصرار الامريكى البريطانى الفرنسى على تسليم المتهمين وقبل الخوض فى هذه الاهداف لتناقش .

* ماذا نرى إذن ؟ الصورة واضحة أيضا .. « الانذار الثلاثى وما أعقبه من تصريحات عدائية ... يشكل إنذارا نهائيا بشن حرب عدوانية غير عادلة ضد الجماهيرية الليبية ، الامر الذى يخالف احكام ميثاق الامم المتحدة التى تحرم استخدام القوة او التهديد بها فى العلاقات الدولية ، وتلزم الدول بحل المنازعات الدولية بالطرق والوسائل السلمية » .

ثانيا : شرعية تسليم المتهمين :

جاء فى الإنذار الامريكى ـ الغربى « لليبيا » ضرورة أن تقوم ليبيا بتسليم مواطنيها المتهمين فى حادثة الطائرة « بان امريكان » لبريطانيا لكى تقوم بمحاكمتهما ، ولاشك أن تحديد مدى شرعية هذا الطلب ، يقتضى البحث فى قواعد التسليم فى القانون الدولى والاتفاقيات الدولية وكذلك فى التشريعات الوطنية للدول المتنازعة « أولا » ، ثم محاولة تطبيق هذه القواعد الدولية والوطنية على الطلب الامريكى الغربى ، بهدف بيان شرعية هذا الطلب «ثانيا»

١- فى قواعد تسليم المتهمين:

درج العرف الدولى على عدم جواز التسليم فى الجرائم السياسية. بينما نجد العكس فى الجرائم الدولية وخاصة جريمة الإرهاب الدولى. فقد حرص المختصون بابرام المعاهدات الدولية على تضييق مفهوم السياسة فى جرائم الإرهاب الدولى.. نظرا لطابع القوة أو القسر الكامن فيها.. حتى يضيقوا من نطاق مبدأ عدم جواز تسليم المجرم السياسى. وقد أقرت هذا الاتجاه «اتفاقية

جنيف» ١٩٣٧م حيث نصت صراحة على جواز التسليم فى جرائم الإرهاب الدولى.

وقد أدت سهولة المواصلات فى العصر الحديث إلى ذيوع واستفحال ظاهرة هروب المجرمين من الدولة التى ارتكبوا فيها جرائم أو صدرت فيها أحكام جنائية ضدهم إلى حيث يكونون فى مأمن من أن تمتد إليهم أيدى سلطات تلك الدولة.

وأدى ازدياد إحساس الدول بأهمية التضامن فيما بينهما لقمع الإجرام، وضمان توقيع العقاب على مرتكبى الجرائم الدولية، إلى استقرار عدد من القواعد المتعلقة بتسليم المجرمين « الذى يقصد به قيام الدولة بتسليم أحد الاشخاص الموجوديين فى إقليمها إلى دولة أخرى تطلب ذلك، لمحاكمته من أجل جريمة ارتكبها.. أو لتنفيذ عقوبة ضده.

وقد ذهب الرعيل الأول من فقهاء القانون الدولى وعلى رأسهم« جروسيوس» إلى أن هناك واجبا على كل دولة يلزمها إما بمعاقبة الشخص الذى يرتكب جريمة فى الخارج، وإما بتسليمه لسلطات الدولة التى ارتكب الجريمة على إقليمها لتتولى سلطاتها توقيع العقاب عليه.

كما يذهب الفقة الدولى المعاصر إلى أن مثل هذا الواجب تفرضه المصلحة المشتركة للمجتمع الدولى، كى لا يفلت المجرم من العقاب.

* وقد استقر العرف الدولى على أن لكل دولة أن تحتفظ بحقها فى ايواء من ترى ايواءه من الاجانب وعدم تسليمه إلى أية دولة أخرى، إلا إذا كانت قد

التزمت التزاما قانونيا بموجب معاهدة دولية نافذة بالتسليم. ومن ثم يمكن القول: إنه لا يوجد في القانون الدولي المعاصر ما يفرض على الدولة التزاما قانونيا بتسليم المجرمين الاجانب، وهو ما ادى إلى لجوء الدول إلى ابرام عدد كبير من المعاهدات الثنائية والجماعية المتعلقة بتسليم المجرمين.

والملاحظ بالنسبة لموقف الدول من مبدأ تسليم رعاياها المتهمين بارتكاب جرائم في الخارج، أن غالبية الدول تجرى على عدم تسليم رعاياها مطلقا إلى دولة أجنبية أيا كانت الجريمة المنسوبة إليهم، وإنما تقوم بمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية. وتستند الدول في ذلك على « مبدأ الاختصاص الشخصي للدولة» فالقانون الدولي المعاصر يقر للدولة بحقها في ممارسة اختصاصها بالنسبة لمواطنيها- أينما وجدوا- وذلك رغبة من الدولة في تعقب النشاط الإجرامي لبعض الاشخاص في الخارج، إما خشية إفلاتهم من كل عقاب أن هي لم تفعل، وإما لأنها أولى بعقابهم من غيرها. وهذا ما يبرز سريان القانون الجنائي وممارسة الاختصاص القضائي الوطني فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب خارج اقليم الدولة من قبل مواطنيها.

وقد أجمل الفقه الدولي أحكام القانون الدولي في تسليم المجرمين فيما يلي:

١- لكل دولة الحق في أن تقوم بتسليم المجرم مهما يكن نوع الجريمة التي ارتكبها. ولايحد من حقها في هذا الشأن إلا الاحكام التي تتضمنها قوانينها الداخلية.

فإن أجازت التسليم فى نوع معين من الجرائم أو فى جرائم محددة دون غيرها، فإنه لا يجوز لسلطات الدولة أن تقوم بالتسليم إلا إذا كان المنسوب إلى الشخص فعلا من الافعال التى جاز التسليم فيها.

٢- لكل دولة الحق فى أن تمتنع عن تسليم المجرم مهما يكن نوع الجريمة التى ارتكبها إلا إذا الزمها بذلك حكم فى معاهدة سبق أن عقدتها، أو نص فى قانونها الداخلى يوجب عليها التسليم .

٣- لا يجوز التسليم إلا إذا كان العمل المنسوب إلى الشخص تسليمه يعد جريمة وفقا لقانون الدولة التى تطالب بالتسليم .. وقانون الدولة المطلوب إليها التسليم.

٤- لا يجوز التسليم إلا إذا طلب ذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى القوانين الداخلية أو فى المعاهدات التى عقدتها الدولة.

٥- إذا تم التسليم فإنه لا يجوز لسلطات الدولة التى تسلمت الشخص أن تحاكمه إلا فى حدود الجريمة التى طلب التسليم من أجلها.

فى ضوء القواعد سالفة الذكر يبدو جليا أن أحكام القانون الدولى لا تلزم ليبيا بتسليم المجرمين سواء كانوا من رعاياها أو من الاجانب المقيمين على إقليمها. ولا يقيد حق ليبيا فى هذا الأمر إلا شيئان : الأول أن تكون هناك معاهدة دولية نافذة فى حق ليبيا تلزمها بتسليم المجرمين من رعاياها.

ولاشك أن إعطاء حكم نهائى فى هذا الشأن يتطلب الاطلاع على أحكام التشريع الليبى الخاصة بالتسليم - أولا- ثم محاولة البحث فى المعاهدات الدولية التى تستند إليها بريطانيا فى طلبها تسليم المتهمين الليبين- ثانيا-

لمعرفة هل تلتزم « ليبيا » وفقا لنص داخلى أو مادة فى معاهدة دولية بتسليم رعاياها المجرمين؟

٢- قواعد تسليم المجرمين فى التشريع الجنائى الليبى:

* القاعدة الثابتة فى التشريع الليبى أن تسليم المجرمين واستردادهم يخضع فى تنظيمه للقواعد .

١- الاتفاقيات الدولية.

٢- العرف الدولى.

٣- القانون الداخلى الليبى.

إذا القانون الليبى ينظم تسليم المجرمين وفقا لنص المادة ٤٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية الليبى فى حالة عدم وجود اتفاقية دولية أو عرف دولى مستقر.

والقاعدة العامة فى التشريع الليبى هى:« جواز التسليم » ولكن بشروط وقيود معينة تكلفت المادة ٤٩٣ مكرر بتحديدها فيما يلى « يجوز تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم متى توافرت فيهم الشروط الآتية:

١- أن يكون الفعل المبنى عليه طلب التسليم جريمة بحسب القانون الليبى وقانون الدولة المطالبة بالتسليم.

ب- ألا يتعلق الطلب بليبيين.

القاعدة إذا جواز تسليم المجرمين بشرط ألا يكونوا من رعايا « ليبيا »

وتستند «ليبيا » فى رفض تسليم« رعاياها » إلى قاعدة الاختصاص الشخصى للدولة وقد نص قانون العقوبات الليبى على هذه القاعدة فى المادة « السادسة » منه والتى تنص على اختصاص القضاء الليبى بنظر الجرائم التى يرتكبها ليبيون فى الخارج إذا عادوا ولم يعاقبوا أو يخلى سبيلهم خارج ليبيا.

* بناء على ذلك ، صحيح حكم قانونها الداخلى حينما رفض رعاياها الليبيين المشتبه فيهم فى حادثة الطائرة « بان اميركان» ، لان القاعدة العامة فى هذا القانون تقرر عدم جواز تسليم الرعايا لمحاكمتهم فى دولة أجنبية.

* والسؤال الآن:« هل هناك ثمة اتفاقية دولية نافذة فى حق « ليبيا » تلزمها بتسليم رعاياها على خلاف أحكام القانون الدولى، ونصوص التشريع الداخلى الليبى ؟« الجواب عن هذا السؤال، يتطلب البحث فى أحكام تسليم المتهمين فى اتفاقيتى طوكيو ١٩٦٣م ومونتريال ١٩٧١م.

المآخذ على مسألة التسليم:

تستند الإدارتان الامريكية والبريطانية فى تأسيس طلبهما تسليم المتهمين الليبيين لمحاكمتهم فى بريطانيا على ما يلى:

١- أن القانون (الانجلو- أمريكى) لا يقر التفرقة بين الوطنى والأجنبى بخصوص تسليم المتهمين، فهو قد استقر على جواز تسليم المواطنين.

٢- أن أحكام التشريع الامريكى الداخلى تعطى للولايات المتحدة الحق فى

ملاحقة الاعمال الإرهابية المرتكبة ضد المصالح الامريكية فى الخارج.

ولنا على هذه الاسانيد الامريكية البريطانية جملة من الاعتراضات القانونية هي:

أ- لا يجوز للولايات المتحدة وبريطانيا الاحتجاج بأحكام تشريعاتهما الوطنية« التى تقر قاعدة تسليم المتهمين».

فى مواجهة عرف دولى مستقر، إذا تعلق الامر بنزاع بين الدول. فمن القواعد الدولية المستقرة أنه لا يجوز للدول.التمسك بأحكام قانونها الداخلى للهروب من الالتزامات الدولية المفروضة عليها إذا تعلق الامر بالعلاقات والمنازعات الدولية.

* ومن المعلوم أن أغلب التشريعات الاوروبية وخاصة التشريعات اللاتينية لا تأخذ بقاعدة تسليم المواطنين « تشريعات فرنسا، المانيا، ايطاليا، سويسرا». بل لقد استقرت السوابق الدولية« الاوروبية خاصة» على هذه القاعدة فقد رفضت المانيا تسليم فرنسا الجنرال « لا مارديخ» لمحاكمته عن جرائمه اثناء الحرب العالمية الثانية مستندة فى ذلك إلى قاعدة عدم جواز تسليم المواطنين. كما رفضت فرنسا تسليم تشيكوسلوفاكيا أحد رعاياها مستندة على نفس القاعدة.

* كما نصت« المعاهدة الاوروبية لتسليم المجرمين« المبرمة فى ١٩٥٧/١٢/١٣ على أن : من « حق كل دولة فى هذه المعاهدة أن ترفض تسليم رعاياها».

*كما اعتاد الكونغرس الامريكى على إضافة مادة « عدم «الزام الولايات المتحدة بتسليم مواطنيها » إلى كل اتفاقية دولية لتسليم المتهمين تبرمها الولايات المتحدة مع الدول الاجنبية.

ب- وقد سبق القول.. إن احكام اتفاقيتى « طوكيو- مونتريال » لا تفرض على ليبيا التزاما معينا بتسليم مواطنيها.. كل ما هناك أنها تلزم ليبيا محاكمة هؤلاء المتهمين محاكمة قضائية عادلة.

* وأخيرا.. ويبدو جليا أن « ليبيا » غير ملزمة بتسليم رعاياها إلى بريطانيا لمحاكمتهم وذلك للاعتبارات الآتية:

١- لاتوجد قاعدة دولية مستقرة تلزم ليبيا بتسليم رعاياها لمحاكمتهم فى دولة أجنبية.

٢- لا يوجد نص فى الاتفاقيات الدولية النافذة فى حق ليبيا.. يلزمها بتسليم رعاياها لمحاكمتهم فى دولة أجنبية.

٣- لا توجد معاهدة ثنائية بين الولايات المتحدة أو بريطانيا وليبيا تنظم هذا الامر.

٤- كما لا يقر التشريع الوطنى الليبى قاعدة تسليم المواطنين لمحاكمتهم فى دولة أجنبية.

إذن المسألة ليست تسليم متهمين بل ضرب للنظام الليبى نفسه.

ثالثا: شرعية قرارات مجلس الامن بشأن المتهمين:

تكشف القراءة المتمنعة لقرار مجلس الامن رقم ٧٣١ عن العديد من أوجة القصور والتجاوز فى صدوره ومضمونه، وفى ضوء الآراء السابق عرضها يمكن رصد الآتى:

- أن تفسير نص القرار على أنه يدعو ليبيا إلى تسليم اثنين من مواطنيها لدول أخرى يتعارض والمبدأ الاصيل فى الميثاق والمتعلق بعدم المساس بالشئون الداخلية للدول . خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار عدم وجود اتفاقات تبادل تسليم المتهمين بين ليبيا وأى من الدول اطراف النزاع (الولايات المتحدة - بريطانيا- فرنسا).

- يتعارض مضمون القرار وأحد حقوق الإنسان الاساسية متمثلة فى حق المتهمين فى محاكمة عادلة أمام « قاضيهما » الطبيعى- وهو فى هذه الحالة القضاء الليبى- وهو الامر الذى دعت إليه ليبيا وقامت باجرائه برغم عدم توافر أدلة الاتهام التى ادعت الولايات المتحدة وبريطانيا التوصل إليها. وهو الامر الذى يسقط الحجة الامريكية- البريطانية بالاستناد إلى قواعد ميثاق مونتريال ١٩٧١ حيث أنه برغم نص مواد الميثاق على ضرورة تسليم المتهمين فى جرائم تتعلق بالطيران المدنى إلا أنها أباحت لاعضاء الميثاق الامتناع عن تسليم المتهمين بشرط محاكمتهما وتوقيع العقوبة عليهما. وهو مادعت إليه ليبيا عبر المبادرات، العديدة السلمية والفضائية التى طرحتها.

- على صعيد آخر نجد أن مجلس الامن فى ممارسته لمهامه لم يلتزم

بالترتيب الوارد فى آليات التعامل مع المواقف والازمات السابق عرضها فيما يتعلق باختصاص المجلس والتزامه بالتسوية السلمية والتى لم تأت اعتباطا . وعليه فإنه كان من اللازم على مجلس الامن أن يأخذ فى الاعتبار الدعوات الليبية المتكررة والمتتالية للحل السلمى، والتسوية القضائية خاصة فى ظل الموافقة الامريكية السابقة على الولاية الالزامة لمحكمة العدل الدولية. (١)

- أخيرا وليس بآخر فإن نص القرار على النحو الوارد ذكره يتعارض وأحد المبادىء الطبيعية والمنطقية التى ترى أنه لا يجوز أن يكون الشخص خصما وحكما فى ذات الوقت.

وهكذا يمكن القول إنه فى ظل تلك المآخذ والعيوب التى تعتور القرار ٧٣١ فإنه يعد قرارا معيبا موضوعيا وشكليا بما يعنى بطلان ذلك القرار بما يقطع أى مشروعية له واستمرارية من احداث أمر واقع وبالتالى بطلان أية إجراءات تتخذ استنادا إلى مثل هذا القرار.

والحق أن اعتماد مجلس الامن للقرار بتلك الصيغة يشير إلى تخليه عن أحد مهامه الحيوية وهى نزع فتيل التوترات. بعدم استنفاد الطرق السلمية والالتجاء للتصعيد وهو ما يتنافى وحقيقة أن القضاء على النزاعات قبل اندلاعها أفضل وأقل تكلفة بكثير من تداعيات تصعيدها.

وترسخ حالة تسخير مجلس الامن فى خدمة الدول المعتدية تلك العلاقة

---

(١) محمد عاشور مهدى: ميثاق الامم المتحدة بين التأويل والتسخير- مجلة مستقبل العالم الإسلامى- العدد ٦ مالطا ١٩٩٢ - ص١٩٨.

المتبادلة بين المتغيرات الدولية والنظام الدولى وانعكاساتها على أسس وكيان التنظيم الدولى وعمله ، فمع الانهيار الدرامى للكتلة الشرقية والاتحاد السوفينى وتفككها تركت الساحة مفتوحة لهيمنة القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية التى نصبت من نفسها رقيبا دوليا على سلوك الدول الاعضاء فى الجماعة الدولية، وبالتالى كان لابد لتلك التغيرات أن تجد طريقها وانعكاسها على المنظمة الدولية الامر الذى عبر عن نفسه فى هيمنة تلك القوى على مفاتيح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الامن خاصة ولاسيما فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين. وعبر قراءة النموذج الثانى (حالة التسخير) يمكن القول إن الولايات المتحدة قد وجدت فى مجلس الامن أداة جيدة لتحقيق سياستها وتوطيد هيمنتها عبر أدوات وآليات عمل تلك المؤسسة وذلك الجهاز حيث يؤمن لها ذلك النموذج ثلاث مزايا أساسية تتمثل في:

– إضفاء المشروعية على تصرفاتها غير المشروعه.

– تجنب النقد المباشر لسياساتها بالاستتار خلف غطاء قرارات المنظمة ودعم حلفائهم الغربيين.

– ضبط ايقاع النظام الدولى بما يحقق مصالحها وأهدافها عبر آليات المنظمة وأدواتها بما يقلل من تكلفة تلك المصروفات ماديا وأدبيا.

والحق إن ما سبق بوضوح تلك المعضلة الجوهرية. ونقطة الضعف البارزة فى كيان التنظيم الدولى وما سبقه من منظمات وتوظيفات والتى تتمثل فى كيفية التعامل مع الأزمات والمواقف التى تكون قوة عظمى طرفا فيها.

فغياب مثل تلك الآلية فى ظل اللامركزية الدولية يؤدى إلى كثير من التجاوزات على النحو الذى تم عرضه.

ولكن هل يعنى ما سبق أن الامم المتحدة قد فشلت فى القيام بوظيفتها وأداء مهامها الاساسية المتعلقة بحفظ السلم والامن الدوليين كما يذهب البعض نقول، نعم وتلك هى الحقيقة المرة وبخاصة بعد أن تولى منصب أمينها العام (شخصية عربية) لمزيد من الإذعان والاذلال لنا وبأيدى أبنائنا.

رابعا: الأهداف السياسية الفعلية للأزمة:

بداية وقبل تحديد الاهداف المباشرة والسياسية للازمة الليبية- الامريكية (الغربية) ينبغى أن نعود إلى التاريخ، تاريخ العلاقات الامريكية الليبية لكى نعرف منه، حقيقة المصالح الامريكية فى تلك المنطقة الحيوية من العالم العربى، وبعودة إلى التاريخ من خلال كتاب (لويس رايت وجوليا ما كليود: الحملات الامريكية على شمال أفريقيا- تعريب محمد روحى البعلبكى- الناشرون دارف المحدودة- لندن ١٩٨٥) نكشف نماذج قريبة لتلك الحروب التى يزعم الامريكيون أنها عادلة.

وهذا الكتاب الذى نعرض له هناك عن الحرب الامريكية فى الشمال الافريقى، نموذج « للحروب التى يزعم أنها مشروعة والتى شنها الامريكيون على شعوب لم تفكر على الاطلاق فى الاضرار بهم، بل أنها بعيدة عن بلادهم آلاف الاميال. إنها الحروب التى شنتها القطع. الحربية الامريكية على دول الشمال الافريقى (ليبيا ، وتونس ، والجزائر ، المغرب) مطالع القرن التاسع

عشر، وقد كانت حروبا « مشروعة» من وجهة نظر ويليام ايتون- قنصل امريكا يومها بتونس- لأنها كانت تريد فرض « حرية التجارة» . و« حرية التجارة» تعنى بالنسبة إلى امريكا، والدول الاستعمارية الاخرى آنذاك(بل حتى اليوم): حق المستعمرين فى الاستيراد والتصدير لبلدان الشمال الافريقى كما يرغبون، لا كما ترغب شعوب المنطقة أو سلطاتها، وكانت تلك الحقبة (١٧٩٠- ١٨١٥م) على شواطىء البحر المتوسط عاصفة بكل المقاييس. فقد تراجعت القوى البحرية والبرية للسلطنة العثمانية، واشتد النزاع على مناطق النفوذ فى المشرق بين الدول الاستعمارية الاوروبية القديمة: فرنسا، وبريطانيا، والنمسا، والمدن الالمانية . وأقدم نابليون على احتلال مصر فى طريقه لانتزاع الهند من البريطانيين، وسارعت بريطانيا إلى فرض حصار بحرى- بقواتها البحرية الكبيرة- على فرنسا وحلفائها.

وظهرت السفن التجارية لأمريكا على السواحل باعتبارها دولة محايدة ، علاقاتها بالدولة الاستعمارية السابقة (بريطانيا) لم تكن جيدة ، كما أن مصالحها سرعان مااصطدمت أيضا بالمصالح الفرنسية ، ونظر إليها الحكام الضعفاء بشمال افريقيا ، الخاضعون اسميا فقط للسلطنة العثمانية ، باعتبارها دولة سلام وحياد وتجارة بحتة. وهو ماكان قناصلها بتلك العواصم يؤيدونه بالتصريحات ، والاستعداد للتعاون ودفع الضرائب والجمارك الواجبة عليهم ، لكن الامريكيين سرعان ما اكتشفوا هم أيضا « فضائل » القوة وإغراءاتها ، فقد كان البريطانيون والفرنسيون يتصرفون كأسياد تجاه السلطنة العثمانية ، وتجاه ولاتها الرسميين ، وكانت طلباتهم تلبى فورا والاظهرت اساطيلهم لدعم

تلك المطالب ، والكتاب الذى بين ايدينا سيرة لقنصل امريكا بتونس فى تسعينيات القرن السابع عشر وليام ايتون ، الذى كان يدعو دولته ويستحثها على ان تحذو حذو بريطانيا وفرنسا بل واسبانيا فى « عدم الرضوخ » لطلبات حكام الشمال الافريقى ، واللجوء إلى القوة للحصول على « حرية التجارة » وقد حدث عام ١٨٠٠ م بالذات أن تنازع القنصل الامريكى بطرابلس مع حاكم طرابلس آنذاك يوسف القره مانلى ، فقام القره مانلى بمنع الاتجار مع الامريكيين ، ودعاهم إلى التفاوض على اتفاقية جديدة للتعامل التجارى تكون شروطها افضل بالنسبة إلى دولته ، وقد احتجزوا له بواسطة بعض قطعهم الحربية سفنا وزوارق حربية ، وفعل هو الشئ نفسة ، بل إنه استطاع اسر السفينه الحربية فيلادلفيا مع عدة مئات من بحارتها ، وفرض الامريكيون عليه الحصار البحرى ليرغموه على إطلاق سراح الاسرى ، و« تحرير » التجارة معهم من جديد ، وكان رأى القنصل الامريكى بتونس أن هذا لايكفى ، ولابد من شن حرب بالنار ومدافع الاسطول على طرابلس لإرغامها على قبول الشروط الامريكية ، ولو اقتضى الامر احتلالها ، ووجد ـ بتصرفه بتونس ـ أخا ليوسف القره مانلى ـ كان متشاجرا معه ـ فنبتت فى رأسه فكرة العمل على إحلال احمد محل اخيه فيعطى امريكا امتيازات الدولة المفضلة تجاريا ، وبرسائله الكثيرة لوزارة الخارجية الامريكية ، ورحلته بنفسه إلى امريكا ، استطاع إقناع توماس جيفرسون الرئيس الامريكى آنذاك بجدوى مشروعه او مغامرته ، وهكذا عاد إلى الاسكندرية ، فجمع من حوله بعضا من المرتزقة الاوروبيين ، واصطحب احمد القره مانلى مع مجموعة من الاعراب، وهاجم هؤلاء بلدة درنة واحتلوها

ليتخذوها منطلقا لمهاجمة طرابلس وإحلال أحمد محل يوسف ، لكن قائد الاسطول الامريكى المحاصر لطرابلس استطاع التوصل إلى حل سلمى مع باشا طرابلس ، ففشلت مغامرة ايتون وعميله احمد القره مانلى ، وعلى الرغم من ذلك فإن الامريكيين نظروا إلى « وليام ايتون » باعتباره رجلا شجاعا ووطنيا للمشاق التى عاناها فى قطعه مع رجاله الصحراء الغربية من أجل «مجد» الولايات المتحدة ، ولأن ضغطه « العسكرى» كان هو السبب فى موافقة يوسف القره مانلى على الاتفاقية الجديدة .

يذكر الكاتب لويس ب ، رايت عدة أمور لايراها تستحق الخجل أو الإخفاء، فالمحاولة الطرابلسية هذه شجعت على نقض الاتفاقيات مع الجزائر وتونس بل المغرب ، وتماما مثل البريطانيين والفرنسيين ظهرت قطع البحرية الامريكية أمام شواطئ تلك البلدان ، فشنت عليها العدوان ، وأرغمتها على عقد معاهدات أو اتفاقيات تحت إرهاب السلاح ، وتماما مثل المستعمرين الاخرين ـ فى زمن كانت فيه الولايات المتحدة ماتزال خارجة حديثا من قبضة الاستعمار البريطانى ـ يظهر رايت وبطله ايتون ، احتقارا مريعا لإنسانية أبناء الشمال الافريقى ، ولدينهم ، وتقاليدهم ، وحقهم فى الحرية والاستقرار والعيش الكريم، فهم عند ايتون « كلاب» ، و «مسلمون متخلفون» و«لايستحقون الحياة ».

ولايتورع رايت أن يبدأ كتابه بفصل عن تطورات القوة العثمانية ، موضحا أن القرن الثامن عشر شهد ميل الكفة لمصلحة الاوروبيين من جديد بعد تراجع القوة ، العثمانية ، لقد عاد « الصليبيون» ليفرضوا وجودهم واحترامهم أو

«احترام مصالحهم » فى الشرق وعليه ، وهكذا يضع الكاتب تحركات الاسطول الامريكى فى الشمال الافريقى مطالع القرن التاسع عشر ضمن « الصليبية الجديدة » دونما وجل بل بفخر واعتزاز ، إذا إن الامر « الباعث على الحسرة » ان الامريكيين لم يكونوا « موجودين » فى « الحروب الصليبية » الاولى ، وهاهم يعوضون ذلك « الغياب » السابق بهذا العنف اللاحق ، اما تسويغ ذلك فلا يكلف الكاتب نفسه عناء النظر فيه ، فمبادئ « عدم التدخل » فى الشئون الداخلية للاخرين لم تكن قد وجدت بعد ، على انه وان وجدت ، فهناك طرائق دائما لتجاوزها ان اقتضت مصالحهم ذلك ، الم يفعلوا ذلك فى طهران عام ١٩٥٣م حينما أعادوا الشاه الهارب إلى ايطاليا إلى عرشه ؟! أما الدعوى «الاخلاقية الحضارية» الكامنة وراء النظرة إلينا ،فلا تقل تهافتا عن الدعاوى الاخرى ، الم تفرض بريطانيا على الصين ما يسمى بحرية التجارة من أجل ان تصدر إليها الافيون ، الذى كان تجارة مربحة لهم ؟! ثم مامعنى شروط المصرف الدولى فى الاعوام الاخيرة بشأن تحرير الاقتصاد ، وتحرير السوق ، وتحرير التجارة ؟! إن عليك أما أن تسمح لهم ب «حرية التجارة» ، أى تحويل بلادك ومجالك سوقا لسلعهم بالسعر الذى يحددونه هم طبعا ، وفى سلع لا تحددها أنت طبعا ، أوتكون دكتاتورا يمكن استصدار قرار من مجلس الامن بالقضاء عليك ، على أنهم كانوا رؤفين ، فإنهم يشرفونك بتركك تموت جوعا تحت الحصار ، أو تلجأ اليهم راكعا ، وهو مايفسر الاهتمام المعاصر بليبيا .

القواعد الامريكية الجديدة فى المنطقة :

إن النظرة الفاحصة لخريطة الوجود الامريكى بالمنطقة العربية والإسلامية تكشف الحجم الرهيب لذلك الوجود العسكرى ، ويكشف فى الوقت ذاته ان ليبيا كانت الاستثناء شبه الوحيد من هذا الوجود ومن ثم أهمية ضربها ، فلقد كشف محمد حسنين هيكل[1] مؤخرا ، عن تشكيل قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٨ ، فلقد ورد فى تقرير صادر عن القيادة ذاتها سنة ١٩٨٨ فى المقدمة التمهيدية له ما نصه : « بالخلفية السياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج فإنه من الواضح ان الولايات المتحدة الامريكية هى القوة الوحيدة فى الغرب التى تستطيع ان تتدخل فى الخليج فى معارك متوسطة أوكبيرة » ثم يمضى التقرير فيقول : « إن الفكرة فى إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لاتملك الحرية الكافية للعمل العسكرى فى المنطقة عند الضرورة لأنها محددة بعدة قيود . منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبحر فورا عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك ، ومنها عدم وجود قواعد وتسهيلات كافية فى المنطقة تستطيع ان تخدم أهداف ، المعركة» . ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والذخائر فى المنطقة بحيث يخصص المجهود الرئيسى فى حالة العمليات لنقل القوات .

ثم يورد القرير جدولا بالقوات التى خصصت لقوة التدخل السريع الامريكية . فيحسبها على النحو التالى طبقا للميزانية المرصودة لهذه القيادة سنة ١٩٨٩:

---

(١) محمد حسنين هيكل : حرب الخليج أوهام القوة والنصر ـ مركز الاهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٩٢ .

* مجموعة القيادة المركزية ـ هيئة الاركان ـ وعدد افرادها ١١٠٠ .

وحدات تحت تصرف القيادة ـ وعدد افرادها ١٣١٠٠٠ مكونة من مجموعة قيادة من الجيش الثالث الامريكى :

الفرقة ١٨ المحمولة جوا .

الفرقة ٨٢ المحمولة جوا .

الفرقة ١٠١ المحمولة جوا .

والفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكية .

اللواء السادس المدرع المنقول جوا .

فرقة الخدمات الاولى .

* القوات البحرية للقيادة المركزية ـ وعدد افرادها ١٢٣٠٠٠ .

وهى مكونة من :

مجموعة القيادة البحرية لقوات القيادة المركزية .

٣ حاملات طائرات ـ

مجموعة عمل فوق الارض .

و٣ مجموعات برمائية

٥ مجموعات دورية

قوة طوارئ الشرق الاوسط (موجودة فى البحرين) .

* قوات المارينز (مشاة اسطول) ـ وعدد افرادها ٧٠٠٠٠ .

وهى مكونة من :

١ فرقة مشاه اسطول .

١ فرقة اسطول طائرة .

١ مجموعة قوة خدمات سريعة .

١ كتيبة مارينز .

١ مجموعة قوة مارينز جوية .

١ لواء خدمة ومساعدة .

* قوة طيران القيادة المركزية :

(القوة الجوية السابعة) - وعدد افرادها ٣٣٠٠٠ وهى مكونة من :

٧ اسراب قتال تكتيكى .

٣ اسراب قتال .

٢ مجموعة قاذفات استراتيجية .

١ مجموعة استطلاع وإنذار .

١ مجموعة استطلاع جوى تكتيكى خاصة .

١ مجموعة قتال الكترونى .

١ مجموعة سرب عمليات خاصة .

* قوات خاصة غير تقليدية – وعدد افرادها ٣٥٠٠ .

بذلك يكون المجموع الكلى لافراد القوات المتخصصة للقيادة المركزة ٢٩١٦٠٠ .

وفي جزء آخر منه يركز التقرير على المناطق التى توجد فيها قواعد ، أو تسهيلات مفتوحة للتعاون مع القيادة المركزية الامريكية لقوات التدخل السريع . سواء ما كان منها متفقا عليه مبكرا قبل إنشاء القوة ، أو ماجد لاحقا بعد إنشائها – فيعدها تحت عنوان : "تسهيلات الطوارئ العسكرية فى منطقة الشرق الادنى" مضيفا إلى كل منها نوعا من الوصف التفصيلى لاوضاعها . فيقول كما يلى :

* منطقة افريقيا وما يحيط بها :

*المغرب : قاعدة سليمانى : تم الاتفاق بشأنها فى مايو ١٩٨٠ كانت فى الاصل قاعدة لطائرات ٤٧ ب وقد جرى إغلاقها سنة ١٩٧٣ ، ثم اعيد تحديثها وفتحها لتمركز مجموعات العمليات س ١٤١ وس ٥ .

قاعدة النواصر : يجرى تجديدها ، ستكون جاهزة فى مرحلة لاحقة .

* ليبيريا : قاعدة مونروفيا : تم الاتفاق بشأنها فى فبراير ١٩٨٣ لكى توفر - للقوات الامريكية إمكانية استعمال مطار دولى للطوارئ لاغراض النقل الجوى اثناء توسيع المطار بما يسمح باستعماله بواسطة طائرات س ٥ ، وس ١٧ ، وس ١٤١ .

منطقة شرق البحر المتوسط والبحر الاحمر :

* مصر : حصلت الولايات المتحدة على موافقة ضمنية لتحريك قطعها البحرية عبر قناة السويس .

مطار غرب القاهرة : تستعمل القوات الامريكية ممرا جويا لايطلق عليه اسم . وهى فى العادة تستخدم هناك مجموعة من مائة فرد من العسكريين . وقد استعمل هذا الممر لنشاط مشترك قامت به طائرات "اف - ١٥" و"أ . ٣ . أ " لنشاط "الاواكس" .

رأس بناس : لاتزال رهن التفاوض ، وتستطيع رأس بناس ان توفر إمكانية ارتكاز لمجموعة طائرات "س٥" وكذلك لتفريغ ونقل وحدات "س ل-٧" وغيرها من سفن النقل البحرى السريعة .

* جيبوتى : تم التوصل إلى ترتيبات وتسهيلات مع الحكومة الفرنسية بما يسمح بدخول وعمل القوات الجوية للدوريات البحرية .

* تركيا : قواعد موس وارتمان وارضروم : حصلت الولايات المتحدة على الحق فى ترتيبات غير رسمية لاستعمال ثلاث قواعد جوية تركية قرب الحدود مع الاتحاد السوفيتى وايران العراق . وهذه القواعد تابعة لحلف الاطلنطى ، وقد تم تمويلها بما يسمح باستعمالها بواسطة قوات الولايات المتحدة لطائرات النقل السريعة .

منطقة الخليج والبحر الاحمر :

* قاعدة دييجو جارسيا : يتم استخدامها باتفاق خاص مع المملكة المتحدة

مدته خمسون سنة ، وجرى توقيعه سنة ١٩٦٥ ، وتوجد فى القاعدة ممرات جوية طول كل منها ١٢ الف قدم بما يسمح بعمل القاذفات وطائرات النقل الثقيلة ، كما توجد هناك سبع سفن لإمداد العمليات المختلفة فى منطقة الخليج، وقد بدء فى تجهيز وتجديد تسهيلات القاعدة ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ بمبلغ قدره ٥٤٢ مليون دولار .

* جزيرة سيشل : يوجد مركز اتصال تابع لهيئة الفضاء الامريكية "ناسا" كما توجد أيضا قوة طيران .

* كينيا : قواعد "مومباسا" ومطار "نان يوكى" وقاعدة "كينيا البحرية الرئيسية" : وهى تقدم مراكز اتصال ونقل وصيانة وشحن ، وقد تم الاتفاق الخاص بها فى منتصف السبعينات ، وتم توسيعها سنة ١٩٨٣ ، وبلغت تكاليف إعدادها من ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٦٦ مليون دولار . كما صرفت الولايات المتحدة مبلغ ٣٠ مليون دولار لتعميق مياه "مومباسا" بما يسمح بدخول حاملات الطائرات إليها .

* الصومال : قاعدة "مقديشيو" الجوية ، وقاعدة "بربرة" : وهما تقدمان للقوات الجوية الامريكية خدمات نقل برى وبحرى وإمكانيات وإصلاح محدودة، وقد جرى توسيعهما سنة ١٩٨٣ وبلغت تكاليف ذلك فى ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٢٤ مليون دولار .

ويلاحظ ان الصومال تبعد ١٤٠٠ ميل عن الخليج : وبالت إلى فإن كل التسهيلات فيها يمكن ان تستعمل فى الرقابة البحرية ، وفى النقل الوسيط .

* عمان : بلغت قيمة المنشآت العسكرية فيها من ميزانية ١٩٨٠ إلى ميزانية ١٩٨٨ مبلغ ٢٧٠ مليون دولار .

وتضم التسهيلات في عمان ما يأتي :

قاعدة الخصب : قاعدة جوية صغيرة في شبه جزيرة موساندم قريبة من جزيرة المميز ، ومضيق هرمز ، وإمكانياتها محدودة ، وهي ملائمة لأعمال الدوريات البحرية والجوية .

قاعدة نصيرة : وقد تم توسيعها لتصبح قاعدة جوية وبحرية فعالة بتكلفة قدرها ١٧٠ مليون دولار ، كما جرى تشوين مهمات ومعدات فيها بما يساوي ٢١ مليون دولار وبين مخزوناتها مواد تموينية ولوريات وأجهزة الكترونية للنقل الجوي ، وذخيرة مدفعة وصواريخ جو - جو .

قاعدة ثومارت وسيب : وهما قاعدتا طوارئ جوية وتسهيلات تقوم باستعمالها الآن مجموعة دورية بحرية وجوية.

* المملكة العربية السعودية : لم توقع حتى الآن رسميا اتفاقية قواعد مع المملكة السعودية ... ولكن الولايات المتحدة تستخدم في المملكة اسرابا من طائرات « ف ـ ١٥ » و « ك.س ـ ١٠ » وكذلك حاملات وقود من طراز «ك.س ـ ١٣٥» و « أ ٣. أ » وتعمل هذه القواعد من قواعد سعودية في حالات الطوارئ ، كما تستعمل مجموعة « أ.٣.أ » في قاعدة الرياض ، إن كل القواعد الجوية الرئيسية في السعودية تتمتع بامكانيات الحماية والتسهيلات اللازمة لأي تعزيزات امريكية جوية ، أو لاية قواعد إمداد أمريكية ثقيلة ،

وتوجد قواعد رئيسية ضخمة فى الظهران وفى حفر الباطن ، وهى جاهزة للاستعمال عند الضرورة .

* البحرين : إن مجموعة قوة الشرق الاوسط الامريكية تستخدم قواعد فى البحرين ، وكان هناك اتفاق رسمى بهذا الشأن انقضت مدته ، وتحتفظ الولايات المتحدة بقوة إمداد تعدادها ٦٥ عسكريا ، كما انها صرفت حوالى ٣ ملايين دولار على إنشاءات عسكرية . كما توجد فى البحرين ايضا مجموعة قيادة تابعة لقوة التدخل السريع تعمل من فوق ظهر قطعة بحرية جهزت لتكون وحدة قيادة .

* الكويت : وافقت الكويت فى نهاية سنة ١٩٨٧ على أن تسمح للولايات المتحدة باستئجار رصيف عائم يقف فى مياهها الإقليمية ، وأهمية هذا التسهيل انه يخلق سابقة مهمة ، ويظهر استعداد الكويت لقبول اكثر فى حالة شعورها بالضرورة .

وهكذا كانت الحقائق فى التفكير والتخطيط والتنفيذ تفرض نفسها ، نطاقا من حديد يحيط بالبترول ويحميه ، وليبيا كانت الاستثناء وكذلك العراق ومن ثم لابد من ضربهما .

إن تطور العلاقات الامريكية ـ الليبية يعكس نموذجا مثاليا لحالة انتقال العلاقات بين الدول من مرحلة الهيمنة والتبعية الكاملة ، «العهد الملكى السنوسى » إلى مرحلة المواجهة الشاملة على مختلف الاصعدة « السياسية والاقتصادية والعسكرية » ، والملاحظ فى هذا الاطار أن منحنى المواجهة الامريكية ـ الليبية ، والذى يمتد زمنيا منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر وحتى

الآن ، لم يأخذ شكلا تصاعديا متصلا ، بل كان يعكس بالنتيجة درجة تطور العلاقات بين الدولتين من « توتر » انفراج مؤقت ، صدام مباشر أو غير مباشر(١) .

* والجدير بالذكر ، أن السياسة الليبية قدمت المبررات الكافية من وجهة نظر « الاستراتيجية الكونية الامريكية » لجعل « ليبيا » هدفا دائما للعدوان الامريكي بغرض تصفية النظام الثوري الليبي ، فالقيادة الليبية لم تكتف بتبني خط ثوري داخلي يرفض النفوذ والتبعية والهيمنة الامريكية الغربية ،بل كانت بأفكارها القومية وتجاربها الوحدوية والتكاملية على الصعيد العربي ـ اتحاد المغرب العربي ، التكامل الليبي المصري ، التكامل الليبي السوداني ـ فضلا عن تأييدها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني وتدعيمها لحركة التحرر الوطني الفلسطينية ... كانت عقبة كأداء أمام الهيمنة الامريكية الغربية الصهيونية على الامة العربية ، يضاف إلى ذلك أن القيادة الليبية قد انتهجت في سياستها الخارجية ـ وفقا للرؤية الامريكية الغربية ـ فلسفة هجومية تقوم على ركيزتين : «الاولى » :

تتمثل في زعزعة الاستقرار الداخلي في دول التحالف الغربي عن طريق مساندتها للحركات القومية التي تسعى للتحرر مثل « الجيش الجمهوري الايرلندي ، حركة الهنود الحمر ... الخ » ، « والثانية » :

تتجسد في قيام النظام الليبي بدعم ومساندة حركات التحرر على مستوى العالم لعرقلة ومقاومة الهيمنة الكونية الامريكية الغربية ، فالدور الليبي

---

(١) محمد الغمري : الحملة الأمريكية ضد الجماهيرية الليبية في ضوء القانون الدولي ـ السنة الثانية ـ العدد ٦ ربيع ـ ١٩٩٢م .

المناوئ ، لواشنطن لايقتصر على المنطقة العربية بل يمتد - طبقا لوثيقة الخارجية الامريكية التى نشرت يوم ١٩٩١/١١/١٤ إلى مناطق توتر عديدة فى العالم . فالوثيقة تقول : إن ليبيا تساند جبهة التحرير الفلسطينية ، ومنظمة الصاعقة فى الشرق الاوسط ، والجيش الجمهورى الايرلندى فى أوربا ، وحزب العمال الكردستانى ، والمسلمين فى الفلبين ، ومنظمة «خوان سانتاماريا» الوطنية فى كوستاريكا ، وحركة « توباك آمارو » الثورية فى بيرو ، وجبهة «مانويل رود ريجنز» فى شيلى .

* ولكن لماذا العدوان على ليبيا الآن ؟ لماذا تذكرت « الولايات المتحدة» فجأة !! أن هناك طائرة امريكية قد تم تفجيرها فوق «لوكيربى» الاسكتلندية يوم ١٩٨٨/١٢/٢١ ... وأن ليبيا هى المتهمة « دون » غيرها ، بارتكاب هذه العملية الوحشية الإرهابية !!؟

أو فليكن السؤال بطريقة أخرى : لماذا قامت الولايات المتحدة بفتح ملف ما اسمته « الإرهاب الليبى» فى أجواء التحرك السياسى الامريكى الجارى هذه الايام لتسوية الصراع العربى - الصهيونى .

* والجواب على هذه الاسئلة واضح ، فالولايات المتحدة فى ظل انفرادها بقيادة النظام العالمى الجديد تسعى إلى تسوية الاوضاع السياسية العربية «تسوية نهائية» .. تكفل حماية المصالح الامريكية الغربية الصهيونية فى المنطقة العربية واستقرارها ، فالولايات المتحدة الامريكية لم تعد تقبل بوجود نظم حكم عربية خارجية عن دائرة الهيمنة الامريكية ، وبعد تدمير العراق «اقتصاديا وعسكريا» ، وإخضاع مشايخ وامراء الخليج النفطى ، ومن قبلهم نظام الحكم فى مصر للنفوذ الامريكى، وقبول الجميع « لمبادرة بوش

الاستسلامية » لتسوية الصراع ، العربى الصهيونى ، لم يعد هناك من دولة تحاول الفكاك والهروب من السيطرة الامريكية إلا « ليبيا » ، لذا حق عليها «العقاب الامريكى الغربى» حتى تستسلم وتخضع للسيد الامريكى.

* وإلى جانب هذه الاهداف السياسية للولايات المتحدة ، توجد بعض الاهداف الخاصة بدول التحالف الغربى ضد «ليبيا» .. فالولايات المتحدة تسعى إلى تصدير أزماتها الداخلية إلى الخارج عن طريق الإبقاء على « صورة العدو» ماثلة أمام الشعب الامريكى .. ولاشك أن «ليبيا» تعد من أنسب الدول للقيام بهذا الدور فى ضوء التصعيد الحكومى والإعلامى ضد « امريكا» منذ عدة سنوات تحت دعوى ممارستها ومساندتها « للارهاب الدولى » ، أما «بريطانيا» فهى تسعى إلى تصفية حساباتها الداخلية مع « الجيش الجمهورى الايرلندى» عن طريق تصفية النظام الليبى ، الذى يعد وفقا للوثائق البريطانية أكبر ممول ومساند لهذه الحركة السرية ، وبالنسبة «لفرنسا» فإن تصفية النظام الليبى تكفل لها عودة نفوذها التاريخى إلى تشاد خاصة وافريقيا « الفرنسية» على وجه العموم ..

وفى ضوء كل ماتقدم .. يصبح الهدف السياسى من وراء حملة الاتهامات الامريكية الغربية ضد ليبيا بتفجير الطائرتين الامريكية والفرنسية هو : «تصفية النظام الليبى !!» ، والسيطرة على المقدرات الليبية التى تم تحريرها من قبضة تلك الدول بفعل الثورة ، وهو مايتم الآن وبخبث غربى حقير ، ولكنه خبث لن ينجح مثلما حدث فى العراق لآن الواقع والظروف مختلفة تماما بل تكاد أن تكون تلك الازمة هى بداية النهاية لما يسمى بالنظام الدولى الجديد هذا وانهياره بإذن الله .

الفصل الخامس

المواجهة الفكرية والتطورات الجماهيرية للأزمـــة الليبيـة ـ العربية

كان لعقل الامة العربية ، والإسلامية ، موقف حاسم تجاه هذه الازمة تمثل فى الرفض الكامل للتهديدات الغربية (الامريكية والبريطانية الفرنسية) ولقد تواكب مع هذا الرفض ، تطورات جماهيرية عربية ، تطالب بالمواجهة الحادة لهذه التهديدات الغربية ، وتؤيد موقف ليبيا من الازمة .

* وفى هذا الجزء من الدراسة نستعرض أبرز النماذج الممثلة لهذه المواجهة الفكرية والجماهيرية للأزمة خلال شهور الغضب فى تلك الازمة وهى شهور (يناير ـ فبراير ـ مارس ـ أبريل ١٩٩٢) ذلك فى المحاور التالية :

أولا : التطورات الجماهيرية للازمه على الصعيد الدولى .

ثانيا : المواجهة الفكرية للأزمة على الصعيد الإسلامى .

وبتفصيل ذلك يستبين مايلى :

أولا : التطورات الجماهيرية للأزمة :

تحدثنا الوقائع أن بداية الازمة تعود إلى ما كشفته سلطات التحقيق الاسكوتلاندية عن تطور جديد فى التحقيقات المستمرة لمعرفة الجهة التى كانت وراء تفجير طائرة الركاب التابعة لشركة (بأن امريكان) قبل أربعة أعوام وأدى إلى مقتل ١٧٠ شخصا فوق قرية (لوكيربى)الاسكتلندية .

وجاء هذا التطور فى اعلانين متزامنين صدر احدهما فى مؤتمر صحافى عقد فى وزارة العدل الامريكية بواشنطن والاخر فى مكتب النائب العام فى اسكوتلندا اعلن فيه عن صدور أمر القبض على مواطنين ليبيين بتهمة تخطيط وتنفيذ عملية زرع المتفجرة فى الطائرة .

ومباشرة أكد المتحدث الرسمى باسم البيت الابيض الامريكى ان بلاده لن تتخلى عن حقها فى التصرف . بشكل منفرد ، أوبالتنسيق مع الحلفاء لمعاقبة الجماهيرية العظمى إذا لم تستجب لمطالب الإدارة الامريكية المتعلقة بتسليم المتهمين الليبيين ، لمحاكمتهما أمام القضاء الامريكى .

وألمح المتحدث الرسمى فى مؤتمره الصحافى بشكل واضح إلى أن مصير الجماهيرية سوف لن يكون أفضل من مصير العراق وقال : « إن الرئيس بوش يسعى بصورة موازية مع الإجراءات القضائية إلى تكوين تحالف دولى على غرار التحالف الذى طرد العراق عسكريا من الكويت ولكن على نطاق ضيق »[١] .

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى مجلة (رسالة الجهاد) ـ مالطا .

الموقف الليبى :

أمام هذه المؤامرة التى يبدو واضحا أنها حيكت بطريقة منسقة وفى هذه الفترة بالذات بين هذه الدول لإنجاز هدف معلوم لايخفى على احد ، فإن الجماهيرية العظمى من جانبها نفت كل الإدعاءات الامريكية والبريطانية والفرنسية ، وأخذت تتعامل مع جملة الاتهامات الموجهة إليها عبر القنوات الدبلوماسية والقانونية ، مطالبة باحالة القضية إلى لجنة تحقيق محايدة أو إلى محكمة العدل الدولية ، إلى جانب رفضها الرسمى تسليم المتهمين إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا ..

وقد بعث (أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجى والتعاون الدولى) برسالة إلى الامين العام للامم المتحدة كرر فيها القول : (إننا ننفى نفيا قاطعا أى علاقة أو علم بحادث تحطيم طائرة «بان أمريكان » عام ١٩٨٨م ، ونؤكد إدانتنا للإرهاب الدولى بكل أشكاله) معتبرين أن الجماهيرية العظمى تتعرض لاتهام باطل .

وبالتالى تحتفظ بحقها فى الدفاع المشروع عن نفسها أمام الامم المتحدة ، وتؤكد فى الوقت نفسه إيمانها بحل النزاع بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات والتحقيقات والتحكيم والتسوية القضائية .

ومنذ بدء الحملة الإعلامية ضد الشعب العربى الليبى ، قام الثائر المسلم معمر القذافى بالإدلاء بأحاديث صريحة فى مختلف أجهزة الإعلام العربية والعالمية ، تناول فيها كل ما أثير ضد الجماهيرية ومواطنيها من اتهامات فى

محاولة لتشويه صورة الجماهيرية دوليا وإسكات صوتها الحر .

ففى حديثه إلى شبكة إذاعة (مونت كارلو) المرئية اعلن قائد الثورة فى رده على الاتهامات الموجهة إلى الليبيين فى قضية الاعتداء الذى استهدف طائرة (بان أمريكان) فوق (لوكيربى) ، أعلن أن بلاده لن تسلم هذين الليبيين إلى أمريكا أو بريطانيا ، وأكد : أن القانون الليبى شأنه شأن قانون أى دولة لايسمح بتسليم الرعايا الليبيين المشتبه فيهم إلى سلطات الولايات المتحدة أوبريطانيا ، وأضاف : آنه لاتوجد معاهدة لتسليم المجرمين .

وأكد القائد أن التحقيقات مستمرة فى ليبيا ، وتحدى الخبراء الذين يتعين عليهم تقديم أدلتهم أمام طرف محايد، وأضاف : أن واشنطن ولندن قالتا : إن لديهما أدلة قاطعة ضد ليبيا وحسب ، ووصف ذلك بأنه محاولة لخداع الرأى العام ، وتحدى الولايات المتحدة وبريطانيا أن تقدما أدلة ضد ليبيا ..

وطالب القائد بعرض المسألة على محكمة العدل الدولية فى (لاهاى) ، وقال : إنه فى هذه الحالة فإن ليبيا ستتحمل مسئوليتها ..

وقال القائد : أنا آسف أن يعود الحديث حول هذه المشاكل فى الوقت الذى تتجه فيه إلى المفاوضات والإنفراج ، فنحن مسرورون بانتهاء الحرب الباردة والعالم يسير نحو نزع السلاح النووى مثل ما طالبنا فى اقتراحنا .. إنه بحق شئ تافه ونحن على ابواب مفاوضات السلام أن يعود الحديث عن الطيارة الامريكية والطيارة الفرنسية ولا أدرى ماذا سيستفيد بوش من تركه ريغان ، واذا تم فتح هذا الملف بعد اربع سنوات فإنه فى هذه الحالة يجب فتح ملف الغارة

الامريكية على ليبيا ، وهى عدوان غاشم ، حيث إن ليبيا كانت بريئة من عملية (ملهى برلين) ، ولكن العودة إلى الوراء غير مجدية ، ويجب السير إلى الامام ، وأنا أعتقد أن الولايات المتحدة قد خدعت من قبل جواسيس ، ولا ادرى لم فتح بوش هذا الملف !! ... ربما لاقتراب انتخابات الرئاسة ، وربما لضغوط أهل الضحايا ، وعلى اية حال فإن فتح هذه القضية هو عمل غير منطقى ، فإن ليبيا غير مستعدة لتحمل المسئولية نتيجة قطعة بسيطة من دليل فى أيدى الامريكيين والانجليز ، من الممكن اختلاق أى دليل والقول : إنه تم العثور عليه بين حطام الطيارة ، مثل تزوير جواز سفر ليبى ، والقول : إنه عثر عليه بين حطام الطيارة، ومن الذى يصدق ذلك بعد مرور أربع سنوات؟!!

وفى حديث آخر لصحيفة (البابيس) الاسبانية بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٩ م أعرب قائد الثورة عن استعداد بلاده لتحمل مسئولية أى تحقيق تقوم به لجنة دولية محايدة بشأن الطيارة الامريكية ، وقال : إن المحكمة الوحيدة التى يمكن ان يقبل بها هى محكمة العدل الدولية ، لأن المسألة المطروحة تتناول جانبا عن تهديد السلام العالمى ، ودعا فى هذا الصدد الامم المتحدة إلى أن تتولى بنفسها حل مشكلة الطيارة الامريكية ، نافيا صحة التهم الامريكية البريطانية..

وفى حديث إلى صحيفة (الاهرام القاهرية) بتاريخ ١٩٩١/١٢/٦ م قال قائد الثورة : إن تسليم المتهمين مطلب من شأنه وقف التحقيق وتعطيل القانون

وتحويل العملية إلى عملية معقدة وإدخالها فى طريق مسدود ، وأكد أنه لابد من ان نتوصل إلى الحقيقة ، وقال : نحن متأكدون أن الليبيين الاثنين ليست لهما علاقة بالحادث ، وأضاف : إذا كان الحادث بفعل فاعل ، فلابد من ان يعرف الفاعل وليس من مصلحتنا ونحن نحارب الإرهاب ان يكون الفاعل فى مأمن ويتفرج علينا ويضحك ، ونحن إذا كنا نكافح الإرهاب فعلينا الانترك المجرمين الحقيقيين يضحكون علينا ويوجهوننا إلى جهة أخرى .

وقال أن معنى هذا أن المجرم موجود وحر وسيكرر الجريمة مرة أخرى ، موضحا انه إذا كان الفاعل ليس من هؤلاء الذين نتهمهم فسوف يوقعنا فى إشكال كبير ، وتوقعوا منه غدا أو بعد غد ان يعمل لنا حادثة أخرى وبنفس الخدعة ويوقعنا مع بلد آخر ... من الممكن أن يكون ليبيا أومصر أو سوريا أو أى دولة ويضحك علينا يحضر أشياء ، ويركبها بعضها على بعض ويقول : هذه تركب على ليبيا ، وتلك على مصر ، وهذه على إيران .

وأكد قائد الثورة ان تسليم المتهمين هنا يضع العملية فى طريق مسدود ، وليست هناك قوانين فى أى دولة تسمح بتسليم مواطنيها .

وأضاف قائد الثورة : ليس لدى علم بهذه الحوادث ، لأننا ما قررنا ولا خططنا أى شئ من هذا القبيل على المستوى السياسى الخاص بى ، ولقد اعتبرت هذا حدثا سمعنا به مثل بقية الحوادث وانتهى ، وفوجئت الآن بإعادته من جديد ، ولكننا نستطيع أن نقول سياسيا : إنه ليس هناك قرار من الجانب الليبى بهذا الخصوص إطلاقا ، وليس لدينا علم بأى تدبير من هذا النوع ،

وليس هذا من سلوكنا خاصة فيما يتعلق بالطيارة الفرنسية فى افريقيا ، ليس لنا أى علاقـة بها .. لماذا نفجرها حتى بالمنطق ؟ ومن بعدها طيارة أمريكيـة طلعت من (فرانكفورت) لتسقط فوق بريطانيا ، حادث فى أوربا ماعلاقتنا نحن به ؟! فى الحقيقة لقد اسفنا طبعا على الضحايا ، لقد سمعنامن قبل عن طيارة كورية اسقطها الروس وطيارة ليبية اسقطها (الإسرائيليون) زمان ، وطيارة إيرانية اسقطها الامريكيون ، حوادث من هذا القبيل وقعت نتيجة فعل فاعل .. ولكن بالنسبة إلى هذه الطيارة الامريكية التى طارت من فرانكفورت وسقطت فى لوكيربى بعيدا عنا جدا ما علاقتنا بها ؟! لقد تأسفنا على حادث من هذا النوع ولم نهتم به حقيقة ، وهذه الطيارة التى سقطت فى صحراء النيجر وهى قادمة من نيجيريا ليس لنا أى علاقة بهذه المنطقة ، حتى تشاد كانت العلاقة بيننا وبينها مقطوعة فى ذلك الوقت .. أنا شخصيا فوجئت بإثارة الموضوع بهذا الشكل إلى درجة أننى رأيت أن هناك نيات سياسية وراء طرح هذا الموضوع بهذا الشكل وربطه بليبيا ، هذا انتهينا منه منذ زمن وليس لنا علاقة به ، ولم نهتم به ، وقال قائد الثورة : لقد بدأت أشك فى أن القضية ليست قضية تحقيق .. معقول اربع سنوات يستمر التحقيق ولايتطرق الشك إلى قلوبنا فى قضية تظل مركونة وراء ، الستار اربع سنوات ثم يرفع عنها الستار فجأة .. كأن فيها (فبركة) فى النهاية لقد أصبحنا نشك فى أنهم طبخوها خلال أربع سنوات و «فبركوها » لتصبح ليبيا هى المقصودة ، لنفرض أننى لست ليبيا وأنا محقق لابد من أن أوجه السؤال :

لماذا اخفيتم القضية وراء الستار أربع سنوات كاملة وفى الاخر تزيحون

الستار عنها فجأة ؟ هذه المدة الطويلة تجعلنا نشك فى كل الادلة التى احضروها .. سواء أى بلد ، وأنا اتكلم بتجرد ليس لأننى ليبى ، هذه نقطة مهمة جداً بالنسبة إلى ليبيا ، أنا ما عندى تفاصيل لأن القضية حتى الآن قضية قانونية ، ويخيل لى بالت إلى انهم يقصدون النظام فى ليبيا ، حتى إنهم تكلموا عن إسقاط النظام فى ليبيا والتآمر ضدها ، ويتصورون أن ليبيا سوف يكون فيها مثلا رئيس او حكومة أوحزب أو حتى الطبقة التي يمكن إسقاطها .

أما عن مسألة التعويضات فقد قال قائد الثورة : التعويض حق ، وكان يجب ان نعرف اولا من الذى يجب ان يدفع التعويض ؟ أو من الذى ارتكب الجريمة ؟ وأضاف : ان الاقتراح الذى سنقدمه إلى هيئة الامم المتحدة ضد الإرهاب الدولى سنشير فيه إلى ضرورة تقديم تعويض إلى ضحايا الإرهاب كافة . وهو مكون من عدة فقرات من بينها أن نطلب عقد جلسة طارئة أوخاصة بالجمعية العامة للامم المتحدة لتدرس هذا الاقتراح الليبى ، اقتراح مهم جدا ، هو تعويض الشعوب والعائلات والافراد الذين تضرروا من العمليات التى قام بها الاستعمار والإرهاب فى السابق .. نبدأ من جديد فى إخراجها لتصفية حساب الماضى ، بمعنى أن الدول التى وقعت تحت براثن الاستعمار يتم تعويضها خاصة التى قامت فيها مذابح ومشانق ومجازر ، مثلما قام الالمان بتعويض اليهود فى عهد ازينهاور ، وهذا معناه أن فرنسا تعوض الجزائر ، وايطاليا تعوض ليبيا ، والبرتغال تعوض انجولا ، على الاقل ايطاليا معروفة والجزائر معروفة ، هناك سابقة تعويض قامت بها المانيا فى عهد اديناور لليهود ، المانيا الحالية وليست المانيا النازية الهتلرية ، تعويض من هذا القبيل،

ليس فقط تعويضا سياسيا من دولة إلى دولة ، ولكن تعويض عائلات ضحايا ، في ليبيا الآن عائلات تيتمت نتيجة الاستعمار وهناك أناس تقطعت اطرافهم نتيجة الالغام التى زرعتها ايطاليا ، ومازالت عندنا الالغام ، والجزائر معروف عدد الناس الذين اصيبوا والذين تيتموا من جراء الحرب ، والمليون ونصف المليون شهيد ، من الممكن أن يكون هناك تعويض إنسانى للعائلات وليس من دولة إلى دولة .

بالإضافة إلى تعويض الشعوب والعائلات والافراد وضحايا الطائرات ، ومن بينها التى تم تفجيرها عمدا ، مثلا الطيارة التى ضربتها الطيارة الامريكية وراح ضحيتها مدنيون كثيرون ، هذا الحادث يستحق التعويض ، والطيارة الليبية التى اسقطت فوق سيناء وفيها مصريون وليبيون لماذا لايعوض ضحاياها ؟ وضحايا الطيارة الايطالية التى ضربها صاروخ لا أعرف أهو صاروخ أمريكى ام لا ... وطيارة (بان آمريكان) الخاصة بحادثة لوكيربى ، وسكان لوكيربى الذين تضرروا .... والطيارة الكورية التى اسقطها الاتحاد السوفيتى، هذه الطيارات أسقطت عمداً ، التعويض شامل ، وإذا كان التعويض لا تقدر عليه دولة او جهة معينة فعلينا أن ننشئ صندوقا ونجمع من الدول لنمويل هذا الصندوق ما يكفى لتعويض هؤلاء .

أما عن موضوع الإرهاب ، فقد أكد قائد الثورة أن الإرهاب لايمكن أن يكون وسيلة لتحقيق هدف ، لأن ، الإرهاب يولد إرهابا آخر ، ويشوه القضايا المقدسة ويلحق الضرر بالابرياء ، وبدلا من ان نكسبهم ونكسب ذويهم نكسب

عداوتهم... وأضاف : ماذا نكسب من وراء الإرهاب ؟ الإرهاب حقيقة لايمكن ان يكون اسلوبيا ، وأنا أتحدى أى واحد يتهمنى شخصيا بالإرهاب أو يتهم ليبيا الرسمية كدولة ويثبت عليها عملا إرهابيا ..... وأنا عندى الشجاعة لمواجهة أى شئ .

وأكد قائد الثورة القوى : لا نستطيع ان نتنازل عن التأييد للكفاح الشرعى للشعوب التى تجاهد فى سبيل تقرير مصير حريتها ، إذا أختار شعب طريق النضال أو الكفاح المسلح فإننا نؤيد القضايا العادلة ، أما الإرهاب فلابد من ان نفصلة عن الكفاح المسلح ، ولا أعتقد أن هناك عاقلا يؤيد الإرهاب ، وليس هناك واحد ثورى ، يؤيد الإرهاب .. وأضاف : أنا ثورى ولست إرهابيا .. هناك فرق بين الإرهاب والثورة .. ليست هناك علاقة بين الإرهاب والثورة ... ولا يمكن أن أنفى عن نفسى الثورية .. أنا ثورى وبالتالى قضيتى واضحة ، يتفاهمون ويتفاوضون معى كثورى اهلا وسهلا .. ثورى ضد الإرهاب والاستعمار والظلم... نحن لانظلم ولانرهب ولانستعمر أحدا .

هذا وقد واصلت الجماهيرية العظمى مساعيها الدبلوماسية الهادفة إلى كشف حقيقة الاتهامات الامريكية البريطانية لها بتفجير طيارة (بان أميركان) فوق (لوكيربى) .

وتابع المبعوثون جولاتهم إلى عواصم عربية وإسلامية لتوضيح الموقف الليبى الداعى إلى تأليف لجنة دولية محايدة للنظر فى هذه القضية .

واستقل الثائر المسلم معمر القذافى مبعوثيه الذين قدموا تقارير عن نتائج

مهماتهم فى الاقطار العربية والإسلامية ، توضح مواقف هذه الاقطار المؤيدة للجماهيرية تجاه الإدعاءات الامريكية والبريطانية حول حادث تحطيم طيارة (بان اميركان) فوق منطقة (لوكيربى) .

وأبلغ المبعوثون قائد الثورة أن رؤساء وملوك الاقطار قد اعلنوا تأييدهم للجماهيرية فى مواجهة هذه التهديدات .. معبرين عن استغرابهم لحملة التشوية التى تتعرض لها الجماهيرية التى ليست لها أية علاقة بموضوع هذه الاتهامات .

أما عن رأى القانون الدولى تجاه هذه القضية فقد اكد الاستاذ (شافع إسماعيل آغا) أستاذ القانون الدولى ، فى مقابلة مع الإذاعة البريطانية المسموعة (ب. ب . سى) إنه ليس هناك مايلزم قانونيا الجماهيرية العظمى بتسليم مواطنيها إلى الولايات المتحدة الامريكية أو بريطانيا ، لانه لايوجد اتفاق فى هذا الشأن بينها وبين هاتين الدولتين .

وأضاف : انه من حق الجماهيرية العظمى أن تدعو قانونيين من الدول المعنية إلى الحضور إلى الجماهيرية العظمى شريطة احترام القوانين الليبية ، كما لها الحق أن تطالب بتطبيق القانون الليبى فى هذه الحالة .

وحول دعوة الجماهيرية العظمى قضاة أمريكيين إلى الحضور إلى ليبيا والمساهمة فى عملية التحقيق قال الاستاذ آغا : ان هذه تسهيلات قانونية تعطيها الجماهيرية من جانبها ، إذ ليس هناك ما يجبر دولة على ان تفتح أبوابها لقضاة دولة أخرى ، ووصف هذه البادرة الليبية بأنها تطمين وتشديد على أن قضاءها لها سيكون عادلا ونزيها .

أما رأى القانون فى مطالبة بريطانيا بإجراء محكمة فوق مكان الحادث فقد قال الاستاذ آغا : إن هذا ليس شرطا ولا يلزم به القانون ، مكررا أنه ليس هناك ما يجبر الجماهيرية العظمى على تسليم مواطنيها ليحاكموا هناك ، موضحا أن هذه المحاكمة يمكن ان تتم فى الجماهيرية العظمى .

هذا وقد اصدرت اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى بيانا إضافيا أوضحت فيه حقيقة الموقف بخصوص طيارة (بان اميركان) ، كما تضمن البيان جملة من المبادئ والاسس التى تحكم مثل هذه الازمة وهذا نص البيان :

بيـــان

اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى

للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

١ ـ قامت الإدارة الامريكية والحكومة البريطانية بإصدار بيان بتاريخ ٢٧ من شهر الحرث ١٩٩١م متعلق بالحادث المؤسف الذى أدى إلى تحطم طيارة بان أميركان رحلة «١٠٣» فوق قرية لوكيربى ، وهو بيان يؤكد نية مبيتة لتحقيق أهداف سياسية تستهدف النظام السياسى الشعبى بالجماهيرية .

إن استخدام وسائل الإعلام سبيل للتخاطب لايساعد على حل المشاكل بين الدول ، وهو سبيل فى التعامل لايمكن إقراره فى العلاقات الدولية ، ذلك أن

الحوار عن طريق القنوات الدبلوماسية هو الاسلوب الامثل والانجح .

ولما كان البيان المشترك الامريكى ـ البريطانى قد قفز إلى الاحكام وأنبأ عن نية مبيتة لعدوان ، وفرض شروطا محددة ، فإنه لايستند إلى الشرعية الدولية أو القانون الدولى ويخالف ميثاق الامم المتحدة .

ان قرار اتهام ليبيين فى حادث تفجير طيارة بان اميركان «١٠٣» لايستند إلى أية ادلة أو براهين وأن إدانتهما المسبقة عن طريق الإعلام ودون محاكمة عادلة يخالف ما استقر عليه الرأى فى جميع الدساتير ومواثيق حقوق الإنسان وهو « أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته» أى أن هذا مجرد اتهام تحاول الإدارة الامريكية والحكومة البريطانية أن تقنع العالم عن طريق البيانات ووسائل الإعلام بأنه إدانة وحكم قضائى بات .

٢ ـ إن موضوع حادث طيارة بان أميركان «١٠٣» إذا كانت المسألة تتعلق بتطبيق القانون وفقا لإجراءات قضائية ، فإن الجماهيرية ترى أن يتم التحقيق فى الموضوع ـ متى تعلق بليبيين ، وفقا لقانون الإجراءات الجنائية الصادر سنة ١٩٥٣م ، وذلك عن طريق قاض ليبى للتحقيق ، وتقبل الجماهيرية أن يشترك معه قضاة من أمريكا وبريطانيا فى التحقيق للتأكد من سير الإجراءات بنزاهة وبشكل سليم وللمنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان وأسر الضحايا إرسال مراقبين أو محامين لحضور التحقيق ـ كما أن لهذه الدول أن تطلع على سير التحقيق وأية جهة أخرى تطلب ذلك ـ وسوف يأخذ قاضى التحقيق فى اعتباره الحصول على التحقيقات التى سبق إجراؤها فى خصوص الحادث بما فى ذلك

التحقيقات التى تمت فى اسكوتلندا وولاية كولومبيا .

وستتعاون الجهات المختصة فى الجماهيرية مع المحققين الاسكوتلنديين والامريكيين تعاونا كاملا للوصول إلى الحقيقة .

ومع ذلك تعلن الجماهيرية من ناحية أخرى قبولها تأليف لجنة تحقيق دولية محايدة لتولى أمر ذلك التحقيق .

ان اتخاذ أى من الإجراءين المشار إليهما أعلاه يقف حائلا دون القفز مباشرة لإصدار أحكام على أفراد بالمخالفة لقاعدة معترف بها فى جميع دساتير العالم ومواثيق حقوق الإنسان من أن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته .

أما إذا كانت المسألة تتعلق بخلافات سياسية بين الجماهيرية من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة أخرى ـ وهو مانعتقده ـ فإن بحث أمر هذا الخلاف يجب أن يتم على أساس ميثاق الامم المتحدة ، ذلك الميثاق الذى يحرم العدوان أو التهديد به ، والذى يدعو إلى حل الخلافات بالطرق السلمية بما فيها التفاوض ، فإذا تعذر الحوار المباشر لكون العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ بقيامها من جانب واحد بقطع تلك العلاقات ـ فإن حوارا يمكن أن يتم عن طريق طرف أو اطراف أخرى أو فى نطاق الامم المتحدة .

٣ ـ ان عدم القبول بأى من الوسيلتين المشار إليهما والاتجاه إلى سبيل البيانات واستخدام وسائل الإعلام لايؤثر فحسب على الرأى العام بشكل خاطئ وغير صادق ، بل ان له مفعوله المؤثر على المحققين والقضاة والمتهمين ، إذا يمنع

المحققين من ان يقوموا بالتحقيق فى ظروف نزيهة ومحايدة ، ويمنع القضاة من أن يقوموا بمحاكمة عادلة ، ويحجب عن المتهم توافر محاكمة عادلة ومنصفة له وهو ما يتعارض مع الحقوق الاساسية للإنسان .

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب البيانات التى ترقى إلى درجة الإنذار واملاء الشروط ، يخالف بشكل واضح ميثاق الامم المتحدة وهو أسلوب لايمكن قبوله أو إقراره فى العلاقات بين الدول ذات السيادة .

٤ ـ ان الجماهيرية بإصدارها هذا البيان ترى انها قد وضحت حقيقة الموقف فى خصوص حادث طيارة « بان اميركان رحلة ١٠٣ » المؤسف وأنها تتمسك بتطبيق وسيادة القانون دون اجحاف بحق من سلط عليهم الاتهام او حق الضحايا المأسوف عليهم وعائلاتهم وذويهم ...كما أنها تتمسك بقواعد العلاقات الدولية المعترف بها دون اجحاف بسيادة أى من تلك الدول .

اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى

للاتصال الخارجى والتعاون الدولى

التاريخ : ٢٦ من جمادى الاولى ١٤٠١ من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

الموافق : ٢ من شهر الكانون ١٩٩١ م .

موقف الجامعة العربية :

أعلن مجلس جامعه الاقطار العربية تضامنه مع الجماهيرية العظمى، وأشاد

بتجاوبها من أجل كشف الحقائق حول حادث «لوكيربى» ودعا المجلس فى بيان أصدره مؤخرا اثر اجتماعه الطارئ الذى دعت إليه الجماهيرية العظمى إلى تجنب أى اعمال انتقامية عسكرية أو اقتصادية من شأنها تصعيد الموقف وتهديد الامن فى المنطقة .

ودعا القرار الذى تبناه المجلس بالإجماع إلى تأليف لجنة مشتركة من الامم المتحدة وجامعة الاقطار العربية لدراسة سائر الوثائق المتعلقة بالموضوع طبقا للتعاون القائم بين المنظمتين ، مع إمكان مشاركة اطراف أخرى كمراقبين ، وطلب القرار إتاحة كل الوسائل الممكنة لتسهيل مهمة هذه اللجنة . كما كلف المجلس الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة بمتابعة تنفيذ هذا القرار .

وأعتبر المجلس نفيه فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف .

وكانت الجماهيرية العظمى قد طلبت عقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية لبحث الاتهامات الامريكية والبريطانية التى تحملها مسئولية انفجار طيارة (بان اميركان) فوق (لوكيربى) فى اسكوتلندا والذى ادى إلى مقتل ٢٧٠ شخصا عام ١٩٨٨ م ، لاتخاذ موقف موحد من التهديدات الامريكية ،

وقد اعتبر امين الجامعة موافقة كل الدول العربية على طلب الجماهيرية العظمى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة ، وحضور ممثلى هذه الدول الاجتماع دليلا على أن هناك تجاوبا تاما وتقديرا للموقف المتزن الذى اتخذته الجماهيرية العظمى منذ بداية الأزمة .

ورحب الدكتور على عبد السلام التريكى مندوب الجماهيرية لدى الجامعة اثر الاجتماع ببيان الجامعة، ورأى أنه يعبر عن تضامن الدول العربية مع بلاده، وتأييد جهودها لاحتواء الموقف وعدم تصعيده .

وفى اطار اهتمام الجامعة العربية بهذه القضية ذكر متحدث باسم اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى ، أن قضية اتهام الجماهيرية العظمى المزيف قد تولته الجامعة العربية والامم المتحدة اعتبارا من تاريخ ١٩٩١/١٢/٥ م ، بصدور قرار الجامعه العربية بهذا الخصوص .

وأضاف المتحدث : انه جرى تأليف لجنة من الجامعة العربية والامم المتحدة لتولى هذه القضية بعد ان تأكدت براءة الجماهيرية ووقوف العالم معها فى وجه الإرهاب الامريكى والبريطانى ، بعد ان احترقت كل اوراقهما ، وأمام الحقائق الدامغة التى فشلتا فى مواجهتها التجأتا إلى لغة التهديد والوعيد .

وقال أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى والتعاون الدولى : إن الجماهيرية سوف تقدم إلى المحاكمة اثنين من مواطنيها تتهمهما الولايات المتحدة وبريطانيا بنسف طيارة (بان أميركان) وأضاف أمين اللجنة الشعبية : ان قاضيا ليبيا يتولى التحقيق فى الاتهامات ، وأكد أن الجماهيرية العظمى قد رفضت مطالب بريطانيا وأمريكا بتسليم الرجلين ، لأن هذا يتعارض مع السيادة الليبية ، واستطرد قوله : إن السلطات القضائية الليبية ستحاكمهما ، وإذا ثبت إدانتهما فسوف يعاقبان ، وإذا كان غير مذنبين فسوف تثبت براءتهما .

أما المندوب الدايم للجماهيرية العظمى لدى الجامعة العربية على التريكى فقد حذر من احتمال لوقوع (عملية عسكرية) ضد بلاده التى تتهمها دول غربية بالإرهاب ، ورأى أنها ستؤلف عملا خطيرا جدا لكل المنطقة ، وقال : إن ميثاق الامم المتحدة يحظر اللجوء إلى القوة لحل المشكلات ، وأكد أن بلاده مستعدة للقبول بنتائج التحقيق الذى تقوم به لجنة دولية فى اطار الجامعة العربية والامم المتحدة ، وأضاف : أن الجماهيرية توافق على تعيين هاتين الهيئتين لاى قاض سواء كان أمريكيا أو فرنسيا أو ايطاليا للتوصل إلى تسوية هذه القضية بالوسائل السلمية .

موقف مؤتمر القمة الإسلامى :

كما أصدر مؤتمر القمة الإسلامى السادس الذى انعقد فى داكار بالسنغال بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩١ م قرارا أكد فيه تضامنه الكامل مع الجماهيريه العظمى ودعا إلى تفادى القيام بأية إجراءات اقتصادية أو عسكرية ضد الجماهيرية العظمى .

كما سجل المؤتمر بارتياح كبير ما أعلنته الجماهيرية من إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله وصوره وشجبها لمن يستخدمه أو يشجعه ، واستعدادها للتعاون مع أية جهة دولية أو إقليمية قضائية وإنسانية للعمل على القضاء عليه .

كما أكد المؤتمر تقديره لما اتخذته الجماهيرية العظمى من إجراءات قانونية معبرا عن ارتياحه لمبادرتها فى هذا المجال ، كما عبر المؤتمر عن ارتياحه لما أعلنته الجماهيرية العظمى عن استعدادها للتعاون الكامل مع الجهات القضائية

الأمريكية والبريطانية ، وترحيبها باستقبال قضاة ومحققين من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة للاطمئنان على جدية الاجراءات ونزاهة التحقيق فى الاتهامات الموجهة لبعض مواطنيها ، وإظهار الحقيقة كاملة لهذه الاتهامات..

وأعرب المؤتمر عن قلقه للتصعيد الذى تشهده الازمة والتلميح باستعمال القوة فى التعامل بين الدول وهو ما لا ينسجم مع ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى .

ودعا المؤتمر إلى الاعتصام بالمواثيق الدولية ، وانتهاج أسلوب الحوار والتفاوض فى حل النزاعات بين الدول .

كما أعلن المؤتمر تأييده حق الجماهيرية العظمى فى التعويض عن جميع الاضرار المادية والبشرية الناجمة عن فترة الغزو والاستعمار والاستيطان الايطالى للاراضى الليبية .

وأكد مؤتمر القمة الإسلامى فى القرار الذى اصدره بشأن تعويض الدول المتضررة من الاستعمار حق البلدان النامية فى الحصول على التعويض العادل عما لحق بها من أضرار وخسائر مادية وبشرية تعرضت لها من جراء الاستعمار.

كما أكد المؤتمر إدانته للاستعمار بجميع أشكاله باعتباره عملا عدوانيا يتعارض مع كل المواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولى ،. وأقر المؤتمر أن آثار الاستعمار قد عاقت خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية ، ومازالت تعوق نموها وتقدمها .

وطالب مؤتمر القمة الإسلامى جميع القوى الاستعمارية السابقة والحالية بأن تتحمل مسئوليتها وأن تقدم جميع التعويضات عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحتلالها البلدان النامية .

كما أكد المؤتمر حق البلدان النامية فى استعادة كافة ممتلكاتها الثقافية التى نهبت منها إبان فترة الاستعمار بما فى ذلك الآثار والتحف والمخطوطات والوثائق التاريخية .

وناشد المؤتمر المجتمع الدولى أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم تكرار ظاهرة الاستعمار والقضاء على ماتبقى منه .

مواجهة مع الإسلام : (١)

وتواصلا مع ماسبق قال الزعيم معمر القذافى خلال استقباله وفود اتحاد البرلمانيات العربية خلال شهر فبراير ١٩٩٢ : والآن بعد أن انتهت الشيوعية أو بالاحرى الماركسية الخصم الذى كان أمام العالم الغربى فإن المعطية الدولية التى أمامهم الآن هى الإسلام الذى تعتبر الامة العربية راسه ، فإذا حطموا هذا الرأس يموت الجسد وبالتالى يسيطر الغرب على الكرة الارضية ، فالمواجهة مع الإسلام تنتهى بانتهاء الامة العربية .

وقال الثائر المسلم معمر القذافى: إن الذى يجرى الآن حول حادث الطيارة الامريكية ليس إلا ضحكا علينا إذا صدقنا الإدعاءات الامريكية والبريطانية موضحا أن هذه الورقة ضمن ملف كبير فلماذا تؤخذ هذه الورقة

(١) انظر تفصيل ذلك فى مجلة رسالة الجهاد . العدد ١٠٧ ـ السنة العاشرة ـ فبراير ١٩٩٢ م .

فقط دون الأخذ بالعدوان على ليبيا عام ١٩٨٦م الذى كان ظلما وعدوانا وثبت بعد ذلك أن ليبيا بريئة.

وقال: كيف نعيد أرواح أكثر من ٨٠ طفلا توفوا فى طرابلس وبنغازى، فالعدوان لم يستهدف بيتى فقط، وإنما كان الضرب بقصد القتل العمد للاطفال وإرهاب الشعب فى شوارع طرابلس وبنغازى حيث توفيت عائلات بكاملها.

وأكد الثائر معمر القذافى ضرورة أن نعرض على مجلس الامن عمليات القتل الجماعى والذين قاموا بها وإسقاط الطيارة الليبية التى ارغموها على الهبوط فى فلسطين المحتلة وهى فى طريقها إلى دمشق، وطيارة الركاب الليبية التى كانت تحمل أرواحا بريئة مصرية وليبية ومن جنسيات أخرى وحطمها الإسرائيليون فوق سيناء مما ادى إلى موت أكثر من مئتى إنسان. موضحا أن كل ذلك يجب أن يعرض على مجلس الامن إذا أصبح من الآن محكمة جنائية وفى حالة عدم تنفيذ ذلك فإن دمنا يكون ماء ودم الامريكيين والغربيين والإسرائيليين بلازما!!

وأشار إلى المذابح التى اقترفها الإرهابى شارون فى صبرا وشاتيلا ومواقفه المعادية للسلام ولحق الشعب الفلسطينى موضحا أن كل هذه المواقف تؤكد الطبيعة الإرهابية والعدوانية للصهيونية تجاه الامة العربية منبها إلى المخطط الصيونى الرامى إلى السيطرة على المنطقة العربية ومؤكدا أن كل المعطيات تبين ان انفجارا صهيونيا سيصل إلى النيل متسائلا هل هناك من يعتقد أن ٢٥ مليون يهودى سيجتمون فى فلسطين الصغيرة؟

وعن المخطط الامريكى الذى تم تنفيذه فى الخليج كشف الاخ الثائر المسلم عن معلومات لم تعد خافية الآن تبين أن عميلا أمريكيا جندته المخابرات الليبية فضح الخطة الامريكية الاستراتيجية التى ترمى إلى احتلالها الخليج وإلى وضع يدها عليه من أجل أخذ النفط. وقال: ان هذه المعلومات أبلغت بها الرؤساء العرب فى حينها.

وأكد أن المرحلة الثانية من الخطة هى أن تحتل أمريكا شمال افريقيا، أما المرحلة الثالثة من الخطة فهى تهدف إلى أن تكون مصر وسوريا للإسرائيليين مشيرا إلى أنه عندما عرض هذا المخطط على بعض العرب ضحكوا فى ذلك الوقت إلى أن بدأ المخطط فى التنفيذ فى الكويت والعراق وأصبحت القصة حقيقة وظهرت قصة ليبيا، ونبه إلى أن المرحلة التى تلى مرحلة ليبيا تتمثل فى تقدم الإسرائيليين نحو مصر وسوريا مشيرا إلى أن دور أمريكا فى هذا هو تحطيم البلدان العربية القوية.

وأكد الموقف الذى التزمته الجماهيرية العظمى فى رفضها لقيام دولة عربية باحتلال أراض عربية أخرى، مشيرا إلى الجهود التى بذلها ويبذلها من أجل تحقيق الوحدة العربية. وقال: نحن مستعدون لعمل أى شىء يحقق الوحدة العربية بين الكويت والعراق أو بين العراق وسوريا مشيرا إلى قول الاخوة فى العراق أن امريكا آتية لتدمير العراق لا محالة بذريعة أن ألكويت أو بدونها، وقال: لقد ضحكنا على هذا التفسير حتى وقعت وظهرت نوايا الحكومة الامريكية الحقيقية وتم تدمير العراق، وأن الدور سيأتى على ليبيا، وتساءل:

هل ليبيا احتلت الكويت؟ مؤكدا أن أمريكا قررت تحطيم العراق ثم ليبيا وبعدها سوريا والجزائر وبعدها يأتى دور مصر التى ستجد نفسها وحيدة فى مواجهة السياسة التوسعية للصهاينة وأن أمريكا ستقول: إن الصراع المصرى الصهيونى هو صراع تاريخى لادخل لأمريكا فيه.

وتساءل الاخ العقيد فى حديثه: كيف تجبر العراق وكيف تجبر ليبيا وكيف تجبر بلدانا عربية بالقوة لتنفيذ قرارات مجلس الامن وإعطاء مهلة ثلاثين يوما والا تستخدم القوة ضدها وهذا هو السيناريو الذى يراد تطبيقه على ليبيا فى حين لم يوجه هذا التهديد إلى الصهاينة الذين أخذوا الرقم القياسى فى تجاهل كل قرارات مجلس الامن والامم المتحدة ولم يوجه إليهم إنذار أو يعطون مهلة لتنفيذ قرارات مجلس الامن؟!!

وقال متسائلا: لماذا لم يوجه إلى هؤلاء الصهيانية إنذار بأن المجموعة الدولية سوف تستخدم القوة ضدهم إذا لم ينسحبوا من الضفة الغربية وقطاع غزة؟ مشيرا إلى أن ستة قرارات من مجلس الامن يرفضها الصهاينة ويضربون بها عرض الحائط والولايات المتحدة لم تجبرهم على تنفيذها ولكن ها هى الولايات المتحدة تنسج قرارا ظالما ومزورا من مجلس الامن ضد الجماهيرية العظمى وتريد أن تنفذه بالقوة.

وأشار الاخ القائد إلى قضية طيارة لوكيربى قائلا:

ان هذه الطيارة طلعت من أوروبا وسقطت فى أوروبا وما علاقة ليبيا بها إذ انها لم تمر على ليبيا وليس فيها راكب ليبى واحد ولم تسقط على ليبيا ولم

تهبط فى مطارليبى، إذا ما علاقة ليبيا بسقوطها ؟!

وأضاف الاخ القائد قائلا: ان قضية مر عليها أربع سنوات وجاءوا بمزاعم قالوا فيها: إنهم وجدوا قطعة مثل الظفر تدل على أنه مؤقت اشترته ليبيا من سويسرا.

وتساءل القائد: هل سويسرا صنعت مؤقتا واحدا باعته لليبيا ؟ أم أنها صنعت الآلاف وباعتها للعديد من دول العالم؟

وأكد أن مثل هذه الاقاويل غير منطقية ولا يصدقها العقل وكما يبدو بوضوح فهى مختلفة.

وقال: إذا كان مجلس الامن الدولى أصبح محكمة جنائية فهذه سابقة خطيرة فى تاريخ عمل هذا المجلس وأضاف الاخ القائد موضحا أن ليبيا دولة تحكمها المؤتمرات الشعبية وهى التى أصدرت الامر بتحويل الاتهام لمواطنين ليبيين إلى المحكمة العليا والتى بدورها كلفت قاضيا وهيئة للتحقيق فى هذه القضية مع المتهمين اللذين نفيا هذه التهمة وطلبت هيئة التحقيق الادلة على هذا الاتهام من بريطانيا وفرنسا لمحاكمة المتهمين فرفضوا الاتيان بالادلة ولم يستجيبوا للتعاون معنا.

وأوضح القائد أن العالم بأجمعه يعلم ويشهد أن ليبيا هى التى استجابت وتعاونت وأبدت المرونة واحترام القانون الدولى إلى أبعد الحدود لإظهار الحقيقة.

وقال القائد: إن ليبيا طالبت باحضار قضاة من أية جنسية للبت فى هذه القضية وإظهار الحقيقة جلية أمام العالم.

وتساءل القائد: ماذنب الدولة الليبية فى أن تمنع قطع الغيار عن الطيار الليبى المدنى الذى يحمل أرواحاً أبرياء.

وأكد القائد أن منع قطع الغيار عن الطيران الليبى يهدف إلى إسقاط الطيارات فى البحر وليذهب أكثر من ثلاثمئة راكب ضحية الامر الذى يعد فى حد ذاته جريمة لا تقل عن إسقاط طيارة« بان امريكان» فوق لوكيربى.

واستطرد القائد قائلا: عندما يموت أكثر من مئتى إنسان بسقوط احدى الطيارات الليبية نتيجة لعدم توافر قطع الغيار، من المسئول عن هذا؟ انها أمريكا التى منعت قطع الغيار، والنتيجة واحدة سواء بإسقاط الطيارة فوق الجو أو بمنع قطع الغيار عن الطيارات .

وقال الاخ قائد الثورة: إنهم يهددون بحصار اقتصادى ونفطى فما ذنب الاطفال والنساء والشيوخ من الشعب العربى الليبى؟

وأضاف القائد قائلا: أما التهديد بعمل عسكرى فإذا كان هو الهدف فلا داع لاختلاق قضية لوكيربى وعليهم أن يعترفوا بأنهم يريدون تحطيم ليبيا.

وأضاف القائد المسلم فى حديثه لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى: إن أمريكا تبحث عن سبب تضع من خلاله يدها على الوطن العربى. مؤكدا أن هذه الحملة هى حملة انقضاض جديدة على الوطن العربى ومواجهة للإسلام.

وقال الاخ قائد الثورة: إن وجودكم اليوم والجهد الذى تبذلونه يؤكد تلاحم الامة العربية ووقوفها صفا واحدا فى وجه التحديات.

وتساءل القائد: ما هى الفائدة فى العلاقة مع أمريكا وحتى أصدقاء أمريكا من العرب. ما هى قيمة علاقتهم معها إذا كانت تقوم كل يوم بعمل عدوانى على أشقائهم العرب وفى الجانب الاخر تنحاز انحيازا مطلقا إلى جانب الإسرائيليين وتستعد من جهة أخرى لضرب ليبيا ؟

وقال القائد: إن المطلوب منا فى هذه المرحلة، وأمريكا تستعد لحرب ليبيا وفى نفس الوقت تدعونا للسلام مع الإسرائيليين، أن نوقف هذه المفاوضات حتى تحترم هذه الامة من المحيط إلى الخليج.

وأضا القائد قائلا: إن دعوة أمريكا لمبدأ الحوار وإعلانها أنه الطريقة الحضارية يجب أن تتبع مع ليبيا أيضا بل نرحب بهذه الدعوة وعلى أمريكا أن تتحاور مع ليبيا ومع منظمة التحرير الفلسطينية وتطبق هذا المبدأ على الجميع.

وأضاف: أن على أمريكا كما أقنعت العرب بالتفاوض مع الإسرائيليين تطبيقا لمبدأ الحوار عليها أيضا أن تتفاوض مع ليبيا ومع العرب بالحسنى وأنه إذا لم يطبق هذا المبدأ على الجميع علينا نحن العرب أن نوقف هذه المهازل التى لا تليق بنا.

ودعا القائد إلى التعامل مع أمريكا بندية وألا ندعها تنظر إلى العرب نظرة احتقار وامتهان وتدعى صداقتنا إلى حين انتهاء دورنا وعندها تتخلى عن التعامل معنا مؤكدا أن ما حدث لغورباتشوف خير دليل فهو قد قدم لهم كل شىء على طبق من ذهب وقد يتعرض حتى للمحاكمة فى بلاده لانه لا يوجد أصدقاء لامريكا.

وقال الثائر المسلم: إن الخطر الذى يتهدد ليبيا لن يؤثر علينا لأن حدودنا مفتوحة على أمتنا العربية وأن الإنجازات التى تحققت فى كافة المجالات هى إنجازات عربية وأن تدميرها هو تدمير للامة العربية وضرب لكرامتها ومستقبلها.

وأضاف القائد: ان الفيتو الذى يحاولون ضربه على الامة العربية وعلى مستقبلها لن يكتب له النجاح إذا ما اتحدت الامة العربية ووحدت مصيرها.

وقال القائد مخاطبا مجلس الاتحاد البرلمانى العربى: إن السلطة فى ليبيا هى للشعب وأن الثروة والسلاح بيد الشعب وإننى خارج السلطة ويمكن ان اذهب لأى بلد عربى لسنة أو سنتين أو ثلاث لأن السلطة تسير تسييرا ذاتيا من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية وأن هذا الاستقرار الذى تشهده ليبيا والخيرات التى يتمتع بها المواطن العربى فيها لم يعجب الاستعمار وقرر تدبير مؤامرة واعداد مخطط لتدمير هذا الاستقرار وحرمان المواطن العربى من التمتع بخيرات أرضه والمشاركة بفعالية فى بناء نهضته.

ودعا الثائر المسلم فى حالة تدهور الموقف «لاسمح الله» إلى أن تتكاتف الامة لمواجهة العدو وتقرر مقاطعة الغرب إذا تمت مقاطعة ليبيا وإذا تم الهجوم عليها تبدأ المعركة من كل قطر عربى. فليبيا مجرد خط قتال أمامى إذا اجتازوه يأتون على البقية.

وأشار إلى أن هذه الاحداث تأتى وسط مفاوضات مدريد وواشنطن وخير رد على هذه الاحداث هو وقف عملية السلام من مصر وحتى مدريد وواشنطن

مشيرا إلى أنه ستكون إهانة لمصر أن تستمر عملية السلام منها فى حين تم تدمير شقيق لها، وأكد أن هذه العملية يجب أن تصبح محل ضغط من جديد، فماذا نريد من السلام إذا كان السلام يهين الامة العربية؟ فلابد أن نعيد النظر فى اتفاقية السلام مع الاسرائيليين من أولها مؤكدا أن إجراء مفاوضات السلام مباشرة لأول مرة فى التاريخ فى الوقت الذى تهدد فيه ليبيا يعد تطاولا واستهتارا بالامة العربية.

وحيا الثائر المسلم الجهود العربية التى تبذل من أجل كشف الحقيقة موضحا أن ليبيا لن تخذ لهم أبدا لأنها واثقة من نفسها فى السلم والحرب مؤكدا على استحالة تسليم ليبيا لمواطنيها لأن القانون الدولى لا يجبر أى دولة بتسليم مواطنيها.

وقال: إننا فى ليبيا نشعر بالارتياح لأننا بذلنا كل ما يمكن أن نبذله وإذا لم ينفع كل ذلك فستتحلى بالشجاعة والصبر والإيمان وفى النهاية سننتصر وسندخل المعركة ونحن مطمئنين ونموت ونحن مطمئنين.

مالطا تكذب الإدعاءات الامريكية البريطانية فى شأن حادث لوكيربى

قام الاخ أبو زيد عمر دورده أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية تلبية لدعوة السيد « فنيك أدامى » رئيس الوزراء المالطى بزيارة مالطا فى الفترة ما بين ١٠و١١ من جمادى الاخرة ١٤٠١ من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم الموافق ١٦و١٧ من شهر الكانون« ديسمبر» ١٩٩١م.

وقد تناولت مباحثات الجانبين عددا من قضايا الوضع الدولى الراهن،

والعلاقات الثنائية بين البلدين. وقد أصدر الجانبان بيانا مشتركا فى نهاية المباحثات عبرا فيه عن ارتياحهما للتطور المستمر فى علاقاتهما الوثيقة، وتعاونهما المستمر. كما اتفق الجانبان على اتخاذ عدد من الإجراءات التى تساهم فى تعزيز هذا التطور الايجابى.

وفى شأن حادث سقوط الطيارة التابعة لشركة « بان أميركان » أكد البيان ما يلى.

أولا: يؤكد الطرفان مجددا موقفهما المبدئى والثابت ضد الإرهاب بكل أشكاله وجميع صوره، بما فيه إرهاب الدولة.

ثانيا: يدين الطرفان أسلوب استخدام القوة والتهديد باستخدامها فى العلاقات بين الدول.ويدعوان إلى التقيد بميثاق الامم المتحدة واحترام القانون الدولى.

ثالثا: يؤكد الجانب المالطى أن نتائج التحقيقات التى أجريت أثبتت عدم سفر أية حقيبة بدون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية رقم (١٨٠ أم.كيه) التى اتجهت إلى فرانكفورت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١م.

وجدير بالذكر أن الاتهامات والدعاوى الامريكية والبريطانية تقوم أساسا على افتراض سفر هذه الحقيبة المزعومة. ومن ثم يجىء النفى المالطى ليقوض الدعاوى الامريكية/ البريطانية من جذورها.

هذا ، وكانت السلطات المالطية قد نفت نفيا قاطعا الاتهامات التى ترددها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، فيما يختص بالسيناريو المعلن

لحادث إسقاط طيارة(بان امريكان) فوق « لوكيربى »، فقد أكد السيد «دى ماركو» وزير الخارجية والعدل فى الحكومة المالطية أنه لا صحة للادعاءات التى ذكرت أن« حقيبة غير مصحوبة براكب» قد شحنت من مطار« مالطا » إلى «فرانكفورت ثم تساءل السيد « دى ماركو» فى الحديث الذى أدلى به إلى صحيفة« التايمز» المالطية بتاريخ ١٩٩١/١٢/٦م تساءل قائلا: إذا كان الامر كذلك فكيف شحنت هذه الحقيبة غير المصحوبة براكب على متن الطيارة المتجهة إلى مطار« هيثرو»؟! وأضاف: أنه برغم احترامه للمحققين البريطانيين والامريكيين فإنه لا يتفق معهم فيما ذهبوا إليه. وقد أكد« دى ماركو» فى نفس الحديث أن الولايات المتحدة وبريطانيا لاحق لهما فى استعمال القوة أو حتى التهديد باستعمالها ضد ليبيا، لأن ذلك يعارض ميثاق الامم المتحدة.

وقد عاد الوزير المالطى مجددا إلى تأكيد ما قاله فى حديث أدلى به إلى صحيفة« الصنداى تايمز» المالطية. بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٥م، مشيرا إلى أن مالطا لا تقبل أن تدعى أى دولة الحق فى مهاجمة دولة أخرى، لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة، إضافة إلى العواقب الخطيرة التى تنجم عن قيام حرب فى منطقة المتوسط.

وأضاف الوزير المالطى قائلا: إن مالطا تقرر لنفسها سياستها كبلد مستقل ذى سيادة، وقراراتها تتخذ لمصلحتها وطبقا لمبادىء العدل التى تلتزم بها، ولايجب على مالطا- والكلام مازال له- أن تسعى إلى إرضاء أى طرف. فعهد الاستعمار قد ولى ولم تعد الحكومة البريطانية هى التى تتخذ القرارات بشأن مالطا نيابة عنها.

هذا وقد عقدت الامانة العامة للقيادة الشعبية الإسلامية العالمية اجتماعها الرابع فى الفترة من ١٢- ١٤ من جمادى الاولى١٤٠١ من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، الموافق ١٩-٢١ من شهر الحرث« نوفمبر » ١٩٩١م.

حيث ناقشت العديد من الاوضاع المستجدة فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى، وقد أصدرت« القيادة » بيانا فى ختام مؤتمرها الرابع، تناول القضية الفلسطينية ومستجداتها. والقضايا الإسلامية العامة، كما تناول أوضاع المسلمين فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وكذلك تناول البيان الختامى« التهديدات ضد الجماهيرية العظمى »، حيث قال البيان:

« تابع أعضاء الامانة العامة باستنكار شديد الحملة الإرهابية الظالمة التى تشنها الولايات المتحدة الامريكية والدوائر المرتبطة بها ضد الجماهيرية العظمى وما تحاول أن تروجه من مزاعم باطلة ضد الشعب الليبى، فى محاولة منها لإثناء الجماهيرية- وفى هذا الوقت بالذات- عن موقفها العربى الصحيح. أن أعضاء الامانة العامة للقيادة الشعبية الإسلامية العالمية، إذ يعلنون استنكارهم ورفضهم للتهديد الامريكى الذى يعتمد على دعاوى زائفة ومفضوحة، فإنهم- ومن خلال الاحزاب والمؤسسات والتنظيمات الإسلامية فى بلاد المسلمين وخارجها- سوف يقفون فى مواجهة هذا التهديد المبيت بالعدوان يمليه الواجب الإسلامى ومن خلال الانشطة المختلفة وبكل الوسائل المتاحة لتأكيد موقف عملى إسلامى يحقق المواجهة المطلوبة لهذا العدوان ويتابع المكتب التنفيذى للقيادة كل ذلك.

هذا وقد حضر اجتماع الامانة العامة عدد كبير من القيادات الشعبية الإسلامية من مختلف أنحاء العالم، منهم الاستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل (مصر)، والدكتور حسن الترابى عن الحركة الإسلامية بالسودان والاستاذ إبراهيم المصرى عن الجماعة الإسلامية فى لبنان، والدكتور فتحى الشقاق عن حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين، والدكتور محمد زكى بدوى عن مجلس الائمة والمساجد فى بريطانيا، والاستاذ إبراهيم الغويل من الجماهيرية وغيرهم.

رئيس رابطة ضحايا حادث لوكيربى يزور الجماهيرية العظمى ويلتقى بالثائر المسلم معمر القذافى

فى الوقت الذى تتمادى فيه كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية فى توجيه الاتهامات واختلاق التبريرات للقيام بعمل ضد الجماهيرية العظمى، التى قامت بدورها كاملا فى التعاون مع الجهات القضائية المختصة فى بريطانيا وأمريكا من أجل الوصول إلى الحقيقة فى حادث(لوكيربى) قام رئيس رابطة ضحايا (لوكيربى) الدكتور (جيم سوير) بزيارة إلى الجماهيرية العظمى قابل خلالها الثائر المسلم معمر القذافى وأكد أن اللقاء كان ممتازا، وأن قائد الثورة يتمتع بالهدوء والضيافة والكرم، وأن الإعلام الغربى يخدع المواطنين ويشوه صورة الجماهيرية العظمى وشعبها الكريم المضياف المسالم.

وقال بالحروف الواحد: بالرغم من أننى فقدت ابنتى (فلورا) فى الكارثة وبالرغم من أن المصاب قلب حياتنا العائلية رأسا على عقب، فاننى

عبرت، فى خطاب نشر فى (الجارديان) يحمل توقيعى. عن عدم موافقتنا .

- نحن أسر الضحايا- على قيام الولايات المتحدة بأى هجوم عسكرى على الجماهيرية.

وأضاف الدكتور سوير: أحب أن أوضح أن هذا القرار اتخذته الرابطة بعد مناقشة واقتناع جماعى. وأذكر أننى عبرت فى ذلك الخطاب عن استعدادى لوضع خبرتى العملية كطبيب فى خدمة الشعب الليبى إذا حدث الهجوم ضد الجماهيرية.

ومضى رئيس رابطة ضحايا (لوكيربى) قائلا: أستطيع القول الآن وبكل ثقة: إنه كان ينبغى أن يتم الامر بهدوء وأن يخاطب قاضى التحقيق الاسكوتلندى القضاء الليبى بعيدا عن الجهات السياسية.

هذا، وقد استقبل الثائر المسلم معمر القذافى ضيفه الدكتور جيم سوير فى خيمته العربية، وكان اللقاء كما وصفه الدكتور ممتازا جدا على المستوى الإنسانى. فالاخ قائد الثورة يتمتع بدرجة عالية من السكينة والهدوء، وتشعر وأنت فى مجلسه بعدم وجود حواجز بينك وبينه.

تحدث الثائر المسلم معمر القذافى فى البداية عن تجربة الثورة الليبية فى تطوير المستوى المعيشى لأبناء الشعب العربى فى الجماهيرية العظمى وأكد قائلا: (إننا ثوار ولسنا إرهابيين)، ثم استعرض ملابسات حادث سقوط طيارة (بان اميركان) وكيف ان الاتهامات مرت خلال مراحل مختلفة، من توجيه الاتهام إلى تجار المخدرات، وإلى سوريا، ثم إلى ايران، ومن ثم إلى

مجموعة أحمد جبريل، وأخيرا تم تجاهل كل ما سبق، ووجهت أصابع الاتهام إلى الجماهيرية العظمى وحدها.

تحدث قائد الثورة باستفاضة وثقة كاملة، وأوضح كل القضايا بنزاهة، وبين براءة الجماهيرية العظمى.

ثم تحدث رئيس رابطة عائلات ضحايا (بان أميركان)، وشرح هدفه من الزيارة، ألا وهو البحث عن الحقيقة والعدالة وأنه لايمثل أى شخص إلا مجموعة عائلات ضحايا (لوكيربى)، وقال: إنه لايجوز اعتبار المواطنين مجرمين حتى يقول القضاء كلمته. وبعد إجراء محاكمة عادلة. كما لايجوز المطالبة بأية تعويضات من أية جهة.حتى تظهر نتائج محاكمة المتسبب فى سقوط الطيارة.

ثم تطرق لقاء قائد الثورة والدكتور جيم سوير إلى الجانب الهام من زيارته وهو الموضوع الخاص بالتنسيق. والتعاون الشعبى بين كل من رابطة ضحايا (لوكيربى) ورابطة عائلات ضحايا الغارة الامريكية على الجماهيرية العظمى فى شهر نيسان« ابريل» ١٩٨٦م.

وتحدث قائلا الثورة إلى الدكتور سوير وقال: إنه يشعر تماما بحجم المعاناة التى يعانيها كل من فقد عزيزا له فى مثل تلك الإعمال الإرهابية، وإنه لا يستطيع أن يفهم كيف يقوم إنسان عاقل بقتل الابرياء الامنين كما حدث فى لوكربى والجماهيرية العظمى، وهو الذى فقد ابنته من جراء إرهاب الدولة الامريكية.

وصرح قائد الثورة للدكتور جيم سوير أنه تقدم، بمبادرة لهيئة الامم المتحدة

تتضمن مشروعا يدين كل أنواع الإرهاب، ويعمل على وضع أسس جديدة للتعاون الدولى فى هذا المجال.

وقد أبدى رئيس رابطة عائلات ضحايا (لوكيربى) اهتماما واستعداده، للمشاركة فى مثل هذه المبادرة. خاصة أنه كتب إلى السكرتير العام للامم المتحدة باقتراح إنشاء محكمة عدل دولية للتعامل مع ما يشبه حوادث الإرهاب التى اصابت ضحايا (لوكيربى).

هذا وقد قام الدكتور(جيم سوير) بتقديم هدية رمزية إلى قائد الثورة معمر القذافى تحمل شعارا لرابطة (لوكيربى)، كما قدم له أيضا (ألبوم الصور) الذى يحتوى على صورابنته (فلورا) وأفراد العائلة منذ أيام الطفولة.

وقبل قائد الثورة الهدية شاكرا الدكتور سوير وتمنى له إقامة طيبة فى الجماهيرية العظمى. وتمنى له أن تكلل جهوده الإنسانية بالتوفيق.

كما أبدى الاخ الثائر المسلم معمر القذافى استعداده لرعاية ومساندة بادرة الاتصالات الشعبية بين كل من رابطة عائلات ضحايا لوكيربى، ورابطة عائلات ضحايا، الغارة الامريكية على الجماهيرية العظمى، وأصدر توجيهاته إلى المسئولين بتقديم العون اللازم لتحقيق ذلك خدمة للاهداف الإنسانية النبيلة على أن يدرك الرأى العام فى بريطانيا وأوروبا حقيقة المصالح المشتركة بين الشعوب.

وفى نهاية اللقاء وجه الثائر المسلم معمر القذافى دعوة مفتوحة بصفته رئيس عائلات ضحايا الغارة الامريكية على الجماهيرية العظمى إلى أعضاء

رابطة عائلات ضحايا الطيارة« بان اميركان» من خلال الدكتور جيم سوير لزيارة الجماهيرية العظمى لمعرفة حقيقة الشعب العربى الليبى فى الجماهيرية العظمى.

مجلس الاتحاد البرلمانى العربى

وفى طرابلس اختتمت أعمال الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى مؤخرا، والتى خصصت لمساندة الشعب العربى الليبى والوقوف إلى جانبه فى مواجهة حملة الإدعاءات والتهديدات الامريكية البريطانية ضد الجماهيرية وقد صدر عن مجلس الاتحاد بيان ختامى جاء فيه ما يلى:

«إن البرلمانيين العرب المجتمعين فى طرابلس فى دورة طارئة لمجلس الاتحاد يعبرون عن رفضهم لاسلوب التعامل بالتهديدات ويرون فى الاتهامات الملفقة التى تدعى مسئولية ليبيا عن سقوط الطيارتين الامريكية والفرنسية محاولة لإجهاض الموقف المبدئى الذى تقفه ليبيا دفاعا عن حقوقها وسيادتها.

إن هذه التهديدات تشكل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية للجماهيرية الليبية ومحاولة مفتوحة للتأثير فى خياراتها السياسية والاجتماعية. والبرلمانيون العرب- وهم يتابعون الحملة الهستيرية التى تقودها بعض الاوساط الغربية ضد ليبيا الشقيقة- يدركون الارتباط بين هذه التهديدات والمحاولات الرامية إلى السيطرة على الوطن العربى وإخضاع شعوب العالم تحت ذرائع مختلفة.

إن البرلمانيين العرب يرون فى الاتهامات الموجهة ضد الشقيقة ليبيا موقفا

منافيا لمبادىء الشرعية الدولية، ومحاولة اعتداء على بلد ذى سيادة، وعضو فى الامم المتحدة، ولهذا يدعون الجماهير العربية كافة للالتفاف حول ليبيا وحمايتها، والقيام بأوسع حملة للتضامن معها لإفشال التهديدات العدوانية الموجهة إليها، وذلك وفقا لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك.

كما يدعون الحكومات العربية إلى اتخاذ موقف عربى موحد لمواجهة مخطط الاستفراد والهيمنة. ويناشدون المنظمات الدولية، وخاصة الامم المتحدة، ومجلس الامن الدولى، والاتحاد البرلمانى الدولى لتطبيق مبادىء الشرعية الدولية، ووضع حد التهديد بعدوان عسكرى ضد الجماهيرية خصوصا وأنها قد أبدت استعدادها المسئول وتجاوبها مع أى دولة محايدة لإجراء تحقيق فى الاتهامات الموجهة إليها ضمن القنوات القانونية والقضائية المتعارف عليها دوليا.

ويدعون رئاسة الاتحاد البرلمانى العربى وأمانته العامة إلى اتخاذ جميع الإجراءات التى من شأنها كشف مرامى تلك التهديدات، والقيام بحملة واسعة على الصعيدين الإقليمى والدولى لتوضيح المخاطر على السلام الدولى والإقليمى من وراء اى عمل عدوانى محتمل، عسكرى أو اقتصادى ضد الجماهيرية.. وهم يؤكدون بشكل خاص ما يلى:

١- مساندتهم المطلقة للجماهيرية فى وجه التهديدات باستخدام القوة الامر الذى يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة والمواثيق والاعراف الدولية الاخرى، ويؤثر فى مسيرة السلام.

٢- إدانة ورفض التهديدات باستخدام إجراءات المقاطعة الاقتصادية ضد الجماهيرية وتأكيد مقررات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى شهر نوفمبر ١٩٩١م الرافض لهذه الإجراءات، ودعوة البلدان العربية إلى عدم الالتزام بها.

٣- إدانة الإرهاب بجميع أشكاله.

٤- يؤكدون اللجوء إلى الحوار والطرق السلمية لحل المنازعات التى تنشأ بين الدول حول مختلف القضايا.

٥- تؤلف وفود بولمانية عربية لإجراء اتصالات مع البرلمانات ولاسيما فى الدول المعنية، وتوضيح مخاطر العدوان على ليبيا.

٦- اعتبار الدورة الثامنة والعشرين الطارئة لمجلس الاتحاد دورة مفتوحة وعقد اجتماع فى اطارها إذ دعت الضرورة إلى ذلك.

الاتحاد البرلمانى العربى يسلم قراراته للدول الدائمة العضوية بمجلس الامن

وفى اطار هذه الدورة الطارئة تم بطرابلس تسليم سفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الامن، وهى: الصين، فرنسا، وروسيا، وايطاليا باعتبارها ترعى المصالح البريطانية، وبلجيكا باعتبارها ترعى المصالح الامريكية، وممثل الامم المتحدة المقيم لدى الجماهيرية، تم تسليمهم البيان الختامى وقرارات وتوصيات الدورة الطارئة لمجلس الاتحاد البرلمانى العربى الذى انعقد فى طرابلس لمساندة الشعب العربى الليبى فى مواجهة التهديدات الامريكية- الغربية.

كما طالب الاتحاد فى جلسته الختامية الوفود العربية التى ستتصل ببرلمانات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا والاتحادات البرلمانية الدولية بشرح الإجراءات الليبية الايجابية تجاه حادث سقوط الطيارتين الامريكية والفرنسية، بما فى ذلك تأكيدها الرغبة فى التعاون مع الجهات القضائية الامريكية والبريطانية والفرنسية وأى جهة دولية بهدف إظهار الحقيقة.

مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربى يؤكد رفضه للتهديدات الامريكية للجماهيرية

من جانبه وجه مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربى فى ختام اعمال دورته الثالثة التى عقدها بطرابلس خلال الشهر الماضى، وجه برقيات إلى كل من: الامين العام للامم المتحدة- رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة- رئيس مجلس الامن الدولى- رئيس منظمة الوحدة الافريقية- رئيس منظمة المؤتمر الإسلامى- الامين العام لجامعة الاقطار العربية- رئيس لجنة مجموعة البرلمانات الاوروبية- رئيس السوق الاوروبية المشتركة، جاء فيها ما يلى:

« إن مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربى المعبر عن إرادة شعوب المغرب العربى المنعقد فى الدورة الثالثة إذ يشدد على جميع المضامين الإنسانية الخيرة والديمقراطية وحقوق الإنسان.. ومواصلة العمل على تحقيق المبادىء السامية التى تضمنها ميثاق منظمة الامم المتحدة وجميع المواثيق الدولية التى ارتضتها البشرية منهاجا لعملها واسلوبا لإدارة العلاقات بينها. هذا المجلس

الاتهامات والتهديدات الغربية الموجهة إلى ليبيا القطر العربى ذى السيادة.

ومجلس الشورى إذ يسجل بارتياح كبير ما أعلنته ليبيا من إدانتها للإرهاب بجميع صوره وشجبها لمن يستخدمه أويشجعه.. وتعبيرها عن استعدادها التام للتعاون مع اية جهة دولية أو إقليمية قضائية أوإنسانية للعمل على القضاء عليه.. وتقديرا لما اتخذته ليبيا من إجراءات قانونية فى هذا الصدد.. وإذ يعبر المجلس عن تأييده ومساندته لهذا الموقف من جانب ليبيا واستعدادها الكامل للتعاون مع الجهات القضائية الامريكية والبريطانية على وجه الخصوص وحرصها الأكيد على إظهارالحقيقة كاملة فى هذا الموضوع، فإن مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربى- وهو يؤكد قلقه البالغ ورفضه للتصعيد الذى تشهده هذه القضية، والتلويح باستخدام القوة- ليدعو إلى الالتزام بالمواثيق الدولية وانتهاج اسلوب الحوار والتفاوض لحل النزاعات بين الدول، ويعبر عن تضامنه الكامل مع الشقيقة ليبيا، ويرفض أية محاولات للضغط السياسى أو الاقتصادى أو العسكرى ضدها.

لذلك فإن مجلس الشورى يناشدكم وأنتم تتولون مسئولية التضامن لاستقلال الدول وسيادتها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية أن تتدخلوا وبأسرع وقت ممكن من أجل وقف التهديدات الموجهة للجماهيرية، ومنع أية محاول لانتهاك سيادة دولة عضو فى المجموعة الدولية أوتهديدها أوالعدوان عليها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

مجلس وزراء الداخلية العرب

أما مجلس وزراء الداخلية العرب فقد أكد في ختام اجتماعاته في تونس خلال الشهر الماضى، تأييده، للموقف الذى أعلنه مجلس الجامعة العربية من الخلاف بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وجدد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله. ودعا إلى فض النزاعات بالطرق الدبلوماسية وطبقا للمواثيق والقوانين الدولية، وتفادى اللجوء إلى القوة وفرض عقوبات اقتصادية.

وعبر دعمه للجماهيرية فى الطريقة التى تتعامل فيها مع المشكلة بالطرق الشرعية وطبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية.

منظمة المؤتمر الإسلامى تجدد تضامنها مع ليبيا

أفادت وكالة الجماهيرية للانباء أن الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى حامد الغابد أكد مجددا تضامن المسلمين فى العالم مع الشعب الليبى فى مواجهة الإدعاءات الامريكية والبريطانية.

وأضافت الوكالة: أن الغابد الذى قام بزيارة إلى ليبيا قال لدى وصوله إلى طرابلس: إن زيارته تأتى فى اطار تعزيز علاقات التعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامى وليبيا وخصوصا فى اعقاب القمة الإسلامية التى انعقدت أخيرا فى داكار.

وكانت قمة منظمة المؤتمر الإسلامى أكدت تضامنها الكامل مع ليبيا. كذلك عبرت القمة الإسلامية عن قلقها للإشارات إلى احتمال اللجوء إلى القوة ضد

ليبيا ، ودعت إلى تجنب مبادرات اقتصادية أو عسكرية ضد هذا البلد.

اتحاد المحامين العرب:

شدد اتحاد المحامين العرب مؤخرا فى اجتماع المكتب الدائم الطارىء بالقاهرة على ضرورة إيجاد حل سلمى وقانونى لحل الازمة الامريكية الليبية.

وأكد فاروق أبو عيسى الامين العام للاتحاد إدانة الجامعة العربية والمحامين العرب وليبيا ذاتها للإرهاب الدولى. وان العروض التى قدمتها ليبيا للحل السلمى لم تجد آذاناً صاغية فى الغرب حتى الآن، رافضا استعمال القوة والعنف كوسيلة لحل المنازعات بين الدول.

وأشار أحمد الخواجه رئيس الاتحاد بدور مصر فى معالجة مثل هذه القضايا ، واشار إلى أن الدساتير العربية تنص على عدم تسليم مواطنيها لدول أخرى، مطالبا باحترام حق ليبيا فى السيادة ومحاكمة مواطنيها.

وأكد د. مفيد شهاب إدانة مصر للإرهاب، واعتبار تهديد أمن ليبيا تهديدا لامن الدول العربية جميعا ، ودعا إلى تأليف لجنة دولية محايدة لإدانة استخدام العنف ضد ليبيا مهما كانت الاسباب.

هذا وقد كتب الاستاذ حسنى أمين مدير مركز الدراسات القانونية فى اتحاد المحامين العرب بالقاهرة مقالا نشر فى جريدة الحياة الصادرة فى لندن بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٢م جاء فيه ما نصه:

من المسائل القانونية المرتبطة بأزمة لوكيربى التى يثور حولها الجدل. حدود

الشرعية فى تدخل مجلس الامن فى هذه الازمة طبقا لميثاق الامم المتحدة. وقد جاء هذا الجدل. بعد عزم الولايات المتحدة الامريكية على اللجوء إلى مجلس الامن واستصدار قرارات قد تتخذ ذريعة لإضفاء « الشرعية » على عدوان ضد الجماهيرية.

وواقع الامر، ان ميثاق الامم المتحدة عهد إلى مجلس الامن بمجموعة من الاختصاصات تدور كلها حول فكرة السلم والامن الدوليين تناولتها نصوص مختلفة، وتبلورت هذه الفكرة فى نص المادة(٤٢) التى من خلالها يكون مجلس الامن الجهاز الرئيسى للامم المتحدة، إذ جاء فى فقرتها الأولى: غربة فى أن يكون العمل الذى تقوم به الامم المتحدة سريعا فعالا. يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الامن بالتبعيات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والامن الدوليين ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات.

والمدقق فى النص يلحظ أن مجلس الامن الدولى يضطلح بنوعين من الصلاحيات فى اطار هذا الاختصاص العام، هما: صلاحية العمل على أن تحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية طبقا لما ورد فى الفصل السادس من الميثاق، وصلاحيته (سلطته) فى اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ردع الاعمال العدوانية أو كل ما من شأنه« أن يخل بالسلم والامن الدوليين طبقا لاحكام الفصل السابع ».

وإذا كانت مناقشة النوع الثانى من الصلاحيات لاتدخل فى اطار أزمة

لوكيربى نظرا لأن تطور الاحداث لم يصل إلى درجة الجسامة أو الخطورة التى تستأهل الحديث عن هذه الدرجة من التدخل، لذا فالحديث يكون على ممارسة النوع الاول من الصلاحيات.

هنا حددت بعض الاحكام كيفية تدخل مجلس الامن وجاءت القاعدة العامة وفقا للميثاق« أن يكون هذا التدخل فى حالتين محددتين».

الاولى: وجود نزاع من شأن استمراره تعريض السلم الدولى للخطر، وفقا لما جاء بالمادة (٣٣).

الثانية: عندما يقوم أطراف النزاع بعرضه برضائهم واتفاقهم الخالص وبصرف النظر عن كون هذا النزاع يهدد السلم الدولى ويعرضه للخطر من عدمه، حسب المادة(٣٨).

وعلى ذلك فإن مجلس الامن يتدخل بموجب ما له من صلاحيات فى الحالة الاولى وفقا للمادة (٢/٣٣) من حيث دعوة الاطراف المتنازعة إلى تسوية خلافاتها بالطرق المبينة فى الفقرة الاولى من المادة المذكورة وهى المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحيكم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، كما أن له أن يتدخل بما له من سلطة تحقيق المادة (٣٤) أو سلطة توجيه المادتين (٣٦و٣٧) لو بمقتضى التنبيه الموجه إليه من جانب الدول الاعضاء فى الامم المتحدة وفقا للمادة (١/٣٥) أو غير الاعضاء وفقا للمادة (٢/٣٥) ببعض الشروط.

أما فى الحال الثانية فلا يتدخل مجلس الامن إلا إذا طلب ذلك جميع أطراف

النزاع وفقا للمادة (٣٨) تلك هى الحدود التى رسمها الميثاق لمجلس الامن للتدخل فى فض المنازعات الدولية، وهى حدود لا تنطبق حتى هذه اللحظة على قضية الاتهام بتفجير طيارة« بان امريكان» فوق قرية لوكيربى الاسكوتلندية، فلا الامر من شأنه أن يهدد السلم الدولى ويعرضه للخطر فى ظل الامكانات الليبية العسكرية المحدودة وسعيها للحل السلمى للمشكلة (الحالة الاولى) ولا أطراف النزاع جميعهم اتفقوا على عرض الامر برمته على المجلس (الحالة الثانية).

فهل يناقض مجلس الأمن أحكام ميثاق الامم المتحدة عندما يقرر النظر فى الازمة؟ وهل توافق دول النظام الدولى الجديد على هذه السابقة- ان وقعت- غير القانونية.

موقف محافظ مصرف ليبيا المركزى

عقد الدكتور عبد الحفيظ الزليطنى محافظ مصرف ليبيا المركزى مؤتمرا صحافيا فى أبو ظبى حضره عدد من مندوبى الصحف العربية ووكالات الانباء ومندوب عن الغرفة التجارية فى أبو ظبى.

وقد أدلى الاخ محافظ مصرف ليبيا المركزى خلال هذا المؤتمر الصحافى ببيانات هامة تتعلق بآثار تجديد الإدارة الامريكية للعقوبات الاقتصادية والمالية ضد الجماهيرية والقرار الامريكى بتشديد وتوسيع نطاق هذا القرار.

وبعد أن ذكر الاخ محافظ مصرف ليبيا المركزى بأن الإدارة الامريكية أصدرت بتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٦، قرارا رئاسيا بتحديد المقاطعة الاقتصادية

وتجميد الاموال الليبية لدى المصارف والمؤسسات المالية الامريكية. أشار إلى أن الإدارة الامريكية أصدرت بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠م قرارا يقضى بتشديد اجراءات هذه العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ليبيا، ويمنع هذا القرار المؤسسات الليبية بجميع أشكالها من استعمال استخدام أرصدتها بالدولار الامريكى للوفاء بالتزاماتها المالية والتجارية المختلفة عن طريق استعمال الدولار الامريكى، ويلزم هذا القرار جميع المصارف الامريكية بتجميد كل الاموال والدفعات التى تمر عن طريقها من جميع المصارف والمصادر دونما اعتبار، لمصدرها أو وجهتها أو المستفيد منها طالما تعلقت هذه الاموال والدفعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح أو مؤسسات ليبية.

وأوضح الدكتور الزليطنى أنه بموجب القرار المذكور فإن الولايات المتحدة الامريكية تهدف إلى منع ليبيا من استعمال الدولار الامريكى وهو العملة [illegible]ة الرئيسية فى العالم التى يعتمد عليها نظام المدفوعات العالمى فى تسوية التزامات التجارة الدولية وحركة رؤوس الاموال، وانسياب الاستثمارات الدولية لمختلف اغراض التنمية والنشاط الاقتصادى العالمى . وقال: ان هذا القرار يعتبر مخالفا لنصوص القوانين والاعراف الدولية التى تحكم وتنظم العلاقات المالية بين دول العالم بما فى ذلك مخالفته، لنصوص اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولى وخاصة المادة الاولى من هذه الاتفاقية. هذا ، بالإضافة إلى الالتزامات التى رتبتها هذه الاتفاقية (المواد ٦ فقرة (٣و(٨)فقرة ٢ -١و(٣) .

وأكد الدكتور الزليطنى أن هذا القرار يعتبر خروجا عن أهداف اتفاقية الصندوق والتزام اعضائه بتلك الاتفاقية التى تمنع أية دولة من الدول الاعضاء من فرض أى عقوبات اقتصادية على عضو آخر لأسباب ودوافع سياسية، كما تنص الاتفاقية على إزالة كل القيود على صرف العملات بين الدول الاعضاء بهدف تسيير حركة تداول الاموال وتحرير التجارة الدولية وعدم إعاقة التنمية والخدمات المختلفة.

وقال: إن هناك دلائل لاتترك مجالا للشك فى أن دافع القرار الامريكى هى دوافع سياسية حيث سبقت إصدار القرار حملة إعلامية مكثفة ضد ليبيا ومواطنيها ولا تزال تروج لاتهامات باطلة ومكررة الغرض منها ايجاد المبررات وتغطية الاهداف السياسية المبيتة والتى لا علاقة لها بالامن القومى الامريكى الذى استندت إليه الإدارة الامريكية فى تبرير فرض العقوبات.

وأكد محافظ مصرف ليبيا المركزى ان آثار القرار الامريكى لن تقتصر على الاضرار بالمصالح الاقتصادية الحيوية لليبيا وإنما ستؤثر على استقرار النظام المالى العالمى بأكمله حيث تعهدت أمريكا بأن يكون الدولار مركز احتياطياً حراً للوفاء بالالتزمات المالية الدولية، وان الإخلال بهذا التعهد يعتبر سابقة خطيرة سيؤدى إلى اختلال حركة التجارة الدولية وتعريض الاستثمارات الدولية لمخاطر كبيرة وزعزعة الثقة بالوفاء بالالتزامات المالية للدول والافراد فى اشكالها المختلفة وامنائهم بخسائر فادحة فى وقت يمر فيه العالم أجمع بظروف اقتصادية خانقة يحاول الافلات منها من خلال اتجاهه الى تبنى مبادئ نظام

مالى عالمى يهدف إلى تحرير التجارة البينية بين الشعوب وازالة العراقيل أمام حركة رؤوس الاموال وتدعيم خطط ومشاريع التنمية فى الدول المختلفة .

محامى المتهمين الليبيين :

قرار مجلس الامن ٧٣١ يخالف نصوص ميثاق الامم المتحدة

وصف إبراهيم بشير الغويل محامى المتهمين الليبيين فى حادث الطيارة الامريكية قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ الذى يطلب فيه مساعدة ليبيا ، بأنه لايحول دون تطبيق القانون الليبى ، وأنه يخالف نصوص ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد نص الفقرة الثانية من المادة رقم ٣٦ من الميثاق التى تلزم مجلس الأمن أن يستمع أولا ، للإجراءات المتخذة من قبل ليبيا .

وقال المحامى الغويل فى مؤتمر صحافى عقده بالقاهرة أن الجماهيرية الليبية ستتعاون إلى أقصى قدر ، وفقا للمادة ١١ من اتفاقية مونتريال لقمع الجرائم على سلامة الطيران المدنى الصادرة فى ٢٣ من شهر الفاتح « سبتمبر » ١٩٧١م، وعلى مبررات طلب ليبيا إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية وأوضح المحامى الغويل آن المادة رقم ١٤ وبالتحديد الفقرة الاولى منها ، تقول: إنه فى حالة الاختلاف فى التفسير والتطبيق يصح اللجوء الى محكمة العدل الدولية .

وأكد أنه سوف يقيم دعوى قضائية بعدم تسليم المتهمين للولايات المتحدة. إذا ما قررت جهة إدارية تسليمها. وعما إذا كانت هناك أدلة اتهام.

أكد المحامى الليبى أنه لا يوجد هناك أدلة اتهام، وأضاف بأن ما وجه إلى المتهمين هو اتهام سياسى.

اتحاد المعلمين العرب:

وفى وقفة تضامنية حميمة أصدر مجلس اتحاد المعلمين العرب بيانا عقب اجتماعه الطارىء فى طرابلس تضمن العديد من القرارات وعلى رأسها دعوة الحكومات العربية إلى عقد مؤتمر قمة عربى وتدارس الاوضاع لمواجهة العدوان على الجماهيرية، والقيام بحملة إعلامية واسعة لتوضيح المواقف والحقائق عاليا. وكشف زيف الإدعاءات الامريكية والبريطانية وتوجيه برقيات ومذكرات احتجاج وشجب إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وإلى الامين العام للأمم المتحدة، والدول الاعضاء فى مجلس الامن ودعوتهم إلى دعم مقترحات الجامعة العربية بشأن الموضوع المثار ، وتأليف وفد نقابى من المكتب التنفيذى والمنظمات لزيارة منظمات المعلمين فى أوروبا الغربية ومطالبتها بممارسة الضغط على أمريكا وبريطانيا لكبح أى عمل عدوانى ضد الجماهيرية وآثاره السلبية على مصالح أوروبا فى المنطقة .

كما تضمن البيان القيام بنشاطات وفعاليات تضامنية وتوضيح مخاطر المخططات العدوانية الامريكية الغربية ضد الجماهيرية والامة العربية. والدعوة إلى الوقوف إلى جانب الشعب العربى الليبى ضد العدوان، وإجهاض محاولات الاعتداء، وتطبيق (اتفاقية الدفاع العربى المشترك فى حالة وقوع العدوان، وتأليف لجان قطرية من المعلمين لدعم ومساندة الجماهيرية ونصرتها فى المعركة،

وعقد مؤتمر شعبى عربى لدعم الشعب العربى الليبى، والتنسيق مع المنظمات القومية الموازية للاتحاد للقيام بجهد قومى مشترك، ودعوة المنظمات الاعضاء لتحديد يوم تضامنى للمعلمين فى اقطارها لتعبئة الرأى العام وصفوف الطلاب ضد العدوان على الجماهيرية والمطالبة بانسحاب الاساطيل الاجنبية من المياه العربية.

وقرر المجلس توجيه برقية إلى قائد الثورة معمر القذافى تعبيرا عن دعم المعلمين العرب ووقوفهم إلى جانب الشعب العربى الليبى ضد التهديدات والعدوان.

كما دعا المجلس الدول الإسلامية إلى التضامن مع الشعب العربى الليبى، وإلى مقاطعة السلع والبضائع الامريكية والبريطانية فى حالة وقوع العدوان.

الاتحادات المهنية العربية

وفى نفس الاطار استقبل قائد الثورة العقيد معمر القذافى الوفد القومى للاتحادات المهنية العربية واطلع على القرارات التى اتخذتها هذه الاتحادات. وقد أكد الوفد القومى خلال لقائه بقائد الثورة أن الجماهيرية العربية المهنية ستقاطع بشكل فورى البواخر والطيارات والسلع الغربية إذا ماتعرضت الجماهيرية لاية اجراءات قسرية غربية ظالمة.

وقال أحد أعضاء الوفد فى كلمة القاها بهذه المناسبة: إن الإدعاءات الامريكية والبريطانية جاءت، نتيجة للمواقف المبدئية والثابتة لثورة الفاتح تجاه القضايا المصرية للامة العربية والإسلامية ورفضها لجميع المؤامرات التى

تستهدف إذلال الامة وإخضاعها للسيطرة «الامبريالية».

وقال: باسم المشاركين فى هذا اللقاء القومى المهنى نعلن تصدينا لهذه المؤامرة ضد الشعب العربى الليبى وقائده لأن هذه قضية الامة العربية قاطبة، ويجب علينا أن نتصدى لها لا أن نتضامن فقط.

وفى ختام اللقاء القومى قررت الاتحادات المهنية ما يلى:

أولا: الاتصال بجميع الاتحادات الغربية المشابهة لفضح النيات العدوانية.

ثانيا: تكوين وفود لعقد ندوات صحافية لكشف الحقائق وتأكيد براءة الجماهيرية من الإدعاءات الامريكية والبريطانية الملفقة.

ثالثا: تعميم القرارات والبيانات على كل النقابات المتشابهة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية مع المطالبة بتعميمها على جميع وسائل الإعلام والقياداتالعمالية.

رابعا: تكوين وفد للاتصال بفروع الجامعة العربية ومدها بقرارات الاتحادات المهنية ومطالبتها بالتحرك السريع للتصدى لهذه المؤامرة.

خامسا: تكوين وفد للاتصال بالامين العام لاتحاد عمال المغرب العربى لنفس الغرض وتعبئة الجماهير فى اتحاد المغرب العربى.

سادسا: تعبئة المواطن العربى من المحيط الى الخليج للقيام بمظاهرات ومسيرات للتضامن مع الشعب العربى الليبى وقائده فى وجه الإدعاءات الامريكية والبريطانية الملفقة ضد الجماهيرية .

سابعا: دعوة جميع الاتحادات العربية المهنية للمقاطعة كرد فعل على المؤامرة وذلك بكل الطرق والوسائل وأن تنظم الاتحادات العربية للنقل مقاطعة البواخر والطيارات وشحن السلع وغيرذلك.. وكذلك بالنسبة إلى الاتحادات الاخرى كالمصارف وكل الاتحادات الممثلة هنا سوف تعمل بكل مالديها من أجل المقاطعة حتى نرد الصاع صاعين.. ولنبرهن مرة أخرى على أن الشعب العربى واحد موحد ولايمكن أن يقهر.

لجنة سلام المتوسط:

وفى (مدريد) حيث اختتمت (لجنة سلام المتوسط) اجتماعها الدورى العاشر الذى عقد فى العاصمة الإسبانية، أبدى المجتمعون خوفهم البالغ والعميق تجاه التهديدات التى تتعرض لها الجماهيرية من قبل الولايات المتحدة، وذلك خلال مناقشتهم لحقوق الإنسان وضرورة التواصل الثقافى والحضارى بين شعوب المنطقة، والامن والسلام والتعاون فى البحر المتوسط، مشيرين إلى أن الاعتداء فى حالة وقوعه يعد خرقا وانتهاكا فإضحا لقواعد القانون الدولى والشرعية الدولية، وهو إلى جانب هذا سلوك غير حضارى فى التعامل بين الدول.

هذا، وقد شارك فى الاجتماع شخصيات فكرية وسياسية تمثل: فرنسا، إسبانيا، ايطاليا المغرب، مصر، الجماهيرية، مالطا، قبرص وفلسطين المحتلة.

منظمة لوكسمبورج للحوار العربى- الاوروبى.

ومع تصاعد الازمة وصل إلى الجماهيرية وفد منظمة لوكسمبورج للحوار

العربى- الاوروبى فى زيارة رسمية برئاسة (دورتر تشارلز) الذى أعلن أن هدف الزيارة، إعلان التضامن مع الجماهيرية ضد التهديدات التى تشنها حكومات بريطانيا والولايات المتحدة.

وأكد تشارلز أن المنظمة أصدرت بيانا فى لوكسمبورج أعربت فيه عن رفضها لكل اشكال التهديد التى تشنها الحكومات الغربية ضد الجماهيرية، ذلك لاننا نعتقد بعدم عدالة ولا موضوعية التهديدات الحالية .

وأعدا (تشالز) إلى الاذهان حادث انفجار (مرقص لابيل) منذ عدة سنوات والذى تبعه حملة من التهديدات العربية والامريكية ضد ليبيا وتوجيه الاتهامات إليها بمسئوليتها عن ذلك الانفجار، مشيرا إلى أن نتيجة التحقيقات فى تلك الحادثة أكدت أنه لا علاقة لليبيا من قريب ولا من بعيد بذلك الانفجار. وقال انه لا توجد أى علاقة بين ما تقوم به أجهزة الإعلام المأجورة فى الغرب وحقيقة الاوضاع بليبيا.

وأكد قوله: إننا سنعمل على الضغط على حكومتنا لرفض المشاركة فى أى اجراء من شأنه فرض الحصار على ليبيا، ونفكر أيضا فى اتخاذ الاحتياطات التى يمكن من خلالها اختراق مثل هذه السياسة.

منظمة الاشتراكيين لمنطقة المتوسط:

من جانبها عبرت (منظمة الاشتراكيين لمنطقة المتوسط) فى نداء لها وجهته إلى الرأى العام العالمى، عبرت عن قلقها البالغ لمظاهر تهديدات الامن والاستقرار فى المتوسط، وطالبت بوقف الحملات الإعلامية الموجهة ضد بلد

متوسطى أكد مرارا التزامه بميثاق الامم المتحدة والشرعية الدولية، وأكد رسميا وشعبيا رفضه وإدانته لجميع اشكال الإرهاب الفردى إرهاب الدولة المنظم ودعت الضمير العالمى أن يجرها الانزلاق فى ذات طبيعة من شأنها أن تهدد البيئة والامن والسلم والموارد الاقتصادية والبنى الثقافية والاجتماعية فى منطقة البحر المتوسط، وأثر ذلك فى زعزعة الامن والاستقرار.

كما دعت المنظمة إلى تحكيم القانون الدولى بين الاطراف، وأهابت بالمؤمنين بالحرية والسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان كافة للحيلولة دون تغليب منطق القوة، وضرورة الاحتكام إلى منطق القانون وقواعد العلاقات الدولية ، وألا تشذ هذه المسألة عن نهج الحوار، باتباع اسلوب لا يتوافق والقيم الحضارية المعاصرة.

الكنيسة القبطية مع الجماهيرية:

استقبل الثائر المسلم معمر القذافى وفدا مسيحيا قبطيا برئاسة الانبا باخوميوس مطران البحيرة ، والخمس مدن الغربية فى مصر. وقد نقل تحيات وتقدير البابا شنودة ووقوفا لكنيسة القبطية مع الجماهيرية فى مواجهتها للإجراءات القسرية التى تريد أمريكا وبعض الدول الغربية فرضها على الجماهيرية.

لجنة التضامن المصرية :

قرار مجلس الامن متعسف ويؤلف خرقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية

وصفت لجنة التضامن المصرية قرار مجلس الامن بشأن النزاع الليبى -

الامريكى. بأنه قرار متعسف ويؤلف خرقا للمواثيق والمعاهدات الدولية السابقة.

وأكد أحمد حمروش رئيس اللجنة فى الندوة بالقاهرة بتاريخ ١٩٩١/١/٢٢م فى اطار اسبوع التضامن المصرى- الليبى لمواجهة التهديدات الامريكية أكد أن قرار مجلس الامن يحاول المساس بسيادة ليبيا وسيادة الامة العربية، وان مجلس الامن أخطأ عندما تعجل فى إصدار القرار ضد ليبيا، مشيرا إلى أنه توجد وسائل أفضل لحل القضية فى اطارها القانونى.

وأشارت لجنة التضامن المصرية الليبية فى اجتماعها إلى وضوح روح التعنت فى قرار مجلس الامن. خاصة مع استعداد ليبيا للتعاون فى معالجة الموضوع، بالطرق القانونية. وذكرتا بأنه إذا كان قد صدر هذا القرار من مجلس الامن- وهو ما حدث بالفعل- فإنه يعتبر مثالا سيئا وصورة مسيئة لما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

وأكدت اللجنتان أن هذا يفقد الثقة بمجلس الامن وبالنظام العالمى الجديد.

كما قررت لجنة التضامن المصرية بالاشتراك مع مثيلتها الليبية، دعوة لجان التضامن العربية لاجتماع طارىء لتعبئة الرأى العام العربى للتصدى للعدوان الامريكى- البريطانى- الفرنسى، مشيرة إلى أن مثل هذا الاجتماع الطارىء سبق أن حدث فى بعض جوانب القضية الفلسطينية.

وطالبت اللجنتان المنظمات العربية باستثمار فرصة انعقاد اول اجتماع باستثناء فرصة انعقاد أول اجتماع للجان تضامن دول البحر الابيض المتوسط خلال الشهر الحالى فى أثينا، وعرض قضية النزاع الليبى- الامريكى على

الدول الاوروبية. كما طالبنا بدعم هذا الاجتماع ومساهمة مصر وليبيا والدول العربية المشاركة فى إبراز الموقف الليبى وتدعيمه.

فى نفس الوقت، طالبت لجنة التضامن المصرية بألا يقتصر نشاط التصدى للعدوان الامريكى والتهديدات الغربية لليبيا. على لجان التضامن العربية وحدها. بل يجب ان يمتد هذا النشاط ليشمل جميع المنظمات غير الحكومية فى مصر وليبيا والوطن العربى ، خاصة أنه لاتوجد ايه خلافات بين هذه المنظمات.

بيان حول التهديدات الغربية لليبيا من المفكرين العرب:

منذ أكثر من شهر ووسائل الإعلام الغربية: الامريكية والاوروبية تطالعنا بتصريحات للقادة والزعماء والمسئولين فى الولايات المتحدة وبريطانيا تتضمن تهديدات صريحة بمواقف غربية عدائية ضد ليبيا، ويتراوح التهديد بين الانذار الصريح بعمل عسكرى ضد الشعب العربى الليبى، وبين تطبيق عقوبات اقتصادية على ليبيا، ويعزو الإعلام الغربى هذه التصريحات والتهديدات إلى ما يوصف بأنه حماية ليبيا لشخصين من مواطنيها متهمين بارتكاب الحادث الإجرامى الذى راح ضحيته عشرات الابرياء: حادث تفجير طيارة شركة« بان اميركان» عام ١٩٨٨م ، ولم يقف الامر عند حد الاتهام ولكنه تجاوز ذلك إلى إدانة قبل المحاكمة، ودون تحقيق بما يخالف جميع القواعد القانونية والدستورية المستقرة التى تجعل « المتهم بريئا حتى تثبت إدانته» والتى لا تعتد بإدانة إلا إذا سبقتها محاكمة عادلة توافرت فيها للمتهم ضمانات الدفاع أمام قضاته الطبيعيين .

وكان مجرد اعتراض ليبيا على هذا الاسلوب غير المقبول المعالجة هذه القضية سببا مباشرا فى التهديدات المتوالية والتصريحات المعادية التى يتوإلى نشرها حتى الآن فى وسائل الإعلام الامريكية والاوروبية.

وموقعو هذا البيان، وهم يرقبون بتوجس يقظ هذا النشاط السياسى والإعلامى الغربى ليبيا ، يؤكدون المبادىء الآتية:

أولا : إنهم جميعا يعارضون الإرهاب ضد الابرياء والعدوان عليهم بكل صوره وهى إدانة ومعارضة تتناول الابرياء بصرف النظر عن جنسياتهم، وتتناول الإرهاب بصوره كلها سواء أكان ارهاب افراد ، أم ارهاب منظمات، أم ارهاب دول.

ثانيا : إن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على اساس مبدأى المساواة والسيادة المعترف بهما لدول العالم كافة. وليس لاى دولة أن تفرض وصاية أو سيادة على أراضى دولة أخرى أو مواطنيها أو نظمها القانونية.

ثالثا : إن حادث الطائرة الامريكية التابعة لشركة « بان اميركان» حادث إجرامى لا يقر ارتكابه ولا يحمى مرتكبيه أحد ممن يحترمون القانون ويقدسون الحياة الإنسانية، والتحقيق فى هذا الحادث لا يجوز أن يميز عن التحقيق فى أى حادث إجرامى مماثل، والمتهمون فيه لا يجوز أن يعاملوا معاملة خاصة: حماية لهم من الجزاء الرادع أو إنقاصا لضمانات التحقيق والمحاكمة المتعارف عليها دوليا أو إهدارا لها.

رابعا : إن القانون الدولى، والقانون المطبق فى الدول العربية جميعا ، وفى

معظم دول العالم اليوم، يمنع الدولة من تسليم مواطنيها إلى دولة أخرى، ويوفر أساليب وإجراءات لمحاكمة المواطنين على الجرائم التى يرتكبونها خارج بلادهم. وهذه الاساليب والإجراءات هى التى يجب أن تتبع، وفقا للقانون الليبى، لمحاكمة الليبيين المتهمين فى حادث الطيارة الامريكية أمام القضاء الوطنى الذى هو قضاؤهم الطبيعى دون سواء.

خامسا: إن الاستعلاء الغربى بعامة، والامريكى بخاصة، قد بلغا منذ حرب الخليج مدى لم تعد الشعوب العربية تقبله أو تتحمله. وعلى الدول الغربية وقادتها وزعمائها ومفكريها وساستها ان يتفكروا فى إعادة ترتيب علاقاتهم بالشعوب العربية بما يحفظ لكل دولة ولكل شعب حقوقه الدولية والمحلية كاملة غير منقوصة. وهذا هو السبيل الوحيد إلى المحافظة على علاقات متوازنة مع السبيل الوحيد إلى المحافظة على علاقات متوازنة مع العرب، وعلى مصالح دائمة وحيوية لكل طرف لدى الطرف الاخر.

سادسا: ان القادة والزعماء والمفكرين والسياسيين العرب، مطالبون بإعلان انحيازهم الكامل إلى شعوبهم، ودفاعهم العلنى الصريح عن حقوق بلادهم فإن « من يفرط فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان ».

(ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز) صدق الله العظيم.

الموقعون: الشيخ محمد الغزالى، د. عبد الصبور مرزوق، الاستاذ أمين هويدى ، د. عبد الودود شلبى، د . محمد عمارة ، الاستاذ فهمى هويدى ،

د. محمد سليم العوا، الاستاذة سناء فتح الله، الاستاذة ابتسام الهوارى، الاستاذة صافيناز كاظم، د. حسن رجب، د. سيد دسوقى، د. حامد الموصلى، د. جمال عطية، الاستاذ فيليب جلاب، الاستاذ أحمد عادل كمال،د. أحمد دعادر، د. فؤاد النادى، دكتور إبراهيم دسوقى شتا، د. إبراهيم العنانى، المستشار عثمان حسين، د. عبلة الكحلاوى، الاستاذ محمد شومان، الاستاذ سمير الهضيبى.

فى اطار تتابع ردود الفعل العربية الإسلامية الغاضبة ضد حملة الإرهاب الامريكية البريطانية الجديدة على ليبيا، أصدرت» حركة التوحيد والعمل الإسلامى» بالجمهورية اليمنية بيانا إلى الجماهير العربية والإسلامية هذا نصه:

إن حركة التوحيد والعمل الإسلامى تتابع باهتمام شديد تهديد الولايات المتحدة الامريكية ـ وبريطانيا للشعب العربى المسلم فى ليبيا، وتعتقد حركة التوحيد والعمل الإسلامى ان هذه المحاولات اللا إنسانية لإخضاع الشعوب الإسلامية فى الاقطار العربية وانتهاك حرمتها وإذلالها محاولات فاشلة لن يكون لها من آثار سوى إثارة الحقد لدى الشعوب العربية المسلمة على أولئك الذين يتعمدون الإساءة إليهم وإذلالهم.

إن البحث عن اتهامات مزيفة لقضايا قديمة لتكون مبررا للإساءة إلى الشعوب العربية المسلمة ليست سياسة سليمة.

إن حركة التوحيد والعمل الإسلامى تعتقد ان، مثل هذه الاعمال ستسىء إلى علاقات الشعوب العربية والإسلامية مع الذين يتعمدون الإساءة إليها

وإذلالها وتعرض مصالحهم للخطر.

إننا ومع استنكارنا لحادثة الطائرة التى اسقطت سنة ١٩٨٨م، فوق منطقة لوكيربى فى المملكة المتحدة نعتقد ان الجماهيرية الليبية قد اتبعت الطريق السليم حينما قدمت المتهمين للمحاكمة فى المحاكم الليبية، وبحسب القوانين الليبية التى تسرى على كل المواطنين الليبيين، وذلك فقط هو ما يجب عليها ازاء القضية كما تقضى بذلك القوانين والاعراف الدولية المتبعة.

كما ان الجماهيرية الليبية قد عبرت عن حسن نيتها وسلامة تصرفها عندما طلبت من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية إرسال مندوبين عنها لحضور المحاكمة والاطلاع على سير كل الإجراءات فيها.

أما أن تطلب دولة ما من دولة أخرى تسليم بعض مواطنيها إليها لتقوم هى بالتحقيق معهم ومحاكمتهم فإنه طلب تعسفى لا يقره القانون ولا الاعراف الدوليه، وفيه إذلال غير معقول ولا مقبول لتلك الدولة ولشعبها. وأن تهديد الشعب المسلم، فى ليبيا يضرب النيران والهجوم العسكرى أو بالمحاصرة والتجويع لا يقصد بها الا الإساءة إلى الشعب الليبى وايذاؤه باعتباره قوة عربية إسلامية لم تخضع للمخطط الصهيونى.

إن خضوع رئيس الولايات المتحدة الامريكية للمخططات الصهيونية بصورة لم يسبق لها مثيل سياسة حمقاء ولن تكون نتائجها فى صالح الشعب الامريكى على المدى القريب أو البعيد .

وخيرا لرئيس الولايات المتحدة أن يهتم بالمشاريع الداخلية والخارجية للقضاء

على البطالة المتفشية بين أفراد الشعب الامريكى بنسبة كبيرة والقضاء على انتشار الجريمة والعمل على تلافى تدهور الاقتصاد الاميركى، لا أن يزيد فى اسباب تدهور الاقتصاد الامريكى بالإساءة إلى المسلمين الذين يؤلفون ٣٠٪ من سكان العالم وإلى العرب الذين ينبع من أرضهم أعظم وأكبر مخزون نقطى فى العالم.

إن الاساءة إلى الشعب العربى الليبى المسلم يعتبر إساءة إلى كل الشعوب المسلمة وإلى كل مسلم فى أنحاء الارض، وان المسلمين جميعا يشعرون بالاسف العميق لهذه التهديدات للشعب العربى المسلم فى ليبيا ويعتبرونها إساءة إليهم جميعا ويستنكرونها أعظم استنكار.

وإن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى ينادى به شعب الولايات المتحدة الامريكية يضمن لكل شعب بل لكل فرد أن يعيش آمنا مطمئنا على أرضه دون أن يروع فى أمنه أوتنتهك حريته وحقوقه.

وإننا نحن المسلمين فى الاقطار العربية وفى العالم لنأمل من الشعب الامريكى الذى يعشق الحرية وينادى بالسلام العالمى، والذى يهمه تحقيق مصالحه الاقتصادية مع الشعوب الاخرى أن يتفهم المؤامرة التى تحاك ضد الشعب العربى المسلم فى ليبيا بقصد الإساءة إليه وإيذائه دون أدنى حق.

إن حركة التوحيد والعمل الإسلامى قد عملت وستعمل بكل الوسائل الممكنة والمشروعة على تلافى كل الاخطار الناجمة عن هذا التهديد الظالم.

عاشت الحرية، وعاشت الصداقة بين الشعوب، ولتتمتع شعوب العالم

بالإسلام، وعاش الإسلام عزيزا منيعا، وعاش المسلمون أحراراً كرماء. و« إن ربك لبالمرصاد)...

(.. وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون).

صدر فى صنعاء

فى ٩ من جمادى الثانية ١٤١٢هـ

الموافق ١٥/١٢/١٩٩١ م

ثانيا: المواجهة الفكرية العربية للأزمة

أيدت كافة القوى الفكرية العربية الجماهيرية الليبية فى صراعها مع الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، وسنقتصر هنا على نماذج من هذه القوى.

بداية تساءل البعض من أهل اليسار العرب،(١) هل هى مصادفة أن يحدد مجلس الامن تاريخ ١٥ ابريل الحالى كموعد نهائى أمام ليبيا لتسليم مواطنيها المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية؟ ذلك ان نفس اليوم(أى ١٥ أبريل سنة ١٩٨٦) شهد الغارات الجوية التى قامت بها الطائرات الامريكية، ضد عدة أهداف فى ليبيا وبينها منزل العقيد معمر القذافى والذى قتلت خلالها ابنته بالتبنى.

بالتأكيد إن القرار الذى اتخذه مجلس الامن تضمن تحذيرا امريكيا بتكرار ما حدث فى ١٥ ابريل ١٩٨٦ فى ١٥ ابريل ١٩٩٢ وهى ان كانت رسالة رمزية

---

(١) أحمد سيد حسن : الاهالى- بتاريخ ١/٤/١٩٩٢

إلا انها لا تخلو من مضمون الإصرار الامريكى على مواصلة المواجهة ضد ليبيا إلى حد المواجهة العسكرية.

فلا توجد اية عوائق تحول دون قيام التحالف الغربى الثلاثى(الولايات المتحدة بريطانيا ، فرنسا) بتنفيذ سياسته.

فمجلس الامن بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي وتبنى روسيا لسياسة غربية اصبح يصدر قراراته ضد العراق وليبيا بتوافق تام وحتى عندما حاولت الصين المعارضة جرى تهديدها من قبل الولايات المتحدة بأنها ستفقد وضع الدولة الاولى بالرعاية التجارية الامريكية إذا استخدمت حق النقض« الفيتو » لمنح إقرار العقوبات.

وتلك العقوبات تستند إلى الفصلين السادس والسابع من ميثاق الامم المتحدة اللذين يجيزان استخدام القوة لتنفيذها كما حدث مع العراق.

أما مجموعة دول عدم الانحياز فقد اقتصر دورها على طلب التأجيل فى كل مرة يتم عرض مشروع قرار العقوبات على مجلس الامن ايا منها لاتملك حق الفيتو لإيقاف صدور اى قرار.

وهكذا فإن مندوب الهند فى الامم المتحدة قام بصفته منسق، الدول المنحازة الاعضاء فى مجلس الامن بإبلاغ السفير الليبى ان تحديد فترة البدء فى تنفيذ العقوبات فى ١٥ ابريل هو مجرد تجارب مع حاجة الدول إلى اخطار رعاياها ووضع الترتيبات اللازمة.

وقام رئيس مجلس الامن فى الشهر الحالى وهو سفير فنزويلا بابلاغ السفير

الليبى بأن إمكانية رفع العقوبات عن ليبيا وهم لأنه فى حالة صدور القرار فلن تستطيع ليبيا ايقافه حتى إذا سلمت الليبيين المطلوب محاكمتهما .

الجامعة العربية هل تستطيع عمل شئ ؟

على الصعيد العربى فإن الاجتماعات التى عقدتها جامعة الدول العربية والمشاورات العربية التى تمت لحل الازمة الليبية الغربية أظهرت وجود عدة مواقف عربية غير متطابعة.

فهناك موقف دول مجلس تعاون الخليج والذى يدعو إلى احترام الشرعية الدولية ممثلة فى مجلس الامن وعدم التصادم معها وتنفيذ القرار ٧٣١ وبقية القرارات الدولية. والمنطق الذى يحكم دول مجلس تعاون الخليج إن الشرعية الدولية وقفت مع قضية تحرير الكويت ولم يشارك اى من وزراء، خارجية دول الخليج فى اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب الاسبوع الماضى باستثناء وزير الدولة السعودى للشئون الخارجية ولكن وزير الخارجية السعودى نفسه لم يحضر.

وبالتالى لم يشارك اى وزراء خارجية دول الخليج فى اللجنة السباعية التى ضمت وزراء خارجية مصر وسوريا ودول المغرب العربى.

وفى نفس الوقت فإن ليبيا طلبت عقد قمة لدول ، الاتحاد المغاربى الذى تشارك فيه مع تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا ولكن لم يعقد هذا الاجتماع، واقتصر التنسيق على اجتماعات لوزراء الخارجية.

ويبقى ان مصر وسوريا اتخذتا موقفا مميزا بضرورة التوصل إلى حل عربى

للازمة وافترض ان تقوم جامعة الدول العربية بتسليم الليبيين المتهمين وان يتم تسليمهما بالتالى للسكرتير العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى وميزة هذا الحل انه يراعى السيادة الليبية ويحترمها ويجعل جامعة الدول العربية طرفا رئيسيا فى الازمة الليبية الغربية وفى المحاكمة التى ستتم لليبيين.

ولكن فشل مهمة اللجنة السباعية بعد أن سافرت إلى طرابلس الاسبوع الماضى عقد كثيرا من إمكانية تنفيذ هذا الحل وقد بدأت فى الاسبوع الماضى جولة جديدة من المشاورات والمباحثات بين ليبيا والجامعة العربية من أجل إحياء هذا الحل قبل صدور قرار مجلس الامن أول أمس الاثنين.

محكمة العدل الدولية هل لحكمها اى أهمية ؟

المحفل الثالث الذى يعالج النزاع الليبى الغربى ممثلا فى محكمة العدل الدولية لا يحظى بالاهتمام الكافى من قبل الدول الغربية والتى أكدت أن حضورها جلسات محكمة العدل لا يعنى أن الحكم النهائى بخصوص هذا النزاع سيصدر من تلك المحكمة.

وبينما تعتبر الولايات المتحدة أن ليبيا تحاول تعطيل قرارات مجلس الامن عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وإلى جامعة الدول العربية فإن الجماهيرية أكثرت فى حديث مندوبها أمام المحكمة أن بلاده لاتطالب المحكمة بأن تقوم بدور يتعارض مع مجلس الامن ولكن ليبيا تحاول ان تثبت عبر اعلى هيئة قضايا دولية نيتها واستعدادها لتطبيق قرار مجلس الامن.

وسوف تنتظر ليبيا حوالى ٣ اسابيع قبل ان تصدر محكمة العدل الدولية

قرارها فى هذه القضية وتأمل الجماهير فى ان يصدر قرار يدعم موقفها السياسى أمام مجلس الامن.

متى تنتهى الازمة ؟

ومع المحاولات العربية التى تسابق الزمن للحيلولة دون صدور قرار مجلس الامن فإن الحل الوحيد الذى يمكن ايقاف هذا القرار هو إجراء محاولة أخرى لترتيب قيام ليبيا بتسليم مواطنيها إلى جامعة الدول العربية والتى ستقوم بدورها بتسليمهما إلى مجلس الامن.

وبذلك فإن الفصل الاول من الازمة الليبية الغربية سيكون قد تم اختناقه ولكن ستبقى فصول أخرى وبلغة المسرح فإن الإثارة دائما فى الفصل الاخير.

وفى غمرة تصاعد شعور النظام الامريكى بالعظمة والهيمنة، وبينما السيناريوهات والوثائق والتصريحات تعد وتعلن بشأن ماتسمح به ولاتسمح به الولايات المتحدة فى « نظامها الدولى الجديد » فإن درجات اللايقين فى كنه وابعاد ومستقبل هذا النظام تتزايد رويدا رويدا. بينما هو مازال فى حالة سيولة(أومخاض). مما ينبىء بأن تسارع وتعجل النظام الامريكى فى فرض سيطرته على العالم وعلى الامم المتحدة بالذات سيؤدى إلى تهاوى التصور الامريكى نفسه عن نفسه بأسرع من المتوقع.

والمتابع للازمة الغربية الليبية كنموذج يمكنه أن يكشف هذا المسار المرتقب من خلال ما يلى:

إن الازمة تتحول إلى أزمة للولايات المتحدة وليس لليبيا وذلك بفعل حسن

إدارة النظام الليبى للتعامل الدبلوماسى مع المطالب الامريكية الانجليزية الفرنسية، واستنكار الرأى العام العربى. وكذلك عدم استجابة الانظمة العربية المعتدلة بالشكل المتوقع من الثلاثى الغربى.

إن الإصرار على المطالب الامريكية رغم عدم اتساقها مع مبادىء الشرعية الدولية، قد استثار الرأى العام العربى بشكل استرجاعى بخصوص الإرهاب الدولى الذى يمارس ضد شعوبه ، أو ضد شعوب ونظم أخرى فى العالم سواء اتخذ الاشكال العسكرية أو الاقتصادية وليس من المستبعد فى اطار التعامل الليبى- العربى الجيد مع الازمة أن تتسع الاستثارة لتشمل الرأى العام خارج المنطقة العربية.

إن تمسك الرؤية الامريكية بما تفرضه من مسار على هذه الازمة، وبتفردها باحتواء وتوجيه مجلس الامن من شأنه تآكل مصداقية الامم المتحدة، ومن ثم دفع المجتمع الدولى إلى حالة من الفوضى قد تقود إلى تكتلات دولية جديدة تؤثر حتما على استمرارية حالة القطب الواحد (وهى حالة انتقالية قصيرة جدا).

ان من شأن مرور الوقت مع استمرار الازمة وعدم لجوء الولايات المتحدة للخروج منها بما يحفظ لها ماء الوجه ، أن تتباين وجهات النظر لبقية المجموعات الدولية (غير العربية) متباعدة عن الموقف الامريكى بما قد يصل إلى درجة نشوء جبهة ومواجهة سياسية عالمية للمسلك الامريكى .

* ومن شأن كل ماسبق ذكره استفحال الشعور بعدم مصداقية الدور

الامريكى فى حرب الخليج واتساعه ليتعدى الرأى العام العربى إلى الرأى العام فى بلدان أخرى مثل اليابان والمانيا .. الخ .

* وليس من المستبعد ان يؤدى الموقف الامريكى إلى تأليب الرأى العام والمعارضة السياسية داخل بعض البلدان العربية بهدف اتخاذ موقف اكثر جذرية من التهديدات الاميريكة، وهو امر قد يؤثر سلبا على بعض المتغيرات الداخلية الجديدة فى بعض هذه البلدان كما قد يؤدى إلى تحفيز التضافر الجبهوى للمعارضة السياسية عبر الحدود.

وربما يكون المخرج الامثل للموقف الامريكى هو إنهاء الازمة بشكل ديمقراطى يرتكز على إجراء محاكمة دولية للمتهمين الليبيين تحت مظلة إقليمية دولية متمثلة فى الجامعة العربية والامم المتحدة وفى وجود مراقبين دوليين من دول يتفق عليها من خلال هاتين المنظمتين. وبغير مخرج من هذا النوع قد يكون البديل المرتقب تصاعد الرأى العام المضاد وخسارة الولايات المتحدة للابد لمصداقية دورها فى الخليج وفقدانها قدرة الانظمة العربية المعتدلة عى التحالف معها.. وكذلك تسارع انهاء قطبية القطب الاوحد قبل بلوغه الهيمنة التي يقصدها.. (١)

التهديدات الامريكية- البريطانية للشعب العربى الليبى

إن القرار الذى صدر عن مجلس الامن فيما يتعلق بالجماهيرية من وجهة نظر البعض يذكرنا أو يضع أمامنا السيناريو الذى تم اعتماده، سابقا مع العراق فى

(١) د . محمد رؤوف حامد ـ الاهرام ـ ١٩٩٢/٤/١

أزمة الخليج، وعندما نستحضر هذا السيناريو فإنه يجوز لنا أن نتوقع أشياء كثيرة ستزيد فى ألمنا وستنمى قلقنا وتجعله قلقا مشروعا، وإعادة طرح الموضوع عن طريق مجلس الامن هذه المرة يؤكد ضرورة طرحه على مستوى واسع جدا، شعبيا، وحكوميا، علاقة مجلس الامن وهياكل الامم المتحدة بالسياسة الدولية وبأغراض الدول المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية. وبالتالى هذا يستوجب تعبئة حقيقية فى مستوى الرأى العام العربى والإسلامى والدولى لفك الارتباط بين جهاز دولى ظنناه أنه سيلعب دورا ايجابيا لمصلحة الشعوب وهو يتحول أمام أعيننا وباقرار منا إلى جهاز يمكن أن يلعب دورا مباشرا ومدمرا لكثير من الشعوب والدول الضعيفة.

أما موقفنا فإنه يجب أن يتجاوز مجرد التسديد لأن الذين نددوا سابقا لم ينفعوا العراق شيئا كثيرا وإنما يجب العمل على توسيع قاعدة التشاور بين المثقفين من أجل فهم وتحليل أكثر أو أعمق للسياسة الحالية التى بالأمس نفذت تجاه العراق واليوم تنفذ تجاه الجماهيرية وغدا يمكن أن تنفذ ضد أى دولة أو أى شعب من الشعوب. (١)

إذا، فمع توسيع الاستشارة لابد من التعاون من أجل استبعاد الكارثة وتجنيب مجتمع الجماهيرية كارثة أخرى قد تكون شبيهة - لا قدر الله- بالكارثة العراقية، ويكون ذلك من خلال الاتصال بكل الشخصيات المعتدلة، بكل من يؤمن بالسلام، بكل من يمكن أن يكون له تأثير فى المجتمعات الغربية

(١) صلاح الدين الجورش- مجلة رسالة الجهاد- العدد ١٠٧ - فبراير ١٩٩٢

والمجتمع الامريكى للتأكيد على أن الاعتداء على الشعوب بهذه الطريقة سيكون وبالا كبيرا لا على الشعب المتعرض لهذا التهديد ولكن على شعوب أخرى وعلى مصالح الولايات المتحدة والمصالح الغربية فى كامل المنطقة، ونؤكد أيضا أن العرب والمسلمين لا علاقة لهم بالإرهاب لأن الإرهاب وقتل الابرياء ليس من شيم الإسلام، وليس من قيم الإسلام، وليس من شيم المسلمين، الاسلام يؤكد احترام القانون واحترام الذات البشرية، والتعامل بكل جدية مع أى عمل قد يكون تجاوز الاطار القانونى لكن الأكيد فى كل هذه المسائل هو التدقيق والحرص على التحرى، ومن خلال المعلومات التى لدينا فإن الجماهيرية أبدت من خلال نظامها السياسى والقضائى الاستعداد للتعاون مع أى جهة من الجهات العالمية للتحقيق والفصل فى هذا الموضوع، إذا، فإهمال الالتماس الليبى وإهمال وعدم الاخذ بجدية الموقف الليبى الرسمى المعلن قد يخفى وراءه نيات أخرى تتجاوز مسألة الطيارتين اللتين سقطتا لكى تصبح هناك نية ليس فقط لإحداث تغيير سياسى بالقوة داخل الجماهيرية، ولكن ربما الاخطر من ذلك كله هو إحداث ارتباط والضغط من أجل إفقاد المنطقة المغاربية استقرارها وأمنها بينما هى الآن فى أشد الحاجة إلى هذا الاستقرار وهذا الامن.

وفى رأى البعض من الإسلاميين أنه فيما يتعلق بموضوع الازمة التى بين أمريكا وفرنسا وانجلترا من جهة وبين ليبيا من جهة أخرى فإن المسألة ذات شقين، موضوع نسف أو انفجار الطيارة فوق الجزر البريطانية، وموضوع اتهام ليبيا بتدبير ذلك.

فيما يتعلق بنسف الطيارة: نحن لا نقر مثل هذه الاعمال ونرفضها رفضا باتا، أما موضوع اتهام جهة معينة، وإصرار أمريكا وانجلترا وفرنسا على أن ليبيا تسلم أشخاصا معينين تقوم أمريكا وانجلترا بمحاكمتهم فهذا شىء مخالف للقانون الدولى ومخالف لكل ماتنص عليه الاتفاقات الدولية.. أولا: لايصح لجهة معينة أن تدعى أنها صاحبة الحق فى تقرير الاتهام وتوجيهه وإجراء المحاكمة بنفسها ودون أن تعلن أيضا ما هى الادالة التى عندها؟ يعنى هل يكفى أن تكون المسألة قوة فتوة مثل فتوة الحارة ما يقوله هو الذى يمشى وهو الذى يكسر من يقف فى طريقه، هذا إهدار لمبادىء ضخمة فى العدالة، يعنى إذا عرف من دبر هذا الحادث إذا كان حادثا إجراميا فعلا يجب محاكمته بلاشك، لكن هناك مبادىء أكبر من هذا.. فلا يصح من جهة، بينها وبين ليبيا عداء أصلا، أمريكا بينها وبين ليبيا عداء من زمن، أيضا انجلترا، ومواقف القذافى معروفة، فهو أصلاً بينه، وبين هذه الدول عداء منذ زمن ، فلايصح أن نسلم بأن من حق هذه الدول أن تقول: ان لدى دليلا واننى قررت ولابد من تسليمى والافسأعمل ضدك قوة عسكرية، هذا شغل عصابات وليس عمل دول تحترم نفسها، ومسألة «فتونة» وليست عملية تنظيم دولى فلايجب أن نقرها أو نقبلها بل يجب الوقوف ضدها.

فالشعب الليبى شعب مسلم وعربى وجارلنا وما يقع عليه اليوم من الممكن أن يقع علينا غدا، وإذا ما تسامحنا فى هذا فإن الضرر سحيق بنا نحن غدا، وأن أقررنا المبدأ وان كان المبدأ يقر فإن الدول الضعيفة تنتهى ويصير الامر فوضى .

ثم انه- أعنى العقيد القذافى- عرض عرضا معينا، عرض أن تتولى جهة دولية الامر وتعرض عليها الادلة وقد اتهموا قبل ذلك سوريا بالواقعة، ثم اتهموا ايضا فيما بعد منظمات أخرى فى لبنان وادعوا عليها مثل ذلك. ليس لديهم إلى الآن أدلة ظاهرة إلا إذا كانت هناك مخابرات اكتشفت شيئا يعرفونه فيما بينهم ولا نعرفه، نحن، على أى حال نحن لانسلم أبدا بأن تفرض دولة قوية بنفسها أن غيرها ملزم بالانصياع لأمرها، هذا شىء لا نقبله إطلاقا.

نحن- الاخوان المسلمين- أصدرنا بيانا أيام التهديدات تستطيعون أخذ نسخة منه يتضمن هذا الكلام الذى قلناه الآن.. تهديد الشعب الليبى أمر غير مقبول، نحن لم نقبل مثل هذه التهديدات لا على أنفسنا ولا على الشعوب الإسلامية ولا حتى على الشعوب غير الإسلامية لأن هذه عدالة عامة وحقوق عامة للدول يجب أن تعيش فى سلام وإلا كان يبقى صدام حسين له حق حين ضرب الكويت، هو فى رأيه أن الكويت عملت ضده وخرجت اقتصاده وأخذت نفطه وفى رأيه أن الكويت جزء من العراق، فإذا كانت المسألة كذلك .. إذا كانت كل دولة تدعى لنفسها حقا من الحقوق يبيح لها استخدام القوة لفرض رأيها فى هذه الحالة يكون صدام حسين محقا فيما فعل. والا فلماذا حاربوه إذا ؟ هذا أمر غير معتاد وغير مقبول إطلاقا.(١)

ويرى البعض أيضا أنه فيما يتعلق بالتهديدات الامريكية والانجليزية والفرنسية للجماهيرية الليبية والتى تنذرع فيها هذه الدول بقضية تفجر طيارة

(١) مأمون الهضيبى- مجلة رسالة الجهاد- العدد ١٠٧ فبراير ,١٩٩٢

أمريكية فى عام ١٩٨٨م . وأخرى فرنسية عام ١٩٨٩م ، واضح أن الملابسات المحيطة بهذه الازمة تؤكد أن قضية انفجار الطيارات ما هى إلا قميص عثمان، فهناك سنوات مرت على تفجير الطائرة الامريكية والاخرى الفرنسية وفى خلال هذه السنوات وجهت الاتهامات لعدة جهات، اتهمت إحدى المنظمات الفلسطينية (منظمة أحمد جبريل) وجه لها اتهام وعلى ما اعتقد لابى نضال ووجه اتهام لإيران، وجهت اتهامات عديدة من نفس الدوائر الامريكية إلى هذه الجهات ولم يحدث أن وجهت اتهامات طوال هذه السنوات إلى الجماهيرية الليبية، إذا فالتساؤل هو : ما الجديد الذى جعل الامريكان بعد هذه السنوات يوجهون هذا الاتهام إلى الجماهيرية؟! لابد من استحضار ما حدث فى العام الماضى وفيما يتعلق بحرب الخليج وهو التغيرات التى حدثت فى النظام الغربى الذى يسمى أحيانا بالنظام العالمى وتوجد الهيمنة فى الوقت الراهن بأمريكا والبلطجة وغطرسة القوة التى تمارسها أمريكا، ونحن نشهد تهديدات ليس فقط لليبيا فى اللحظات الراهنة، فبعد الذى حدث فى حرب الخليج توجه الاتهامات والتهديدات إلى ليبيا وأيضا توجه الاتهامات إلى باكستان فيما يتعلق بالقنبلة النووية، وتوجه اتهامات إلى الجزائر، هناك محاولة لفرض الهيمنة وغطرسة القوة من جانب الولايات المتحدة محاولة تطبيق الذى حدث فى العراق على البلاد الاخرى بل أقول: إن الدول الخليجية بعد حرب الخليج قد تحولت إلى نظام الحماية القديم وتفرض عليها فى اللحظات الراهنة عقود استغلال النفط، نفس العقود القديمة المجحفة التى كانت تفرض قديما، وهذا أيضا مطلوب بالنسبة إلى البلاد الاخرى ذات الساحة والهامش المستقبل، فهذه العوامل والظروف تقف

وراء التهديدات الامريكية للجماهيرية الليبية.

إذا فنحن لسنا أمام قضية نزاع وإنما أمام قضية هيمنة وفرض القوة والنفوذ ومحاولة استغلال اى ذريعة من الذرائع حتى ولو كانت واهية، نأتى إلى الحجج التى تطرحها أمريكا فى هذه القضية، ليس هناك معاهدة لتسليم المجرمين بين ليبيا وأى من الدول الغربية بحكم القانون الليبى، وبحكم القانون الدولى لا يجوز لامريكا ولا لفرنسا أو بريطانيا أن تطلب من ليبيا تسليم مواطنين ليبيين لمحاكمتهما، الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية أو إلى جهات تحكيم محايدة، أو الاحتكام إلى القضاء الليبى مع حضور الادلة إذا كانت هناك أدلة، أو القرائن إذا كانت هناك قرائن، أو الشواهد إذا كانت هناك شواهد. كل هذا من الممكن أن يمثل حلا من الحلول ، أما أن يطلب من ليبيا أن تخالف قانونها وأن تخالف القانون الدولى لانه ليس هناك معاهدة لتسليم المجرمين بينها وبين أمريكا، فهذا لون من ألوان غطرسة العلاقات الدولية لا يليق بمجتمع يتحدث عن الحضارة والمدنية والشرعية والمشروعية. أيضا حتى القانون الليبى يمنع تسليم المتهمين إلى البلاد الاجنبية، ثم إن امريكا تهدد باستخدام القوة فكأنها ادانت المواطنين الليبيين قبل أن يحاكما يعنى.. أين الغرب الذى يتحدث عن أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته؟!! لم يحدث تحقيق مع المواطنين الليبيين ولم تحدث محاكمة ولم يصدر عليهما حكم ومع ذلك فإن الإعلام الغربى وفى تصريحات الرسميين يتحدثون عن العقاب الذى يعدونه فكأنهم أصدروا الحكم وأدانوا دون تحقيق ودون محاكمة.

فهذه ألوان من الخروج على أبسط قواعد القانون المتعارف عليها. (١)

وفي رأى البعض من أية زاوية طالعت الازمة الليبية الامريكية الاخيرة، تجيئك الدلالات والإشارات تترى، حتى لتغدو المسألة في الزمن الراهن حالة نموذجية جديرة بالدراسة والاعتبار. لكثرة ماداخل صفحتها من مؤثرات. وما انطبع عليها من الوان وبصمات!

لا يستطيع المرء ابتداء ان يقلل من شأن جرم تفجير الطائرة الامريكية ومصرى ركابها المدنيين من أوروبيين وأمريكيين، لكنه لا يستطيع بدوره أن يمنع نفسه من التساؤل، لماذا تقوم الدنيا ولا تقعد، ويستنفر مجلس الامن طيلة ٢٤ ساعة لفرض عقوبات التأديب والتهذيب والاصلاح عندما تكون الضحية طائرة أمريكية، وتمر المسألة وتجرى لقتلها إذا كانت الطائرة إيرانية أو ليبية وإذا كان ضحاياها من جنس العالم الثالث.

لقد إسقطت احدى السفن الامريكية طائرة مدنية إيرانية كانت تقل ٢٩٨ راكبا- قتلوا جميعا- في شهر يوليو سنة ١٩٨٨، أثناء المرحلة الاخيرة من الحرب العراقية الإيرانية. وذكر البيان الرسمى الامريكى آنذاك أن إسقاط الطائرة الايرانية تم بطريق الخطأ، وان سفينة الاسطول السادس الامريكى التى اطلقت عليها صاروخ الموت كانت تقوم بعمل دفاعى بحت، اكتنفه الالتباس وسوء التقدير.

قبل ذلك، في شهر فبراير ١٩٧٣، هاجمت طائرات السلاح الجوى الإسرائيلى

---

(١) د. محمد عمارة: مجلة رسالة الجهاد- العدد ١٠٧ فبراير ١٩٩٢.

طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وهى قادمة من بنغازى إلى القاهرة، واسقطتها فى سيناء، مما آدى إلى مصرع ٤٧ شخصا من ركابها.

فى الحالتين أكل العرب والمسلمون هواء- كما يقال- وشبعوا كلاما، وغاية ما حصلوا عليه هو سيل من برقيات التعازى وبعض من عبارات الاسف والمواساة.

لقد اعلن الشيخ مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الايرانى ان مطالبة الولايات المتحدة لليبيا بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية، تعطى الحق لطهران فى المطالبة بتسليمها المسئولين عن إسقاط الطائرة المدنية الايرانية.

من ناحية أخرى فقد قرأنا فى الصحف المصرية ان ابن وزير خارجية ليبيا الاسبق صالح بويصير، الذى قتل فى حادث لطائرة الليبية، قد رفع قضية أمام إحدى المحاكم المصرية طالبا محاكمة اثنين من الجنرالات الإسرائيليين المسئولين عن إسقاط الطائرة ومصرع ابيه، وهى القضية التى كان محدداً لها يوم ١٩ ابريل.

لسنا بحاجة إلى جهد كبير لكى نعرف نتيجة هذا المسعى أو ذاك. فمأله معروف، وحيثيات ذلك المال حاضرة فى كل الاذهان، حيث قواعد اللعبة تختلف عما يظنه أو يعول عليه السذج من ابناء العالم الثالث. وأحسبهم ادركوا- من طول ماخبروا- أن « باب الاجتهاد » مرن وأوسع ما يكون فى تعاطى عناوين مثل الحق والعدل والشرعية ، وانها فى النهاية ليست قيما مطلقة وإنما هى مطاطة وتفصل دائما حسب قد وقياس الاقوياء من لف لفهم!

بشارات ما يسمى بالنظام العالمى الجديد جاءت باكثر من ذلك ، إذ القدر الذى ظهر فى معالم ذلك النظام يوحى بأن المسافة بين الشرعية الدولية والإرادة الامريكية قد اختزلت إلى حد كبير ، وفى حالات ليست خافية على أحد فإن الدائرتين تداخلتا إلى حد التطابق ، حتى يبدو وكأن دور مجلس "الامن" غدا مقصورا على مجرد "التأمين" على القرار السياسى الامريكى والتوقيع عليه باسم "المجتمع الدولى" .

بعدما غاب الدور السوفيتى ، وقدمت روسيا مسوغات التحالف مع الولايات المتحدة ، كان طبيعيا ان تنفتح شهية واشنطن لدور الزعامة وشرطى العالم الذي تحدثت عنه وثيقة "البنتاجون" التى نشرت فى الشهر الماضى ، تعزز ذلك الدور أثناد أزمة احتلال العراق للكويت ، عندما كان المناخ الدولى والإقليمى رافضا للاحتلال ومصرا على إزالته بأية وسيلة ، وقتذاك كان عموم المناخ مواتيا ، وتمت استجابة مجلس الامن لكل ماطلبته قيادة قوات التحالف الممثلة فى الولايات المتحدة ، حتى تحولت الطلبات الامريكية إلى قرارات دولية تبناها مجلس الامن ، ومن ثم فقد صارت مصدراً للشرعية الدولية .

واضح من مسار الازمة الراهنة ان الولايات المتحدة تكرر ذات التجربة لتصفية ملف الحساب المتراكم مع ليبيا ، حيث يوظف مجلس الامن ايضا للتعبير عن الإرادة الامريكية وإضفاء الشرعية عليها . وهو توظيف يستثمر إلى اقصى حد سمعة طرابلس السيئة لدى العالم الغربى لإقامة "تحالف" آخر يستهدف ايقاع التأديب اللازم لليبيا ، على النحو الذى فصلت فيه الصحافة العربية والعالمية .

هكذا ، فإن المرء عندما يتابع الازمة فى الساحة الدولية يلاحظ أمرين ، أولهما ان القرار النابع من الهوى الامريكى هو المهيمن ، وثانيهما ان مجلس الامن فى طوره الراهن قد أصبح سوطا تستخدمه واشنطن لعقاب وتأديب المشاغبين عليها فى الساحة الدولية .

قبل ايام استمعنا فى القاهرة إلى محاضرة حول موقف روسيا الاتحادية من الشرق الاوسط ، القتها سيدة خبيرة فى الموضوع تشغل منصب نائب رئيس الاكاديمية الروسية ، هى الدكتورة ايرينا زفيا جلسكايا ، ولان المحاضرة كانت قبل تصويت مجلس الامن على توقيع العقوبات على ليبيا ، التى احتفظت دائما بعلاقات حميمة مع موسكو ، فقد سألها احد المشاركين ، عن إمكان استخدام روسيا "للفيتو" ضد ذلك القرار ، كان الرد السريع الذى قدمته الدكتورة ايرينا أن روسيا سوف تستخدم الفيتو فقط فى حالة ما إذا تعرضت مصالحها القومية لأى تهديد أو ضرر . وكان ذلك يعنى مباشرة ان الفيتو الروسى ، الذى ورثته عن الاتحاد السوفيتى ، لن يستخدم فى أى قرار يخص العرب ، فى الاجل المنظور على الاقل !

الكلام دائر فى أوساط دبلوماسية عديدة عن ان ليبيا ليست المحطة الاخيرة، إنما هى مجرد "محطة" على طريق مفتوح . وتتحدث تلك الاوساط عن جولة مقبلة مع سوريا - امريكية اساسا - تستخدم الشرعية الدولية اطارا ومخرجا ، ويهمس هؤلاء بأنه قد يجعل بتلك الجولة . موقف دمشق من مباحثات السلام مع إسرائيل ، خصوصا فى شقها متعدد الاطراف ، وهو موقف لاترحب به الولايات المتحدة ، وتعتبره خروجا على النص المقرر والمفروض .

تلاحظ تلك الدوائر الدبلوماسية الإشارات الايجابية التى ظهرت مؤخرا فى افق العلاقات بين دمشق وبغداد ، حتى يعتبرها البعض من قبيل التحسب السورى للجولة المحتملة ، وهو موقف لقى ترحيبا مفهوما من جانب النظام العراقى ، على الاقل فهذا هو القدر الذى فسرت به تصريحات الرئيس الاسد الاخيرة التى قال فيها إنه لاتوجد مشكلات مع العراق يتعذر التغلب عليها ، ثم قرار استئناف حركة البريد بين البلدين بعد انقطاع وتوقف استمرا ١٣ عاماً ، ثم تلك الإشارات المتعددة حول إمكانات استئناف تشغيل خط اانابيب النفط العراقى الذى يمر بسوريا فى وقت لاحق .

امثال تلك الإشارات التى يتلقاها المرء وهو يتابع الازمة ، تثير نقطتين احسبهما بحاجة إلى التفكير والتدبر .

فإزاء ذلك التغول فى النفوذ الامريكى ، الذى ادى عمليا إلى الحاق مجلس الامن بعجلة وحسابات السياسة الامريكية ، يكاد يخامر المرء شعور بأن ترشيحاً عربياً لمنصب الامين العام للامم المتحدة لم يكن قرارا صائبا ، من وجهة نظر المصالح المشروعة للامة . إذ عندما تستخدم المنظمة الدولية لتطبيق نهج الكيل بمكيالين فى مسألة الشرعية ، مما يخدم إسرائيل ويستجيب لضغوطها وطموحاتها ، وعندما يستخدم مجلس الامن كسوط امريكى لتأديب المتمردين والمشاغبين ، فإن وجود عربى امينا عاما للمنظمة الدولية فى ذلك الظرف ، يصبح مصادفة سيئة ، تدعو إلى الاسف والأسى العميقين .

النقطة الثانية تتمثل فى ان استمرار ذلك السلوك الامريكى فى المنطقة

العربية من شأنه ان يحد رد فعل عكسيا ، مؤسف من نطاق الحساسية والرفض ازاء الولايات المتحدة . الامر الذى قد يقلب حسابات عديدة تطمئن إليها واشنطن وتبنى عليها تقديراتها لمستقبل علاقاتها مع المنطقة . واذ يحلو للامريكيين ان يتحدثوا عن " الدول الصديقة " فى العالم العربى ولايخفى بعضهم غبطته باجواء الاحتفاء الايجابية التى واكبت الدور الامريكى فى أزمة احتلال الكويت ، إلا ان التعامل مع هذه الحالة العربية باعتبارها من الثوابت غير القابلة للتغيير يظل من قبيل الإفراط فى التفاؤل . ففضلا عن الطبيعة المتغيرة للخرائط السياسية ، فإن " اليد الامريكية الثقيلة " التى تلوح بالهراوة أو السوط فى العالم العربى ، تؤدى فى نهاية المطاف إلى الإسراع بتآكل رقعة التعاطف أو الارتياح للموقف الامريكى . وعندما يصل الامر إلى حد الاستخفاف الواضح والإهانة ولو غير المتعمدة للامة العربية ، فإن مؤشرات السخط العربى لابد ان تتزايد ، والصداقة التى يعول عليها الامريكيون ، لابد أن تتبخر بل وربما أصبح الاستقرار الذى تطمئن إليه واشنطن فى بعض البلدان فى خطر محقق.(١)

ومن وجهة نظر البعض من القوميين انه من عجيب المصادفات التاريخية أن تتكرر اليوم الهجمة الامبريالية على العالم العربى - الإسلامى بصورة مطابقة - لامشابهة فقط ! - لما جرى فى نفس الفترة قبل قرنين من الزمن وبالتحديد بدءا من عام ١٧٩١ م .

---

(١) فهمى هويدى - الاهرام ١٩٩٢/٤/٧ .

(٢) محمد خليفة - مجلة رسالة الجهاد - العدد ١٠٦ - يناير ١٩٩٢ .

فى ذلك الوقت بدأت الدول الاوروبية والغربية هجومها العاتى على الشرق لإخضاعه ونهب موارده وتحطيم نظامه الامنى والسياسى والاقتصادى المستقل .

من ناحية أولى قامت بريطانيا بسلسلة من الحروب العدوانية لاحكام سيطرتها على الخليج والجزيرة العربية متذرعة ببعض الاعذار (الإنسانية والحضارية) للتستر على أغراضها الاستعمارية الحقيقية . أبرزها :

- القضاء على أعمال القرصنة .

- القضاء على تجارة الرقيق .

- القضاء على تجارة الاسلحة وانتشارها ، تدعيما للامن والاستقرار !

ومن الملاحظ أن مؤرخى الغرب أطنبوا فى الإشادة بهذه الاهداف السامية ، حتى أصبحت "حقيقة" راسخة فى التاريخ ، والتصقت - للاسف - تلك النعوت المهينة بشعوب المنطقة العربية والمقاومة الوطنية المحلية ضد مشروع الهيمنة الاستعمارية . بينما تستطيع أى قراءة لاحداث هذه الحقبة فى المصادر غير الغربية أن تكشف حجم الزيف والظلم الذى وقع . فما دعا بالقرصنة كان فى الواقع مقاومة بطولية للهجوم الغربى ، مع العلم أن اساطيل الدول الاوروبية كانت تمارس القرصنة الحقيقية ضد السفن التجارية المحلية الوطنية فى عرض البحر ، ويذكر - مثلا - سير أرنولد ويلسون أن بريطانيا أغرقت أو دمرت ١٣ سفينة فى أقل من شهر واحد عام ١٨٧٠م قرب سواحل الخليج ، مما دعا بصنع تجارة الاسلحة وانتشارها ، كان يهدف إلى تجريد المقاومة المحلية عن نفسها . وما دعى بتجارة الرقيق ، كان مجرد تهمة يقصد بها الاشارة إلى بربرية

وهمجية الشعوب العربية المسلمة فى المنطقة ، وإظهار الاهداف الحضارية للغزو الاوروبى .

ومن ناحية ثانية قامت دول غربية أخرى فى طليعتها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وأسبانيا وايطاليا بعمليات غزو مشابهة على سواحل شمال افريقية تحت نفس الحجج والاعذار ، والقضاء على القرصنة ، وتجارة الرقيق ، وتحرير حركة الملاحة والتجارة .. الخ .

ومن المحطات الهامة فى هذه الحقبة ، الحرب التى شنتها الولايات المتحدة بين عامى ١٧٩٩ -١٨٠٥ م على ليبيا . للقضاء على نظامها الوطنى ، ثم عملية الغزو المنظمة لاراضيها والتدخل السافر فى شؤونها الداخلية ومحاولة إسقاط واليها يوسف القره نانلى وتنصيب حاكم من عملائها بدلا منه . كل ذلك بحجة القضاء على " القرصنة الليبية " .

كانت هذه الحرب الامريكية على ليبيا ، أول حرب فى التاريخ تخوضها الولايات المتحدة بعد استقلالها واتحادها ، تجرى خارج حدودها ، ومن المفارقات أنه برغم هزيمة الولايات المتحدة ، وإخفاق غزوها وعدوانها على ليبيا ، اعتبرت هذه العملية انتصارا مشرفا لتجربتها .. ومن يومها والنشيد القومى الخاص بالقوات البحرية الامريكية الذى يتغنى به الجنود يوميا تحتوى ، فقرة فيه تشيد بالانتصار على ليبيا .

إن هذا النشيد لعب دورا تاريخيا كبيرا ، فهو صلة الوصل التى لم تنقطع بين ماجرى قبل قرنين ، وما يجرى الآن . وهو أدى إلى أن تكون ليبيا دائما فى

وعى الجنود الامريكيين عدوا بغيضا يجب القضاء عليه وتدميره .

ان العدو الامريكى المحتمل ضد الجماهيرية العربية الليبية من وجهة نظر البعض الاخر لن يكون نهاية المطاف بالنسبة إلى الجماهيرية ، ولن تنتهى به الجماهيرية ولا الامة العربية الإسلامية ، ولكن علينا أن نواجه الموقف بما يجب أن نتحلى به كمسلمين أقوياء ، لا أن نواجهه بالمقالات الحماسية الرنانة ، ولا أن نهز رؤوسنا ونتوعد الولايات المتحدة الامريكية بالويل والثبور كلا علينا أن نواجه العدوان الامريكى بالحق والعدل (١) .

صحيح ان الولايات المتحدة الامريكية هى أقوى دولة فى العالم لكن التاريخ يقول : ان القوة الغاشمة لاتحمى صاحبها إلى الابد .

الولايات المتحدة الامريكية لها مصالح هائلة فى الوطن العربى ، وعليها أن تعى هذا جيدا ، ومن ناحية أخرى فالولايات المتحدة لاتستطيع مواجهة الجماهير والشعوب ، صدقونا لقد قلناها ونكررها دائما : أمريكا تخاف من الشعوب . على الرغم من سلسلة الحروب والعدوان التى قامت بها ضد الشعوب فإنها لم تستطع أن تفرض إرادتها على الجماهير ، وبالتحديد لن تستطيع أمريكا أن تفرض إرادتها على الجماهير المسلمة التى يجب أن تقف وتناصر وتتحد ضد أمريكا التى تمارس إرهاب الدولة علنا ، وتحاول أن تعيد مرة أخرى الحروب الصليبية بأسباب جديدة .

إذا وقع العدوان الامريكى فلا يكلف أى مسئول عربى - أو غير عربى -

(١) معالى حمودة : مجلة رسالة الجهاد العدد ١٠٦ - السنة العاشرة .

نفسه بالحديث عن السلام وغير ذلك من مؤامرات التخدير لشعوبنا وجماهيرنا ، بل الذين وقفوا مع أمريكا وصدقوا أنها تعمل من أجل السلام سيكونون أول من ينفض يده من دولة الإرهاب الصليبى الولايات المتحدة الامريكية .

إن الجماهيرية العربية الليبية اليوم ، وغدا على مصر العربية الدول ، وبعدها تتحول جميعا إلى "دول الطوائف" فهذا ما تريده أمريكا ، لكنه لن يتحقق باذن الله .

إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن ترسى العدل ومبادئه ، فلا يجب أن يكون هذا العدل "أمريكا" بل يجب ان يكون حسب مبادئ العدل والحق .

أما إذا ارادت أقوى دولة فى العالم أن تطبق "العدل" بمفهومها ، أو تعتدى على الجماهيرية فلا شك فى أنه سيكون هناك رد فعل ، وسيكون هناك الحريق الكبير الذى سوف يشعله عود ثقاب صغير .

ويرى البعض أنه مرت ثلاث سنوات على حادثة تفجير الطائرة الامريكية ، والتحقيق الذى أجرت حولها بسرية تامة لم تنشر وقائعه ، ولكن ما ظهر منه بطاقات اتهام ضد أطراف عربية وشرق أوسطية . فقد سبق للولايات المتحدة الامريكية ان اتهمت سوريا وإيران وها هى الآن تتهم ليبيا .

فما حقيقة ما جرى ؟ ولماذا يتبدل المتهم ؟

وقعت عملية التفجير عام ١٩٨٨م ، وقتل ركاب الطائرة بالإضافة إلى أحد عشر شخصا من سكان قرية لوكيربى الاسكوتلندية ، وجرت تحقيقات مدققة وواسعة شملت حطام الطائرة وبقايا أمتعة المسافرين ، وكشوف أسماء الركاب

بدءا من مطار فرانكفورت فى المانيا حيث أقلعت الطائرة فى بداية الرحلة مرورا بمطار لندن حيث هبطت وأقلعت قبيل تفجيرها بقليل ، ولم يعلن من نتائج التحقيق شئ ، غير أن الحادث ونتائج التحقيق تحولا إلى أداة بيد الولايات المتحدة الامريكية تستخدمها فى سياستها الشرق أوسطية .

لماذا لم تعلن نتائج التحقيق ، وهل كانت نتائجه "قاطعة" إلى درجة تبدل المتهم ثلاث مرات ؟ !

فى البدء لابد من أن نشير إلى طبيعة العقل الذى يدير السياسة الامريكية واستخدامه للوقائع واستثمارها فى السياسة الخارجية ، فإلسياسة "البراغماتية" أو " الذرائعية " كما تترجم إلى العربية ، تقوم على " المنفعة " وليس على المبدأ أو الحقيقة .

فالعقل السياسى الامريكى فى قضية الحال : الطائرة تفجرت والركاب ماتوا ، فما المنافع التى يمكن - بغض النظر عن التحقيق ونتائجه - جنيها أمريكيا من وراء استخدام العملية فى الصراع السياسى ؟ لذا بدأت الادارة الامريكية فى استخدام العملية لتحقيق أهداف سياسية . فقد اتهمت سوريا عندما كانت على خلاف معها ، قبيل دخول سوريا فى تحالف ضد العراق ، وهى الآن بصدد الطلب من الكونجرس رفع اسم سوريا من قائمة الدول التى ترعى الإرهاب . واتهمت ايران ولكنها الآن بحاجة إلى إرضاء إيران وعدم استفزازها للابقاء على موقفها من العراق (الحصار واستخدام قضية الشيعة فى الضغط على الحكومة العراقية) . لذا لابد من متهم بديل لتمرير قرار الكونجرس بشأن سوريا فكانت ليبيا .

أما ما علم حول حادثة التفجير من معلومات وتسريبات فأمر خطير ويستحق الانتباه والتدقيق والربط لتشكيل صورة الحادثة ومن وراءها .

وأول ما علم أن من بين الركاب الذين قتلوا مجموعة خاصة من المخابرات الامريكية كانت عائدة من بيروت بعد أن قطعت مهمتها هناك (وهى محاولة تحرير الرهائن الامريكيين بعملية كومندوس) بعد أن انفضح أمرها عبر مفاوضات جرت بين جهة أمريكية وبين الخاطفين وأطراف إقليمية أخرى . فقررت العودة إلى واشنطن احتجاجا على هذا السلوك المزدوج : إرسال مجموعات لتحرير الرهائن بالقوة والمساومة مع الخاطفين ، وفى نفس الوقت ، لعقد صفقة للإفراج عن الرهائن .

وثانى ما علم ، عن طريق التحقيق ، ان المخابرات الالمانية الاتحادية فى ذلك الوقت التى تراقب مطار فرانكفورت قد تنبهت إلى حركة مشبوهة خلال نقل الركاب والامتعة إلى الطائرة ، وأبلغت شكوكها إلى وحدة المخابرات الامريكية التى تراقب المطار وان الاخيرة ردت بترك الامور تسير كما هى لان الامر معروف وتحت السيطرة .

وثالث ما علم أن المخابرات الامريكية قد اتفقت مع مجموعة شرق أوسطية على السماح للاخيرة بتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة عبر مطار فرانكفورت مقابل تقديم معلومات سياسية وتنظيمية عن المنظمات "الإرهابية" وأن ما اشتبهت فيه المخابرات الالمانية كان عملية شحن مخدرات فى حقائب ، دون المرور على التفتيش ، على ذات الطائرة التى تفجرت .

فمن الذى زرع القنبلة ؟

هل كانت عملية التفجير ثمرة صراع فى المخابرات الامريكية ، وأن المستهدف من العلمية قتل المجموعة السرية التى عملت فى بيروت على تحرير الرهائن بالقوة والتى عادت لتقديم تقرير واحتجاج على الجهة التى بدأت فى إجراء مفاوضات مع الخاطفين فأفشلت عملية تحرير الرهائن ؟

أم هل كانت عملية التفجير احتجاجا مع طرف ثالث " الموساد " على عملية المفاوضات بين المخابرات الامريكية وبين الخاطفين لأنها لاتريد القيام بتفاهم أمريكى مع غير إسرائيل فى الشرق الاوسط ؟

أم هل كانت عملية التفجير محاولة من طرف ثالث (أوروبى) لكشف ازدواجية السياسة الامريكية إزاء قضية الرهائن حيث تعلن عدم استعدادها لتقديم تنازل للخاطفين وتنتقد الاوروبيين بعنف على سعيهم لإطلاق الرهائن بتقديم تنازلات للخاطفين أو للدول التى ترعاهم (١) .

وفى رأى البعض أنه لا تنفرد الولايات المتحدة الامريكية أو بريطانيا أو فرنسا بأنها ضد العمليات الإرهابية التى تودى بحياة الابرياء من المواطنين أيا كانت جنسياتهم . فهذا أصبح إرادة جميع الشعوب وجميع الدول بلا استثناء .

وفى هذا الاطار يجب أن ينظر إلى قضية الطائرة "بان اميركان" التى اسقطت فوق لوكيربى ... لكن أن يكون الإنسان ضد ، ليس معنى هذا أنه يعتبر نفسه قاضى التحقيق وفى نفس الوقت المحكمة التى تصدر حكمها فى هذا الاطار.

(١) على العبدالله - تونس - يناير - مجلة الحقائق التونسية .

وإذا اردنا حقيقة أن نتناول هذه القضية بموضوعية فيجب ان يكون هناك تحقيق من قاض دولى أو من هيئة دولية وأن تجرى المحاكمة على أساس دولى إذا أردنا فى الحقيقة أن ننطلق من أن الإرهاب أصبح ظاهرة دولية ، وأن هذه الظاهرة الدولية أصبحت يشارك فيها عدد من الدول بما فيها الولايات المتحدة نفسها ، هناك عمليات إرهابية جماعية أو فردية كما جاء على لسان عدد كبير من مسئولى جهاز المخابرات الاميركية عند جلسات الاستماع التى عقدها الكونجرس ، وبالتإلى فإنه لضمان اجتثات جذور الإرهاب لابد من أن يكون ذلك مسئولية المجتمع الدولى كله من خلال مؤسساته الدولية القانونية المشروعة ، ومن هنا نعتقد أنه إذا كان من حق الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا أن تتهم ليبيا أو أى بلد آخر بارتكاب هذه الجريمة أو أحد مواطنيها فهذا حق .. لكن من الذى يحقق فى هذا ؟ الذى يحقق فى هذا لابد من أن يكون أما هيئة دولية ، أو على الاقل سيادة القانون الوطنى فى هذه الدولة ، وإذا كان لدى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا أدلة فى هذا فعليها ان تلجأ بهذه الأدلة إلى هيئة دولية قضائية ، ولدينا فى هذا الاطار محكمة العدل الدولية ، ليس فقط كمحكمة وإنما كقضاة تحقيق مؤهلين فى ذلك أو أن تقدم ذلك إلى السلطات القضائية الليبية فى هذا الامر ، انتهاج اسلوب الضغط والاستعلاء من جانب أمريكا وبريطانيا باعتبارهما من الدول العظمى والكبرى على ليبيا وهى بلدصغير ينتمى إلى العالم الثالث يخرج القضية فى الحقيقة من قضية الإرهاب ومقاومته واجتثاثه وعقاب مرتكبيه إلى أن المقصود هو عقاب أو انتهاز هذه الفرصة لإنزال عقاب من دولة عظمى غرض

سياسى غير مشروع تحت غطاء قانونى بادعاء أن من حقهما ان يحاكما المتهمين ، ولكن فى هذا الاطار يبرز أن ما لديهم من أدلة يزعمونها على ذلك فهذه الادلة نتيجة تحقيق أمريكى فى غيبة المتهمين أو فى غيبة ليبيا ، وأيضا هم الذين قاموا بتوجيه الاتهام باعتبار أنفسهم جهة اتهام فلايصح أن يكونوا فى نفس الوقت قضاة بالاضافة إلى ذلك فإنه ليس هناك اتفاقية لتبادل المتهمين فى هذا الاطار .

هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية السياسية فإنه عندما يخطب الرئيس بوش فى اليابان أو فى سنغافورة - لا أذكر - ويقول : إن ما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا من تحقيقات تقود إلى باب العقيد القذافى ، إذا فهذا فى الحقيقة فضح الامر كله .. لأنه أولا : انها قضية سياسية بالدرجة الاولى وليست قضية قانونية وليست قضية إرهاب ولا مكافحته ، وثانيا إن المقصود هو ليبيا وشخص العقيد القذافى كقائد لليبيا فى هذا الامر . (١)

وفى رأى البعض أن هذا النظام الدولى الجديد الذى تسيطر عليه أمريكا وتريد أن تحسم الموضوع لمصلحتها حيث يبدو أنها حسمت الامر كقوة منفردة فى العالم ، يبدو أنها حسمت الامر ولكنها تحتاج - لكى تحسمه نهائيا - إلى أن تنقذ اقتصادها المتدهور والمتداعى بشكل مخيف والذى يهدده سلميا الاقتصاد الالمانى الذى يقود أوروبا والاقتصاد اليابانى .

أمريكا مفلسة ومصارفها الكبرى مفلسة ، مثلا سيتى كور مفلس بنحو

---

(١) لطفى الخولى : مجلة رسالة الجهاد - العدد ١٠٧ فبراير ١٩٩٢ .

٢١٧ مليار دولار يعنى ٤ مرات مديونية الاتحاد السوفيتى ، ومنذ عدة سنوات ، مايزيد على ثمانى سنوات تؤثر فى سياسة الإدارة الامريكية لتشغيل أو لاستخدام صندوق النقد الدولى لتحصيل ديونها من جنوب أمريكا أو من المناطق الاخرى .

هذا الوضع المتداعى فى الولايات المتحدة حيث إنها مدينة بـ ٣٥٠٠ ألف مليون دولار منها ألف مليار دولار ديون خارجية لاتستطيع سدادها ، والعالم لايجرؤ على مطالبتها بالسداد لأنه من يجرؤ على مطالبة الشرطى بسداد دينه إلا أن يضعف الشرطى ، إذا ضعف الشرطى فإن المطالبين سيكونون كثيرين ، وهى تعلم ذلك ، وتعلم أن السكوت عليها فقط لقوتها العسكرية ولان مجتمعها مازال متماسكا لكن إذا بدأ مجتمعها يتفكك بسبب انهيار اقتصادى داخلى فإن القوة العسكرية لن تنقذها كما أن القوة العسكرية السوفيتية لم تنقذها .

كل هذه المقدمة سقتها لكى أدلل على أن .. الاستعمار بشكله القديم عائد لا محالة بقيادة الولايات المتحدة لإلحاق دول بالكامل تحت رايتها الاقتصادية حتى تسجل ثروات هذه البلاد فى دفتر الولايات المتحدة وتسند بها اقتصادها . كل معركة الخليج كانت أحد أهم أسباب هذا الامر .

الآن العدوان على ليبيا بلاشك هو من هذا المنطلق بسبب النفط الليبى ، المواقف الليبية الثورية المعارضة للنظام الدولى ، نحن نخشى أن يتطور الامر لكى تبحث لها عن موطئ قدم مرة أخرى فى ليبيا ، تنتقم لطردها من قاعدة

(هويلس) ، أيضا موطئ قدم فى ليبيا يعزز من موقف النظام الدولى وأوروبا فى شمال افريقيا التى يتحرك فيها الإسلام تحركا مخيفا لاوروبا .

كل هذه الامور تجعل من الولايات المتحدة وهى تقرض الحكومة العالمية الجديدة فإن هذه الحكومة اداتها الامم المتحدة ، الامم المتحدة انقلبت إلى حكومة عالمية جديدة ، يريدون أن يسلبوا سيادة الدول وأن يجعلوا سيادة الدول سيادة نسبية وسيادة الحكومة العالمية سيادة مطلقة ، هذا ما حدث فى العراق ، وقرارهم بالامس لليبيا هو أحد القرارات ، سلسلة قرارات تريد أن تفقد ليبيا سيادتها لكى تتدخل فيها ، وكذلك فى مناطق أخرى من العالم حيث يتوقع أيضا أن يفرض نفس الامر على البرازيل طمعا فى ثروة الامازون، يريدون أن يفرضوا من خلال قرارات بيئية على البرازيل أن تدول منطقة الامازون ، تدويل منطقة الامازون يعنى بالضرورة أن تكف يد البرازيليين عن التصرف فى الامازون من أجل ماذا ؟ ظاهرا من أجل البيئة ، وباطنا من أجل أن تسيطر أمريكا على هذه الثروة وتلحقها بثروتها وتسندها بها أمام القوى الاقتصادية الكبرى . من هذا المنطلق كله لا يمكن لامريكا ، لايمكن لاى دارس لامريكا إلا ان يعلم أنها لابد لها من أن تتحرك هكذا ، مع أننا - كشعوب مستضعفة - ضد هذا التحرك لالحاقنا بها ، ولكنها تتحرك بقلة حكمة ، باندفاع جنونى لكى تسند انهيارها . أنا شخصيا أتوقع انهيار امريكا فى السنوات القليلة جدا القادمة ، وان كل هذا يجرى من باب حلاوة الروح ، وعلى الشعوب أن تصمد .

نحن مع ليبيا ونطلب من ليبيا أن تصمد وألا تتزلزل مطلقا لان أى مجاملة مع أمريكا لن تنجيها من مخططات أمريكا وكذلك الاخرون .(١)

ويقول الدكتور برهان غليون أيضا :

تفسيرى أن الولايات المتحدة الامريكية تسير مجلس الامن كما تشاء ، علينا ندرك أن العمل السياسى على الصعيد الدولى يتعلق بميزان القوى ويرتبط بميزان القوى وأن من لديه هذه القوة هو الذى يقرر فى النهاية مضمون المؤسسات الدولية ، ومضمون القانون الدولى ، ومضمون النظام الدولى والحل ليس برفض مفهوم القانون او مفهوم النظام وإنما بخلق الشروط التى تسمح للعرب جميعا ان يكون لهم دور فعال وأن يستطيعوا ان يقاوموا الضغوطات فى اطار هذا النظام الدولى ، ونحن ندفع ثمن سياسة سلبية وسيئة قمنا فيها من ٣٠ سنة فى كل الاقطار العربية ، نحن ندفع ثمن عجزنا عن ايجاد أى نوع من أنواع التعاون والترابط والاندماج فى العالم العربى ، عجزنا عن تأمين أى صيغة من صيغ الامن العربى المشترك ، عجزنا عن تأمين أى حياة ديمقراطية شريفة للمواطنين نستطيع أن نعبئ المواطن فيها عندما تضغط علينا الدول الكبرى ، عجزنا فى أن نقوم بتنمية صناعة حقيقية ، عجزنا عن أن نكون مسئولين وطنيين وحقيقيين ، نحن لم ندفع إلا القليل مما سنضطر إلى دفعه فى السنوات القادمة. (٢)

---

(١) د. لبيب الشبيلات : مجلة رسالة الجهاد - العدد ١٠٧ - فبراير ١٩٩٢ .

(٢) د. برهان غليون - مجلة رسالة الجهاد - فبراير ١٩٩٢ .

ويرى البعض ان بعض المثقفين والسياسيين العرب والمسلمين يتلهوا هذا الايام - كما تلهوا عشية حرب الخليج بل قبل ذلك عشية الجماهيرية عام ١٩٨٦م - بالقول : إن أمريكا والدولتين الاخريين لن تضرب الجماهيرية من جديد ، أو أن " العقوبات " المهدد بها لن تحدث ، لكن الحديث نفسه بهذه الطريقة خسارة للحرب قبل أن تقع . فكأننا نسلم بمشروعية دعاواهم ، ثم نعتمد على "رحمتهم" أو مجاملتهم . "وكنا قد خسرنا قبل ذلك" قضايا عادلة عدة بالاستسلام لمقولات ونزعات هروب على النحو نفسه . وأهم تلك "القضايا" قضية الإرهاب ومفهومه . فالجميع الآن يحمل على " الإرهاب " ، ويتهرب من "المسئولية" عنه بعد أن جرى تبنى المفهوم الامريكى لذلك الإرهاب . والإرهاب عند الادارات الامريكية كل ما يمس مصالح الولايات المتحدة أو العدو الصهيونى . وهذا أمر خطير زالت بموجبه الطبيعة الإرهابية للكيان الصهيونى ، وتضاءلت مشروعية الكفاح ضده ، وجرى السكوت عن الإرهاب الامريكى المعلن والمستمر على العالم كله ، والعرب بوجه خاص .

وسلم كثير منا قبل ذلك وبعده بالمفهوم الامريكى الانتقائى لحقوق الإنسان والشعوب ، وارتباطها بالسوق الحر ، ودعه يعمل دعه يمر .. والعامل والمار دائما هو الشركات الامريكية ، وشركات حليفاتها الغربيات . فتضاءل النقاش حول طبيعة النظام الامريكى ، والنظام الرأسمالى ، واتسع التنافس حول الاكثر (ديمقراطية) .. بالمعنى الامريكى ، وحول "حقوق الإنسان" على المقاس الامريكى : أى إنسانهم هم وهم فقط ، وليس إنساننا .

ورضى أكثر العرب بأمريكا حكما فى حل الصراع العربى الصهيونى . ففقدت أقوالنا السابقة حول انحياز امريكا ، وكونها شريكة الصهاينة فى احتلال الارض ، وبناء الدولة الاستيطانية عليها مصداقيتها وحرارتها وحقيقتها . وها هم اليوم بموسكو يعقدون " الحلقة الثالثة " من محادثات السلام بين العرب والصهاينة ، والفلسطينيين والصهاينة بحضور واحد وعشرين دولة (بعضها عربية) ليس بينها الفلسطينيون ، ولا السوريون ولا اللبنانيون ، أصحاب المشكلة الذين ماتزال أرضهم محتلة ، ومايزال مئات الالوف منهم مشردين . ويريد " الحكم " الامريكى أن يحل فى هذه المرحلة من "المحادثات" مشكلة " اللاجئين " وأكثر لاجئى المنطقة من الفلسطينيين ، لكن حرام عليهم أن يحضروا ويشاركوا فى حل مشكلتهم .وهم "لاجئون" لا ينظر إليهم " الحكم " الامريكى باعتبارهم شعبا ، بل يريد توطينهم حيث هم ، بأموال يدفعها عند الضرورة بعض العرب . فى حين يدفع هو "الحكم" للصهاينة لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق ، على أرضنا نحن ، أرض العرب الفلسطينيين المحتلة .

ان المطلوب اليوم من وجهة النظر - نظرى أنا - ليس مجرد استنكار الحملة المشبوعة على الجماهيرية ، بل المضى قدما فى انكار الحق على أمريكا فى أن تكون هى المقياس والحاكم والحكم ، وانكار الحق على الرأسمالية الغربية فى أن تكون هى " النظام الإنسانى " أو الحامى .

* وجهة النظر الرسمية - المصرية بعد فرض العقوبات :

تمثلت وجهة النظر هذه فيما قاله الرئيس المصرى ـ الرئيس مبارك حينما التقى صباح يوم ١٩٩٢/٤/١٥ مع أعضاء اللجنة العامة بمجلسى الشعب والشورى ، ولجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والامن القومى بمجلس الشعب ، ولجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى بمجلس الشورى .. واستغرق اللقاء اكثر من أربع ساعات .

صرح صفوت الشريف وزير الإعلام عقب اللقاء بأن الرئيس مبارك حرص على لقاء النواب فى المجلسين من منطلق حرصه على أن تكون المناقشة واضحة وصريحة .

وأشار الرئيس إلى أنه منذ اللحظات الاولى لبداية المشكلة الليبية وتطوراتها حرص الرئيس مبارك على أن تكون المناقشة واضحة وصريحة وأن يشرح لهم كافة الابعاد للمشكلة الليبية وتطوراتها والاسلوب الذى تعاملت به مصر فى هذه القضية ، منذ أول لحظة وحتى اليوم ، وشارحا الظروف الدولية التى يشهدها العالم والتى تختلف عن أى اوضاع دولية شهدها العالم فى الماضى ، مشيراً إلى أن مصر تعى طبيعة المتغيرات والاسلوب الامثل والاوفق للتعامل معها بما يفرض على الدولة ان تضبط ايقاع ادائها الدولى فى مواجهة المشاكل والتحديات التى تفرضها ظروف سياسية او اقتصادية معينة .

وأشار الرئيس إلى أنه من الاهمية اتخاذ القرار الصحيح الذى يضع فى

الاعتبار مصلحة الوطن والشعب وهى مصالح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة القومية العربية ، مؤكدا ان مصلحة مصر هى جزء من مصلحة الامة العربية .

كما تناول الرئيس أيضا المتغيرات على المسرح الدولى وكذلك أيضا المتغيرات التى تجتاح المجتمع الدولى بما يفرض اسلوبا بديلا للتعامل مع هذه المتغيرات . وأن يكون هناك فهم عميق لكافة الابعاد عند التعامل مع الرأى العام الدولى ، ومن المهم أن تكون نظرتنا بعيدة فى معالجة أى أزمة ، واضعين كل الحقائق ، ومحكمين العقل والمنطق .

وأضاف وزير الإعلام .. أن الرئيس مبارك أشار إلى ارتباط المصالح المصرية والعربية بالعالم الخارجى بشكل مباشر ووثيق ، ولا تستطيع الدولة أن تعيش بمعزل عن العالم أخذا وعطاء سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

وأشار الرئيس إلى العلاقات التاريخية التى تربط الشعبين المصرى والليبى ونمو وتطور هذه العلاقات وخلال السنوات الاخيرة بشكل واضح ، والتى تأتى انعكاسا للارتباط القائم بين الشعبين فى البلدين .

وشرح الرئيس بداية بوادر الازمة بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا وان مصر قدحرصت على وضع كافة المعلومات المتوفرة لديها ، ومناقشتها مع الجماهيرية الليبية منذ بدء تصاعد الازمة ،وان مصر قامت بدورها خلال اتصالات مكثفة وعلى مستوى عال مع الادارة الامريكية والدول الاوروبية ومع الرئيس الامريكى جورج بوش ، وعدد من رؤساء الدول بهدف تجنب القيام بأى عملية عسكرية ضد ليبيا .

وأوضح الرئيس مبارك أنه لمس استجابة وتقديرا لتدخل مصر .

وتناول الرئيس دعوته للاخ العقيد معمر القذافى للحضور إلى برج العرب لمناقشة تطور الاحداث وتوضيح الصورة كاملة أمام ليبيا ، ووضع المعلومات المتوافرة لدى مصر حتى تستطيع ليبيا ان تعالج القضية على ضوء الحقائق التى تفرض نفسها سواء فى التعامل مع الإدارة الامريكية أو المؤسسات صانعة القرار باسلوب المخاطبة للرأى العام الدولى الامريكى والاوروبى .

وقال الرئيس : لقد كنت حريصا على تحليل كافة الاتجاهات الدولية التى تتحرك فى مواجهة ليبيا ، والتى كانت تطالب بتسليم المتهمين بارتكاب حادث الطائرة وتحديد مهلة قبل اتخاذ اى قرارات من مجلس الامن .

وأوضح الرئيس ان الواجب والمسئولية تفرض علينا وضع الحقائق وتوضيح الصورة والسعى لتقريب وجهات النظر وايجاد حلول سياسية دون تدخل فى القرار الليبى ، إذ إن القرار الليبى قرار يمثل الإرادة الجماهيرية .

وشرح الرئيس مبارك ما اتخذته ليبيا من إعلان استعدادها لتسليم المتهمين للامم المتحدة ، ثم العدول عن هذا القرار .

وأشار إلى دور الجامعة العربية وجهودها من أجل إيجاد حل سلمى والاتصالات التى تمت سواء مع الجماهيرية الليبية أو على مستوى كافة الاطراف ، والجهود التى قامت بها اللجنة السباعية ، وأمين عام جامعة الدول العربية إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل أو قرار ، مشيرا إلى أن قرار مجلس الامن الذى صدر مؤخرا سبقته جهود مصرية مكثفة ليصدر على هذا الشكل

والمضمون ، إذ انه كانت هناك قرارات صعبة من المقرر ان يتخذها مجلس الامن، إلا ان مصر قد تدخلت ، وبمعاونة من الدول الصديقة مستخدمة كل اتصالاتها وثقلها الدولى من أجل تخفيف تلك القرارات إلى هذا الحل المتمثل فى قرار مجلس الامن الذى صدر والذى تناول الحصار الجوى وعددا من الإجراءات الاخرى .

كما بذلت جهود من أجل تأجيل صدور قرار مجلس الامن حتى يمر شهر رمضان وحتى ينتهى الاحتفال بليلة القدر ، وكنا بذلك نأمل أن يتم التوصل إلى حل سياسى قبل صدور قرارمجلس الامن ، أو بما يعطى فرصة اوسع للحل السياسى وتجنب قرار مجلس الامن .

وشرح الرئيس لاعضاء مجلس الشعب وجهة النظر الليبية فى التعامل مع الازمة منذ بدايتها .. مشيرا إلى أنه كان من ضمن تلك التوجهات التفكير فى إقامة الوحدة مع مصر .

وأوضح الرئيس أن الوحدة لاتفرض ولكنها تتحقق بحرية وإرادة الشعوب وأنها لابد وأن تتم فى مناخ طبيعى بعيدا عن أى ظروف ضاغطة ، وأن تكون نابعة من الجماهير وليس بقرار من القمة .

وعقب الرئيس موضحا ان الوحدة عمل كبير ولكنها ليست هى الحل للخروج من الازمة .

وشرح الرئيس مبارك الموقف العربى من الازمة الليبية ، وموافقة كافة الدول العربية على قرار مجلس الامن والتزامها جميعا بالشرعية الدولية ، وموضحا

ان التحرك العربى يتم فى اطار جامعة الدول العربية ، وان مصر ترحب بأى جهد عربى يحقق تقدما فى حل الازمة خارج اطار الجامعة .

وجدد الرئيس مبارك تأكيده أن مصر لم تطلب من الجماهيرية الليبية تسليم المتهمين الليبيين ولم يكن ذلك الموضوع مطروحا فى أى حوار على أى مستوى ولكن مصر تطلب من الاخوة فى ليبيا ان يصدروا القرار الذى يجنبهم تفاقم تلك الازمة ، وتجنيب الشعب الليبى المخاطر .

وقال الرئيس كنت دائما صريحا وواضحا فى كل مناقشتى للمشكلة مع القيادة الليبية بكل مستوياتها ، فمصر لا تسعى إلا لتحقيق المصلحة العربية ، وتضع نصب أعينها مصلحة الشعب الليبى ، ومن هنا كان علينا أن نوضح أبعاد الموقف الدولى ، وتقديم كافة المعلومات المتوافرة وما يتردد على الساحة الدولية ، كل ذلك بما يمكن ليبيا من أن تتخذ من القرارات ما يبرئ ساحتها ، وبارادتها الحرة ، ومصر لا تفرض قرارا .

أضاف الرئيس .. لقد كنت حريصا ولازلت على توضيح الحقائق للاشقاء فى ليبيا من منطلق الحرص على ليبيا الشقيقة ، ومصر تقوم بدورها لصالح الامة العربية ، ولن تكون مخلبا لاى قوة أيا كانت ، مبديا فى ذلك أسفه لما كتبه أحد الكتاب فى احدى الصحف العربية .

وأشار الرئيس إلى أنه قد بدأ اعتبارا من اليوم - الاربعاء تنفيذ قرار مجلس الامن المتمثل فى الحصار الجوى وبعض الإجراءات الاخرى ، وسوف نظل نبذل كل الجهد ولن نتخلى ابدا عن دورنا فى كافة المجالات عن التوصل ومساعدة

كافة الاطراف للتوصل إلى حل سياسى .

وأن مصر تتحمل مسئولياتها العربية دون تناقض مع المصالح الوطنية لشعب مصر مشيرا إلى أن احترام العالم لمصر والاستماع لوجهة نظرها نابع من احترامها للشرعية الدولية .

وقال إن مصر ملتزمة بتنفيذ قرارات مجلس الامن مؤكدا ان قرارات مصر تحكمها المصلحة العامة ، وأن الحفاظ على مصداقية مصر واحترام العالم لها هو لصالح الامة العربية وقضاياها .

وقال الرئيس إن مسئولية الحاكم ورئيس الدولة ان يضع فى المقام الاول مصلحة شعبه فى اطار الدائراة الاوسع وهى المصلحة العربية ، مع احترام العلاقات الدولية حتى يمكن ان يحقق لوطنه الامن والاستقرار فمسئوليته ان يحافظ على سلامة شعبه ، والا يعرض دولته للخطر .

وأجاب الرئيس على عدد من الاسئلة .. أوضح فيها أن قرار مجلس الامن لا يؤثر على الاتفاقيات الاقتصادية المنعقدة والسارية المفعول بين البلدين .

وحول سؤال اخر .. أوضح الرئيس أن مصر ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الامن من منطلق مبادئها فى احترام الشرعية الدولية .

وحول التواجد المصرى .. أشار الرئيس إلى ان المصريين متواجدون فى ليبيا بحكم المصاهرة والقرابة والصلات التى تربط الشعبين علاوة على العمالة الموجودة ، وأنه ليست هناك أى مشاكل .

ومصر وليبيا حريصتان على تأمين المصريين .

وقال إن الطريق البرى مفتوح وان مصر كانت واضحة منذ البداية فى اتصالاتها على المستوى الدولى فى التزامها بالشرعية الدولية وقرار مجلس الامن إلى جانب الحفاظ على سلامة المصريين واستمرار فتح الطريق البرى بين البلدين .

وحول ما تردد عن أن مصر قد طلبت تسليم الليبيين المتهمين بتفجير الطائرة .

أشار الرئيس إلى أن مصر لم تقترح فى أى مرحلة ولا على أى مستوى ولم تطلب من ليبيا تسليم المتهمين من رعايا الجماهيرية ، مشيرا إلى أنه ليس من حقنا أن نطلب ذلك وأن الحقائق واضحة أمام الاخوة فى ليبيا وهم أصحاب القرار .

وحول عدم وضوح ما اتخذته الجماهيرية الليبية من قرارات سواء تلك التى أخطرت بها الامم المتحدة والتى اعلنت اكثر من مرة .. أوضح الرئيس مبارك أن ما تردد عن هذه القرارات اعتبره الرأى العام الدولى نوعاً من المماطلة وأشار البعض إلى أنه يدخل فى اطار تكتيكات للتأجيل .

وحول قرار مجلس الامن ، وهل هو بداية لتصعيد قرارات أكثر صعوبة ، قال الرئيس : إذا لم يتم التوصل إلى قرارات مناسبة وحلول سياسية ، فإن أحدا لايستطيع التكهن إلى أى مدى سوف يستمر التصعيد .

وفى معرض اجابات الرئيس على أسئلة أعضاء مجلسى الشعب والشورى قال الرئيس قراراتى مستوحاة ونابعة من نبض الشعب ، وكل قرار اتخذه لابد

وان استشعر نبض رجل الشارع ورأى المؤسسات والمتخصصين إلى جانب الصورة الواضحة من خلال العلاقات المصرية والدولية ، وأن ذلك هو الاسلوب إلى الطريق الصحيح هو الطريق الذى يؤمن شعب مصر الـ ٥٥ مليونا وليس الطريق الذى يؤمن فردا واحدا أيا كان .

وقال الرئيس كلما تحقق لمصر الاستقرار ، فإنه تتوافر لدينا كل امكانيات الدفاع والتدخل لحل أزمة عربية .

وقال الرئيس ، حرصت على أن اطرح عليكم الحقيقة ـ وبكل الصراحة ـ المطلقة وأجيب على أى سؤال دون أية حساسية فالشعب صاحب الحقيقة وأنتم نواب الشعب ، وعليكم مسئولية توضيح الحقيقة أمام مواطنيكم .

وحول وحدة الصف العربى ، أشار الرئيس إلى الجهد الذى بذل من أجل توحيد الصف العربى قبل وقوع الغزو العراقى للكويت ، والايجابيات التى تحققت والمصالحة العراقية السورية التى كانت على وشك أن تتحقق وبذلك تستكمل عناصر وحدة الصف العربى ، إلا أن الغزو العراقى للكويت ضرب وحدة الصف العربى وشتت الامة العربية ولازلنا حتى اليوم نعالج الجراح وان مصر تبذل كل الجهد من أجل تصفية الاجواء العربية وعودة الصف العربى إلى الوحدة المنشودة .

وحول دور مصر الريادى والقيادى عربيا وأفريقيا اشار الرئيس إلى ان مصر لها دورها القيادى والريادى عربيا وافريقيا وتعى تماما هذا الدور وتتعامل مع كافة القضايا بحكم هذا الدور وهو دور يفرضه الواقع . مصر بثقليها الدولى

والعربى بريادتها الثقافية والحضارية والعلمية وبأزهرها وبقواتها المسلحة وبمثقفيها تتحمل مسئولية القيادة والريادة ، ولن تتخلى تحت أى ظرف من الظروف عن دورها الريادى عربيا وأفريقيا .

أضاف الرئيس ... لكن مصر تعرف حدود هذه القيادة ولا تتدخل أبدا فى الشئون الداخلية ولا شكل النظم السياسية التى اختارتها كل دولة ، فمصر تحترم إرادة وقيم الشعوب ورغم كل مالدينا من مشاكل فإننا نرفض التوقع أو الانكفاء على مشاكلنا الداخلية وأن مصر ترفض العزلة دائما عن العالم الخارجى ، مشيرا إلى أن كل ايجابية تتحقق على مستوى السياسة الخارجية تنعكس على الاداء الداخلى سياسيا واقتصاديا .

وأشار الرئيس إلى ان مصر سوف تستمر فى بذل الجهد وأن مصر لن تمل وأن مصر الريادة والمقدمة لا تكل ولا تمل التوصل إلى حل سياسى ، مشيرا إلى العلاقات التى تربط مصر وأمتها العربية ، وأن ذلك يضاعف من مسئوليتها وجهدها .

أكد الرئيس أننا فى تحركنا واضحون ، وسلاحنا المصداقية وطرح الحقائق موضحا ليس عندى ما أخشاه ، إذ اننى أذكر الحقيقة للشعب ، وليست هناك أسرار أحجبها عن نواب الشعب .

وقال صفوت الشريف وزير الإعلام .. إنه اثيرت خارج هذا الموضوع ، بعض الموضوعات ، بعض الموضوعات .. مثل معالجة الصحافة لقضايا اقتصادية وتناولها للعلاقات الدولية قال الرئيس : ارجو من رجال الصحافة حزبية وقومية

أن تراعى فيما تكتبه مصالح مصر السياسية والاقتصادية فإن هناك كتابات قد تكون غير مقصودة يكون لها أبلغ الآثار السلبية على علاقة مصر الدولية أو تعاونها الاقتصادى.

وقال الرئيس : لقد تابعت المناقشات التى دارت بالامس ، لكننى أوضح أن ماذكره البعض ان هذه هى بداية محاربة الفساد ، أقول : إن محاربة الفساد قد بدأت منذ سنوات طويلة ، وعلينا الا نوصم المجتمع كله بالفساد ، إذ سيظل هناك فساد طالما هناك بشر ، ولكننا نجسم فى حجم الكلمات بما يشوه صورة بلدنا .. لكن الاهم والمبدأ ، أنه لاسكوت ولاتستر على فساد .

وبعد .....

تلك هى الرؤية الفكرية للعلماء والمثقفين والمسئولين العرب تجاه الازمة الليبية الغربية ، وتلك هى أبعاد الازمة وتطوراتها المختلفة وهى تؤكد مجتمعة خطورة المرحلة ، وخطورة التهديدات الغربية ، والتى ينبغى علينا التنبه الجيد لها والوقوف بصلابة إلى جوار ليبيا - النظام السياسى ، وليبيا الشعب - لانها صارت رمزا للتحدى.

(الفصل السادس)

«ليبيا بعد الحصار»

التطورات السياسية والاقتصادية بعد ١٥/٤/١٩٩٢م)

---

* عاشت ليبيا لحظات من التحدى، والصمود بعد يوم ١٥/٤/١٩٩٢م ذلك اليوم الذى فرض الغرب الاستعمارى، حصاره الجوى على الشعب الليبى، فى محاولة لى ذراعه واجباره على الاستسلام.

* ومنذ ذلك اليوم١٥/٤/١٩٩٢ م) وليبيا تعيش لحظات الصمود، ومنذ ذلك اليوم، والعديد من الاسرار السياسية والعسكرية تكشف فى هذه المواجهة الكبرى.

* وبداية نقلت مصادر عليمة فى (موسكو) أسراراً خطيرة عن بيعها لأسرارليبيا العسكرية لواشنطن، وفيما يلى تقريراً وافياً عن ذلك.

* بداية وفى١٥ أذار/ مارس الفائت، وقبيل إصدار مجلس الامن قرارة الاخير القاضى بفوض حظر اقتصادى وجوى وعسكرى ضد ليبيا هبطت طائرة امريكية فى مطار موسكو، وسط حراسة مشددة لفتت انتباه العديد من العاملين فى المطار وعلى الفور تحركت سيارة فارهة من ماركة«زيل» الروسية حتى سلم الطائرة واخذت الضيوف إلى مقر بوريس يلتسين الذى كان يقيم فى

منتجع سياحى هربا من مشاكل روسيا المتخمة بطوابير الجوع، وحمى الانفصال، والترسانة النووية.

كان الوفد يضم ٣ شخصيات امريكية على رأسها روبرت غيتس مدير وكالة الاستخبارات الامريكيه الذى حضر إلى العاصمة الروسية بناء على اتصال هاتفى جوى بين الرئيسين بوش ويلتسين فى اليوم السابق الموافق الرابع عشر من آذار/ مارس تشاورا فيه حول موضوع «فرض حظر اقتصادى على ليبيا».

لم تكن بريطانيا وفرنسا وضعتا فى حسبانهما أن يشتمل قرار مجلس الامن على الحظر العسكرى، حيث ان المناقشات بين الدولتين واميركا درست فقط حظرا اقتصاديا، يضاف إليه حظر جوى يتعلق بموضوع الطائرتين لب الازمة. وعند ما تداول بوش الامر مع مستشاريه، أخبروه ان اضافة الحظر العسكرى ستكون مؤثرة للغايه، على اعتبار أن ٩٥٪ من الآليات العسكرية فى القوات المسلحة الليبيه، هى آليات روسية،وصدور قرار بحظر بيع معدات قطع لهذه الآليات سيحولها إلى كومة من حديد!

وعلى الفور، عرض الرئيس بوش على يلتسين الامر، فرحب الاخير وابدى استعداده، لاسيما أن بوش اعاد الامل مجددا أمام يلتسين بشأن بث الروح فى موضوع المساعدات الغربية، القادرة على تبييض وجه يلتسين امام معارضيه المتربصين به، بحجة انهيار الاقتصاد الروسى.

وبالرغم من التعتيم الإعلامى الذى واكب زيارة غيتس لموسكو، الا أن مصادر دبلوماسية عربية تمكنت من الحصول على تفاصيل الزيارة وتم إرسال

تقرير كامل بها لعدد من العواصم العربية، من بينها طرابلس الغرب.

تركزت مناقشة يلتسين مع غيتس حول ثلاث نقاط جوهرية:

أولا- الحجم الحقيقي للترسانة العسكرية الليبيه، فى ضوء مبيعات السلاح السوفياتى للجماهيرية طوال السنوات الماضية ولاسيما العامين الاخيرين، حيث تركزت المبيعات العسكرية حول اسلحة حديثة منها المقاتلات الهجومية الاستراتيجية« سوخوى- ٢٤ » وصواريخ الدفاع الجوى بعيدة المدى(٣٠٠ كم) من طراز »سام ٥ ».

ثانيا : اهم المواقع العسكرية الليبية التى يعمل فيها الخبراء العسكريون السوفيات، ومعلوماتهم عن البرنامج الليبى بشأن اسلحة الدمار الشامل.

ثالثا : المعدات العسكرية أو الآليات التى تم استيرادها من الدول الاخرى، ووضعت تحت يد الخبراء السوفيات.

وقدمت روسيا ملفا كاملا للضيف الاميركى اشتمل على معلومات خطيرة عن القوات المسلحة الليبية، حيث اكد الملف» ان الحكومة الروسية تلقت معلومات من بعض الخبراء تؤكد نجاح الجماهيرية فى الحصول على أجهزة تفجير خاصة يمكن استعمالها فيما بعد، عند حيازة السلاح النووى». واشار الملف إلى بعض المناطق الليبية فى الرابطة وحضرانه وبنغازى ، باعتبارها مصانع أدوية، بداخلها اقسام، سرية لإجراء ابحاث على السلاح الكيميائى والبيولوجى .

أما بشأن مبيعات الاسلحة، فقد اكد الخبراء العسكريون الروس الذين

استدعاهم يلتسين للاجتماع مع غيتس، ان ليبيا حصلت بالفعل على سرب كامل من المقاتلات من اصل ٢٤ مقاتلة تم توقيع العقد الخاص بها منذ العام ١٩٨٩م، وكانت المفاجأة التى تلقاها غيتس «أن الجماهيرية اشترت خلال شهر شباط/ فبراير الماضى صفقة ضخمة من قطع غيار لهذه المقاتلات بحجم اثار انتباره المسؤلين الروس الذين لم يعترضوا على الصفقة بعد ما تبين أن ليبيا دفعت ثمنها بالكامل، برغم ديونها العسكرية المتأخرة للاتحاد السوفياتى، منذ أواسط الثمانينات. وقبيل ان يبادر الوفد الامريكى بسؤال عن مدى استيعاب الطيارين الليبيين لهذه المقاتلات الحديثة، اضاف الجانب الروسى المزيد من التفصيلات عن ٦ بطاريات كاملة من صواريخ الدفاع الجوى بعيدة المدى طراز « سام- ٥ » تتمتع بخاصية اعتراض وتدمير الصواريخ الباليستية. وكانت التقارير الغربية (ومنها التقرير السنوى للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجيه فى لندن). قد اشارت إلى وجود ٣ بطاريات من هذه الصواريخ فقط.

وكانت ليبيا نجحت فى الحصول على ثلاث بطاريات كاملة فى أواخر العام الماضى بيد أن الروس ابلغوا غيتس ، « ان هذه الصواريخ بلا فعالية حيث أن هناك نحو ٢٠٠ خبير روسى يشرفون على تشغيلها، لانها معقدة الاداء شأنها شأن بطاريات باتريوت».

وبالنسبة للترسانة الصاروخية الباليتسية، فقد اشارت المعلومات الروسيه انها تضم صواريخ سكود بى وفروغ، ٧ لونا، وكذا ٣ بطاريات عن سكود- سى، ثم الحصول عليها من كوريا الشمالية وأكدت المعلومات (التى بدا أن غيتس

يعلمها جيدا) وجود عقد ليبى صينى سيتم بمقتضاه الحصول على الصواريخ الباليستية الصينية« ١ ، ٩٠ » التى تشير قلق الغرب منذ ثلاثة اعوام نظرا لدقة اصابتها ، وإمكان تزويدها برؤوس لاسلحة الدمار الشامل« كيميائيه وبيولوجية ونووية ».

وحصل غيتس على قائمة كاملة بأسماء ٣٥٠ خبيرا عسكريا ، وتخصصاتهم ودورهم داخل القوات المسلحة الليبية، وهم ينتمون إلى كل من سوريا وباكستان وكوريا الشمالية، واوضحت القائمة ان هؤلاء الخبراء يعملون فى السلاح الجوى الليبى.

وحول طبيعه العلاقات العسكرية بين ليبيا وباقى دول العالم، شددت معلومات موسكو على كل من سوريا وايران على وجه التحديد، ونفت وجود تعاون مع مصر والجزائر والعراق. واشتملت أوجه التعاون على الابحاث العسكرية، وعمليات الإحلال والتجديد للآليات العسكرية، وإقامة بعض المشروعات العسكرية المشتركة دون الإعلان عنها ،لإعادة،تأهيل الآليات العسكرية، لاسيما من الطراز المتقادمة، والموجودة لدى قواتها المسلحة.

وبالنسبة للبرنامج النووى الليبى أوضحت موسكو انها تعاقدت منذ عام ١٩٨٤ مع ليبيا لبناء ٤ مفاعلات نووية وقد دفعت موسكو فى حينه مبالغ طائلة، كمقدم لبدء استيراد المعدات الخاصة للمفاعلات، الا أنه جرى تجميد الصفقه بعد ضرب اميركا لليبيا فى نيسان/ ابريل ١٩٨٦م. حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطا هائلة على ٤ شركات بلجيكيه وفرنسية تقدمت

بعطاءات للمشاركه في بناء المفاعلات النووية الاربعه.

وكان العقيد القذافي، قد اجتمع مؤخرا مع مسوؤل روسي لمعرفة موقف بلاد الاخير من موضوع المفاعلات، بعدما اعلن القذافي موافقة بلاده على فتح جميع منشآته للجان التفتش وان عمليات البناء ستتم تحت مراقبتها.

واضاف التقرير الذي تمكنت« الدولية » من الإطلاع عليه « ان المعلومات التي حملها معه روبوت غيتس قد كشفت العديد من اسرار القوات الليبية، ولاسيما اماكن القواعد العسكرية السريه التي يعمل فيها الروس، وحجم الترسانة العسكرية التي لم تشر إليها التقارير من قبل ».

وقبيل ان يغادر غيتس موسكو كان قد حصل على موافقات اكيده من بوريس يلتسين للتعاون الفعال بين البلدين، لتنفيذ الحظر العسكري لكن غيتس فجر موضوعا اخر بقوله، » ان الحظر لابد أن يشمل سحب جميع الخبراء لروس وفورا ». وبدت علامات الخبرة على وجه يلتسين الذي اشار إلى« عدم إمكانية تنفيذ الامر برمته بعد ما حصل نحو ٣٥٠ خبيرا من إجمالي ٢٥٠٠ خبير على الجنسيه الليبيه، حيث يتقاضون مرتبات عالية للغاية ».

عند هذا الحد، طرحت واشنطن الملف العسكري الليبي برمته على الشركاء الفرنسيين والبريطانيين فوافقوا على الفور، وابدوا استعدادهم للمشاركة في المكافأة التي قدمها بوش يلتسين والمتعلقة بتجديد الامل في موضوع المساعدات الاقتصادية الغربية لروسيا. وتوجهت « الدولية » للخبير العسكري المصري اللواء اسماعيل شوقي تسأله عن إمكانية تأثير ليبيا بالحظر العسكري

حال رفضه فقال: إن ما قامت به روسيا غير مسبوق فى علاقات التعاون بين الدول، ولكن ذلك الامر حدث فى ضوء «التغيرات» الجذرية فى النظام الدولى.

واضاف: أما على الصعيد العسكرى، فإن القوات المسلحة الليبية سوف تتأثر بالفعل،لأن المعدات العسكرية فى حاجة دائمة لقطع غيار، حتى وان لم تشترك فى عمليات قتاليه..

ثم استدرك قائلا: ان نظرنا لنوعية الآليات العسكرية الليبية نجد أن كلها صناعة روسيه لكنها موجودة بحوزه العديد من الدول العربيه. وخاصة سوريا والعراق والجزائر واليمن. ومن الثابت ان آليات ومعدات الترسانة العسكرية الليبية تنتمى إلى روسيا بنسبة ٩٠٪ فالقوات البرية تصد دبابات من طراز متقادمة« تى. ٥٤ » وحديثه تى٧٢ » وعربات مدرعه وصواريخ مضاده للدبابات« ايه. تى. سانجر » وايه تى٤ سبيغوت » وراجمات صاروخية من طراز «بى . ام . ٢١ »وبى. ام . ١١ » اما معظم الآليات البحرية فهى صناعه سوفياتيه وان كانت تحمل اسماء ليبيه، وكذا بالنسبة لسلاح الجو الليبى الذى يعتمد بشكل اساسى على المقاتلات السوفياتيه من طراز متعددة تضم القاذفات «تى . يو ٢٢ » والهجومية« ميغ ٢١ » وميغ ٢٢ » والطائرات المعترضة» ميغ ٢١ » وتأتى الاسلحة البرازيليه فى الترتيب الثانى بالقوات البريه(عربات مدرعة من طرازى كاسافيل واوروتو». أما الاسلحة الفرنسية فتحتمل الترتيب الثانى فى سلاح الجو الليبى ، حيث تعتمد ليبيا على مقاتلات البراج طراز «اف١ , » وصواريخ جو، جو من طراز» ار- ٥٥٠ ماجيك«و» ار٥٣٠ » وحوامات غازيل

أما مساهمات الدول الاخرى فتعتبر هامشية فهناك طائرات نقل امريكية ضمن سلاح الجو الليبى تمكنت ليبيا من حيازتها، رغم قرار الحظر، عن طريق دولة أوروبيه(١١ طائرة)وطائرات تدريب تشيكية من طراز« البانروس ٣٩» وفرقاطه بريطانيه طراز «فوسبر ام كى ٧» وراجعات صواريخ صينيه وعربات نقل جنود مصرية« وليد» وحوامات تم استيرادها من الهند.

وعلمت مجلة« الدولية» ان موقف روسيا الذى تعمد بيع اسرار عسكرية عربية، تم ابلاغه لعدد من الزعماء العرب الذين عبروا عن استيائهم بشكل دعا بعضم إلى الاجتماع بالسفراء الروس فى بلادهم، ورغم أن السفراء نفو الامرجمله وتفصيلاً، إلا أن تفاصيل زيارة غيتس جعلتهم يشعرون بالخجل!

هذا وقبل الحصار بساعات دعت الجماهيرية الغربية الليبية مجددا إلى تغلب الاحتكام إلى المنطق والقانون، فى معالجة أزمة اتهام اثنين من المواطنين العرب الليبيين بالتورط فى حادث تحطم طائرة الـ (بان اميركان) فوق لوكيربى، والابتعاد عن لغة التهديد التى تمارسها ثلاث دول عربية ضدها.

واكدت الجماهيرية حرصها على الوصول إلى الحقيقة، التى تخدم تكريس السلم العالمى، القائم على احترام سياده الدول، وإقامه العلاقات المتوازنة بينها، مشيره إلى كونها فى مقدمة الدول التى اعتمدت القضاء الدولى اسلوبا لحل مسائل كانت محل خلاف بينها وبين دول ما

هذا الموقف الواضح والصريح أكده قائد ثورة الفاتح العقيد مصر القذافى، فى خطبة عيد الفطر المبارك فى طرابلس وفى الاتصالات التى جرت بينه وبين

عدد من القادة » العرب، واحاديثه إلى مبعوثين عرب واجانب، استقبلهم الاسبوع الاخير قبل الحصار وفى عيد الفطر المبارك، فى الساحة الخضراء فى طرابلس، لم تكن كيفيه الخطب التقليدية الصوفيه، التى تسمع فى بعض الساحات والمساجد المقلوبة المآذن، فى البلاد التى يهيمن عليها الخنوع، والتى تفرط فى« دينها » كما أوضح العقيد معمر القذافى، بل كانت فريدة. ، اذ هى « خطبة تخريطية، تحرص على المواجهة إذا فرضت علينا ».

والعقيد معمر القذافى، الذى أم جموع المصلين فى صلاة عيد الفطر المبارك، التى فى الساحة الخضراء، حرص على دعوة جماهير العرب والمسلمين فى خطبة العيد إلى توحيدصفوهم والتصدى لهجمة صليبيه جديدة، يتعرض لها الإسلام فى هذه المرحلة، الغرب قرر « بعث الروح الصليبيه من جديد كما أن القوى الغربية الصليبيه بعد أن انتهت معركتها مع الشيوعية تحولت الآن إلى مواجهة مع الإسلام، واوضح أن المسلمين لا يريدون هذه المواجهة، ولا أن يتحول العالم مرة أخرى إلى التنافر الدينى، ولكن التاريخ يعيد نفسه، فما يواجه طرابلس اليوم، هو ما واجهها فى الماضى.. ولكن لم تكن طرابلس هى الهدف، بل كان الهدف الشرق كله والإسلام كله.. شمال افريقيا بل افريقيا كلها ». مؤكدا أن الدفاع عن طرابلس اليوم هو دفاع عن ديار العرب وديار الإسلام.

« الغرب يكرر اسلوب بطرس الناسك »

اضاف: « ان الصليبيين يجمعون صفوفهم الآن، ويقومون بتعبئة الرأى العام، وخلق الاكاذيب، مثلما فعلوا تماما عندما شنوا حربهم الصليبيه، على

بلادنا ظلما وعدوانا » ، مشيرا إلى أن « الغرب الصليبى يلجأ اليوم إلى اسلوب الكذب والتضليل نفسه الذى سلكه بطرس الناسك. الذى استعطف الرأى العام الاوروبى، وحثه على التبرع للحرب الصليبيه الاولى »، مؤكدا أن أوروبا آنئة كانت اكبر مغفلة لأنها صدقت الدجال بطرس الناسك وتورطت فى حرب صليبيه، خسرت فيها خسائر لا توصف، وتركت عداوة مريرة بين الشرق والغرب ».

واشار ، فى هذا السياق، إلى « بطرس الناسك » بعث اليوم من جديد ففى امريكا وبريطانيا وفرنسا.. ويقوم بتضليل الرأى العام المسيحى مرة أخرى، للزج به فى حملة صليبية جديدة ».

وقال قائد ثورة الفتح: علينا أن نواجه هذه الحملة وأن ندق الطبول ونجمع الصفوف ونشحذ السيوف، وان نستعد للمواجهة فليس هناك معركة مقدسة وشريفة نستحق أن نستشهد فيها اشرف من هذه المعركة، التى تستهدف ديارنا ومنازلنا ومزارعنا ومصانعنا وقرانا ومدننا .. فنحن لن نترك أطفالنا وبيوتنا ومساجدنا ولن نولى الادبار ».

ودعا جماهير المسلمين فى تونس، وفى الجزائر وفى المغرب وفى موريتانيا والسنغال ومالى والنيجر وتشاد والسودان، وفى القرن الافريقى، وفى مصر والشام والجزيرة العربية والعراق، وفى إيران وافغانستان وباكستان، وكافة بلاد المسلمين، إلى التصدى للهجمة التى تستهدفهم، موضحا أن الغرب« يعمل على اقامه دولة« إسرائيل الكبرى »، وتكون عاصمتها القاهره، مجمع البحرين،

وتمتد من الشرق الادنى إلى الشمال افريقيا ».

اضاف ان الغرب يؤمن: « ان المسيح لن ينزل مرة أخرى على الارض إلا إذا قامت دولة« اسرائيل الكبرى »، وبالتالى عليه ان يقدر كل الدعم لكى تقام هذه الدولة.. ولهذا فهو يزود «الاسرائيليين باسلحة فتاكة» ومكنهم من صنع القنبلة الذرية، لكى يعيدوا بها سكان شمال أفريقيا والشرقين الاوسط والادنى.

«مخطط غربى لتجريد العرب من السلاح»

وأكد ان الغرب يعمل على تزويد« الاسرائيليين» بكل أنواع السلاح، لتمكينهم من الانتصار على العرب وذلك عن طريق تجريد العرب من السلاح، مشيرا إلى أن ذلك وارد ضمن شروط الغربيين ـ محادثات السلام، وفى مكافحه ما يسمونه الإرهاب، إذ يصرون على صنع تصدير السلاح إلى الاقطار العربية وتدمير اسلحتها.

واوضح ان تنفيذ هذا المخطط بدأ فعلا بتدمير اسلحة العراق التقليدية الدفاعية، حتى لا تبقى لدى العراق اسلحه يمكن أن تصل إلى فلسطين، فى الوقت الذى يمتلك فيه« الاسرائيليون» اسلحة يصل مداها الى أربعة أميال، ولم يتحدث احد عن تجريدهم من تلك الاسلحة، سواء ضمن اطار ما يسمى بمجلس الامن أو الجمعية العامه للامم المتحدة أو أمريكا أو الغرب، بل ان الغربيين لم يقفوا عند هذا الحد، وقالوا انه يجب تجريد ليبيا من السلاح!

وتساءل قائد ثورة الفاتح ما علاقة منع تصدير السلاح إلى ليبيا بحادثة لوكيربى الجنائيه، حتى لو افترضنا جدلا أن التحقيق اثبت أن ليبيين قاما

بنسفها ؟ هل استخدمت في هذه الحادثة الصواريخ والطائرات والدبابات؟

وأكد أن الهدف الحقيقى هو التجريد من اسلحتهم وتقوية الاسرائيليين «لتحقيق حلمهم فى إقامة دولة« اسرائيل الكبرى». ونبه الى أن هدف الحمله الصليبيه على الامة العربية هو اسقاط الاسلام، وتحويل المسلمين طوعا أو كرها إلى مسيحيين وتحدث عن حادثة لوكيربى وصفها بأنها حادثة مؤلمة وفظيعة مثلها مثل الغاره الامريكية على طرابلس وبنغازى عام ١٩٨٦م ، وقال: إننا لا نلوم الامريكيين أو الانكليز لأن لهم ضحايا فى حادثة الـ« بان اميركان» التى قتل يها العديد من الابرياء.. ونرى نتائج الغارة الامريكيه على طرابلس وبنغازى، ومازلنا متألمين حتى الآن، وسنبقى كذلك جيلا بعد جيل.. ولهم الحق فى التألم كذلك.. ولازلنا نطالب بالتحقيق لإظهار الحقيقة فى حادثة لوكيربى.

« ليبيا لن تسلم أولادها لدولة معادية »

وأكد أن ليبيا لن تسلم أولادها لدولة معادية، وقال إن ذلك امر غير ممكن، موضحا أن« الذى يريد التطوع بتسليم نفسه فهذا امر متروك له، حيث يقول إنه لا يخشى الامريكيين أو الانكليز، لأنه واثق من براءته، هذا امر متروك له.

ثم اضاف :« إن الذى يرفض قضاءنا نرفض نحن قضاءه». موضحا ان الجماهيريه عررضت القضية على محكمة العدل الدولية، للنظر فيها كحل وسط، وأن الجامعة العربية طلبت من مجلس الامن ألا يصدر قراراً حتى تصدر محكمة العدل الدولية قرارها فى الخصوص إلا أن الغربيين رفضوا هذا الطلب واصدروا القرار.

واوضح أن الدول المستقلة في مجلس الامن الدولي هي فقط التي لم توافق على القرار٧٤٨ - واشار إلى أن القرار ٧٣١ لم يطلب من ليبيا تسليم مواطنيها، وإنما طلب منها فقط التعاون مع التحقيق وتساءل كيف يحسب صوت روسيا قبل أن تقرر الجمعية العامة للامم المتحدة لمن يكون صوت الاتحاد السوفياتي السابق، كما اشار إلى أن اليابان دولة غير مستقلة من الناحية السياسية إذ لا يوجد لديها جيش تدامع به عن نفسها.

واكد ان القرار ٧٤٨ قرار باطل، لأنه بني على باطل، ولا يمكن تطبيقه أو الالتفات إليه وبالتالي فهو مرفوض، كما أن استناده على الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة مرفوض أيضا، موضحا أن ليبيا لم تهدد السلام العالمي، ولم تعتد على اى دولة أخرى، وان الغرب الذى استصدر هذا القرار، يريد ضرب الامة العربية واتحاد المغرب العربي، ودعا العرب الى الانتباه إلى خطورة المؤامره، محذرا من أن تطبيق هذا القرار سينجم عنه قيام ثورات، تعصف بالوطن العربي، مثلما عصفت الثورات بالممالك العربية، ابان قرار العام ١٩٤٨ الذى مكن الصهاينه من اغتصاب فلسطين.

واشار إلى أن موقف الجماهيرية، واضح ولا يمكن التنازل عن القانون الليبي، وقال: في الوقت الذى جنحنا فيه للسلم جنح أعداء الامه العربيه بالقوة والإرهاب وحذر من أن المؤامرة لا تستهدف ليبيا وحدها بل سيأتي دور الاقطار العربية الاخرى، وقال: إن الدور سيأتي على سوريا بعد العراق« مشيرا إلى أن الغرب لن يلتفت إلى موقف سوريا أثناء أزمة الخليج، وكذلك الشأن

بالنسبة إلى مصر. إذ سيغلق الغرب آذانه عما أبدته مصر، وسيعمل على إخضاعها الـ «الإسرائيليين». الذين ستكون عاصمتهم القاهرة».

واشار قائد ثورة الفاتح إلى أن رؤساء الاقطار العربية، يبذلون قصارى جهدهم للدفاع عن ليبيا، لإفهام الغرب أن ليبيا تسير فى الطريق الصحيح، وتحظى بتأييد الجماهير العربية، وشعوب العالم، وتسير وفق القانون الدولى وتحترمه، الا أن الغرب يصم آذانه عن كل ذلك.

ودعا الغرب أن «يتركنا نرفع غصن الزيتون لأننا نرفع بجانبه البندقية، وعليهم أن يجنحوا للسلم كما جنحنا نحن».

محذرا من ان الغرب سيندم إذا لم يحسب حسابا للصحراء الليبية «فأرض ليبيا ارض حامية، تصل درجه حرارتها إلى ٥٨ درجه مئويه، فهى صحراء وليست مثل أوروبا، التى هاجموها أيام الحروب السابقة».

وحذر من الثورات التى يمكن أن تقوم فى الوطن العربى والعالم الإسلامى، منبها إلى قوة المجاهدين المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها، وقال: لقد استفز الغرب المسلمين فى شهر رمضان واهابها مقدساتهم ولم يحترم شعائرهم الدينيه، ووصل بهم الأمر إلى درجة الاستهتار بها.

اضاف قائد ثورة الفاتح، ان على العرب ان يفهموا أن كرامة امتهم قد أهينت، كما أهين دينهم الإسلامى، ويتساءل:

كيف يطلب الغربيون من العرب أن يقيموا إسلاما مع «الإسرائيليين» فيما

بينما يلعبون مع الاخر؟

وحيا الجهود التى بذلتها الاقطار العربيه، وعلى رأسها مصر، لاحتواء الازمه داعيا الحكومات العربية إلى أن تقرر الوحدة، فوراً قبل أن تصل أميركا إلى ديار العرب.. وقال: دفاعا عن الإسلام، ونتيجه للتطاول الذى وصل إلى درجة لا تحتمل وحتى يقع انفجار فى كامل الوطن العربى، وتتزلزل الارض العربيه بثورات شعبيه ، عنيفه، فانه يجب على الحكومات العربية إعلان الوحدة فورا.. وإذا لم تقم الوحدة. العربية فان ليبيا ستعلن الخلافة الإسلامية، والدولة الفاطميه الثانيه فى شمال افريقيا ، لينضم تحت لوائها كل المسلمين فى العالم، واذا لم تقدر دولة على رفع راية دولة الإسلام الواحدة، ان ليبيا ستتحمل مسؤوليتها ، وسوف تضم تحت لوائها كل المسلمين، وكل المجاهدين، دفاعا عن النفس، ودفاعا عن الإسلام،

واعرب العقيد القذافى عن أسفه لحرق السفاره الفنزويلية فى طرابلس، على اثر تظاهرات الغضب الشعبيه، التى اندلعت يوم الخميس.

«اتصالات ولقاءات»

قائد ثورة الفاتح العقيد معمر القذافى تداول فى الاوضاع الراهنة مع كل من الرئيسين حسنى مبارك وحافظ الاسد، فى اتصالين هاتفين معهما ، بمناسبة عيد الطر المبارك، كما استقبل فى طرابلس، الدكتور اسامه الباز، مدير مكتب الرئيس المصرى للشؤون السياسية، فى اطار التشاور المستمر بين القطرين.

«تظاهرات غضب»

واستقبل العقيد معمر القذافى ايضا فلاديمير بتروفسكى، مبعوث الامين العام للامم المتحده، الذى أطلع الدكتور بطرس غالى لاحقا على نتائج محادثاته فى طرابلس، معلنا أن الجماهيرية اكدت مجددا حرية خروج الاجانب من ليبيا، حين يريدون، كما أن إجراءات امنيه مشددة انخذت حول السفارات الاجنبيه، لمنع تظاهرات الغضب الشعبى الوصول إلى مبانيها.

وكانت تظاهرات غاضبة قد واجهت بتروفسكى لدى وصوله إلى مطار طرابلس، احتجاجا على القرار الجائر الرقم ٧٤٨، الذى اصدره مجلس الامن الدولى، والقاضى بفرض اجراءات قسرية ضد ليبيا.

كما اعتصم المواطنون الغاضبون فى نقاط عديدة على طول الطريق، التى قطعها المبحوث من مقر اقامته فى فندق «الهارى» فى طرابلس إلى مقر المكتب الشعبى للاتصال- الخارجى والتعاون الدولى، حيث اجتمع مع امين المكتب إبراهيم البشارى.

وقد اضطرت الشرطه إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع فى تفريق المتظاهرين ، الذين حملوا لافتات تندد بقرار مجلس الامن الرقم ٧٤٨.

وجدير بالذكر أنها المرة الاولى منذ الفاتح ١٩٩٦م التى يتم فيها الاستعانة بقوات مكافحة الشغب فى التصدى للمتظاهرين كما أنها المرة الاولى التى تستخدم فيها هذه القوات القنابل المسيلة للدموع، فى مواجهة عنفوان التظاهرات الشعبية الغاضبة.

وفى القاهرة أجاب عدد من الخبراء والسياسيين على سؤال لـ (المجلة اكتوبر المصرية) يوم ١٩٩٢/٤/١٩م وهو:

«ماذا تفعل لو كنت مكان العقيد القذافى؟!..

هذا السؤال طرح على كثيرين.. وكانت هذه اجاباتهم: د. محمد السيد سعيد- الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجيه بالاهرام: فى تقديرى أن أمريكا تستبيح أمن كل الدول العربية كحق مطلق لها فى معاقبة من تريد من هذه الدول، وفى تفسير قواعد القانون الدولى، وفى تطبيقة كما تشاء.

والواقع أن هذا اليس أمرا جديدا ولكنه موجود فى صلب الدستور الامريكى الذى يعطى الحق لامريكا فى تطبيق القانون الدولى على أى دولة بغض النظر عن ولاية امريكا عليها!

وهذه وجهة نظر مرفوضة ليس من الدول العربية فقط وانما ايضا من كل دول العالم بما فيها انجلترا وفرنسا حليفا امريكا فى هذه الازمة!

وما يحدث الآن شىء «مستفز لقواعد القانون الدولى التى تقوم على احترام السياده القومية للدول .. كل الدول.. شىء لانملك كعرب إلا أن نرفضه.. ولكن إذا نظرنا إلى موازين القوى الحقيقية فينبغى أن نأخذ الامر على نحو عقلانى برجمانى.. بحيث إذا كان من حقنا أن ندين التصرف الأمريكى فإنه من واجبنا ايضا أن ننظر الى المصالح الاستراتيجيه الكبرى للدول العربية والمجتمعات العربية وهى مهددة بالفعل من جانب أمريكا.. وبغض النظر عن اعتبارات العدالة والحق ان اختيار ليبيا الآن يتركز فى احتمالين: إما أن يسبب لها دماراً مشابها لما حدث فى العراق.. واما أن تخضع للمطالب الامريكيه ..

ومن هذا المنطلق لو كنت مكان العقد القذافى لاخترت الضرر الاقل وهو الاذعان للمطالب الامريكيه إنقاذا للمصالح الجوهرية للشعب الليبى.. وهو للأسف خيار يصعب على أى وطنى قبوله.. ولكن المواقف المبدئيه ليست فى كل الاوقات هى المواقف الصحيحه!

وشرح وجهة النظر الليبية من حيث الحفاظ على سيادتها كدولة مستقلة .. ثم وضع رؤساء دول الجامعة العربية امام مسئولياتهم التاريخيه المستقبلية بالنسبة لما تتطور إليه الاحداث .. ولما سيحدث فيما بعد من نتائج تمس مستقبل الامة العربيه وكيانها فى ظل النظام الدولى الجديد ..

لوكنت مكان العقيد القذافى لفضحت موقف مجلس الامن المنحاز الذى يكيل بمكيالين .. والذى يتجاهل تماما الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان واسلوب القمع الوحشى الذى تمارسه مع الفلسطينيين مخالفة للمواثيق الدوليه الخاصة باحتلال اراضى الغير بالقوة.. حيث إنه لاقبل بليبيا وحدها ان تقف فى مواجهة الدول الكبرى التى تقود مجلس الامن إذا لم تتضامن معها كل الدول العربيه لإقرار الشرعيه والعداله والمساواة فى النظام الدولى الجديد الذى تنفرد امريكا بقيادته .

وبذلك يكون هناك توفيق بين الحفاظ على سيادة الدولة المستقلة من ناحية. وتجنيب الشعب الليبى المخاطر من ناحية أخرى .. مع تحميل الدول العربية والعالم اجمع ممثلا فى الامم المتحدة المسئولية التاريخيه عن الرضوخ للقرار العقابى غير المطابق لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

« لن أخضع »

* مصطفى كامل مراد ـ رئيس حزب الاحرار ، لوكنت مكان القذافى لفعلت ما فعله متمثلا فى عدم الخضوع للهيمنة الامريكية التى تقف وراء قرارات مجلس الامن من اجل تصيد ليبيا .. ثم حصارها ثم ضربها عسكريا .

إن أمريكا التى افتعلت حادث الطائرة للتربص بليبيا والضغط على مجلس الأمن لفرض العقوبات عليها.. هى نفسها أمريكا التى تغض البصر عن الانتهاكات التى تمارسها إسرائيل ضد كل الاعراف الدولية والقوانين الإنسانية .

« محاكمة علنيه »

** د . ميلاد حنا : لدينا تجربه العراق .. ونصادف أن كان الزمن المسموح به للعراق هو ١٥ يناير ١٩٩١م .. والزمن المسموح به لليبيا هو ١٥ ابريل ١٩٩٢م.. ويبدو ان جميع الاجهزة فى الغرب قد تمرست على هذه السيناريوهات .. وحفظت الطريقة التى سيتصرف بها الزعماء .. وذلك وفقا لما جاء فى كتاب « لعبة الامم » ...

ومن هنا فإنى لو كنت مكان العقيد القذافى لأجريت فورا مفاوضات مع الرئيس مبارك بخصوص الوحده الاقتصادية مع مصر .. توطئة لوحده سياسية خلال ثلاث سنوات .. ثم أعلن بأننى ملتزم كزعيم لليبيا بالقرار الشعبى الذى تتخذه المؤسسات المصريه الليبيه..

فمن المؤكد أن الغرب قد قرر التعامل مع النظام الليبى لتقليم أظافره لكى يكون فى نفس وضع النظام العراقى الآن.

إن المخرج الضعيف هو تسليم المتهمين إلى الجهة التى يرغبها الغرب .. وفى ذلك مهانة للنظام .. وفقدان لشعبية الاخ العقيد فى ليبيا خاصة .. وفى المجتمع العربى عامه .. أما التمسك بالابقاء على المتهمين فيعنى سلسله من التصاعد فى سيناريوهات مختلفه ومدروسة قد تصل إلى التدخل العسكرى.

ومن ثم فإن التقارب المصرى العربى الآن هو المخرج المناسب لهذا المأزق .. ثم المخرج الاستراتيجى لكل من مصر وليبيا ... فتعداد ليبيا لا يتجاوز تعداد حى شبرا بالقاهرة .. اى أن الامن الاستراتيجى الليبى سيظل باستمرار فى خطر.. وسوف يزداد عدد سكان مصر فى الخمس والثلاثين سنة القادمة بنحو ٣٥ مليون نسمة .. وهذه دولة جديدة باكملها ليس لسكانها موطن قدم فى الواقع الاقتصادى المصرى .. وقد كفى المصريين ما عانوه فى العراق والكويت وكافة الدول العربية .. وما يعانونه الآن فى ليبيا .. وليس هناك من سبيل استراتيجى أمامهم الا التواجد فى إقليم مثل ليبيا تحت سيادة مصرية ليبيه .. وسوف يستكمل هذا الحل استراتيجيا مع السودان عندما يكون هناك نظام متفهم لهذا الوضع الاستراتيجى.

والتاريخ .. واشهد العالم والامة العربية على التزامى بالشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن.

واطالب فى نفس الوقت أن تطبق نفس المعايير على الحالات الاخرى المشابهة بما فى ذلك محاكمة قائد السفينة الامريكى الذى اعطى أوامره بإسقاط طائرة الركاب الايرانية عام ١٩٨٨ . .. والقائد الإسرائيلى الذى أعطى أوامره وهو

الاخر بإسقاط طائر الركاب الليبية عام ١٩٧٣م.

* الشاعر الكبير عبد الرحمن الابنودى ، الامور مدبرة بشكل محكم .. أمريكا والغرب والامم المتحدة التى سارت سند الشريعة الدولية الكاذبة تبرىء الجانى وتقف إلى جانب إسرائيل ضدنا.. ومجلس الأمن «الجاهز دائما» متحفز علينا ومتربص بنا فى الوقت الذى يترك فيه الجرائم الإسرائيلية تتوالد يوميا.

القضية ليست قضية تفجير طائرات أو إرهاب أو غيره «فأمريكا والصهيونية «أول من كرسا الإرهاب فى عصرنا بصورة شديدة الشراسة والعمومية .. فقد التهما أوطانا .. وحطما حكومات وشعوبا .. ان امريكا المنفردة «بالملعب» بعد انسحاب الكتله الاشتراكية مع غياب العالم العربى حكومات وشعوبا.. باتت تستعمل عضلاتها المنتفخه ضد الشعوب الصغيرة .. وهذا عمل غير أخلاقى بالمرة، الكثير يرى أن يتسلم العقيد ويسلم الرجلين .. والقليل يرى أن يواجه العقيد المؤامرة حتى آخر ليبى.

القذافى اختار الحل المعقول والشرعى ـ وهو تسليم رجليه إلى الجامعة العربية أو اى دولة محايدة .. ولكننا نرى كما هو واضحا أن الغرب قد قرر تماما كما قرر فى حرب الخليج (وحرب الخليج كان لها مبررها.. ولكن المبرر هذه المره مختلف .. والاسباب مفتعلة والقضية لى ذراع).

لو كنت مكان الاخ العقيد لما فعلت سوى ما فعل تاركا الدور الاساسى للشعوب العربية لإجبار حكوماتها على عدم السماح للمؤامرة بالمرور منها لدورها فى فك الحصار عن ليبيا من خلال المنظمات العربية والاحزاب السياسية

بالمساهمة مع المنظمات العالمية ذات الوجه الإنسانى.

أخيرا إنها فرصة حقيقية ليقظة الشعوب ـ وإعادة الدماء إلى عروقها مرة أخرى .. فأمتنا تلعب دورا جوهريا فى المؤامرة بالصمت !.

هذا ويوم ١٩٩٢/٤/٦م (اى ما قبل الحصار مباشرة كشف الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى ، فى مقابلة صحافية خاصة، انه حصل على تقرير يثبت براءة ليبيا من تفجير طائره الركاب الامريكية التابعة لشركة «بان أميركان» فوق لوكيربى فى بريطانيا عام ١٩٨٨م ما أدى إلى مقتل ٢٧٧ شخصا واعلن القذافى فى هذه المقابلة أنه بعث بنص هذا التقرير إلى الرئيس بوش ، لكن بوش لم يرد عليه حتى الآن. واكد القذافى انه يعرف من هم المسؤولون عن تفجير الطائرة الامريكية.

فقد أجرت وكالة «غاما» الفرنسية مقابلة خاصة مطولة مع القذافى تركزت بشكل خاص على الازمة الكبرى التى تواجهها ليبيا فى معركتها مع مجلس الامن الدولى والدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) نتيجة انهامها بالمسؤولية فى تفجير طائرتى الركاب الامريكية فوق لوكيربى والفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩، وقد حصلت «مجلة الوسط» من وكالة غاما« على حق نشر هذه المقابله.

* هل تشعرون بالقلق ازاء فرض عقوبات على ليبيا؟

ـ كلا ، بل إن الدول الاخرى التى اعلنت ذلك (اتخذت هذه القرارات) هى التى ستفقد ماء وجهها وليس ليبيا ، ان مئات الشركات تعمل الآن فى الاراضى

الليبية شركات أجنبية من فرنسا وبريطانيا وغيرهما ، كما أن حوالى مليونى عامل يواجهون المصاعب وسوف تحرم الدول التى استفزتنا من الكثير من البلايين بسرعة، وهى أموال ستستخدمها ليبيا فى أماكن أخرى .. نحن لا نعانى من نقص فى المشاريع فهناك مشاريع تحت التنفيذ الآن، واخرى قيد الدراسه، لكن منذ الآن فصاعد لن نحابى أولئك الذين يحاولون الآن الحاق الضرر بنا. والواقع اننا نرحب بالحظر إذا ما اخضعونا له، لأنه يستبيح لنا الفرصة للاعتماد على مواردنا ، لهذا انا اصر على أن بريطانيا وفرنسا ستعاقبان نفسيهما ، أما الولايات المتحدة فهى اكثر دهاء فى المسألة ، ولذا سوف تتحول ضد اعدائها الجدد ويجب ألا نتجاهل رغبة امريكا فى التخلى عن حلفائها القدامى من اجل شركاء جدد حين ترى أن مصالحها معرضة لخطر (..) والواقع أن الولايات المتحدة تحلم بانهاء النفوذ الاوروبى والسياسات الفرنسية هى اكثر السياسات الانتحارية، وأنا أجد من الغريب جدا أن يقبل الشعب الفرنسى هذه السياسة.

* ما هى الحلول اذن؟

- فى الوقت الراهن تتلقى فرنسا أو امرها من البيت الابيض الذى لا يكاد يكترث بالشعب الفرنسى وإذا ما غيرت فرنسا موقفها تجاه ليبيا فإننا سنفكر فى إقامة علاقات افضل لكن من الامور غير الواردة. اطلاقا أن تساعد دولة تعادينا سياسيا، على كسب الاموال منا لقد التزمنا بالليونة حتى الآن مع فرنسا وبريطانيا والدول الاوروبيه الاخرى على دعم مواقفها السياسية،

فشركاتها تواصل العمل على أرضنا ولكن هذا لا يمكن أن يستمر لان السياسة ومصالح الاعمال تسير جنباً إلى جنب، واود أن اضف إننى لا يمكن أن اشترى اى شيء من جهة تعادى قضيتنا. واذا ما استمر الموقف فإن جميع الاسواق الليبية سوف تغلق لأننا سنمنع استيراد البضائع من بلد معاد.. إنه تحذير انقله إلى العالم اجمع وانا لى الحرية فى اتخاذ هذا القرار باسم ليبيا.

* وبريطانيا؟

- لا داعى حتى لبحث (ذلك) إذ ان المحافظين حطموا بريطانيا بسياساتهم وقضوا على الطبقات العاملة وحولوا الانكليز الى متسولين فالحكومة البريطانية تتألف من فوضويين ومستبدين أنانيين وعنصرين، ان هذه الحكومة تكره العرب وتكره المسلمين وهى تضر بريطانيا التى تظل رغم ذلك موطن حضارة رائعة ولن اذكر المسكين جون ميجور(رئيس الوزراء).

- كان هناك اقتراح لعقد قمة تضم دول الاتحاد المغاربى الخمس لليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، مع دول حوض البحر الابيض المتوسط الغربى (اى ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال ومالطا) لكن الاقتراح تأجل بسبب الاحداث الاخيرة فى الجزائر، فما رأيكم فى مثل هذا الاجتماع؟

- إن موقف الحكومة الفرنسية هو الذى دمر المشروع بعد مشكلة طائرة بان اميركان وتحالف فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة.

- هل كان فى ذلك صدمة لكم؟:

- نعم كان اشبه بالصعقة التى شعرت بها ايضا دول المغرب العربى الاخرى،

ان فرنسا أهانتها كثيرا ، إن فرنسا تريد أن تتعاون مع هذه الدول بينما ندوى على اجسادنا ، يعتقدون أن العرب ليس لديهم مشاعر ، واننا معتوهون وغير قادرين على التحليل لكنهم مخططون.

« أرغب بفوز اليمين »

• هل ستتأثر السياسات العالميه بالانتخابات الرئاسية الاميركية هذا العام ؟

– بالتأكيد فالانتخابات الاميركية تسمم الشؤون العالمية وبوش لا يقابل تأييد جميع الجمهوريين، كما ان المتخصصين فى السياسة الداخلية الاميركيه لا يعتقدون ان بوش سيواجه انتخابات سهله، وتقول لى مصادرى الشخصية ان بوش سيحاول شن هجوم جديد على العراق أو سيحاول تقويض نظامى وبلادى من خلال عدوان اقتصادى واستراتيجى وسياسى على ليبيا.

* ما رأيكم فى الانتخابات الراهنة فى أوروبا ؟

– لا أخفى عليك اننى أرغب مئه فى المئه فى فوز اليمين الاوروبى، لقد سئمت، من خبراتى مع الاشتراكيين.

* هل يقلقكم فرض حظر اقتصادى على ليبيا ؟

– اعتقد اننى اجبت عن هذا السؤال

* هل تعتقدون أن« التطرف الدينى» (سيؤدى إلى هيمنة «الاصوليين» على المنطقة؟

– لقد استقبلت قاده اصوليين اخيرا وطلبوا إلى أن أسرع فى إعلان الجهاد ،

انهم يحتاجون إلى زعيم لهم وللمسلمين وإذا ما قبلت ان اصبح زعيما كما يريدون فإن العالم كله سيشتعل لذلك طلبت منهم التخلى بالصبر قلت لهم إننا لم نصل بعد إلى الخط الاحمر لكنهم يريدون الذهاب إلى ابعد من ذلك وإذا لم يتم تقييد رغباتهم سيجتازون المحيطات فقد اصروا على أن تصبح ليبيا موطن الزعامة التى يريدون لكن هذا ليس كل شئ، فالأصولويون يريدون دولة إسلامية فى الجزائر ولكن ليبيا لا يوجد فيها حركة اصوليه والاصوليون يعارضون كليا اى إذعان للغرب أولأى شكل من اشكال الخضوع الثقافى أو السياسى أو الاقتصادى، وأنا احاول جهدى أن اكبح جماحهم.

· هل الناس مضطرون للجوء إلى الإرهاب لحل المشكلات السياسية؟

- إن المشكلات السياسية هى سبب الإرهاب فإذا أراد احد إنهاء الإرهاب عليه حل القضايا السياسية، فلسطين الاقليات، جنوب افريقيا وعندها سترى نهاية الإرهاب، ولكن من المستحيل إنهاء الإهارب فى ارض ترزخ تحت الاحتلال

* هل يمكن للغرب أن يتفهم تحليلكم أو أن يقبله؟

- الزمن يعمل لصالحى وأنا لست رئيس دولة فأنا اقرأ وأنا عضو فى اكاديمية العلوم الاجتماعية واذاماتلقيت دعوة فإننى سأقبل بشرور القاء سلسلة من المحاضرات عن آرائى.

* حتى فى الولايات المتحدة؟

- فى أى مكان لا أطلب شيئا أفضل من الذهاب إلى الولايات المتحدة، إلى اية جامعة اميركية تدعونى.

* وهل ستجيب عن كل الاسئلة؟

- اتعهد بذلك حتى لاولئك الذين يعادوننى الآن

- لماذا هذا الموقف الجديد؟

- لكى يفهموا ولكى ابين لهم أن اميركا ترتكب الكثير من الاخطاء وان الإدارة الامريكيه هى التى تسمح بحدوث ذلك لكن لسوء الحظ فإن الاميركيين سيجدون ذريعة ما مثل « لن نستطيع ضمان سلامتك» لكى يمنعونى من دخول الولايات المتحدة.

* بالنسبة إلى الرأى العام العالمى، هل تؤمن باستطلاعات الرأى؟

- اننى لا أؤمن الا بالديمقراطية المباشرة والشعبية فالبرلمانات نكته كبرى وأنا مقتنع بأن العالم سيفهم ذات يوم ما أوردته فى كتابى الاخضر.

« لا قنبلة نووية».

* هل تعتقد انك ستحصل على القنبلة النووية ذات يوم؟

- مادمت على قيد الحياة فلن تنتج ليبيا قنبلة نووية ولو أرادت ليبيا أن تكون لها قنبلتها لما فكرت فى القمر الصناعى العظيم وبنائه، فهل انا اذن ممنوع عن صناعة القنبلة؟ من الغباء تخيل ذلك إذ ليس لاحد الحق فى منع أحد من صناعة القنبلة فهذا مسموح لنا جميعا ولو كنا نريد صنعها لا ستخدمت ليبيا بلايينها لصناعتها لكن ليبيا ليست غبية لهدر مواردها وعائداتها للحصول على القنبلة النووية أننا ننفق بلايينا على استصلاح الصحراء وإقامة قاعدة

صناعية وتحسين زراعتنا وتعليم ابناء شعبنا وحماية البيئة والرعاية الطبية والابحاث الطبية لعلاج مرضى فقدان المناعة الطبيعية (الايدز)

* انك تستطيع إذن شراء اى شىء تريد؟

- نعم لكننا لا نريد تبذير أموالنا على القنبلة النووية مثلا، لأن هذا سيكون منتهى الغباء.

* اين وصلت تحقيقاتكم فى مسألة الطائرة الاميركية وهل لديكم اية أسرار تودون إعلانها؟

- إن ما سأقوله لك الآن لم يسبق أن قلته لاحد من قبل لقد طلبت شركة اميركان من محققين متخصصين، كانوا يعملون فى السابق مع وكالة المخابرات المركزية (السى. اى، ايه) التحقيق فى عملية التفجير وقد حصلنا على نسخة من التقرير الذى لم تستطع الشركة المفلسة دفع كلفته وبمجرد أن حصلت على هذا التقرير ارسلته فورا إلى الرئيس بوش الذى اثق به لكن بوش لم يرد على حتى الآن والتقرير الذى اتحدث عنه يثبت أن ليبيا لا علاقة لها بتفجير طائرة الركاب الاميركية نحن نعلم من هم المسؤولون عن تفجير الطائرة الاميركية، أن محتويات هذا التقرير- وهى موضوعية ولا جدال حولها- وحتى مجرد وجود هذا التقرير لم تذكروه ولم مرة واحدة أمام أعضاء مجلس الامن الدولى وتعتقد عائلات ضحايا الطائرة الاميركية، أن ليبيا كبش فداء لكن هذه العائلات تريد معرفة الحقيقة ولا تريد للاعتبارات السياسية أن تطمس الحقيقة.

* هل تستطيع عائلات الضحايا الاطلاع على هذا التقرير؟

- طبعا

* هل يمكن أن نحصل على نسخة من التحقيقات؟

- سأعطيك نسخة.

* اذن الحقيقة موجودة فى مكان ما ؟

- نعم . انتهت المقابلة.

* وفى حديث خاص لمجلة (اخر ساعه) يوم ١٩٩٢/٤/٢٢م اكد وزير العدل والداخلية الليبى إبراهيم بكار ان ليبيا اكثر الدول حرصا وجدية لاظهار الحقيقة فى قضية طائرة لوكيربى لانها تضررت فى سمعتها ومكانتها بسبب الصاق هذه التهمة السيئة واللا إنسانية بها.

وقال إن موقف ليبيا يتسم بالمرونة والتعقل اخذا بنصيحة اشقائها العرب خاصة مصر.. وان ليبيا باعتبارها عضوا فى المنظمة الدولية فإنها تلتجئ «للقانون والحوار المستقل والهادئ».. وان ليبيا ترى انها مسألة قانونية بالرغم من محاولة تسيدها وجعلها مسألة سياسية.

وقال وزير الداخلية الليبى. إننا مستعدون لبذل كل الجهود ومستعدون لكل الحلول ومتابعة كل الإجراءات لإظهار الحقيقة للعالم والفاعلين الحقيقيين.

فى بداية الحديث قال إبراهيم بكار: إن قضية الطائرة تشغل الرأى العام الآن وخاصة مصر واننا نعرف ان اخواننا فى مصر يعيشون معنا هذه المشكلة وان

كانت فى حقيقتها ليست إلا قضية مفتعلة الهدف منها زعزعة النظام ومحاولة اسكات اى صوت ينادى بالوحدة او القومية .. ولكن الله اقوى من الكل وعزاؤنا وارادتنا قوية خاصة وان اخواننا العرب كلهم وقفوا على كل المستويات تأييدا للجماهيرية فى موقعها العادل والذى اتصف بالتعقل والمرونة والمنطقية.

وقال إننا نعلم ان القضية التى يتم الحديث عنها هى جريمة بشعة وغير انسانية وتستحق أن يبحث الكل عن الحقيقة وعن الفاعلية لها أن هناك ضحايا ابرياء يجب معاقبة من هم وراءها ولكن استغلال هذه القضية بهذا الشكل يبدو انها أخذت ذريعة لتصفية حسابات متراكمة وقديمة مع ليبيا.

وقال إبراهيم محمد بكار وزير العدل والداخلية الليبى.

اعتقد انكم تابعتم ما قمنا به من تشكيل لجنة تحقيق على أعلى مستوى وايضا ما قامت به الجماهيرية من دعوة كل الاطراف المعنية لإرسال محققين.

بل لقد ذهبنا إلى ابعد من ذلك عندما عرضنا الامر على جامعة الدول العربية لاختيار دولة محايدة ليست من الاطراف المتنازعة لضمان جدية ونزاهة التحقيق وسلامته وإظهار الحقائق ولكن ذلك ايضا رفض.. ثم ذهبنا إلى محكمة العدل الدولية وطلبت الجماهيرية مطلبين اساسيين.. المطلب الاصلى هو تحديد المحكمة المختصة فى التنازع الموجود بين الدول المعنية فامريكا تقول إنها المختصة لأن الطائرة الامريكية ولأن غالبية الضحايا منها وايضا بريطانيا ترى انها مختصة لأن القضية وقعت فوق اراضيها وايضا ليبيا ترى انها المختصة طبقا لقانونها الوطنى الصادر عام ٣٥ ومعروف أن هذا القانون صدر فى وقت

العهد الملكى ايام كان المستشارون كلهم من الانجليز. وقال إن هذه الدول جميعها تريد هيئة قضائية دولية تحدد ايا من هذه القوانين هو المختص لنظر القضية وهو ما قبلته المحكمة ولم تثبت فيه بعد.. وهذا هو الشق الاول.. اما الثانى فهو ان- الجماهيرية طلبت منع اى إجراءات تتخذ ضدها تنتج عنها اضرار لا يمكن تلافيها مستقبلا وهو الاجراء التحفظى وهو مطلوب من بريطانيا وامريكا وهذا الشق قبل صدور قرار مجلس الامن.. المحكمة الدولية ذكرت فى مجمل اسبابها أنهاغير مختصة فى وقف قرار مجلس الامن علما بأننا لم نطلب نحن وقف القرار وإنما طلبنا من امريكا وبريطانيا اتخاذ ذلك القرار.. وننتظر إلى أن تقول المحكمة الدولية الجهة المختصة وهو ما اعلنا التزامنا به.. مع ملاحظة أن ليبيا هى اكثر بلد فى العالم التجأت إلى المحكمة الدولية.. فقد التجأنا إليها سابقا خمس مرات فى مختلف القضايا خاصة الحدود بين ليبيا وكل من تونس ومالطه وتشاد وقال إننا دائما نرتضى بحكم المحكمة.. وان التجأنا للمحكمة الآن ليس هو الحالة الاولى.. كما اننا نلتزم بالحكم دائما سواء كان لنا أم علينا.

وقال إبراهيم بكار وزير الداخلية والعدل الليبى إننى أؤكد أن القضية ليست قضية الطائرة ولكنها قضية تخص تصفية حسابات مع ليبيا..

ومحاولة الرجوع بالوطن العربى باتخاذ اشكال متعددة لمحاولة الهيمنة على مقدرات هذه الامة.. ومع ذلك.. فإننا باعتبارنا عضوا فى هذه المنظمة الدولية.. واخذا بنصيحة اشقائنا العرب وخاصة مصر فى أن نلجأ للقانون والحوار المتعقل الهادىء.. فإننا لازلنا نراعى ونتبع هذه السياسة ولازلنا نرى أنها مسألة قانونية

بالرغم من محاولة تسيسها وجعلها مسألة سياسية ونحن احرص الناس واكثرهم جدية فى إظهار الحقيقة وراء كشف الفاعلين لان الجماهيرية قد تضررت فى سمعتها ومكانتها فى العالم بسبب الصاق هذه التهمة السيئة واللاإنسانية لها.. واننا نبذل كل الجهود ومستعدون لكل الحلول ومتابعة كل الاجراءات لاظهار العالم على الحقيقة وعلى الفاعلين الحقيقيين والذين نعلم جميعا ويعلم الغرب أنها ليست ليبيا.. وقد استمرت هذه القضية منذ سنة ٨٨ والربع الاخير من عام ٩٠ ولم توجه فيها اى تهمة مباشرة أو غير مباشرة صوب ليبيا.. بل لكن وبقدرة قادر ولظروف سياسية ولخلق عالم جديد كما يدعون روعى أن تكون ليبيا هى المتهمة فى هذه القضية.. ونؤكد مرة أخرى كل ما ذكرناه من قبل إذا كان هناك عالم لازال يرغب فى الوصول إلى الحقيقة والكشف عن الجناة وتعويض الابرياء الذين فقدوا أعز ناس لهم..

وفى يوم ١٩٩٢/٤/٢٧م نفت مصادر ليبية واسعة الاطلاع مارددته بعض الصحف والإذاعات ووكالات الانباء الغربية حول وجود خلافات مزعومة بين قادة الثورة الليبية بشأن اسلوب معالجة الازمة القائمة بين ليبيا وبعض الدول الغربية.

وقالت تلك المصادر فى تصريحات خاصة ادلت بها لوكالة انباء الشرق الاوسط إن الروايات التى رددتها تلك الاجهزة حول عروض قدمتها بعض الدول الضارية التى تشن ضد الجماهيرية الليبية منذ فترة طويلة.

واكدت المصادر الليبية أن الاوضاع فى ليبيا التى لايحكمها فرد أو رئيس

وإنما تحكمها سلطة جماهير الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية والقرار فى النهاية هو قرار الجماهير.

واعادت المصادر الليبية التأكيد على ما سبق ان اعلنه العقيد بأن المتهمين اذا ما ارادا أن يسلما نفسيهما طواعية فإن الجماهيرية الليبية لن يكون لديها اى مانع من ذلك، كما ان ضمان إجراء محاكمة عادلة للمتهمين هو شرط ضرورى وجوهرى.

ومن ناحية اخرى ذكرت شبكة« سى. ان .ان» الاخبارية الامريكية صباح امس ان الصين خرقت الحظر المفروض على ليبيا بإرسالها سفينة محملة بعشرات الاطنان من الاسلحة التى تشمل الصواريخ والمدافع والقنابل وقطع غيارالطائرات.

وقالت الشبكة إن المسؤلين فى الولايات المتحدة احتجوا على تصرف الصين الذى يخرق قرارت مجلس الامن عقب وصول السفينة الصينية إلى الموانئ الليبية غير ان الصين ردت بأن هذه الاسلحة كان متفقا عليها بمقتضى عقود ابرمت مع ليبيا قبل صدور قرارات الحظر.

ومن مرسى مطروح كتب عاطف المجمروى: صرح السيد إبراهيم البشارى امين اللجنة الشعبية للاتصالات والتعاون الدولى بالجماهيرية الليبية بأن الشعب الليبى بدأ يتأثر بقرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٤٨ والذى يقضى بفرض حظر جوى على ليبيا.

وقال فى تصريحات له لدى مغادرته مرسى مطروح إلى القاهرة للمشاركة فى

اجتماع مجلس الجامعة العربية إن مئات المواطنين الليبيين توفوا نظرا لتعذر نقلهم للعلاج بالخارج كما توفى عدد كبير من الاطفال فى مستشفى الجلاء بطرابلس نتيجة عدم تمكن السلطات من إحضار الامصال الضرورية لعلاجهم.

وتوقيع المسؤل الليبى انه سوف يتأثر الموسم الزراعى القادم فى البلاد واوضح أن ليبيا تعتمد على الطائرات فى رش المبيدات الزراعية ولا تتوافر قطع الغيار ولا الصيانة اللازمة لهذه الطائرات مما يجعل الموسم الزراعى القادم صعبا للغاية.

وفى يوم ٢٨/٤/١٩٩٢م ذكرت الاهالى المصرية:

تتصدر بريطانيا هذه الايام عملية التشدد ضد ليبيا ، اكد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى، على ضرورة محاكمة المتهمين الليبيين فى أمريكا أو اسكتلندا ، كما اعلن رفض لندن اقتراحات ليبيا بمحاكمة المتهمين بالقاهرة.

كشفت مصادر مصرية، للاهالى، عن أن بريطانيا تعد حاليا اكثر تشددا من امريكا وفرنسا فى التعامل مع الازمة.

وقد قامت بريطانيا بقطع الطريق على محاولتين للتوصل إلى حل للأزمة، فى حين ابدت واشنطن وباريس استعدادا من حيث المبدأ لمناقشة حل وسط مرة مع الرئيس مبارك ومرة أخرى مع الملك الحسن ملك المغرب.

وكانت المحاولتان قد جرتا بشكل منفصل وبصياغات مختلفة وقد دار جوهر كل منهما حول قيام ليبيا بتسليم المتهمين إلى دولة محايدة، مقبولة من جميع الاطراف يجرى فيها التحقيق بإشراف من مجلس الامن أو محكمة العدل الدولية أو منهما معا..

وعلى اساس نتائج التحقيقات تقرر الجبهة المشرفة براءة المتهمين أو تقديمهما للمحاكمة، على أن تتعهد ليبيا مسبقا للامين العام للامم المتحدة بقبول إجراء المحاكمة فى امريكا أو اسكتلندا..

وأن تقوم الجامعة العربية بضمان التعهد الليبى، وبسبب هاتين المحاولتين تأجلت اكثر من مرة.

المواعيد التى كان اعلن عنها لانعقاد مجلس الامن والنظر فى مشروع قرار العقوبات الذى صدر بعد ذلك فى أواخر شهر مارس الماضى تحت رقم ٧٤٨٠٠ ويشار إلى جهود اضافية للجهدين المصرى والمغربى كانت باشرتها ايضا تونس وايطاليا والمانيا وروسيا والحاصل أن بروز التشدد البريطانى على التشدد الامريكى أو العكس فى وقت آخر يدخل فى اطار توزيع الادوار بين الجانبين.

ويشار إلى أن الريس الامريكى بوش كان قد صرح خلال زيارته لليابان قبل أقل من شهرين بأن التحقيقات فى قضية طائرة لوكيربى تقود إلى باب القذافى وليس سراً أن واشنطن طالبت ليبيا منذ بداية الازمة، بشروط تعجيزية منها الاعتراف الرسمى بالتورط فى حادثة الطائرة، الاعتذار العلنى عنه، وإعلان التوبة عن المشاركة فى دعم جماعة الإرهاب، إغلاق معسكرات تدريب ما يسمى « بالإرهابيين » وتفكيك الميليشيات الليبية العسكرية وشبه العسكرية.

وفى يوم ١٩٩٢/٤/٢٨م استأنف مجلس جامعة الدول العربية اعمال دورته السابعة والتسعين على مستوى وزراء الخارجية برئاسة السيد إبراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى الذى أعلن منذ البداية سرية الجلسات.

وقد اسعرض الدكتور عصمت عبد المجيد الامن العام للجامعة العربية قرارات الدورة التى أصدرتها فى اجتماعها يوم ١٦ مارس ١٩٩٢م على مستوى المندوبين الدائمين ومن بينها تأجيل الدورة المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية وتشكيل اللجنة السباعية لحل الازمة الليبية مع الغرب.

وسيناقش مجلس الجامعة فى اجتماعاته الحاليه مذكرة ليبيا حول تطورات الموقف بالنسبة للقرارات الدوليه التى تم اتخاذها ضد ليبيا وبدء تنفيذها ووجهة النظر الليبية بالنسبة لهذه القرارات.

ووافق مجلس الجامعة فى جلسته المغلقة الاولى على اقتراح السودان بعقد اجتماع عربى لتنسيق موقف الدول العربية فى الاجتماع العالمى لحقوق الإنسان والذى سيعقد العام القادم(١٩٩٣م) وعرض وجهة النظر العربيه فى الاجتماع التنسيقى الذى سيعقد فى يونيو القادم.

وصرح السفير سيد قاسم مندوب مصر الدائم فى الجامعة العربية بأن بنود جدول الاعمال ارتفعت إلى ٥٤ بندا بعد إضافة المذكرة الليبية ومذكرة السودان وقد تم توزيع هذه البنود على اللجان الاساسية وقال إن اللجنة السباعية ناقشت لازمة الليبية وعرضت نتائج اعمالها على المجلس فى جلسة العمل الثانية فى السابعة والنصف ومن اهم الموضوعات التى سيناقشها مجلس الجامعة الموارد المائية العربية وما يتعرض لها من سلب وسرقة.

وفى يوم ١٩٩٢/٥/١ م وفى الوقت الذى استمرت فيه الجهود الاستعماريه الرامية لإحكام الحصار وزيادة الالتزام الصارم بالعقوبات المفروضة على ليبيا ،

قررت روسيا التوقف عن بناء غواصة كانت قد تعاقدت عليها مع ليبيا بينما تبذل الولايات المتحدة محاولات حثيثة للحيلولة دون نجاح ليبيا فى شراء جزء من نصيب إحدى الشركات البريطانية في سلسلة فنادق عالمية شهيرة.

فقد ابلغت روسيا مجلس الامن الدولى بأنها أوقفت العمل فى غواصتو سفينة كان من المقرر تسليمهما إلى ليبيا وذلك تنفيذا لقرار فرض الحظر على ليبيا.

وكانت لاتفيا- وهى إحدى الجمهوريات السابقه بالاتحاد السوفيتى- هى التى أبلغت الامم المتحدة بهذا الانتهاك، وقد عقدت لجنة العقوبات اجتماعا مغلقا لبحث الموضوع، وقال مصدر باللجنة نقلا عن المندوب الروسى ان العمل فى الغواصة قد توقف عندما بدأ تنفيذ العقوبات يوم ١٥ ابريل الماضى اما السفينة فلن يتم تسليمها مادام الحظر ساريا.

وفى الوقت نفسه، ذكرت صحيفة فايننشيال تايمز البريطانية ان وزارة الخزانة الامريكية تسعى الآن لإقناع مؤسسة لونرو البريطانية التى تمارس، انشطة التعدين وتنتهى بالفنادق، بعدم بيع نصيبها فى مجموعة فنادق منيروبول البريطانية وقال مسئول بمكتب مراقبة الارصده الاجنبية بوزارة الخزانة الامريكية أن الحكومة الامريكية سوف تضع مؤسسة لونرو في قائمة الشركات التى تحظر التعامل معها إذا اشترت ليبيا نصيبها الذى يمثل الثلث فى مجموعة الفنادق هذه لأن الشراء من شأنه أن يعطى طرابلس دورا عاما فى اداره مؤسسة لونرو..

وقالت الصحيفة أن المحادثات التى أدت فى مارس ١٩٩٢م لبيع عدد من

اسهم مجموعة منيروبول قيمتها ١٧٧ر٥ مليون جنيه استرليني قد شملت ايضا امكانية شراء ليبيا لجزء من سلسلة فنادق لونرو في امريكا الشمالية.

واضافت الصحيفة انها حصلت على وثائق تؤكد أن شركة الاستثمارات الخارجية الليبية بحثت مع مؤسسة لونرو امكانية شراء جزء من سلسلة فنادق اخرى تابعة للمؤسسة، تشمل فنادق في ولايتي اريزونا وكاليفورنيا الامريكيتين .

ولم يصدر اى تعليق من جانب مجموعة لونرو حتى الآن على ما نشرته صحيفة فايننشيال تايمز.

وفي لندن، ذكرت نشرة « غورين ريبورت» البريطانية ان الحظر الذى تفرضه الامم المتحدة على ليبيا لم يمنع الحكومة الليبية من استكمال برنامج صناعة الصواريخ الذى بدأته عام ١٩٨٠ ، واوضحت النشرة ان ليبيا بدأت في تصنيع صاروخ قصير المدى ثم شرعت في تطويره ليصل مداه إلى الف كيلو متر.

واضافت ان ليبيا تحصل على تكنولوجيا صناعة الصاروخ الذى اسمته« الفاتح» من مؤسسات صناعية غربيه اغلبها ألمانية تحت ستار بناء صناعات مدنية في ليبيا.

ومن ناحية اخرى طالبت سوريا باعفاء الدول العربية من تطبيق العقوبات على ليبيا استنادا إلى المادة الخمسين من ميثاق الامم المتحدة التى تنص على دولة عضوه بالمنظمة فإنه يحق لأى دولة أن تواجه مشاكل اقتصاديه بسبب هذه الاجراءات ان تبحث عن وسائل حل هذه المشكلات في مجلس الامن.

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٢ م اعرب مجلس جامعة الدول العربية فى ختام اعماله فى منتصف الليل عن قلقه الشديد لصدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وماتركه من آثار سلبيه على مجمل الوضع العربى باعتبارها إجراءات قسرية لاتساعد على حل المشكلة وتلحق ضررا فادحا بمصالح الشعب الليبى ....

واكد المجلس مجددا على قراراته السابقة التى اصدرها بشأن الازمه الليبية بمنع الغرب مؤكدا إدانته للإرهاب الدولى بكل اشكاله ومشيدا بالموقف الليبى فى ادانته للارهاب الدولى وقبول ليبيا لقرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ... واشار البيان الى حرص مجلس الجامعة على ايجاد حل ملائم تقبله كافة الاطراف لوضع حد للتصعيد الخطير فى هذه الازمة وما يمكن ان تتركه من نتائج سلبية ودعا مجلس الجامعة الدول المعنية إلى مواصلة الجهود والحوار ودعوة الامين العام للجامعة العربية إلى مواصلة واتصالاته مع الامين العام للامم المتحدة لايجاد حل سلمى للازمة .

وقرر المجلس قيام اللجنة السباعية العربية بمواصلة جهودها لدى جميع الاطراف وفق خطة عمل تضعها بهدف التوصل للحل الملائم طبقا لمبادئ القانون الدولى فى اقرب فرصة ممكنة وتقديم تقرير عن نتائج هذه الجهود إلى المجلس .

وصرح إبراهيم البشارى « وزير الخارجية الليبى » ورئيس الدورة الحالية للمجلس بأن بلاده لم تتقدم للاجتماع بأية مقترحات تحرج الولايات المتحدة .

وصرح عبد المحسن الجيعان رئيس وفد الكويت بأن حل الازمة يكون بقرار ليبى وليس بقرار عربى ، وأنه لايوجد تعارض بين الشرعيه الدولية والشرعية العربية..

وقالت مصادر مطلعه ان السودان والعراق وليبيا اكدوا ضرورة عدم الالتزام العربى بقرار المقاطعة .

واكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن اللجنة السباعية ناقشت بصراحة ووضوح العديد من الاقتراحات والأراء البناءة للخروج من الأزمه سلميا ..

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٣ م دافع الملياردير البريطانى نايتى رولاند الذى يمتلك صحيفة الاوبزرفر وعدداآخرمن الصحف والمؤسسات الصناعية فى بريطانيا عن علاقته بالعقيد الليبى معمر القذافى .

ونقلت الاوبزرفر عن رولاند قوله إنه التقى بالعقيد القذافى ووصف آراءه بأنها ليست كما يصورها البعض ولكنها آراء معقولة كما وجه انتقادات حادة للعقوبات ضد ليبيا .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٣ م اكد تقرير عاجل تلقاه السيد عمرو موسى وزير الخارجية انه لايوجد ما يثير القلق او الخوف على حياة المصريين العاملين فى ليبيا ، وان الوفيات التى حدثت هناك ـ وتبلغ ١٠٦ حالات طبيعية نظرا لنسبة المصريين التى تبلغ حاليا نحو ٢٥٪ من سكان ليبيا ككل ، مشيرا الى أنه لاصلة على الاطلاق بين الازمة الليبة الغربية والاوضاع الحاليه للجاليه المصريه.

ونفى التقرير ـ الذى تلقاه وزير الخارجية ـ بناء على طلبه ـ من السيد مصطفى الشاذلى رئيس مكتب متابعة العلاقات المصرية الليبية بطرابلس (سفارة مصر بليبيا) ـ وقوع حالات رشق بالحجارة لسيارات المصريين من جانب الشباب الليبى ، مشيرا إلى أن مثل تلك الحالات كانت تحدث اواخر العام الماضى من جانب شباب مستهتر ، وتوقفت بعد قيام تلك السلطات الليبية باتخاذ اللزوم فور إبلاغها بهذه الحالات .

ويشير التقرير ـ كما علم محمد عبد الهادى ـ مندوب « الاهرام » إلى أنه كسلوك بوليسى« ليبى » ، روتينى يتم احتجاز الموجودين بمكان جريمة ما ، لسؤالهم ويتم الإفراج عن أى مصرى يجرى سؤاله ، كما تتدخل السفارة لسرعة اتمام هذه الاجراءات تجنبا لقضاء عده ساعات فى مركز الشرطة .

وفيما يتعلق بانخفاض رواتب المصريين اوضح التقرير ان ذلك يعود الى وجود مليون مصرى ساهموا فى زيادة المعروض من العمالة المصرية فى سوق العمل ، وبالتالى انخفاض اسعارها وقلة الطلب عليها ، مما ادى من ناحية اخرى ـ إلى انتشار البطالة ولجوء البعض من العاطلين إلى احتراف العمل كبائعين جائلين فى الشوارع ، مما يسئ إلى سمعة المصريين وكرامة مصر .

وبالرغم من أن القانون الليبى يمنع خروج الدينار الليبى فى اطار معاملة المصرى معاملة الليبى إلا أن السفاره استطاعت استرداد المبالغ التى صودرت من مواطنين مصريين اثناء مغادرتهم .

وقال التقرير ان ٥٨من حالات الوفاة طبيعية بسبب الامراض، ٢٥ حوادث

طرق، ١٥حالة فى حادث تصادم بين سيارتين مصريتين غرب بنغازى و ٤حالات غرق وسقوط من اعلى بين العاملين فى قطاعى الصيد والبناء ، إضافه الى ٤ حالات وفاة جنائية تتابع السفارة التحقيقات والاجراءات القضائية بشأنها خصوصا وان المجنى عليه والجانى فيها مصريان .

ولفت السفير الشاذلى الانتباه إلى أن المواطنين المصريين عادة لايبلغون السفاره وفى نطاق اختصاص القنصلية العامة فى بنغازى بأية حوادث او مشاكل تجابههم ، وقال إن السفارة تتدخل مباشرة فور إبلاغها بأى شكوى من عامل مصرى لم يحصل على حقوقه من صاحب العمل لحل مثل هذه الخلافات حتى يحصل المصرى على حقوقه كاملة .

واشار التقرير إلى أن مجلس الوزراء أصدر قراره التنفيذى رقم ٢٢٥ بمنح تراخيص للمصريين بمزاولة أى مهنة أوحرفة أو نشاط اقتصادى كانت محرمة عليهم ، وقراراً برقم ٣٢٦ يقضى بأحقية المصريين فى تملك العقارات والاراضى الزراعية فى ليبيا وهو أمر لم يكن مصرحا به للمصريين من قبل .

وجدد السفير تأكيده باستمرار متابعة احوال الجالية المصرية بكل اهتمام ، مؤكدا ضرورة إبلاغ أى مواطن مصرى فى ليبيا لسفارته بأى شكوى .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٥ م ذكرت صحيفة «الشعب» أن الإدارة الامريكيه وحدت إجراءاتها العدوانية ضد ليبيا بعد رفض طلب الوساطة المصرية بتسوية الأزمة سلميا .

بادرت امريكا بنقل بطاريات صواريخ باتريوت إلى قواعدها العسكرية

«كوميزو» فى صقلية قبالة السواحل الليبية، وعلى بعد ٤٥٠ كيلو متراً منها، وذلك ضمن مناورة برية وبحرية استفزازية تنفذها قوات حلف الاطلنطى تحت القيادة الامريكية قرب سواحل ليبيا ، بما يزيد من احتمالات العدوان الامريكى على ليبيا خلالها ، كما حدث فى المواجهة فوق خليج سرت عام ١٩٨٦ م .

وعلمت « الشعب » ان هذه الخطوه الاستفزازية لأمريكا اثارت موجة من القلق فى الاوساط المصرية ،خشية اقدام امريكا على عدوان ضد ليبيا يخلص الإدارة الامريكية من تزايد العقبات امام تصعيد هذا الحصار .

وقد جاء التصعيد الامريكى عقب ان ردت الإدارة الامريكية بالرفض على الوساطة المصريه ، وتضمن الرد الامريكى إدعاءات حول ما أسمته امريكا بأدلة قاطعة حول قيام ليبيا بتدريب ما اسمتهم بعناصر إرهابية فى مواقع محدده تبين انها مواقع عسكرية تخص الجيش الليبى ، ولم تلتفت إدارة بوش الى عرض ليبا باستعدادها لاستقبال وفد دولى للتحقق من هذه الاتهامات ، كما ارتبطت الخطوة الامريكية بمعاودة الحديث عن مصنع الرابطة الليبى للادوية وتجدد الإدعاءات الامريكية بأنه ينتج اسلحة كيماوية رغم نفى ليبيا واعلانها قبول لجنة تقصى حقائق دولية تزور المصنع ، وتتأكد من صحه الموقف الليبى .

وذكرت الشعب ايضا أن الولايات المتحدة قد وجهت تحذيراً للدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام للجامعة العربية ـ قبل ساعات من استئناف اعمال الدوره الـ ٩٧ للجامعة على مستوى وزراء الخارجية ـ يتضمن لفت نظر الدول العربية إلى خطوره اتخاذ قرار يتعارض مع قرارات مجلس الامن ضد ليبيا .

اشار التحذير الامريكى إلى ان إقدام الجامعة العربية على اتخاذ قرار معارض سوف يعرض مصالح الدول العربية للخطر وسيؤثر على مسيرة السلام.

وطالب السفير الامريكى ـ الذى التقى بالدكتور عبد المجيد فجأة وبدون موعد مسبق ـ بضرورة بذل الجامعة لمساعيها ، لإقناع ليبيا بتسليم مواطنيها لبلاده أو لبريطانيا .

وقد انعكست التحذيرات الامريكية بشكل سلبى على اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، واحبطت بارقة امل لاحت فى بداية الجلسات وكانت تدور حول امكانية اتخاذ موقف عربى موحد بشأن الحصار الاقتصادى المفروض على ليبيا.

وفى الوقت الذى اصر فيه وزراء خارجية سوريا والعراق وليبيا وفلسطين والسودان على ضرورة اتخاذ موقف عربى موحد، وكشف زيف قرارات مجلس الامن ، تعللت مصر والسعودية وبقية دول الخليج بضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وحل الازمه فى اطارها .

هذا وفى اضخم مؤتمر جماهيرى عقده حزب العمل المصرى يوم ١٩٩٢/٥/٧ م لمناصرة ليبيا ضد الهيمنة الامريكية .. اكد الاستاذ إبراهيم شكري ، مسانده حزب العمل للشعب الليبى وطالب قادة وحكومات وشعوب الدول العربية بالامتناع عن تنفيذ قرارات مجلس الامن الظالمة ضد ليبيا ، كما ناشد الحكومة المصرية أيضا بالامتناع عن تنفيذ تلك القرارات ، ودعاها لإجراء

استفتاء على الوحدة مع ليبيا ليعبر الشعب المصرى عن رغبته الصادقه فى الوحدة وطالب بمقاطعة البضائع والسلع الامريكية .

استهل شكرى حديثه معتذرا عن عقد المؤتمر فى مكان ضيق حيث ان الحكومة رفضت عقد المؤتمر فى ميدان عام .

وقال شكرى / إنه اذا كانت ليبيا محاصرة من قبل امريكا وحلفائها فإننا نحن فى مصر محاصرون من قبل حكومتنا .. رغم ان المؤتمر الذى انعقد فى مكان متسع وحضره مئات الآلاف الذين يعبرون بصدق عن نبض الشعب المصرى، وكان يمكن أن يساعد ذلك الرئيس مبارك إذا كان يريد ان يجمع العرب فعلا.واشار شكرى إلى الاتصالات التى جرت بهذا الخصوص حيث تم الاستعانه فيها باحد قيادات الحزب الوطنى ، وهو رئيس لجنة الشئون العربيه بالحزب الدكتور طلبه عويضه والذى وقع على بيان الاحزاب المصرية لإدانة الهجمة الامريكية ضد ليبيا ، ولكن تلك الجهود لم تصل إلى نتيجة .

« اجتماعات حاشدة فى الميادين »

وقال شكرى « إن الحكومة المصرية تخطئ» خطأ كبيرا عندما لاتسمح لجماهير الشعب أن تتجمع فى هذه الاجتماعات الحاشدة فى الميادين وهو الامر الذى كان يمكن ان يعبر تعبيرا صادقا عن إرادة الشعب .

ثم تطرق شكرى إلى حديث الرئيس مبارك فى أول مايو ١٩٩٢م وما ذكره الرئيس مبارك من أنه لايريد اتحادا بين مصر وليبيا يأتى من فوق أو من الرؤساء ولكنه اتحاد يأتى من تحت من الشعوب ووجه شكرى حديثه للرئيس

مبارك قائلا : انت تتحدث وانت رئيس الحزب الحاكم ، فماذا فعلت وماذا فعل حزبك ليهيئ الشعب لهذه الوحدة ؟ ثم ان هذا الاتجاه الشعبى نحو الوحده لابد ان يكون له مظاهر ويمكنكم ان تجروا استفتاء على الوحدة إذا اردتم تحقيقها .

وردا على ماقاله الرئيس مبارك إنه لايريد ان يورط نفسه ويورط شعبه ، قال شكرى إن الموضوع ليس توريطا فى شئ وان دفاعنا عن ليبيا هو حياة لنا ولليبيا والسودان وكل البلدان العربية واضاف :: لقد قلت فى كل مكان ذهبت إليه طوال الفترة الماضية إن الامر بيد الشعوب العربية والموضوع لايحتاج إلى كلام كثير ولكنه يحتاج إلى عمل يقوم به كل مصرى وكل عربى ، ابسطه ان نقاطع السلع والبضائع الامريكية حتى تشعر امريكا بأن هناك قوة تقف ضدها ، وبذلك تشعر امريكا إن نبض الشارع المصرى والعربى مازال قويا وان الشعب المصرى لن يرضى ابدا بهذا الاستمرار فى الحصار الذى دمر العراق ، وهذه البدايات لتدمير ليبيا .

« مناورات امريكية امام الساحل الليبى »

واشار شكرى إلى ان حلف الاطلنطى مازال قائما رغم انه فقد مبررات وجوده بعد حل حلف وارسو ، ولكنهم يرون ضرورة الحلف لأن هناك خطرا اشد فى الإسلام كما قالت تاتشر ... والآن لم يجدوا مكانا لمناورات الحلف الا امام السواحل الليبية لإرهابها ، كما فعلوا عام ١٩٨٦ م حينما هدموا الاحياء السكنية وقتلوا الابرياء فى غاراتهم .. والآن يقف حلف الاطلنطى ضد ليبيا بعد ان كان يقف ضد حلف وارسو ، وهذا شرف كبير لليبيا ، ونحن لن نترك

الشعب الليبى يواجهه بمفرده ، بل سنكون معه فى كل خطوة ، وسنتحمل معه كل المخاطر هو أوغيره من الشعوب العربية ، لأننا بدون هذه الروح الاخوية لن تقوم لنا قائمة ولن يكون لنا كيان .

وانتقد شكرى المواقف العدوانية الامريكية تجاه الدول العربية والمؤيدة دوما لإسرائيل حتى عقدت معها اتفاقها الاستراتيجى .. كما انتقد قرارات مجلس الامن والامم المتحده التى عجزت عن ايجاد حل للقضية الفلسطينية منذ ٤٨ وحتى الآن ، مؤكدا أن القرارات لايتم تنفيذها إذا كانت تنصف العرب والمسلمين ولو قليلا .. بينما يتم تنفيذها بكل قوه إذا كانت ضدهم .

« الدعوة للحرب لا السلام »

وقال شكرى إن الصورة الآن مقلوبة ، فالامم المتحدة أنشئت لتمنع حدوث الحروب ولكنها تخلق الحروب بعد أن سيطرت أمريكا على صنع القرار فيها ...

وقال شكرى إننا حاولنا أثناء أزمة الخليج تجنب الحرب وايجاد حل عربى للأزمة ، ولكنهم لم يستمعوا لكلامنا واستمعوا لكلام امريكا واعتبروها صديقتهم رغم انها لاتعرف للصداقة قدرا ، كما فعلت معنا من قبل حينما اجبرت طائرة ركاب مصرية على الهبوط فى مالطة فى وقت كانت الصداقة بين مصر وامريكا فى قمتها .

وقال شكرى إن شبح فيتنام يطارد امريكا ، فأرادت ان تحل هذه العقدة ، ولم تجد سوى العرب لتحلها على حسابهم لأنها ستجد مساندة دولية من أوروبا أو من غيرها .!!

وقد ارادت امريكا ان تهدى لشعبها انتصارا يزهو به ليتخلص من عقدة الهزيمة فى فيتنام، ولم تجد سوى العرب ، وان المناورات التى جرت منذ ايام امام الشواطئ الليبية هى إعداد للحرب للتخلص من النظام الليبى بسبب مواقفه المعادية لامريكا وللغرب .

« وضع متخاذل لاتحاد العمال »

وتحدث شكرى عن أوضاعنا الداخلية وما آلت إليه من تدهور فى ظل قانون الطوارئ الذى يحكمنا منذ ١٢ عاما ، وتزوير الانتخابات لمنع الشرفاء من الوصول إلى البرلمان ، ورفض الحكومة وضع الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات ، الامر الذى حد بحزبنا لمقاطعة الانتخابات .

وانتقد شكرى الموقف المتخاذل لاتحاد العمال تجاه القضايا العربية وخاصة أزمة ليبيا ، مذكرا بأمجاد اتحاد العمال فى مصر والعمال العرب حينما قاطعوا البضائع الامريكية من قبل واضربوا عن العمل لوقف الشحن والتفريغ ، ساعتها كان هناك اتحاد قوى للعمال ، وساعتها عرفت امريكا ان العرب يمكن ان يكون لهم شأن فأين هذا الاتحاد الآن ؟!!

ووجه شكرى حديثه لعمال مصر قائلا : إن المنحه التى تحصلون عليها أول كل مايو ليست هى القضية الرئيسيه لكم .. انكم فى مقدمة الصفوف لتقفوا وقفه صلبه فى يوم يعلن عنه ، لمقاطعة كل ماله صلة بأمريكا فى المطارات والموانئ أو بالمظاهرات حتى ، امريكا إن الامر لن يمر بسهوله واننا كم حاربنا ضد الصهاينة عام ١٩٤٨ م وشارك بعضنا مع المجاهدين الافغان

الذين نصرهم الله ، فإننا سنواصل مسيرة الجهاد ، وهذه القوى الايمانية فى قلوب الشباب يجب ان توجه ضد العدو الحقيقى امريكا وإسرائيل .

وانتقد شكرى ماورد بحديث الرئيس مبارك من أن امريكا هى التى تعطينا المنح والمعونات وتساءل شكرى قائلا : هل هناك شعب يستطيع أن يعيش على المنح والمعونات ؟ هذه المعونات التى ملأوا الدنيا صياحا عنها فى مجلس الشعب وغيره، وقالوا إنها ساهمت فى إنشاء المدارس والصرف الصحى وغيره ولكننا لم نسمع ابدا انها إقامت مشروعا إنتاجيا يمكن ان يزيد الإنتاج فى مصر.. وحينما تعاونت امريكا مع مصر فى مجال الزراعة كانت النتيجة المعروفة للجميع خرابا شاملاً فى الزراعه المصرية واهمها القطن والقمح والارز والذره ، حتى تظل ايدينا ممتده إليهم ، مع ان الإسلام رفض المذلة ويرفض أن تكون يد المسلمين هى السفلى .

وإننا نقول إن الشعب قادرعلى اجتياز الصعاب .. قادرعلى العمل والكد كى يجنى ثمرة عمله ، لكن الشعب لايجد القدوة الحسنه بل يجد استفزازا فى كل مكان كما حدث من انفاق على الدورة الافريقية ، رغم اننا كنا فى أمس الحاجة لتلك الاموال ، لنعالج التلوث او نحل مشكلة الإسكان وقال شكرى إننا يمكن ان نوفر المليارات إذا أرشدنا الانفاق ، فنحن لدينا تمثيل دبلوماسى اكثر من المملكة المتحدة ، كما اننا أصبحنا ننفق بلاحساب على المواكب والقصور .

« الفتنة الطائفية »

وانتقد شكرى الذين يثيرون الفتنة الطائفية ، مؤكدا شجبه لأى تصرف يمكن

أن يؤدى إلى فتنة بين المسلمين ، والمسيحيين الذين عاشوا معا منذ الفتح الإسلامى لمصر ... ولم يفرض الحكام المسلمون عليهم اعتناق الإسلام وتركوهم احرارا فى عبادتهم ، حتى إن عمر بن الخطاب امير المؤمنين اقام محاكمة لنجل حاكم مصر عمرو بن العاص لانه اهان مسيحيا حتى يشهد العالم على عدالة الإسلام.

« حكومتنا تدافع عن الرذيلة »

كما انتقد شكرى استمرار المنكرات فى مصر مثل صناعة الخمور ولعب القمار فى الفنادق بحجة حماية السياحة ، مؤكدا ان الإسلام نهى عن هذه المنكرات وامرنا بتغيير المنكر بكل السبل وإننا فى مصر الفتاه حاربنا الرذيله التى كانت تعمل برخصة من الحكومه حتى تم وقفها .. ولكن حكومتنا تدافع عنها الآن .

وانهى شكرى خطابه مؤكدا ان الوحده بين مصر وليبيا والسودان هى امر حيوى للشعب المصرى والشعوب العربيه حتى نكون جميعا اقوياء يمكننا أن نخيف عدونا وهذا هو الطريق الصحيح .. كما ذكر شكرى الحاضرين بأن الله اقوى من امريكا ، وان امريكا ذاتها التى تحاول فرض هيمنتها على العالم تعانى من مشاكل جمة داخلية كشفتها احداث لوس انجلوس، كما أنها تواجه عجزا كبيرا فى ميزانها التجارى ولن يهدأ بالها طويلا .

* كان مجدى حسين الامين العام المساعد لحزب العمل قد افتتح المؤتمر قائلاً: إننا حذرنا اثناء أزمه الخليج من الهجمة الشرسه الامريكيه لإحكام السيطرة على المنطقة العربية من المحيط إلى الخليج لردع المسلمين .. ولم يصدقنا

البعض بل وقفوا مع الشرعية القذرة لتدمير العراق .. والآن وضحت ابعاد المخطط .... فجأة دور ليبيا والبقية تأتى .. الشرعية القذرة التى تنهض وتنهب واقفة لحماية الكروات فى يوغوسلافيا .

ثم اضاف بصوت حاد : اما عندما يتعرض المسلمون فى البوسنة والهرسك للمذابح والابادة تصمت الشرعية القذرة ..

وهنا دوت الهتافات الإسلامية «الله اكبر ... الله اكبر ... الله هو السند » .

وعن حديث الرئيس مبارك عندما قال فى خطاب أول مايو : « أنا ليا خط احمر لاأتعداه » قال معلقا ان الذى يحدد الخطوط الحمراء هو الله ونرفض أن نذل مصر باكملها لأن حاكما فردا يرتمى فى احضان امريكا ، ان تحكم امريكا فى كل شئ .. نوافق على هذا ولانوافق على ذلك .. ان هذا شرك بالله وهذه سخافات .

ووسط الهتافات المدوية بدأ اللواء طلعت مسلم عضو اللجنة العليا لحزب العمل حديثه محللا للأحداث كخبير عسكرى فقال : إن الخطر الموجه إلى ليبيا اوسوريا أو السودان هو فى حقيقته موجه إلى مصر .... فلم يحدث فى التاريخ أن تعرض أى بلد عربى للخطر الا ويمس أمن مصر .. وتضامننا مع ليبيا ليس لأنها دولة صديقة أو مسلمة ، لكن على أساس أن هذا هو من صميم أمن قومى لمصر ومتعلق بأمن الامة العربية .

واختلف اللواء طلعت مسلم مع خالد محيى الدين قائلا : إن الدول الغربية لن تنتظر اربعة شهور ولكنهم الآن يستعدون لإصدار قرار ضد ليبيا ومن المحتمل أن يرفع لمجلس الامن خلال أسبوع .. فيجب أن نشعر أن الوقت ليس

في صالحنا ، ولعل كلام الرئيس مبارك؛ عن الازمة فى خطابه الاخير يعتبر انذارا بعمل عسكرى.

وطرح اللواء مسلم سؤالاً مهما خطيرا فقال : هل سوف نسكت إذا حدث عمل عسكرى ضد ليبيا ؟

وهل يمكن أن نضمن الا ينطلق العمل العسكرى على ليبيا من ارض مصر ؟

واجاب اللواء مسلم : إن طبيعة العمل العسكرى سوف تحتم استعمال الاجواء والارض والمياه الإقليمية المصريه ... فضلا عن أن امريكا لها قواعد فى مصر والطائرات الامريكية استعملت الاجواء والموانئ والمطارات المصرية فى ضرب العراق .. فما هو الحال إذا ضربت ليبيا التى تبعد عنا بمسافات اقل بكثير من العراق ؟!

وهناك صورة أخرى للعمل العسكرى وهى الاستطلاع والحصول على المعلومات والاستخبارات والتشويش .. فمن يضمن أن الحكومة المصرية لن تمكن القوات الامريكية من استعمال الاجواء والموانئ والأرض المصريه فى الحرب ضد ليبيا ؟

لقد حان الوقت .. لأن نتوقف عن الشجب والإدانة .. علينا باتخاذ موقف عملى ، ولابد أن نكون قادرين على دفع الثمن ، وأى عمل ولو صغيراضد امريكا سوف يضعفها ويؤثر عليها .. وإذا تخاذلنا فإننا لانخاطر بمستقبل الامه العربية والإسلامية فقط بل بمستقبل الاجيال القادمة كلها .

وتحدث في المؤتمر قادة الاحزاب والتيارات السياسية المختلفة فقال احمد سيف الاسلام وحسن البنا ممثل الاخوان المسلمين :

أيها الاخوه في هذه اللحظات التاريخية التى تمر بها الامة العربية ... تقف الامة موقف التحدى ، إما ان تكون ... أو لاتكون ... أما أن تثبت وجودها واما أن تكون إلى زوال .. إما أن تدافع عن كيانها وشرفها .. أو يطمع فيها الذئاب ولن يكون ذلك إلا بوحدتنا ، ونرى اللحظات الراهنة التى وصل فيها العرب إلى حالة التردى طمعت فيهم الدول الاستعمارية من اقصاها إلى اقصاها ، وسقطت الاقنعة وكشف النقاب ، وفي الجزائر الامر مكشوف والامر لايحتاج إلى شرح فعندما وصل الإسلاميون إلى الاقتراب من السلطة من خلال انتخابات حرة هاجت الدنيا وماجت .. هذه هى الديمقراطية التى ينادون بها .. وبعد التطورات الدولية وانفراد امريكا كقوة وحيدة فى العالم .. كنا ننتظر ماذا ستفعل هذه الدولة العظمى هل تحكم الإنسانية وتتخذ موقفا حضاريا تجاه الشعوب والبلاد الاخرى تكون السيادة فيه للقانون والعدالة بين الدول والمساواه بين الدول القوية والضعيفة والغنية والفقيرة ، ام أنها ستأخذ موقفا متعنتا من هذه الدول تظهر فيه سياسة القهر والاستعمار .

إن نوايا امريكا الآن واضحة فهي تريد استغلالنا وتريد بترولنا .. وبعد كل هذا ، وقبله تريد اهم شئ عندنا وهو عقائدنا التى هى حياتنا ... تريد ان تقتل الإسلام فينا ...

فالمعركة الآن صريحة وواضحة .. ومهما تقاعست الحكومات العربية فإن

الشعوب العربية والجماعات الإسلامية والاحزاب الصادقة لن تخشى هذا الجبروت .. سنقاومها ونقرها باذن الله .. بإيماننا وعقيدتنا ...

ثم اعطيت الكلمة للاستاذ خالدمحيى الدين رئيس حزب التجمع الذى بدأ حديثه هادئا بقوله : إن الحركة الوطنية تمكنت رغم التعقيدات والحواجز من مقاومة التطبيع مع الصهاينة ونجحت فى ذلك ... وامام الحركة الوطنية فى مصر الآن اخطر قضية تواجه المنطقة .. فالمسألة ليست محاكمة اثنين من الليبيين .. هذه تمثيليه .. الامر الخطير هو اطماع امريكا ونفوذها فى المنطقة .. والبعض يقول إننا محتاجون لأمريكا وإننى أقول إن التبعية هى امتصاص لمقدرات هذا الوطن..

واضف خالد محيى الدين : ربما كان هناك اختلاف حول أزمه الخليج إلا إننى لم اقابل مصريا أو عربيا إلا واجمع على مساندة ليبيا ضد التعنت الامريكى .. وان هذا إهانة لكرامة مصر والعرب ...

وأشار محيى الدين بصوت حاد إلى أن مجلساً يستعد بعد أربعه شهور للتصعبد وإصدار قرارات جديدة ضد ليبيا .

ونحن هنا لابد أن تتحرك بكافة السبل كى يعرف العالم أن هذه التطورات وهذا الامر لن يمر سهلا .

اما الاستاذ جمال ربيع رئيس حزب مصر العربى فقد اشار إلى خبر نشرته الصحف جاء فيه ان الشعب الروسى خرج فى مظاهرة عارمة الاسبوع الماضى نظمها حزب النهضه الديمقراطى الإسلامى احتجاجا على قرارات مجلس الامن

ضد ليبيا .. ووجه المتظاهرون رسالة إلى القيادة الروسية اتهموها فيها بعدم الكرامة لموافقتها على هذه القرارات وقالت الرسالة إنها حملة إرهابية ضد ليبيا ومحاولة لخنق العالم العربى والاساءه إلى الكرامة العربية ، ونقل السيادة إلى إسرائيل حتى يكون لها دور موزع الثروات بالمنطقه .

وتساءل الاستاذ ربيع فى حسرة : ايحدث هذا فى روسيا ونحن هنا متخاذلون ؟!!

وعندما تحدث الاستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قال : أمريكا مصرة على محاكمة اثنين من ليبيا متهمين بتفجير طائرة .. لكن من يحاكم امريكا على إطلاق الصواريخ على طائرة مدنية إيرانيه راح ضحيتها ٣٠٠ مواطن برئ .

وعن حديث مبارك عن عدم تسليمه المتهمين فى حالة الوحدة

قال مصطفى مراد : ان الوحدة بين مصر وليبيا وسوريا بالفعل مازالت قائمة، لأنها تمت بالاستفتاء ودستوريا على ألا ينهى هذه الوحدة سوى الاستفتاء ، ولم يحدث هذا .. إذن الوحدة قائمة .

وفى نهاية المؤتمر القى الدكتور حلمى مراد بياناً باسم المؤتمر من سبع نقاط يطالب الحكام العرب والمسلمين بدعم موقف ليبيا وادانة العدوان الامريكى،و كذلك الاعتداءات الإسرائيلية وإجراء استفتاء على الوحدة بين مصر وليبيا .

أولا : مناشدة الحكام العرب باتخاذ موقف موحد من خلال جامعة الدول العربية برفض الانصياع لتطبيق العقوبات الجائرة التى فرضها مجلس الامن

بالمخالفة لميثاق الامم المتحدة تحت الضغط الامريكى لنزاع قانونى حول تسليم ليبيين مشتبه فى ارتكابهما حادث طائرة منذ عام ١٩٨٨م دون ادلة ثبوت ، وهو نزاع قانونى يحل بالطرق السلمية حيث لا يتضمن عدوانا مسلحا أو تهديدا للسلام العالمى .. وهذا الموقف الموحد من شأنه أن يحمل مجلس الامن على إعادة النظر فى قراره .

ثانيا : التأكيد على مساندة رفض تسليم الليبيين المشتبه فيهما لمحاكمتهما فى امريكا أو بريطانيا ، لعدم عدالة الاحكام التى فيهما لاعتمادها على رأى المحلفين من المواطنين العاديين الذين يتأثرون بضغوط للمجتمع والدعايات الإعلامية ، وهو ما ثبت مؤخرا بالنسبة للامريكيين أنفسهم بالانحياز إلى البيض منهم ضد السود ، مما آثار موجة عارمة من الغضب فى لوس الجلوس امتدت إلى غيرها من المدن الامريكية .

ثالثا : ضرورة رفع حوادث الإرهاب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين

فى الاراضى المحتلة وسيادة دولة لبنان إلى مجلس الامن للمطالبة بتطبيق العقوبات الواردة بميثاق الامم المتحدة فى حالة عدم التزام إسرائيل بما سبق صدوره من قرارات فى هذا الشأن ، حتى لا يكيل مجلس الامن بكيلين ، مع الفارق بين عدوان آثم مباشر واقع من إحدى الدول الاعضاء وبين اشتباه لم يتم عليه الدليل من اثنين من رعايا دولة أخرى .

رابعا : مطالبة الحكام والمسئولين والكتاب المصريين والعرب جميعا بالكف عن استخدام وصف "الشرعية الدولية" للتعبير عن القرارات الباطلة التى

اصدرها مجلس الامن فى حق ليبيا بالمخالفة لميثاق الامم المتحدة حتى لا يضفى هذا التعبير الخاطئ المشروعية على تلك القرارات الباطلة .

خامسا : وجوب الاستجابة لما عرضته ليبيا من استقبال لجنة من الامم المتحدة للتحقق من عدم وجود معسكرات لتدريب الإرهابيين أو منشآت لصناعة أسلحة الدمار الشامل على اراضيها دفعاً للاتهامات الكاذبة التى توجه إليها وتتخذ ذريعة لما يراد اتخاذه من عقوبات ظالمة توقع ضد ليبيا وشعبها .

سادسا : المطالبة بإجراء استفتاء عام فى كل من مصر وليبيا على "مبدأ الوحدة" بين البلدين إذا ما أريد معرفة رأى الشعب ، وذلك تحقيقا للتكافل الاقتصادى بين البلدين بما يعود بالخير على شعبيهما وهو ما سعى إليه البلدان من قبل وليس بقصد تجاوز المطالبات الموجهة إلى ليبيا ، توطئة لوضع تفاصيل احكام هذه الوحدة .

سابعا : مناشدة منظمة الدول الإسلامية - التى تنتمى إليها مصر - الاستجابة لبيان شيخ الازهر باتخاذ مواقف جدية لايقاف العدوان الوحشى على أرواح المسلمين وممتلكاتهم فى جمهورية البوسنة والهرسك بعد استقلالها عن يرغسلافيا - باعتباره حلقة من سلسلة إرهاب الدول العربية والإسلامية لإخضاعها للهيمنة الامريكية - وذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول المعتدية ، وعرض الموضوع على مجلس الامن لتوقيع العقوبات عليها ، ومطالبة الامن العام للامم المتحدة بسرعة إرسال قوات حفظ السلام التابعة لها دون تلكؤ لحقن دماء المسلمين ووقف تدمير بلادهم .

ثامنا : مطالبة الدولة العربية باتخاذ موقف حازم لالغاء الحصار غير الإنسانى الذى يفرضه مجلس الامن على الشعب العراقى لحرمانه من الغذاء والدواء ، مما ادى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال ، وهو مالا صلة له بالاغراض الحربية المزعومة ، والذى يعتبر حلقة من سلسلة الاضهاد المتخذ ضد الشعوب العربية والإسلامية .

هذا ويعتبر المجتمعون ان الاحزاب السياسية وكافة القوى الشعبية والنقابات المهنية والعمالية ، وجميع افراد الشعوب العربية والإسلامية ، مسئولين عن وضع هذه القرارات بكافة الطرق السلمية المشروعة موضع التنفيذ .. ولينصر الله من ينصره "انه لقوى عزيز" .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٨م ذكر تقرير لوكالة رويتر من طرابلس أن عددا من النسوة الليبيات يفضلن العمل فى القوات المسلحة الليبية عن القيام بدور المرأة التى تستعد للزواج وتربية الاولاد وخدمة المنزل .

وقال التقرير إن بعض السيدات الليبيات يتدربن على إطلاق الصواريخ والاسلحة الخفيفة فى حالة وقوع هجوم من الولايات المتحدة وحلفائها ضد ليبيا بسبب الازمة الحالية بين ليبيا والدول الغربية بشأن اتهام ليبيا بالتورط فى تفجير طائرة امريكية للركاب فوق اسكتلندا .

وقالت فتاة تشرف على قسم الكمبيوتر للأكاديمية العسكرية للسيدات إن العقوبات المفروضة ضد ليبيا لاتخيف الليبيين وان القصف الامريكى لليبيا فى عام ١٩٨٦م لم يغير من اصرار الليبيين على الدفاع عن ارضهم .

وذكر التقرير ان الرئيس الليبى معمر القذافى يعتمد على خريجات الاكاديمية فى حراسته الشخصية الدائمة .

وابدت طالبات فى الاكاديمية تذمرهن من صعب إقبال الليبيين على الزواج من السيدات العاملات وبخاصة خريجات الاكاديمية .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/٩م بدأت المؤتمرات الشعبية الاساسية جلسات دورتها الثانية للعام الحالى فى مختلف المدن والبلديات فى جميع انحاء الجماهيرية لمناقشة السياسات الداخلية والخارجية وسيكون لهذه الدورة اهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة الموضوعات التى يتعين التوصل الى قرارات بشأنها ومن بينها الازمة الناشئة عن قضية لوكيربى وطلب مجلس الامن تسليم المشتبه فيهما على نحو ماورد فى قرارى المجلس رقمى ٧٣١و٧٤٨.

ومن المقرر ان يعود مؤتمر الشعب العام وهو قمة التنظيم السياسى فى ليبيا إلى الانعقاد يوم الحادى عشر من يونيو لبلورة ما تنتهى إليه المؤتمرات الشعبية الاساسية وبالتالى صياغة رد الجماهيرية الرسمى على قرارى مجلس الامن .

وكانت المؤتمرات الشعبية قد اجتمعت يوم الثانى من مارس ١٩٩٢م فى الذكرى الخامسة عشرة لإعلان قيام سلطة الشعب فى مثل ذلك اليوم من عام١٩٧٧م.

وفى يوم ١٩٩٢/٥/١٠م وصل إلى جزربالى باندونيسيا وفد مصر المشارك فى اجتماعات مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز التى بدأت يوم ١٩٩٢/٥/ ١١م واكدت مصادر المؤتمر ان حركة عدم الانحياز تقدر دور مصر وجامعة الدول

العربية من اجل احتواء الازمة الليبية بالطرق السلمية .

وبحث الاجتماع ايضا إعادة تقييم الموقف الدولى من الناحية السياسية والاقتصادية ، والبحث عن علاقة جديدة بين حركة عدم الانحياز والامم المتحدة والنظام العالمى الجديد .

وصرح السفير منير زهران مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة ورئيس وفد مصر فى اجتماعات كبار المسئولين بأن مصر ستدفع من جديد باقتراحها لدمج حركة عدم الانحياز بمجموعة الـ٧٧ وقال نحن نشعر بأن هناك وعيا متزايدا لهذه الحقيقة كما أن الرافض للتطورات والمواقف يجد مزيدا من التجاوب ومزيدا من الفهم ومصر سوف تطرح فى اجتماع بالى هذا الاقتراح وتجرى حوله مزيدا من المشاورات وهناك أوراق عمل جديدة وافكار مصرية ستطرح على الحركة فى بالى خاصة التطورات الاخيرة فى الشرق الاوسط ابتداء من مدريد إلى المباحثات المتعددة الاطراف .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/١٠م نقلت صحيفة صنداى تايمز البريطانية عن العقيد القذافى قوله إن تبرئة رجال الشرطة الامريكيين البيض من تهمة ضرب سائق سيارة اسود اقنعته بعدم تسليم المواطنين الليبيين اللذين يشتبه فيهما بنسف الطائرة الامريكية فوق لوكيربى عام ٨٨ لن يسلما مشيرا إلى أن محاكمتهما امام هيئة محلفين امريكية لن تكون نزيهة ومنصفة .

وذكرت الصحيفة ان الرئيس الليبى عدل عن وعده بتسليم السلطات البريطانية تفاصيل صفقات سبق أن عقدها مع منظمة الجيش الايرلندى الجمهورى .

وفى مصر وفى يوم ١٢/٥/١٩٩٢م صرح عضو امن الوفد الليبى لمؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز المقرر عقده فى بالى باندونيسيا ان ليبيا تسعى إلى حث دول الحركة على إدانة العقوبات المفروضة عليها بسبب قضية " لوكيربى " .

وقال المسئول الليبى إن إبراهيم البشارى امين لجنة الاتصال الخارجى (وزير خارجية ليبيا) سوف يثير هذه المسألة ويطلب إدراجها على جدول اعمال المؤتمر المنتظر أن يستغرق يومين .

واشار إلى أن العقوبات ضد ليبيا لم تكن مدرجة اصلا فى جدول الاعمال لذا فإنها ستطالب بتعديله ليشمل هذا الموضوع .

وقال مصدر دبلوماسى إن ليبيا ستطلب ايضا إدراج هذا الموضوع على قمة حركة عدم الانحياز المقرر عقدها فى جاكارتا فى سبتمبر ١٩٩٢م .

من ناحية أخرى وصفت وكالة الانباء الليبية تصريحات مسئول امريكى عن أن هدف الولايات المتحدة هو إسقاط العقيد معمر القذافى بأنها تكشف عن النوايا الحقيقية الكامنة وراء اتهام واشنطن لمواطنين ليبيين فى حادثة لوكيربى وانها تؤكد أن وراء إثارة هذه القضية مؤامرة تستهدف المس باستقلال وسيادة ليبيا وزعزعة نظامها .

ودعت الوكالة الدولية التى تبنت الموقف الامريكى والبريطانى إلى تغيير موقفها وإعادة تقييمها للقرارين ٧٣١و٧٤٨ لبطلان اساسهما وفقدان مبرراتهما على حد تعبيرها .

وجاء ذلك فى تعليق للوكالة الليبية على الحديث الذى نشرته مجلة تصدر بلندن مع هنرى شولتز مستشار وزير الخارجية الامريكى ونسبت فيه المجلة للمسئول الامريكى قوله انه ليس المهم أن تسلم أو لا تسلم ليبيا مواطنيها المتهمين لأن الهدف الحقيقى هو إسقاط القذافى .

وفى اليوم نفسه اكد الشاذلى النفانى الامين العام لحزب التجمع الدستورى الديمقراطى التونسى ان تركيز الجهود وتعزيز التضامن العربى يقوى الموقف العربى إقليميا ودوليا ويجعل للكلمة العربية وزنا يخدم القضايا العربية وفى مقدمتها الازمة الليبية الحالية .

وقال فى حديث للاهرام "المصرية" إنه لابد من البحث عن حلول كفيلة بايجاد مخرج سلمى للأزمة الليبية الراهنة مشيرا إلى أن الحل العسكرى يمكن أن يشكل كارثة جديدة تضاف إلى الكوارث التى ألمت بالمنطقة العربية .

وقد شكر النفانى الجهود العديدة التى يبذلها كل من الرئيس حسنى مبارك والرئيس زين العابدين بن على منذ اندلاع الأزمة . باعتبار أن مصر وتونس الدولتان المجاورتان لليبيا ولهما موقف واحد يسعى الى تطويق الازمة ومحاصرتها ، بما لا يهدد السلم والاستقرار ويعيق جهود التنمية بالمنطقة .

واشار الى أن المساعى مازالت مستمرة. وان الامل يبقى قائماً فى ان يتفاعل الجميع ايجابيا مع مختلف المبادرات المطروحة للوصول إلى حل فى اطار مبادئ الشرعية الدولية وقواعد القانون مع الحرص على السيادة الوطنية الليبية .

وقال : إن تونس قامت بمساع على مستوى المغرب العربى والدول العربية

وعلى المستوى الاوروبى مؤكدا أن تونس التى تقف مع الشرعية الدولية لن تتخلى عن مؤازرة الشعب الليبى .

كما رحب بتأكيد ليبيا إدانتها الصريحة للإرهاب بمختلف أشكاله وصوره واستعدادها للتعاون مع اى جهة للوصول إلى حل مرض .

وفى يوم ١٣/٥/١٩٩٢م اكد احمد كويطع رئيس اتحاد المهندسين العرب على ضرورة أن تتخذ الدول العربية موقفا موحدا (تجاه الازمة) الليبية الغربية وان يتسم هذا الموقف بالحسم .

جاء ذلك فى كلمته فى افتتاح الجلسة الاستثنائية للمجلس الاعلى لاتحاد المهندسين العرب للتضامن مع ليبيا .

ودعا المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان إلى ضرورة احتواء الازمة الليبية مع الغرب .

وذكرت صحيفة الاهالى فى اليوم نفسه ان المسئولين الامريكيين ابدوا في الايام الاخيرة اقتناعا واضحا أن القاهرة تتخذ الآن موقفا رسميا من مسألة النزاع القائم بين الغرب وليبيا وهو يقوم على قبول رغبة الولايات المتحدة فى التعجيل باستصدار قرار جديد من مجلس الامن بفرض عقوبات اشد من تلك التى نص عليها القرار الذى اصدره المجلس وبدأ تنفيذه يوم ١٥ ابريل ١٩٩٢م .

وكان المسئولون الامريكيون يلاحظون من قبل أن الحكومة المصرية تلح فى طلب اتاحة مهلة كافية من الوقت لليبيا للاستجابة لطلب تسليم مواطنيها

المتهمين فى قضية تفجير طائرة الركاب الامريكية فوق اسكتلندا فى أواخر عام ١٩٨٨م .

ويعتقد المسئولون الامريكيون ان التصريح الذى ادلى به مؤخرا وزير الخارجية عمرو موسى والذى قال فيه إن ليبيا قد رفضت اقتراحات مصرية حول سبل انهاء حالة الجمود فى الازمة الليبية الغربية هى دليل اكيد على أن القاهرة اصبحت اكثر استعداداً لقبول تحرك امريكى نحو استصدار قرار من مجلس الامن بفرض حظر على استيراد البترول الليبى تلتزم به جميع الدول .

ويستدل من هذه التصريحات الامريكية على أن إدارة الرئيس بوش تعتقد انها نجحت فى إحداث فجوة بين الموقفين المصرى والليبى بشأن كيفية مواجهة الازمة.

وقد اصبح من المتوقع ان تتحرك الولايات المتحدة خلال أيام - وعلى الرغم من مضى اقل من شهر على بدء تنفيذ عقوبات مجلس الامن ضد ليبيا - نحو الضغط من جديد على الدول الاعضاء فى المجلس لإجبارها على الموافقة على قرار بفرض حظر اقتصادى اشمل على ليبيا بما فى ذلك حظر استيراد البترول منها.

وفى يوم ١٠/٥/١٩٩٢م غادر طرابلس بطريق البر إلى تونس السيد عبدالعزيز الدعيج سفير الكويت لدى ليبيا بعد قرار حكومته بسحب اثنين من اعضاء بعثتها الدبلوماسية تنفيذا لقرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٤٨ ، والكويت هى أول دولة عربية تقدم على هذه الخطوة ولم يتبق فى سفارتها سوى

القائم بالاعمال ودبلوماسية بدرجة سكرتير ثالث متزوجة من ليبيى وملحق اداري .

وقد قوبل القرار الكويتي باستياء على المستويين الرسمى والشعبى وردت ليبيا على هذا الإجراء بسحب ثلاثة من اعضاء بعثتها فى الكويت ولم يصدر إعلان رسمى بذلك حتى الآن .

وفي يوم ١٩٩٢/٥/١٦م قررت بنما إبعاد القائم بالاعمال الليبى خالد محمد الكيلانى وذلك تنفيذا للعقوبات التى قرر مجلس الامن الدولى فرضها على ليبيا .

وذكرت مصادر صحفية ان وزارة الخارجية فى بنما حددت خمسة عشر يوما مهلة للدبلوماسى الليبى لمغادرة البلاد .

وفى يوم ١٩٩٢/٥/١٧م نفى مصدر ليبى ما نشر مؤخرا حول رفض المؤتمرات الشعبية الاساسية فى ليبيا تسليم المتهمين فى قضية لوكيربى ، مشيرا إلى أن هذا الموضوع لم يتم اتخاذ الرأى النهائى فيه بعد .

وقال المصدر فى تصريح لوكالة الانباء "الشرق الاوسط" ان الاشخاص الذين اعلنوا رأيهم برفض التسليم فى المؤتمرات الشعبية الاساسية التى انتهت من اعمالهالايعبرون إلاعن رأيهم الشخصى .

وقال المصدر إن مؤتمر الشعب العام وهو قمة التنظيم السياسى فى ليبيا سيعقد جلساته فى ١١ يونيو ١٩٩٢م حيث سيقوم بصياغة وتنسيق ما انتهت

إليـه غالبيـة الآراء على مسـتوى الجماهيـرية كلهـا .. وفى هذه الحـالة فـقط يأتى القرار النهائى الذى تلتزم به ليبيا كلها .

وفى يوم ١٩٩٢/٦/١م قرر المؤتمر الشعبى لبلدية مدينة بنغازى عدم تسليم الليبيين المتهمين فى قضية لوكيربى مؤكدا رفضه لقرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ باعتباره لايستند للشرعية الدولية وطالب المؤتمر بنظر قضية لوكيربى امام هيئة قـضائيـة دوليـة (فـى دولة) محـايدة وقـد ابدى المؤتمر ارتيـاحه لموقف الجـامـعـة العربية وسعيها الدائم لحل الازمة سلميا .

***

الفصل السابع

أحداث لوس انجلوس
وشرعية المطالبة الامريكية
محاكمة المتهمين الليبيين

* كانت ثورة (الزنوج) وفقراء أمريكا فى الأول من مايو ١٩٩٢ هى المؤكد لعدم نزاهة القضاء الامريكى الذى يطالب بوش والعرب بالخضوع له من خلال إخضاع المتهمين الليبيين للمحاكمة أمام هذا القضاء .

* لقد كانت أحداث لوس انجلوس هى النقطة الفاصلة الكاشفة لزيف عدالة هذا القضاء ورجاله .

* ولكى نستبين الحقيقة سوف نقوم بتحقيق الحادثة (ثورة الزنوج) . لحظة بلحظة ، ثم نقوم بدراسة مردودات الحادثة ودلالاتها على قضية لوكيربى .

* فماذا عن كل هذا ؟

أولا

أحداث لوس انجلوس

فجأة تحولت مدينة لوس انجلوس أو مدينة الملائكة - كما تقول ترجمة الاسم

الاسباني - إلى مدينة الرعب والخوف وسيطر الذعر والاضطراب على أرجاء المدينة بعد أن انفجر بركان الغضب الاسود - ثورة الامريكيين السود من الحكم الذى صدر ببراءة أربعة من ضباط بوليس بالمدينة بتهمة استخدام العنف ضد سائق أسود اسمه رودنى كنج .

ولم يكن الحكم ببراءة ضباط البوليس إلا مجرد الشرارة التى فجرت بركان الغضب والسخط الاسود الذى يملأ نفوس كل الامريكيين السود .. وليس هناك أى شك أن أحداث العنف فى لوس انجلوس أو مدينة الملائكة وغيرها من المدن الامريكية قد وضعت الشعب الامريكى فى مواجهة أحد الجوانب الواقعية والبشعة التى يحرص هذا المجتمع على تغليفها بشعارات كاذبة لإخفاء حقيقة العنصرية الدفينة .

ووصف شهود العيان مدينة لوس انجلوس - بعد بركان الغضب الاسود بأنها أشبه بمدينة الكويت أثناء حرب الخليج .. وعندما ظهر الرئيس بوش على التليفزيون أعاد خطابه إلى الإذهان خطاب إعلان قرار إرسال القوات الامريكية الى الخليج بعد الغزو العراقى .. ووصف المراقبون قرار بوش بإرسال قوات فيدرالية إلى لوس انجلوس بأنه عملية (عاصفة الصحراء) داخل الولايات المتحدة لتحرير المدينةوكانت الاضطرابات التى انتشرت على عدد كبير من المدن الامريكية قد بدأت مساء الأربعاء الماضى عندما أعلن المحلفون براءة الضباط الأربعة من تهمة استخدام العنف للسيطرة على رودنى كنج

وكانت قضية كنج قد أصبحت حديث الولايات المتحدة فى شهر مارس من

العام الماضى عندما تحدى كنج أوامر البوليس بتوقف بسيارته مما اضطر البوليس إلى مطاردته لمسافة تزيد على عشرة كيلو مترات وطلب قوة دعم أخرى للسيطرة عليه ، وفى دقائق تمكن البوليس من ايقاف سيارة رودنى الذى اندفع من سيارته نحو الضباط الأربعة ويبدو أنه كان يهددهم فاندفعوا بهراوات الشرطة الضخمة يضربونه بعنف لاجباره على الاستسلام وصادف فى ذلك الوقت وقوف أحد سكان لوس انجلوس فى شرفة منزله فما كان منه الا ان قام بتصوير فيلم فيديو لما حدث وقدمه لمحطة التليفزيون المحلية التى أذاعته كدليل على عنف البوليس فى تعامله مع المواطنين وفى شريط مدته ٨١ ثانية كانت هناك ٥٦ ضربة بالعصى .. وقد حاول رودنى أثناء تلك الفترة أن يقف أكثر من مرة إلا أن البوليس - حسب أقوال الضباط - خشى أن يكون مسلحا فاستمر فى الضرب حتى تمكن من السيطرة عليه ..

وخلال يومين كان فيلم الفيديو الذى يصورعنفاًيتوجه ولاء الأقليات العربية فافغانستان (١٨ مليون نسمة) تضم كأغلبية من البشتون ، وثلاثة ملايين من الطاجيك ، ومليونا ونصف المليون مواطن من الأزوبيك ، وأكثر من مليون من طائفة الهزرا ونصف مليون من التركمان والبولسشين ٢٠٠ ألف اضافة إلى انورستان والقرقيز وغيرها من الأقليات التى تنتمى أصولهم العريقة للدول المجاورة لأفغانستان (باكستان - ايران - الجمهوريات الإسلامية)

وينتمى ربانى ومسعود للطاجيك بينما ينتمى حكمتيار الى البشتون ورغم ذلك وتفادياً للصدام بعدما حدوث انشقاق فى صفوف قادة المجاهدين بإعلان

زعيم الجبهة القومية أحمد غيلانى رفضه الأشتراك فى حكومة للمجاهدين يرأسها حكمتيار وبعد قرار حكمتيار بهزيمته فى معركة كابول وموافقته على وقف إطلاق النار وخروج قواته من كابول فإن الحزب الإسلامى طرح اسما آخر من الحزب هو الأستاذ فريد لرئاسة الوزارة القادمة بدلا من حكمتيار وينتمى فريد الى الطاجيك ، وهو مسئول الحزب الإسلامى فى ولايتى كابيسا وبروان (ولاية مسعود) والواضح أن هزيمة حكمتيار فى معركة السيطرة على كابول اضافة إلى تخلى باكستان عن دعمه ، وكذلك السعودية لسبب ارتباط اسمه زراعة الأفيون فى المناطق التى سيطرت قواته عليها ، كما أن حكمتيار لا يتمتع بنفوذ كبير فى مناطق قبائل البشتون ولا من التنظيمات التى تنتمى لهذه الطائفة مثل جبهة مجددى ، وحركة الثورة الإسلامية (محمد محمدى) والجبهة الوطنية كيلانى ولكن حكمتيار يشكل قوة رئيسية بين فصائل المجاهدين، ولذا فالصدام مع جبهته قد يشعل حربا أهلية جديدة ، ولذا سعى كل من ربانى ومسعود لتأكيد هدم وجود خلاف مع الحزب الإسلامى ، كما أعلن مجددى أنه أجرى اتصالات مع حكمتيار للتوصل لاتفاق معه حول استقرار السلام بعد سنوات الحرب .

حل مشاكل المهاجرين - ٥ ملايين من إيران وباكستان وإعادتهم مع توفير فرص الحياة والعمل لهم

- إعادة تعمير مادمرته الحرب وخاصة البنية الاساسية وانهيار الاقتصاد .

هناك الملايين من الالغام زرعت خلال الحرب الاهلية وخاصة خلال فترة الاحتلال السوفيتى ولابد من معالجة هذه الالغام .

إنه لابد من إزالة الصورة السيئة التى لحقت بافغانستان وبالمجاهدين أنفسهم والتى تتعلق بزراعة الافيون ، خاصة ....

- أما أخطر المشاكل فى الوقت الراهن فهى نزع أسلحة الميليشيات التى تسير مخاوف الافغان وتتركز الضغوط على أحمد شاه مسعود بحكم ارتباطه وتحلفاته مع زعماء هذه الميليشيات

- تحديد مواقف السلطة الافغانية الإقليمية والدولية وخاصة مواقفها من باكستان وايران والجمهوريات الإسلامية وعلاقتها بالولايات المتحدة ودول أوروبا والعالم الإسلامى وأن تكون أفغانستان نموذجا تصحيحياً للنموذج الايرانى فيما يتعلق بالحكومة الإسلامية .

- أما التحدى الاكبر والاهم والذى ان نجح المجاهدون فى مواجهته فسوف يؤدى للاستقرار على المدى القصير والبعيد فهو أن يتجاوز قادة المجاهدين خلافاتهم السياسية والعراقية وإعلاء المصلحة القومية على هذه الخلافات حتى لا يخسروا فى السلام ما كسبوه من الحرب وحتى لا تتحول أفغانستان إلى لبنان جديدة (أيام الحرب الاهلية)

والشهور القليلة القادمة سوف تحسم إلى حد بعيد مدى قدرة المجاهدين الأفغان على الانتقال من مرحلة المواجهة العسكرية وتطوير قدرتهم للدخول لمعترك السياسة وإظهار هذه القدرات سياسيا فمسئولية إعادة أفغانستان إلى

القرن العشرين أولا .. ثم الى مشارف القرن الحادى والعشرين أكبر من خلافات وانتماءات الاعراف والولاء للأغلبية أو الاقلية ... وهو ما ينتظره العالم ويراقبه ... فهل تنجح سلطة المجاهدين فى امتحان السلام ؟

البوليس فى تعامله مع الرجل الاسود هى القضية الاولى التى تتناولها كافة وسائل الإعلام وكان هناك استنكار لما حدث ورفض إدانه للاسلوب الوحشى فى التعامل مع المواطنين .

وقال البعض : إنه اسلوب يفوق اساليب الحكم المصرى العنصرى فى جنوب أمريكا وقال أخرون ان هناك ضرورة لاحتواء غرور وصلف رجال البوليس وكانت هناك قلة تدافع عن البوليس لاضطهاده الى استخدام العنف فى المنطقة التى انتشرت فيها الجريمة وسادها قانون الغاب .

حوادث الضرب المتبادل :

وفى هذه المرحلة لم تكن هناك أى إثارة حول أن الضباط من البيض وأن رودنى رجل أسود فقد كانت هناك أحداث مماثلة كان فيها الضارب أسود والمضربون ابيض أى أن الشكوى من عنف البوليس كانت شكوى عامة وكانت حوادث الضرب التى لا مبررلها تقدم للمحاكمة وقد فصلت شرطة نيويورك ضابطين لثبوت استخدام العنف وأوقف شرطة ولاية نيوجرسى مجموعة من الضباط البيض الذين دأبوا على احتجاز بعض المخمورين وضربهم بقسوة وهذا يخالف القانون الذى يقول ان إسلام أى منهم دون مقاومة لا يستوجب استخدام العنف .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة بين الشرطة والمتهمين علاقة عمل كما يقضى القانون وأحداث العنف حوادث فردية .. وضرب المجرم أو المتهم عند القبض عليه أمر غير وارد إطلاقا وقبل نهاية شهر مارس من العام الماضى قام المدعى العام بولاية كاليفورنيا تحت ضغط الرأى العام برفع قضية باسم الشعب ضد ضباط البوليس وكان دليل الإثبات شريط الفيديو ويثير الحادث ضجة كبيرة مما يضطر عمدة المدينة توم برادلى وهو أسود إلى وقف قائد البوليس إلى جانب ضباطه ويرفع قضيةضد المدينة فيأمر القاضى باعادته للعمل وتستقيل اللجنة التى شكلها العمدة لتولى عمل مدير البوليس .... ولتفادى المواجهات قام قائد البوليس بوقف الضباط الأربعة عن العمل لحين إجراءات المحاكمة ، وهنا فقط وبعد مرور شهرين على الحادث أقام رودنى قضية ضد مدينة الملائكة يتهمها فيها بانتهاك حقوقه المدنية ويطالب بتعويض قدره ٨ ملايين دولار .

وهنا يجب أن نذكر أن المحامين فى دولة القانون هم فى واقع الأمر رجال أعمال حيث يمكن لأى شخص أن يرفع قضية تعويض دون أن يدفع تكاليف المحامى الباهظة والنتيجة النصف بالنصف ... وكثيرا ما نقرأ فى الصحف إعلانات تقول هل : أذا أصبت فى حادث نحن مستعدون لتمثيلك دون أن تدفع شيئا ...

وعلى مدى أكثر من عشرة أشهر عقدت عدة جلسات للمحاكمة وتم التأجيل أكثر من مرة كان أولها خلاف بين القاضى ووكيل النيابة حول مدى الاثار التى ترتبت على عملية الضرب وهل تم نتيجة مخالفة التعليمات أو فى منطقة

خطرة وطلب ممثل الإدعاء تنحية القاضىَ باعتباره منحازا وتم ذلك ثم توقفت المحاكمة مرة أخرى عندما طلب الدفاع نقل القضية للنظر فيها أمام محكمة أخرى حيث ان المنطقة أغلب سكانها من السود ولابد أن يصدروا قرارا منحازا ضد موكليه البيض .

ونقلت القضية أمام دائرة فانورا وهى منطقة بعيدة عن نفوذ السود وكانت هيئة المحلفين جميعها من البيض وان كان بينهم أسيوى وسيدة من أصل أسباني...

ومع مرور الوقت ومع تدهور الاوضاع الاقتصادية وازدياد البطالة زاد عدد المتعطلين من السود وازداد الإحساس لديهم بأنهم مواطنون درجة ثانية مقهورون.. وأن الظلم هو حليفهم الوحيد ويزداد الغليان الداخلى .. وتصبح قضية رودنى هى قضية كل مظلوم أسود .

بركان بعد البراءة !

وفى المحكمة استخدم الدفاع بذكاء فيلم الفيديو وعرضه باسلوب علمى بطئ ليقنع المحلفين أن رودنى اثار غضبة البوليس الذى يتعامل مع منطقة فرقتها حرب العصابات وأن بعض حركاته كانت توحى بأنه يريد استعمال سلاح يخفيه وأن كان التفتيش بعد ذلك قد اثبت انه لا يحمل أى سلاح ..وان مقاومة رودنى كانت السبب وراء عنف البوليس ودليل ذلك أن مرافقيه لم يقاوموا وبالتالى لم يقدم البوليس على استخدام القوة ضدهم .... ولم يحاول الاعداء الاستعانة برودنى كدليل ضد الضباط خشية لتعرض أسئلة الدفاع عن سلوكه ليعرف

المحلفون أنه كثيرا ما كان يخالف القانون وأن المواجهة العويصة لم تكن هى أول أو اخر لقاء له مع ممثلى القانون حيث تعرض لسؤال من جانب البوليس بعد الحادث المشهور عندما ألقى البوليس القبض على احدى بنات الهوى وهى تدخن المخدرات واصدرالمحلفون قرارهم ببراءة الضباط الأربعة... وكان القرار هو أكبر زلزال شهدته المدينة حتى الآن فقد اندفع المتظاهرون نحو مبنى الشرطة الرئيسى محاولين اقتحامه وهم يطالبون العدالة للجميع ووقف توم برادلى العمدة الأسود الذى قلما ينفعل وقد امتلأت عيناه بالدموع وهو يقول لقد خزلنا النظام الأمريكى .

نار الغضب الأسود:

وكانت كلمات برادلى هى بمثابة الزيت الذى زاد من اشتعال النار وتسبب حكم ظالم فى تحويل المدينة إلى ميدان معركة انطلق فيها السود يحطمون كل ما يقع عليه ايديهم بصورة عنيفة فاشعلوا النيران فى المحلات وفى الاسواق الكبرى و قلبوا السيارات وحطموازجاج المنازل وهاجموا بعض البيض وكان يطرحون السيدات خارج السيارات ويضربونهن بقسوة واصبحوا لساعات طويلة سادة الموقف بعد أن منع الخوف سيارات الشرطة من الاقتراب من المتظاهرين بل لقد راحوا فى عنفهم يطلقون الرصاص على رجال الاطفاء الذين استدعوا الإطفاء بعد الحرائق مما منع إطفاء العديد من الحرائق وساعد على انتشارها...

وفى نفس الوقت انطلقت العصابات تنهب المحلات والمنازل وكانت طائرات الشرطة تحلق دون أن تتمكن من التدخل نظرا للنيران التى كانت توجه نحوهم

وعبر الأقمار الصناعية نقل التليفزيون عن طريق التصوير بالطائرات صور اللصوص وهم (يحطمون وينهبون وكانوا يسرقون ويحطمون كل شئ .. معاطف فراء .. أجهزة تليفزيونات ... راديوهات آلات كهربائية .. بل كان بعضهم يحضر السيارات لنقل المسروقات تحت سمع وبصر سيارات البوليس .. وكان بعضهم يسرق أكثر من حمولة السيارة فتتساقط المسروقات فى عرض الطريق .. وكانوا أحيانا يتعاونون فى التخريب والسرقة وأحيانا يتصارعون على المسروقات .

النهب فى المدينة :

وقد كان من الغريب أن يبدأ الناهبون المخربون بالاحياء التى يعيشون بها حيث إنهم يعرفونها أكثر من غيرها .. ومن بين هذه الاحياء حى الوانز وهو حى تم تعميره خلال السنوات الماضية بعد أن دمرته مظاهرات مماثلة فى عام ١٩٦٥ وتم بمعرفة ولاية كاليفورنيا تخصيص مساكنه للطبقات الفقيرة والمتوسطة وأغلبهم من العمال السود أى أن المخربين حطموا منطقة السود الذين راحوا بعد يومين يبحثون عن مكان يشترون منه الغذاء بعد أن أحرقت كافة الاسواق .

وبعد أن تمكن بعض الصحفيين الشجعان من اختراق الحصار الذى فرضه البلطجية كانت الكاميرات تنقل عويل النساء وبكائهن بعد أن فقدن كل شئ حتى وظائفهن حيث ان أغلب هؤلاء الرجال والنساء يعملون فى هذه المحالات والمشروعات التى أصبحت رمادا .. وبعد ساعات قليلة انتقل المتظاهرون إلى منطقة تعرف باسم كورياتون وهى تضم عددا كبيرا من المهاجرين للكوريين الذين يعملون بكل نشاط وفى هدوء وانطلق المخربون يحرقون المساكن

والمحلات دون أن يضعوا أى اعتبار لاستعطاف هؤلاء الكوريين الذين عبروا عن تعاطفهم بتعليق لافتة تقول :

العدالة للجميع .. نحن نؤيد رودنى

قلوبنا مع رودنى

وكان الكوريون يقولون : وما هو ذنبنا لماذا لا يوجهون - هذا الغضب نحو البيض الاغنياء

إننا مجرد عمال نبنى مستقبلنا

أما فى الاحياء الغنية فقد حصن السكان الشوارع بوضع البراميل لمنع المرور ووقف الغوغاء وأعد السكان أسلحتهم النارية وجلسوا فى الانتظار .

انتشار الاضطرابات

وسرعان ما نشرت عدوى الاضطرابات فى عدد من المدن الامريكية ففى لاس فيجاس قام حاكم ولاية اريزونا باستخدام قوات الحرس الوطنى للسيطرة على عمليات الشغب والنهب التى انتشرت فى مدينة القمار مما أدى إلى وفاة شخصين واحتراق ٩٢ من المبانى والكازينوهات وتم فرض حظر التجول وإصدار أمر بإطلاق النار على المخالفين .

وفى مدينة اتلانتا بولاية جورجيا القى الضبط على ١٠٥ من - المشاغبين بعد أن أدت الاشتباكات بين المتظاهرين السود والسكان من البيض إلى مقتل عشرة أشخاص وإصابة ثلاثين أخرين .

وفى مدينة سينال بولاية واشنطن اتسع نطاق للاجتماع به فى محاولة للسيطرة على الموقف وامتصاص أى فوران للغضب واحتوائه قبل أن تستغله العناصر المدمرة فى القضاء على المدينة ..

وكإجراء احتياطى قامت الشركات والمحلات بإغلاق أبوابها ظهر الجمعة وطلبت من موظفيها الذهاب إلى منازلهم لإخلاء المدينة بعد أن قام بعض طلبة مدارس بروكلين فى قطع المرور والتوجه فى مظاهره ضخمة إلى مجلس المدينة.

وانخفضت الأسعار فى بورصة الاوراق المالية التى اغفلت أبوابها قبل موعدها واحاطت قوات الشرطة بمبنى الامم المتحدة وقطعت المرور فى المنطقة بعد أن تم إصراف كافة الموظفين فى المنظمة الدولية قبل الموعد بساعات لتفادى حدوث أى حوادث مؤسفة .. وقد تحولت المدينة إلى مكان مهجور بعد اغلقت المحلات لخوف اصحابها من تعرضهم للنهب والسلب والتخريب .

وعلى الرغم من ذلك فقد قام المتظاهرون بالقاء الزجاجات على بعض الواجهات الزجاجية واشعلوا النار فى بعض السيارات وذلك بعد أن ألقى البوليس القبض على بعض من قادوا هذه المظاهرات .

الحديث إلى الشعب

وقد حرص الرئيس بوش على الحديث إلى الشعب الامريكى عن هذه الازمة نتى تعد أخطر الازمات السياسية التى واجهها منذ توليه الحكم وفى حديث نقلته كافة محطات الإذاعة والتليفزيون وأوضح الرئيس بوش ان قرار المحلفين قد أذهله وقد حرص على انتقاد هذا القرار لأنه يعنى الإخلال بالنظام القضائى

وهيبته ولكنه أوضح ان هذا القرار لن يكون نهاية المطاف وأن وزارة العدل ستحقق هذه القضية وترفعها إلى المحكمة العليا إلا إنه كان حازما فى اظهار الفرق بين الغضب من هذا القرار وردود الفعل غير المسئولة التى ادت إلى حدوث الاضطرابات التى راح ضحيتها حتى كتابة هذه الكلمات ٤٤ شخصا فى مدينة لوس انجلوس وحدها إلى جانب إصابة أكثر من ألفى شخص وخسائر تقدر بأكثر من نصف مليار دولار وقال الرئيس بوش إنه يستخدم كل القوة اللازمة لإخماد هذا العنف ... وبالفعل وضعت قوات الحرس الوطنى بولاية كاليفورنيا تحت الإشراف الفيدرالى وتم تحريك بعض كتائب الجيش وقوات البحرية الامريكية للسيطرة على الامن فى المدينة .

وقبل أن ينهى الرئيس حديثه كان هناك أكثر من سبعة ألاف جندى مسلحين يجوبون المدينة فى سيارات مصفحة .. وكانت الاوامر صريحة إطلاق النار فورا على من يحاول الاعتداء على القوة .

وقد حاول الرئيس بذكاء ان يوازن بين حساسية الحفاظ على الامن وفرض العدالة والمساواة .

وكان الرئيس بوش قد عقد اجتماعا بالقيادات السوداء التى أعربت له صراحة عن ضيقها بموقف الإدارة من قضايا السود التى اتهمت بأنها قلقة ومنزعجة لانتشار العنف فى الشارع الامريكى فى الوقت الذى لاتهتم فيه بالعنف والظلم الذى يلقاه السود فى المجالات الاقتصادية والقضائية وهى الأرض الخصبة بتوليد وإنماء العنف فى الشارع الامريكى .

أثار الازمة السوداء:

ومن المعروف أن صور الاضطهاد والضرب الذى عانى منها السود فى الولايات الجنوبية للولايات المتحدة فى بداية الستينات قد كانت وراء حصول السود على حقوقهم المدنية وجعل هذه القضية فى مقدمة أولويات الإدارة الديمقراطية فى ذلك الوقت كما كانت ثورة السود وقيامهم بحرق بعض المدن الامريكية فى بداية السبعينات وراء سيطرة الجمهوريين وقيامهم بوضع قضايا امن فى المقدمة ووفقا لهذه التطورات التاريخية يرى المراقبون ان ثورة الغضب الاسود فى لوس انجلوس لابد أن يكون لها دور قوى فى تشكيل المسابقة الامريكية فى عام الانتخابات بكل ما فيه من عناصر ديناميكية غير مستقر .

ويبقى سؤال : هل ستؤدى الأحداث إلى توجيه الاهتمام لما ينادى به الحزب الديمقراطى أى التركيز على الحقوق المدنية وقضايا المشردين وتوفير الفرص الاقتصادية للطبقات الفقيرة ؟ أم أن هذه الاحداث ستوجه القيادة نحو التركيز على القانون والامن وهو الشعار الذى ينادى به الحزب الجمهورى ؟

ووسط هذه التساؤلات يحاول مرشح الحزب الديمقراطى بيل كلينتون الصيد فى الماء العكر كما يقولون ويركز على ان إهمال الإدارة الجمهورية لقضايا الاقليات ومنهم السود وراء كل ما يجرى ويحاول أن يلبس ثياب الطبيب بعرض برامج الإصلاح التى تريد تنفيذها إلا إن اسلوبه لا يلقى القبول حتى من أكثر من انتقد إدارة الرئيس بوش وهو ماريوكومو حاكم ولاية نيويورك الديمقراطى الذى أعلن بكل شجاعة موقف الرئيس بوش من التعامل مع أحداث

الاضطرابات والضرب بكل قوة على يد كل من تسول له نفسه اللعب بأمن البلاد .

ولا شك أن كومو فى تأييده للرئيس بوش كان يسترجع ذكريات قديمة ويدرك جيدا ان الحفاظ على الامن كان وراء دخول ريتشارد نيكسون البيت الابيض ووراء دخول ريجان البيت الابيض وكذلك استمرار بقاء بوش فى البيت الابيض .

وإذا كانت احداث الايام الاخيرة قد اعادت إلى اذهان الامريكيين ذكريات الستينات وتعاطفهم مع مارتن لوثر كينج من أجل حصول السود على حقوقهم المدنية فان العنف والاضطراب ذكرهم وذكرهم ايضا بالاضطرابات المدنية التى قام بها السود فى الفترة من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٦٨ والتى جعلت الاغلبية المتوسطة من البيض تتجه إلى الحزب الجمهورى الذى تركز سياسته على الاهتمام بالحفاظ على الامن ومكافحة الجريمة وإعطاء هذه الامور أولوية على برامج الرعاية والخدمات وقد جاء فى استفتاء اجرته جريدة (يو - اس - ايه) تم فى اليوم التالى لحدوث الاضطرابات ان ٨٦ فى المائة من البيض مازالوا يعتقدون ان الحكم الذى صدر فى قضية كنج حكم غير عادل وأن ٤٧ فى المائة منهم يرون الاضطرابات وان كانت شيئا غير مقبول فإن لها مايبررها الا ان ٥١ فى المائة أكدوا ان الاضطرابات ليس لها ما يبررها على وجه الإطلاق .

ونتائج هذا الاستفناء تعكس دون شك إحساس البيض إلى حد ما بمعناه السود إلا ان بعض التعبيرات التى يطلبها قادة السود كثيرا ما تثير غضب

البيض ومثال ذلك ما قاله جيسى جاكسون عندما راح ينعى مصير السود قائلا: إن عدد السود الموجودين بالسجون الامريكية اضعاف عدد السود الموجودين بالجامعات الامريكية وفى تفاصيل الاحداث أكثر ذكرت الصحف يوم ١٩٩٢/٥/٢ أن أصدر الرئيس الامريكى جورج بوش اوامره بارسال القوات الفيدرالية الى مدينة لوس انجلوس لحفظ النظام والامن هناك فى الوقت الذى استمرت فيه عملية الحرق والسلب والنهب الواسعة النطاق التى يقوم بها السود ، وأعلن مارلين فيتزووتر المتحدث باسم البيت الابيض انه قد بدأ إرسال ألف ضابط من قوات الامن الفيدرالية إلى المدينة أمس فضلا عن ٤ آلاف من قوات الجيش الفيدرالى .

وقد تصاعدت أعمال العنف العنصرية بصورة خطيرة أمس فى مدينة لوس انجلوس وامتدت إلى عدة مدن أخرى فى شتى الولايات وبينما افلت زمام الموقف من سلطات لوس انجلوس التى فشلت فى مقاومة موجات السطو والسلب وإشعال الحرائق وإطلاق النار عقد الرئيس الامريكى جورج بوش اجتماعا فى ساعة متأخرة من صباح أمس مع كبار مستشاريه العسكريين والسياسيين والقانونيين لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف حجم العنف العنصرى الذى يجتاح الولايات المتحدة .

كما عقد الرئيس الامريكى اجتماعا مع قادة السود الامريكيين لاستشارتهم فى وسائل مواجهة الموقف البالغ الخطورة والذى لم تشهد له الولايات المتحدة مثيلا منذ عشرات السنين .

وقد بلغ عدد ضحايا الاضطرابات فى لوس انجلوس ٣١ قتيلا و ٩٠٠ جريح حتى عصر أمس بتوقيت القاهرة والقت قوات البوليس والحرس الوطنى القبض على أكثر من ٨٠٠ شخص وامتدت الاضطرابات إلى ضواحى لوس انجلوس وشملت بيتشى وسان بيرنار رينو وهوليوود (مدينة السينما الامريكية) وبيفرلى هيلز وسانتا مونيكا . وبلغ التقدير المبدئى للخسائر المادية ٢٠٠ مليون دولار.

ووقعت أحداث عنف وسلب ونهب وإشعال حرائق فى سان فرانسسكو (ولاية كاليفورنيا) واطلانطا (ولاية جورجيا) ولاس فيجاس وولاية نيفادا وقد تم إعلان حظر التجول والطوارئ فى المدن الثلاث بينما وقعت أعمال عنف محدودة فى مدن أخرى .

وخرجت مسيرات ومظاهرات احتجاج فى معظم المدن الامريكية بما فى ذلك نيويورك .

واشعل المتظاهرون ١٣٠٠حريق على الاقل منذ بداية الاضطرابات وصرح متحدث باسم البوليس فى لوس انجلوس بأن المتظاهرين تحدوا حظر التجول المفروض ليلا فى المدينة ووصول عمليات إشعال الحرائق ونهب المتاجر وتحطيم السيارات والواجهات . وقال إن قوات البوليس قتلت ٣ متظاهرين بالرصاص خلال الليل .

وقد غطى الدخان الاسود الكثيف لوس انجلوس بكاملها فى الوقت الذى عجز فيه البوليس عن اتخاذ أى إجراء ضد حمى إشعال النيران والتدمير التى

يجتاح احياء بكاملها فى المدينة وهى ثانى اكبر مدينة امريكية بعد نيويورك . وأخذ المتظاهرون فى قذف قوات البوليس بالحجارة واستخدام بعض الفئوس فى تحطيم الممتلكات . وادت أعمدة الدخان المتصاعدة من الحرائق إلى تغيير مسار الطائرات التى كان من المقرر أن تهبط فى مطار المدينة.

وقد تركزت أعمال العنف فى لوس انجلوس فى منطقة عرضها ١٢ كيلو مترا وتشمل الاحياء التى تسكنها أغلبية سوداء وأسبانية فى وسط وجنوب المدينة ثم امتدت الاضطرابات إلى سائر الاحياء الاخرى وذكرت المصادر الامريكية ان قوات البوليس والحرس الوطنى تعطى الاولوية لحماية نفسها وحماية قوات الاطفاء . وقالت إن لدى قوات البوليس والحرس الوطنى تعليمات بتجنب القبض على أى شخص إذا كان ذلك يعنى تهديد حياة أفراد هذه القوات .

وقالت وكالة انباء اسوشيتبرس إن الحرائق تأكل مبانى لوس انجلوس واحدا بعد الاخر وأن قوات الاطفاء عاجزة عن فعل شئ يوقف هذا الجحيم المستعر واضافت ان الحرائق فى لوس انجلوس - المدينة التى كانت متألقة - حولت المدينة إلى قطعة من السواد .

واضافت الوكالة ان القائمين باعمال النهب يحملون ما يستطيعون من متاجر فى سيارات نقل صغيرة ثم يشعلون النار فيما يتبقى داخل هذه المتاجر وقالت إنه ليس هناك ما يكفى من قوات الإطفاء لإخماد الحرائق من قوات البوليس لمنع المتظاهرين من إشعال حرائق اخرى .

وشملت اعمال النهب مكاتب البريد فى المدينة وطلب زعماء السود

الامريكيين بتقديم الضباط الأربعة إلى محكمة فيدرالية بتهمة انتهاك الحقوق المدنية . وقال فلويد فلاك عضو الكونجرس الاسود فى مؤتمر صحفى لاعضاء الكونجرس السود إن الغضب ليس فى لوس انجلوس وحدها بل فى كل انحاء البلاد .

واضاف فى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى الكونجرس إننا جميعا سقطنا على الأرض وضربنا عندما كان كنج مطروحا على الأرض ويتعرض لضربات رجال البوليس فى لوس انجلوس .

وفى مدينة اطلانطا بولاية جورجيا ترك بعض المتظاهرين مظاهرة احتجاج سلمية امام مقر بلدية المدينة وتوجهوا إلى إحدى محطات مترو الانفاق وأوسعوا الركاب البيض ضربا . وقام هؤلاء المتظاهرون بتحطيم النوافذ الزجاجية فى الشوارع وضربوا المارة ثم اتلفوا مجمعا تجاريا ومجمعا ترفيهيا فى المدينة . وأدت أعمال الشغب إلى توقف وسائل المواصلات العامة فى المدينة واعتقلت قوات البوليس العديد من الأشخاص .

وكان الشبان السود يضربون البيض فى اطلانطا ويقولون لهم ذوقوا مما ذاق كنج وقد تعرض مصور صحفى ابيض لضرب مبرح على يد ١٥ شابا من السود ثم قاموا بضرب سيدتين اخريين وقام - ١٠٠ شخص برشق المبانى الحكومية بالحجارة .

وقد حاصرت قوات البوليس شوارع سان فرانسسكو وتم استدعاء قوات الاطفاء إلى شوارع المدينة فى محاولة لإخماد النيران المشتعلة وفى يوم

١٩٩٢/٥/٢ انتشرت قوات الامن الفيدرالية الامريكية فى شوارع لوس انجلوس إلى جانب قوات الحرس الوطنى والبوليس لإنهاء العنف فى المدينة الذى ادى إلى مصرع ٤٤ شخصا وإصابه ٢٠٠٠ آخرين وخسائر مادية تزيد على نصف مليار دولار وتقف قوات من الجيش الامريكى قوامها ٣٥٠٠ جندى على مشارف المدينة وتقوم بدورها باعتقال المشبوهين . وقد بلغ عدد المعتقلين آلاف الاشخاص وأعلن الرئيس الامريكى جورج بوش فى خطاب وجهه إلى الامة فجر أمس أن قوات الامن الفيدرالية وقوات الجيش الفيدرالى التى توجهت إلى لوس انجلوس ستستخدم القوة الضرورية أيا كان نوعها من أجل استعادة الامن والنظام فى المدينة ، وأضاف ان هذه القوات بدأت انتشارها فى شوارع المدينة .

وقال الرئيس الامريكى إنه قرر وضع القوات الفيدرالية وقوات الحرس الوطنى وقوات البوليس المنتشرة من قبل فى لوس انجلوس تحت قيادة الجنرال كولين باول رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة الامريكية واضاف انه قرر ذلك لأن الحوادث والإرهاب والخروج العشوائى على القانون مازال باقيا فى لوس انجلوس .

وفى نفس الوقت اعلن وليام بار المدعى العام الامريكى (وزير العدل) ان هيئة محلفين فيدرالية كبرى بدأت بالفعل إعادة التحقيق فى قضية المواطن الاسود رودنى كنج الذى تعرض للضرب من جانب أربعة من ضباط البوليس البيض قبل ١٤ شهرا وقال إن هذه الهيئة تمارس عملها الآن فى لوس انجلوس التى صدر فيها الحكم ببرءة الضباط الأربعة يوم الأربعاء وأدى إلى هذه الموجة

الهائلة من العنف العنصرى والفوضى وأعمال النهب .

واضاف وزير العدل الامريكى ان التحقيقات الجنائية الفيدرالية قطعت شوطا طويلا ويتم خلالها جمع الأدلة واستعراضها وقال إن إعادة النظر فى القضية تجرى بنشاط كبير مشيرا إلى ان إعادة القانون الفيدرالى الذى يجرم انتهاك الحقوق المدنية . وقال إن إعادة التحقيق فى القضية تستهدف الوصول إلى قرار حول ما إذا كان ممكنا توجيه اتهامات جنائية إلى الضباط الاربعة استنادا إلى قانون حماية الحقوق المدنية .

وذكر المسئولون ان معظم القتلى من الرجال الذين تراوحت اعمارهم ما بين العشرين والخمسين وقالوا إن معظمهم من السود إذ إن ٣ بيض و٣ من اصل اسبانى فقط لقوا مصرعهم بينما قتل من السود نحو ٣٥ شخصا واضافوا ان مصرع هؤلاء الاشخاص نتج عن مواجهات بالرصاص مع البوليس وقوات الحرس الوطنى ومن الرصاص العشوائى والحريق بينما لقى شخص مصرعه وهو يدافع عن أحد المتاجر ومات آخر تحت عجلات سيارة مسرعة وقدر مكتب عمدة لوس انجلوس الخسائر المادية بما يتراوح بين ٥٠٠و٥٥٠ مليون دولار .

وفى اليوم نفسه ذكرت صحيفة التايمز البريطانية امس ان الدبلوماسية الامريكية فى الشرق الاوسط خاصة فيما يتعلق بأزمة ليبيا مع المغرب سوف تواجه وتستشعرآثار احداث الشغب التى وقعت فى عدد من المدن الامريكية مؤخرا .

وقالت الصحيفة ان بعض العرب سيبدأون فى السعى للاستفادة من الاحداث

التى تواجه الرئيس الامريكي جورج بوش الآن لممارسة بعض الضغوط على البيت الابيض خاصة فيما يتعلق بالعقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على ليبيا .

واضافت الصحيفة ان احداث الشغب فى الولايات المتحدة والذى نجم عن عدم عدالة المحاكمة فى لوس انجلوس سوف تكون ذريعة للعرب ليطالبوا بعدم تسليم المتهمين إلى امريكا .

بعد أن انطفأت ألسنة اللهب وتبددت سحب الدخان التى غطت مدينة لوس انجلوس الامريكية التى شهدت اسوأ احداث عنف عنصرى منذ الستينيات فقد بدأ المواطنون الامريكيون البيض والسود على حد السواء يفكرون فى مستقبل العلاقات بينهما وكيفية حل المشكلة العنصرية التى يبدو انها ستفرض نفسها بقوة خلال السنوات القادمة ومهما بلغ حجم الخراب المادى الذى خلفته هذه الاحداث فإن الامر الاكثر خطورة هو ذلك الغضب المكبوت وتلك المرارة التى خلفتها فى نفوس البيض والسود على السواء وما اسفرت عنه من تعميق لهوة الثقة المفقودة بين الجنسين ويقول تشارلز مورارى مراسل صحيفة (صنداى تايمز) البريطانية فى امريكا إنه آن الأوان للبيض والسود ان يتحدثوا بصراحة عن العلاقات بينهما دون مواربه أو منافق و يؤكد مورارى ان رد فعل البيض فى امريكا على الاحداث الأخيرة التى بدأت فى لوس انجلوس وامتدت إلى مدن امريكية اخرى سيكون مختلفا بشدة عن رد فعل البيض على احداث العنف العنصرى التى وقعت فى الستينات وذلك لأن هناك ما يشبه الإجماع بين

البيض الآن على انهم لم يعودوا مسئولين عن مشاكل السود ولم يعد بامكانهم الاستماع إلى المزيد من الاتهامات بالعنصرية والتحيز توجه ضدهم ويمضى الكاتب محللا وجهة نظر الجنس الابيض فى امريكا قائلا لقد كان البيض فى الستينات يشعرون بعقدة ذنب تجاه السود وانهم استبعدوهم واضطهدوهم طوال ٣ قرون ومن شهد فترة الستينات بعد احداث عنف مماثلة لما وقع مؤخرا فى لوس انجلوس يرى صدور عدة قوانين تهدف إلى تحسين احوال السود ومنحهم بعض حقوقهم الضائعة مثل قانون الحقوق الانتخابية وغيرها من القوانين التى منحت السود الأفضلية فى بعض الاحيان على البيض فى مسابقات الوظائف فى اقسام البوليس ومراكز الاطفاء والوظائف الحكومية بصرف النظر عن مدى استحقاقهم لتولى هذه الوظائف وكذلك تخصيص نسبة لهم فى القبول بالجامعات.

وفى فترة السبعينات والثمانينات كما يقول كاتب المقال بدأت مشاعر البيض تتألب بعد ان ازدادت معدلات الجرائم العنيفة التى يرتكبها من قتل وخطف وسرقة واغتصاب ويؤكد الكتاب ان رد فعل البيض على مطالب زعماء السود بضرورة توجيه قدر أكبر من العون والمساعدة لهم لن نجد أذاناً صاغية أو تعاطفا من جانبهم من فترة السبعينات إذ إنهم يؤمنون الآن ان مشاكل السود هى من صنع ايديهم وليس نتيجة لظلم البيض لهم وهم يدللون على ذلك بأن كافة الاجناس الاخرى سواء من الاسيويين أو الكوريين او الاسبان أو الهنود تمكنوا من تحقيق احلامهم فى امريكا فلماذا لم يتمكن السود وحدهم من تحسين أوضاعهم .

وعلى الجانب الاخر يؤكد زعماء السود ان المشكلات التى تعتصر مجتمع السود فى امريكا ومن بينها الفقر والبطالة والجهل وسوء الخدمات ليست سوى نتيجة لميراث طويل من التحيز والعنصرية العمياء التى تمارسها البيض ضدهم وانهم يؤكدون حتى إذا كانت الجريمة والعنف متمشية فى احياء الزنوج الفقيرة فان العلاج لا يمكن باستخدام مزيد من الهراوات البوليسية بل تحقيق قدر اكبر من العدالة الاجتماعية وهم يتساءلون بحرارة لماذا يكون نصيب السود من الحكم الامريكى دائما هو نصيب الايتام على مائدة اللئام ولماذا يظل السود دائما فى قاع أى مدينة .

ثانيا : دلالات احداث لوس انجلوس:

تثير الاضطرابات العنصرية التى اندلعت فى الولايات المتحدة تداعيات كثيرة فى وعى الرأى العام العربى نتيجة الملابسات الخطيرة التى نجمت عن تبرئة أربعة من الضباط البيض من تهمة استخدام العنف الوحشى ضد شاب امريكى اسود اعتقل لارتكابه مخالفة مرورية وإذا كان الذهن العربى يستنكر بالضرورة كل اعمال العنف والعنف المضاد مهما كان مصدرها فإنه لا يملك فى هذه الظروف ان يثير عدة تساؤلات نتيجة امور يلمسها ويعيها فى منطقة ما.

أولا : إذا كانت هذه الأحداث قد وقعت فى امريكا نتيجة حكم قضائى خاطئ على ما اكده بعض المسئولين ورجال الكونجرس الامريكى ووصفوه بأنه سوف يتم تطبيق للعدالة فكيف تصر الولايات المتحدة على ان تحاكم لديها

اثنين من المواطنين الليبيين وجهت إليهما سلفاً تهمة نسف طائرة امريكية منذ اربعة اعوام وعبأت كل الإمكانيات الدولية لإدانتها من دول الغرب إلى دول مجلس الأمن إلى الرأى العام المحلى إلى رأى عام دولى فكيف يمكن فى هذه الظروف تطبيق آخر للعدالة ..

اين هى ضمانات العدالة ان يمكن ان تعلنها امريكا على الملأ فى القضية الليبية والتى يمكن ان تتخذها فى عقاب هذه النكسة القضائية الخطيرة ليطمئن العالم كله وليس جانب المعنى وحده إلى صحة وسلامة الاحكام التى سوف تصدر خاصة وان النقد الموجه إلى امريكا فى هذا الشأن إنها تريد ان تجمع سلطة الإدعاء والقضاء والحكم فى يدها .

ثالثا :

إذا كانت احداث العنف والشغب الامريكية وقعت احتجاجا على حكم قضائى محلى فلماذا نستنكر بعض الدوائر الامريكية والغربية إحساس الرأى العام والرأى الليبى بالظلم والامتهان عندما تلقى الحكم العقابى الذى صدر فى حق الشعب الليبى جميعا عن اتهام موجه لرجلين من ابنائه فقط ولم يثبت عليهما بالمحاكمة بعد؟

رقم الإيداع ٩١٣٢ / ١٩٩٢
I.S.B.N 977 - 208 - 094 - X

هذا الكتاب

إغتيـال ليبيـا

يتناول هذا العمل الوثائقي والموسوعي ، قصة المواجهة العنيفة بين الشعب الليبي ، وقيادته الثورية من ناحية ، في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى . وذلك بعد تفجر أزمة الطائرة الأمريكية التي أُسقطت عام ١٩٨٧ فوق قرية " لوكيربي " ببريطانيا ، وكان اعادة فتح ملف هذه الطائرة مع نهاية عام ١٩٩١ إشارة أمريكية خبيثة لضرب كل الدول والشعوب العربية التي لازالت خارجة عن سيطرة المظلة الأمريكية ، وذلك بعد تحطيم العراق وباقي دول الخليج العربي إن أمريكا ومعها دول الغرب الإستعماري تريد أن تحكم هيمنتها و سيطرتها على هذه المنطقة ككل مع إعادة رسم الدور الإسرائيلي ، وفرض وجوده على كل الانظمة العربية الثورية ، والنظام الليبي في مقدمتها .

* إن هذا الكتاب يقدم بالوثائق والحقائق وأراء العلماء والمفكرين العرب ، واقع عملية (إغتيال ليبيا) كما يريدها الغرب وإسرائيل ، ويرد على هذه العملية بالكلمة و الفكر ويكشف الاوراق العنصرية لهذا الغرب . إنه كتاب شامل لاحداث ووقائع ومستقبل الأزمة الليبية / الغربية ، وهو كتاب منحاز بوعي لقضايا الامة العربية وللشعب العربي الليبي في هذه الأزمة .

* إنه كتاب مثير للحوار ، وللإهتمام الواسع .

(الناشر)

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421